المملكة العربيّة السعوديّة

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كليّة اللّغة العربيّة

قسم الدراسات العليا العربيّة

فرع اللّغة والنّحو والصرف

المسائل النّحويّة

بين ابن عطيّة وأبي حيّان والسّمين الحلبي

في الدّر المصون

بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير

إعـــداد الطالبة

رحمة حنش عطيّة العُمري

الرقم الجامعي (٤٣٠٨٠٢١٨)

إشـــراف سعادة الأستاذ الدكتور

عـيّــاد بن عيد الثّبيتي

١٤٣٤ - ١٤٣٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستهديه ، ونتوب إليه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله ، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه وسلّم .. أمّا بعد :

فقد كان القرآن الكريم عبر العصور الإسلاميّة المختلفة منبعاً ثرّاً للدراسة في مختلف الفروع ، ولاسيّما ما يتّصل بالنّواحي الشرعيّة والّلغويّة ، وما زال إلى يومنا هذا كذلك لم ينضب معينه أو يضعف ، وسيبقى إلى قيام السّاعة .

ومن أشهر الكتب الّتي عنيت بالقرآن وفهم معانيه : كتاب الدرّ المصون الّذي رأى صاحبه أنّ ذلك لن يتحقّق إلاّ بالنظر في خمسة علوم : الإعراب ، والتصريف ، واللّغة ، والمعاني ، والبيان . وقد جمع فيه آراء المتقدّمين في هذه العلوم ، ومن ثمّ يعدّ هذا الكتاب مصدراً لمعرفة آراء النّحاة في آي القرآن الكريم إعراباً وتصريفاً . وقد استقيت منه عنواناً لرسالتي ، هو : (**المسائل النّحويّة بين ابن عطيّة وأبي حيّان والسّمين الحلبي في الدر المصون**) ..

أهمية الموضوع وقيمته العلمية :

ترتبط أهميّة الموضوع وقيمته العلميّة – في نظري – بكتاب الدر المصون ؛ وذلك لِما يلي :

١/ يعدّ كتاب الدر المصون خلاصة لآراء وجهود النّحاة البناة إعراباً وتصريفاً لآي القرآن الكريم إلى القرن الثامن ، وهو بذلك يعدّ مرجعاً رئيساً في النّحو القرآني .

٢/ غنى الكتاب ببحوث النحو العربي ، فهو وإن كان كتاب إعراب ، مضى يتخذ من ذلك الإعراب وسيلة ليضع بين أيدينا صورة حيّة لما استقر في أذهان العلماء حول علم النّحو وقواعده وما يتصل بمدارسه ونتائجه وتطبيقاته ... ومن هنا نستطيع أن نضيف الكتاب إلى مكتبة النحو التي تتميّز بالتقعيد ودراسة الأصول التي تعتمد عليها هذه الصناعة بعد أن بدت ناضجة محكمة البنيان[1] .

كما تبدو أهمية هذه الدراسة وقيمتها العلمية فيما يلي :

١/ الكشف عن جانب من جهود كل من ابن عطيّة وأبي حيّان والسمين النحويّة، وعنايتهم الفائقة بكتاب الله .

٢/ إثراء الدراسات النحويّة بالموضوعات البعيدة عن التعصّب ، الهادفة إلى معرفة أكثر الأقوال والآراء صواباً ، ولاسيّما المتعلّقة بآي القرآن الكريم .

٣/ محاولة إعانة المتدبّر لكتاب الله على معرفة الرأي الصائب في إعراب الآية (محل النقاش) ؛ وذلك لِما تقتضيه مثل هذه الدراسة من تجرّد وموضوعيّة وتحرٍّ للصواب .

---

(١) الدر المصون ٣٢/١ .

٤/ تأكيد الارتباط الوثيق بين كتاب الله وبين النّحو العربي على مرّ العصور ، فقد كان المصدر الأوّل للنّحو ورافداً من روافده ، وما زال كذلك ؛ إذ يعدّ محوراً رئيساً للدراسات النحويّة ورافداً لاستمرارها ، ولاسيّما بعد تقعيد النّحو العربي وضبط أصوله .

وقد اخترت هذا الموضوع للأسباب التالية :

١/ رغبتي الملحّة بأن تتصل دراستي النّحويّة بالقرآن الكريم أو السنة النبويّة ، وقد تحقق لي ذلك في كتاب الدرّ المصون .

٢/ عناية كل من ابن عطيّة وأبي حيّان والسمين بطرح الدرس النّحوي على مائدة القرآن الكريم .

٣/ لما تحققه دراسة المسائل النحويّة بين العلماء من إمعان النظر في أبواب النحو ، وتتبع الآراء في كل مسألة .. وذلك يعود بفائدة علميّة كبيرة في التخصص ، وينمّي فكر الباحث ، ويوسّع أفقه .

٤/ إن هذا النّوع من الدراسة يرسّخ كثيراً من القيم والمفاهيم الضرورية لطالب العلم ، كالموضوعيّة ، والتجرد ، والتحري قبل إصدار الأحكام ..

٥/ التقرّب إلى الله – تبارك وتعالى – بخدمة كتابه فيما يتصل بعلم النّحو .

وقد حاولت أن أحقّق الأهداف التالية :

١/ إيضاح رأي كل من : ابن عطيّة وأبي حيّان والسمين الحلبي في كل مسألة من مسائل الدراسة .

٢/ إيضاح آراء النحاة في المسألة ، مدعمةً بالدليل والحجّة ما استطعت .

٣/ بيان الرأي الرّاجح في المسألة مع التعليل ؛ إعانةً للمتدبّر على فهم كتاب الله – تبارك وتعالى – .

٤/ معرفة موقف أبي حيّان من ابن عطيّة ومدى موضوعيّته وإنصافه له .

٥/ معرفة موقف السّمين من ابن عطيّة وأبي حيان ، وموضوعيته ومدى إنصافه لكل منهما .

أمّا الدراسات السابقة الّتي تلتقي مع موضوع رسالتي ، فهي – كما ظهر لي – كما يلي :

١) مسائل الخلاف النّحويّة بين أبي حيّان وابن عطية(١) :

للباحث عيسى بن علي بن محمّد عسيري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، كلية اللغة العربية ، قسم النحو والصرف وفقه اللّغة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، وقد نوقشت عام ١٤٠٨هـ .

وتتكون من مقدمة ، ومدخل ، وقسمين ، وخاتمة . تناول في المدخل ما يلي :

– نشأة الخلاف النّحوي وأطواره .

– ابن عطيّة : عصره وحياته .

– أبو حيّان : عصره وحياته .

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطيّة .

– تفسير البحر المحيط ، لأبي حيّان .

– تعريف بكتاب منهج السالك ، لأبي حيّان .

كما تناول في القسم الأول دراسة المسائل ، وتناول في القسم الثاني منهجهما في البحث النحوي .

وقد تتبعت المسائل النحويّة والصرفيّة التي تناولها الباحث ، فوجدتها مختلفة عن المسائل ، ما عدا سبع مسائل ، وسأتناولها – بإذن الله – بإضافة عالم ثالث للدراسة، هو السمين الحلبي .

---

(١) زودني بهذه المعلومة سعادة الأستاذ الدكتور : محمّد الدغريري – حفظه الله – .

٢) اعتراضات السمين في الدر المصون على أبي حيّان دراسة نحويّة صرفيّة[١] :

للباحث : عبد الله بن عبد العزيز الطريقي ، الجامعة الإسلاميّة ، كليّة اللغة العربية ، قسم اللّغويّات ، تقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه ، وقد نوقشت عام ١٤٢٠هـ .

وتتكون من مقدّمة ، ومدخل ، وثلاثة فصول ، وخاتمة .

وقد تناول في المدخل ما يلي :

- معنى الاعتراضات وأسبابها ، وجهود العلماء فيها .
- التعريف بأبي حيّان والسمين وكتابيهما .
- المؤلّفات التي تناولت اعتراضات السمين على شيخه .

أمّا الباب الأوّل فقد تناول المسائل النحويّة والصرفيّة التي اعترض فيها السمين على أبي حيّان ، وتناول في الباب الثّاني منهج السمين في اعتراضاته والأصول التي اعتمد عليها ، بينما تناول في الباب الثالث أثر اعتراضات السمين في مَن جاء بعده .

وتلتقي مع رسالتي في إحدى عشرة مسألة ، وسأتناولها – بإذن الله – بإضافة طرف ثالث للدراسة ، هو ابن عطيّة .

٣) ردود السمين الحلبي على ابن عطيّة في الدر المصون[٢] :

للباحث : خالد عبد الله الحوري ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم اللغة والنّحو والصرف ، تقدم بها للحصول على درجة الماجستير ، ونوقشت عام ١٤٣٣هـ – ١٤٣٤هـ ، وتلتقي مع موضوعي في أربع مسائل ، وسأتناولها – بإذن الله – بإضافة أبي حيّان طرفاً ثالثاً للدراسة .

---

(١) حصلت على هذه المعلومة من مركز الملك فيصل للبحوث العلمية بالرياض .

(٢) زودني بهذه المعلومات الأستاذ الدكتور : محمد الدغريري .

وقد سار هذا البحث على المنهج التالي :

المنهج الوصفي التتبعي المتمثل في التعريف بمكانة كلّ من : المحرر الوجيز ، والبحر المحيط ، والدر المصون في كتب إعراب القرآن ، والمتمثّل في استقراء المسائل النّحويّة بين كل من ابن عطيّة وأبي حيّان والسمين الحلبي في الدر المصون .

وقد اتّبعت في دراسة المسائل المنهج التّالي :

١/ أضع لكل مسألة عنواناً عامّاً موجزاً مسبوقاً برقم يدل على ترتيب المسألة بالنظر إلى بقية المسائل .

٢/ أصدّر كل مسألة بالآية المتضمنة لها .

٣/ أذكر محل النقاش في الآية .

٤/ أذكر رأي ابن عطية فأبي حيّان فالسمين ملخّصًا في كل مسألة .

٥/ أذكر آراء النحاة في المسألة ، وحجّة كل فريق – ما استطعت – ، موثقة من مصادرها الأصليّة ، فإن لم توجد في مصادرها الأصليّة أو لم أتمكن من ذلك ، فمن المصادر الوسيطة .

٦/ الترجيح بين الآراء مع التعليل .

٧/ الترجيح بين رأي كل من ابن عطيّة وأبي حيّان والسمين ، مع التعليل ما أمكن .

٨/ تخريج الشواهد المختلفة من مصادرها .

٩/ بيان أهمّ النتائج الّتي ظهرت لي من خلال البحث في الخاتمة .

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة فصول ، تسبقها مقدّمة وتمهيد ، وتقفوها خاتمة ، وذلك على النحو التّالي :

أ / المقدّمة :

وتتضمن ما يلي :

أهمية الموضوع وقيمته العلميّة ، وأسباب اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة ، والمنهج المتبع في البحث ، وخطّة البحث ، وصعوبات البحث .

ب/ التمهيد :

وسأتحدث فيه – بإذن الله – عن مكانة كل من :

– المحرر الوجيز .

– البحر المحيط .

– الدر المصون ... في كتب إعراب القرآن .

ج/ الفصل الأول : حروف المعاني : نوعا ، ومعنى ، وحكما .

د / الفصل الثاني : أحكام ، وفيه ثلاثة مطالب :

١– التوابع ، وفيه مبحثان : البدل ، والعطف .

٢– عوارض التركيب ، وفيه خمسة مباحث : الحذف ، والفصل ، والتقديم ، والمطابقة ، والمرجع .

٣– أحكام عامّة .

هـ/ الفصل الثالث : العمل والتعلق والإعراب والمصطلح ، وفيه أربعة مباحث : العمل ، العامل والمتعلّق ، الإعراب ، المصطلح .

و / الخاتمة .

وتحوي أهمّ نتائج البحث .

ز / الفهارس الفنية .

وقد واجهتني صعوبات أثناء عمل بحثي هذا ، منها :

١/ وفاة مشرفي الأستاذ الدكتور : محمّد السيّد خاطر – رحمه الله – بعد قبول موضوعي في مجلس القسم .

٢/ مررت بظروف جعلتني أتوقف عن البحث أشهر ، والحمد لله على كلّ حال .

٣/ بعض المسائل الّتي تناولتها الدراسة يندر أو يقلّ ذكر النّحاة لها ؛ فضاع كثير من الوقت والجهد في البحث عنها .

وأحمد الله الّذي يسّر لي إنجاز هذا البحث ، وأشكر أمّي الحبيبة الّتي ما فتئت عن مساندتي ، وأشكر كلّ من قدّم لي مساعدة أو حاول ذلك ، ومن قصّرتُ في حقوقهم لأجل إنجاز بحثي ؛ فجزاهم الله عنّي خير الجزاء .

كما أشكر مشرفي سعادة الأستاذ الدكتور : عيّاد عيد الثبيتي – حفظه الله – على كلّ ما قدّم ، أسأل الله أن يجعله في موازين حسناته ، وأن يجزيه عنّي خير الجزاء ، ولا أنسى مشرفي السابق الأستاذ الدكتور : محمّد السيد خاطر ، أسأل الله أن يبلّغه الفردوس الأعلى ، وأن يجزيه عنّي وعن كلّ ما قدّم في خدمة العلم وطلاّبه خير الجزاء .

وأدعو ليل نهار لمن تمنّى أن يراني أسلكُ هذا الطريق ، ورحل قبل ذلك ، والّذي طالما بذر وزرع ، فلمّا استوى الزرع على سوقه ، رحل قبل الحصاد ، ذلك هو الوالد الحبيب ، أسأل الله الّذي لا إله إلاّ هو الحيّ القيوم أن يبلّغه الفردوس الأعلى ، وأن يجعله من رفقة الحبيب محمّد ﷺ ، وأن يجزيه خير الجزاء عن كلّ ما أسلف ، وأن يضاعف له الأجر ...

وختاماً فهذا حسبي من الجهد ، وطاقتي من الجدّ ، ويكفيني شرفاً بهذا العمل أني أتقرب إلى الله تعالى بخدمة كتابه الكريم ، أسأل الله أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم ، نافعاً لي ولعموم المسلمين والمسلمات ، إنه سميع مجيب ..

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

التمهيد

مكانة المحرر الوجيز في كتب إعراب القران الكريم :

لم يكن ابن عطيّة مُحيِياً لمحاولات بدأت ؛ وإنّما كان ذا منهج يختلف عمّن سبقه[1]، فقد تميّز بالتفسير النحوي على الرغم من أنّ علماء المغرب والأندلس كانوا بعيدين كلّ البعد عن البيئة العربيّة ... ولم يخالطوا الأعراب الأقحاح الّذين نقلت عنهم أكثر العربيّة، إلاّ أنّهم تمكّنوا من تفسير القرآن الكريم بطريقة تشهد لهم ببراعتهم وتميّزهم، وبإتقانهم للغة القرآن...[2].

وبسبب اهتمامه بالنحو في تفسيره عدّه السيوطي في طبقات النّحاة[3]، وجعله د. محمّد الذهبي أصدق شاهد لمؤلّفه بإمامته في العربيّة ، وغيرها من النواحي العلميّة المختلفة[4].

وقد ترك المحرر أثراً واسعاً، حيث نهج نهجه كثير من المفسّرين الّذين جاؤوا بعده واعتمدوا عليه، ولاسيّما فيما يختص بالجانب النّحوي، كأبي حيّان في البحر ، والسّمين في الدر ، والصفاقسي في كتابه المجيد في إعراب القرآن المجيد ...

وبدأ به د. إبراهيم رفيدة المرحلة الثالثة من مراحل التفكير النحوي في كتب التفسير ، والتي تعبّر عن اتجاه شامل تتنوّع فيه المعارف، خصوصاً الشرعيّة والعقليّة ، وتأخذ من البحث النّحوي بطرف - قد يكون واسعاً - وتعتمد فيه على السابقين[5]، فمفسّروها يعتمدون في بحوثهم النّحويّة ، والتي عنوا في تفاسيرهم بها على أقوال السابقين من أئمة النّحو ... فيثيرون بذلك جهود السابقين ، ويضيفون إلى أقوالهم جديداً . وقد يستعملون فيها الرأي بالاستحسان أو النقد والتصنيف ، وفي الغالب ما يكون ذلك النقد بالاستناد إلى آراء السابقين . وعُدّ ابن عطيّة من

(١) مقدّمة محقق المحرر : صادق الملاّح ١/١٣ .

(٢) الدرس النحوي في تفسير ابن عطيّة ، ص٢٠ .

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ٢/٧٣-٧٤ .

(٤) التفسير والمفسّرون ١/١٧٢ .

(٥) النحو وكتب التفسير ١/٥٦٥ ، ٢/٧٥١-٧٥٢ ، ٧٧٦ .

أجلّ مفسّري هذه المرحلة من هذه الناحية، وأقواهم تصرّفاً وأكثرهم نظراً ، وبعده تأكّد الاتجاه في كتب التفسير إلى نقد النحويين في نقدهم للقراءات[1].

مكانة البحر المحيط في كتب إعراب القرآن :

كان ابن حيّان – رحمه الله – إماماً في النّحو والتصريف في عصره ، عالماً باللّغة، مُلمّاً بالقراءات والكثير من العلوم ، ومفسّراً بارعاً ، شاعراً مجيداً لعدّة لغات...

يقول صاحب التفسير والمفسّرون عن البحر : " ومعتبر عندهم – أي : أهل العلم – المرجع الأوّل ، والأهمّ لمن يريد أن يقف على وجوه إعراب ألفاظ القرآن الكريم؛ إذ إنّ الناحية النحويّة هي أبرز ما فيه من البحوث التي تدور حول آيات الكتاب العزيز ، والمؤلّف إذ يتكلّم عن هذه الناحية فهو ابن بجدتها ، وفارس حلبتها، غير أنّه – والحق يقال – قد أكثر من مسائل النّحو في كتابه مع توسّعه في مسائل الخلاف بين النّحويين، حتّى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النّحو منه إلى كتب التفسير "[2].

وممّا يبرز أهميّة هذا التفسير وقيمته العلميّة فيما يتصل بالجانب النّحوي، ما يلي :

١/ أنّه من أوسع الكتب ذكراً للمسائل النّحويّة والصرفيّة ، ودراسة لها مع ذكر الأقوال فيها والخلافات إن وجدت ، والترجيح بينها ، حتّى لو قيل : إنّه كتاب نحو لحقّ فيه ...

وهو مع ذلك مرجع مهمّ لآراء كثيرٍ من أعلام النّحاة في الآيات ، وما يتّصل بها من أحكام ، ومسائل نحويّة[3].

٢/ الإكثار من الشواهد النثريّة والشعريّة ، وقد بلغت الشواهد الشعريّة فيه للمسائل النّحويّة سبعمائة وثلاثة وعشرين شاهداً شعريّاً ، حتّى لا تكاد تمرّ

---

(١) التفسير والمفسّرون ١/١٧٢ .

(٢) التفسير والمفسّرون ١/٢٢٦ .

(٣) مقدّمة تفسير الصفاقسي ، الهمع ٣/١٤٣ ، التفسير والمفسّرون ١/٢٢٦ .

بشاهد نحوي أو لغوي وارد في كتب العربيّة إلاّ وتجده في البحر[1].

٣/ ما أحدثه تفسيره من حركة في ميدان الدراسات النحويّة القرآنيّة، حيث ألّف بعض تلاميذه كتاباً في (إعراب القرآن) تلخيصاً منه ، وبعضهم لخص منه تفسيراً[2]، وبعضهم اعتمده مصدراً فيما يكتب وزاد عليه .

وعدّه د. إبراهيم رفيدة الأساس الذي قامت عليه المرحلة الرابعة من مراحل التفكير النّحوي في كتب التفسير لإمامة صاحبه في النحو ، ومنهجه الشامل الذي يقوم بشكلٍ فريد على العودة إلى المنهج اللغوي وعلى حشد أقوال أئمّة النحو الكبار حشداً زائداً عن الحاجة ، وعلى الاختيار والترجيح وعلى جمع القراءات - جمعاً واسعاً - والاحتجاج لها والدفاع عنها مِمّا لا يمكن معه وضعه في المرحلة الثالثة ، وهو أبعد ما يكون عن المرحلة اللاحقة له[3].

ويقول صدقي محمّد في كلامه عن منهج أبي حيّان في البحر : " ... وهو العالم في العربيّة، وخبير الإعراب ، فيشرح بيان ما فيها من غوامض الإعراب ، ودقائق الآداب من بديع وبيان ، محيلاً في أكثر الأحيان على الموضع الذي تكلّم فيه عن تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ، مبتعداً في الإعراب عن الوجوه التي تنزّه القرآن عنها ، مبيّنا أنّه ينبغي أن تحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ، فكلام الله تعالى أجلّ وأفصح ... ثمّ قال : وهكذا لم يترك شاردة ولا واردة إلاّ بيّنها جلية واضحة ، ومن الصعب الإحاطة بخصائص هذا التفسير العظيم في هذه السطور المتواضعة "[4].

---

(١) أبيات النّحو في تفسير البحر المحيط ٥٢٣/٣٣ .

(٢) النحو وكتب التفسير ٥٦٦/١ .

(٣) النحو وكتب التفسير ٥٦٦/١ .

(٤) البحر ٦/١ .

مكانة الدرّ المصون في كتب إعراب القرآن :

يقول صاحب كشف الظنون : " وأمّا كتاب الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، المتوفى سنة ستّ وخمسين وسبعمائة ، فهو مع اشتماله على غيره أجلّ ما صنّف فيه ؛ لأنّه جمع العلوم الخمسة : الإعراب ، والتصريف ، واللّغة ، والمعاني ، والبيان "[1].

وقال السيوطي : " النوع الحادي والأربعون : في معرفة إعرابه : أفرده بالتصنيف خلائق ، منهم مكّي ... والسمين، وهو أجلّها على ما فيه من حشوٍ وتطويل ، ولَخّصه السفاقسيّ ، فحرره "[2].

وممّا يبرز قيمة الدّر العلميّة فيما يتصل بالجانب النّحوي، ما يلي :

١/ يستطيع الباحث أن يطّلع على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية ، وما كان لهم من أقوال فيها ؛ إذ كان السمين ينقل في كتابه معظم هذه الآراء؛ ضعيفها وقويّها ، مدعومة بأدلّة أصحابها ، فهو يمثّل مرجعاً رئيساً في هذا الجانب ، على أنّه لم يكن ليكتفي بالعرض دون أن يبيّن ما لها وما عليها من وجهة الصناعة والمعنى ، ومن هنا وصفه صاحب كشف الظنون بقوله : إنّه أجلّ ما صنّف في هذا الباب[3].

٢/ غنى الكتاب ببحوث النحو العربي ، فهو - وإن كان كتاب إعراب - مضى يتخذ من ذلك الإعراب وسيلة ليضع بين أيدينا صورة حيّة لما استقر في أذهان العلماء حول علم النّحو وقواعده وما يتصل بمدارسه ونتائجه وتطبيقاته ... ومن هنا نستطيع أن نضيف الكتاب

(١) كشف الظنون ١٢٢/١ .

(٢) الإتقان ٢٦٠/٢ .

(٣) مقدّمة محقق الدر ٣٢/١ .

إلى مكتبة النحو التي تتميّز بالتقعيد ودراسة الأصول التي تعتمد عليها هذه الصناعة بعد أن بدت ناضجة محكمة البنيان[1] .

٣/كثرة الشواهد النثريّة والشعريّة ، وقد بلغت الشواهد الشعريّة أربعة آلاف وستمائة وخمسة وثمانين شاهداً ، وهذا العدد يشمل ما تكرر منها ، حتّى إنّنا لا نكاد نمرّ بشاهد نحويٍّ واردٍ في كتب العربيّة إلاّ ونجده وارداً في الدرّ . وفيه الكثير من الشواهد النّادرة الّتي لا نجدها عند غيره ، مرفقة بآراء العلماء فيها وتخريجاتهم لها[2] .

٤/ اشتمل على جُلّ الأحكام والفوائد في كتب سابقيه، كالكشّاف، والمحرر، والتبيان في إعراب القرآن، والبحر ... وزاد عليها .

وهو بذلك يُعدّ شاهداً واضحاً على المرحلة الأخيرة من مراحل التأليف في الإعراب القرآني والنّحو العربي ، الّتي اشتغل أعلامها بجمع آراء المتقدّمين من ناحية ، والتنسيق بينها من ناحية ثانية ، وبيّنوا الضعيف والقوي منها من ناحية ثالثة ، وهي ما سُمّيت بعد ذلك بمرحلة الجمع والتنسيق . فمن خلال هذا التفسير نقرأ الجهود المضنية الخصبة الّتي بذلها العلماء عبر سبعة قرون[3] .

---

(١) مقدّمة محقق الدر المصون ٣٢/١ .

(٢) مقدّمة محقق الدر المصون ٣٣/١ .

(٣) مقدّمة المحقق الخرّاط ٣٤/١ .

المسائل النّحويّة

بين ابن عطيّة وأبي حيّان والسّمين الحلبي في الدرّ المصون

الفصل الأوّل

حروف المعاني (نوع ، ومعنى ، وحكم)

وفيه ثلاثة عشر مسألة :

١/ همزة التسوية في نحو : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ .

٢/ (أل) العهديّة .

٣/ (أم) نوعها في : ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ .

٤/ (أو) معناها في : ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ﴾ .

٥/ (الكاف) مجيؤها للمجازاة .

٦/ (لولا) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ .

٧/ (ما) في (نِعِمّا) .

٨/ (ما) نوعها ومعناها في : ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ .

٩/ (ما) نوعها في : ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ .

١٠/ (ما) المصدريّة اسم أم حرف ؟.

١١/ (من) معناها في : ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ .

١٢/ (الواو) معناها في : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ﴾ .

١٣/ واو الحال والابتداء والاستئناف .

١) همزة التسوية في نحو : ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ :

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (البقرة : ٦) .

محل النّقاش : ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ .

يرى ابن عطيّة أنّ الهمزة هنا للتسوية، وأن معنى الاستفهام غير مراد ، وإن كانت الصورة صورة استفهام[١] .

واعترض عليه أبو حيّان في قوله : " (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) لفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه الخبر " بما معناه : " أن هذا الذي صُورته صورة استفهام ليس معناه الخبر؛ لأنّه مقدّر بالمفرد ، وعلى هذا فليس هو وحده في معنى الخبر؛ لأنّ الخبر جملة بالمفرد "[٢] .

واستحسن السمين كلام ابن عطيّة ، وعدّ كلام أبي حيّان مناقشة لفظيّة فحسب[٣] .

همزة التسوية هي التي تلي قولهم : (سواء) ، وقولهم : (لا أبالي) ومتصرفاته ، نحو قولك : سواء عليّ أقُمت أم قعدت[٤] .

وفي هذه الآية وقعت بعد (سواء) . و(سواء) اسم للشيء المساوي غيره ، أي : ليس أولى منه في المعنى المسوق له الكلام[٥] .

واختلف العلماء في معنى همزة التسوية على أربعة أقوال ، هي:

---

(١) المحرّر الوجيز ١/١٥٣ .

(٢) البحر المحيط ١/٩٧ .

(٣) الدرّ المصون ١/١٠٩ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٤/٤٣٦ .

(٥) التحرير والتنوير ٩/٢١٨ .

القول الأول: التسوية : يرى فريق من النّحاة أنّ (الهمزة) و(أم) المتصلة – هنا – جُرّدتا عن معنى الاستفهام لمجرّد الاستواء كما جردت حروف النداء عند الطلب لمجرّد التخصيص في قولهم : (اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة) .

قال سيبويه : " هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة (أيّهما وأيّهم) ... ومن هذا الباب قولهم : ما أبالي أزيدًا لقيت أم عمرًا ، وسواء عليّ أبِشْرًا كلّمتَ أم زيدًا ، كما تقول: ما أبالي أيّهما لقيت . وإنّما جاز حرف الاستفهام هنا ؛ لأنّك سوّيت الأمرين عليك كما استويا حين قلت: أزيدٌ عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النّداء قولهم: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة "[(١)].

وقال الأخفش في هذه الآية: " فأمّا قوله: وذكر الآية.. فإنّما دخله حرف الاستفهام وليس باستفهام لذكره السواء؛ لأنّه إذا قال في الاستفهام : " أزيد عندك أم عمرو " وهو يسأل أيّهما عندك، فهما مستويان عليه ، وليس واحد منهما أحقّ بالاستفهام من الآخر . فلمّا جاءت التسوية في قوله : ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ أشبه بذلك الاستفهام؛ إذ أشبهه في التسوية... وهذه (أم) التي تكون في معنى أيّهما "[(٢)].

وتبعه في هذا المبرّد[(٣)]، والهروي[(٤)] ، والمالقي[(٥)] ، والمرادي[(٦)] ، وابن هشام[(٧)].

وقال الفارسي : " إذا قلت : (ما أبالي أزيد عندك أم عمرو) و(سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدتَ)، جاز لَمّا كان هذا تسوية بين الشيئين، والاستفهام في الأصل تسوية ، ألا ترى أنك إذا قلت: (أعندك زيد أم عمرو) ؟ فقد استوى عندك الطرفان بكون ذا

---

(١) الكتاب ٣/١٧٠ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٢٠ .

(٣) المقتضب ٣/٢٨٧ .

(٤) الأزهية ١٢٥ .

(٥) رصف المباني ١٣٦ .

(٦) الجنى الداني٣٢ .

(٧) مغني اللبيب ١/٢٣-٢٤ .

وكون ذا ، ولم تعلم كون أحدهما ، فكذلك هذا لما كان تسوية جاز فيه....كما أن كل استفهام تسوية، وليس كل تسوية استفهاماً "[١].

وقال صاحب الكشّاف : " (الهمزة) و(أم) مجرّدتان لمعنى الاستفهام ، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً ، وذكر قول سيبويه السابق ، ثمّ قال : يعني أنّ هذا جرى على صورة الاستفهام، ولا استفهام ، كما أنّ ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء "[٢].

وذكر السهيليّ هذا المعنى ، وقال : " إنّ فيه مقنعًا " إلاّ أنّه لم يختره[٣]. وحكى الصبّان عن ابن يعيش أنّه يرى أنّ الهمزة استعيرت للتسوية مجازاً ، وإنّما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية؛ إذ الأمر : إنّ اللذين تسأل عن يقين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين[٤].

وذكر البلاغيّون أنّ صيغة الاستفهام قد تستعمل في غيره مجازاً ، وأنّ العرب توسّعت فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لِمَعان، وأشربته تلك المعاني ، وذكر منها : التسوية ، واستشهدوا بآية سورة البقرة[٥].

القول الثاني: معنى (إنْ) الشرطيّة : وجد هذا المعنى عند السيرافي؛ إذ يقول : " فإذا قلت : سواء عليّ قمت أو قعدت ، فتقديره : إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء ، فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف، أي الأمران سواء ، والجملة دالّة على جواب الشرط المقدّر "[٦].

---

(١) المسائل المنثورة ١٩٥-١٩٦ .

(٢) الكشاف ١/٤٨ ، ومفاتح الغيب ٢/٢٨٠ .

(٣) نتائج الفكر٣٣٣ .

(٤) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني ١/١٣٦٠ .

(٥) جواهر البلاغة ٨٣ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ١١/١٥٠ ، والمنصف من الكلام ١/٩٥ ، والهمع ٥/٢٥١-٢٥٢ .

وصرّح الرضيّ بهذا؛ حيث يرى أنّ قولنا : " أقمت أم قعدت " بمعنى : إن قمت أو إنْ قعدت ، والجملة الاسميّة المتقدّمة، أي : الأمران سواء ، دالة على جواب الشرط ، أي : إن قمت أو إن قعدت فالأمران سواء عليّ[(١)] .

ويعلّل لإفادة الهمزة فائدة (إنْ) الشرطيّة بقوله : " (إنْ) تستعمل في الأمر المفروض وقوعه المجهول في الأغلب ، فلا يقال : إن غربت الشمس ، وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقّن حصوله ، فجاز قيامها مقامه ، فجرّدت عن معنى الاستفهام ، وكذا (أم) جرّدت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى (أو)؛ لأنّها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء ، فمعنى (سواء عليّ أقمت أم قعدت): إنْ قمت أو قعدت "[(٢)] .

ولاحظ الفارسيّ تلك المشابهة، فقال :" وإنّ ألف الاستفهام تضارع (إنْ) الّتي للجزاء؛ لأنّ الاستفهام غير واجب، كما أنّ الشرط ليس بحاصل إذا عدم المشروط[(٣)] .

واستدلّ الرضي على رأيه بما يلي :

١/ استدلّ بما نقله أبو علي من استهجان الأخفش وقوع الجملة الابتدائيّة بعد (سواء) و(ما أبالي) ، ووقوع المضارع بعدهما ؛ وذلك لأنّ إفادة الماضي معنى الاستقبال أدلّ على إرادة معنى الشرط فيه .

وذكر قول أبي علي : " وممّا يدلّ على ما قال الأخفش أنّ ما جاء في التنزيل من هذا النّحو جاء على مثال الماضي، قال تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٖ﴾ (إبراهيم : ٢١) ، وقال تعالى :

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤/٤١٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٤/٤١١-٤١٢ .

(٣) نتائج الفكر ٣٣٤ .

﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (المنافقون : ٦) ..."[1] .

٢/ أورد قول ابن سيناء[2]:

سيّان عنديَ إن برّوا وإن فَجَرُوا فليس يجري على أمثالهم قلمُ

للتقوي به ، لا للاستشهاد؛ لعدم صحّة ذلك[3] .

وذكر السهيلي ذلك ، فقال : " إنّ فيه مقنعًا " ، إلاّ أنّه مدخول ؛ لأنّ معنى الشرط يطلب الاستقبال خاصّة دون الحال والمضي .

وقوله : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ (الأعراف : ١٩٣) ، و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ (البقرة : ٦) لا يختص بالاستقبال؛ بل المساواة في عدم المبالاة موجودة في كلّ حال ، بل هي أظهر في فعل الحال ، ولا يقع بعد حرف الشرط فعل حال بوجه " ، ثمّ بيّن أنّ سبب مجيء لفظ الماضي ؛ لأنّه إذا لم نردّ التقيّد بزمان فلفظ الماضي أخفّ وأولى[4] .

ويرى الخضري أنّ التسوية مستفادة من (سواء)، لا من الهمزة ، وإنّما سمّيت همزة التسوية ؛ لوقوعها بعد ما يدلّ عليها . والهمزة بمعنى (إنْ) الشرطيّة؛ لدخولها على ما لم يتيقن ، حذف جوابها للدلالة عليه ، وأتي بها لبيان الأمرين، أي : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء[5] .

القول الثالث: توكيد التسوية : ذكره الصبّان ، فهو يرى أنّ التسوية مستفادة من (سواء) و(ما أبالي)، لا من الهمزة .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤/٤١٠-٤١١ .

(٢) البيت منسوب لابن سينا في شرح الكافية للرضي ٤/٤١٢ ، وخزانة الأدب ١١/١٦٨ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٤/٤١٢ .

(٤) نتائج الفكر ٣٣٤-٣٣٥ .

(٥) حاشية الخضري ٢/١٥٦ .

أمّا الهمزة فيقول عنها : " فتسميتها همزة التسوية؛ لوقوعها بعد ما يدلّ على التسوية . وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة، ولعلّها لتأكيد التسوية ، فتدبّر "[١].

وقال معلّقاً على قول الأشموني – في إفادة التسوية – أي : في جملة إفادة التسوية ، أي : في الجملة التي تفيد التسوية ، ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنّه يليها عديل ما يلي الهمزة ، فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهّمه من أن كلاً من الهمزة و(أم) له دخل في إفادة التسوية، فتدبّر[٢].

وقال بعد أن أورد قول ابن هشام والسيرافي والشمني في مجيء (أو) بعد (سواء) : " وكأنّ من فرّق رأى التسوية مع الهمزة أقوى "[٣].

وقال البيضاوي في تفسيره : " وحسن دخول (الهمزة) و (أم) عليه لتقرير معنى الاستواء وتأكيده ، فإنّهما جرّدتا على معنى الاستفهام لمجرّد الاستواء كما جرّدت حروف الطلب لمجرّد التخصيص في قولهم : الّلهم اغفر لنا أيّتها العصابة "[٤].

القول الرابع: الاستفهام حقيقة : همزة التسوية ما هي إلاّ همزة استفهام استعملت في جملة التسوية بعد (سواء) و(ما أبالي) ومتصرفاته[٥].

ويرى فريق من النّحاة المتأخّرين أنّها تبقى على أصلها دالّة على الاستفهام، منهم: السهيلي، حيث قال : " ألف الاستفهام لم ينخلع عنها ما وضعت له ، ولا عزلت عنه ، وإنّما معناه : (علمت أقام زيد أم قعد)، أي : علمت ما كنت أقول فيه هذا القول ، واستفهم عنه بهذا اللفظ ، وحكيت الكلام كما كان ، ليعلم المخاطب أنّ ما كان مستفهماً عنه معلوم "[٦].

---

(١) حاشية الصبّان ١/١٣٥٤ .

(٢) المرجع السابق ١/١٣٥٤ .

(٣) المرجع السابق ١/١٣٥٣ .

(٤) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/١٣٥ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٤/٤٠٩ ، والتحرير والتنوير ٩/٢١٨ .

(٦) نتائج الفكر ١٣٣-١٣٤ .

ومنهم أبو علي الشلوبين كما نقل ذلك عنه صاحب تذكرة النّحاة، حيث قال : " وكان الأستاذ أبو علي يروي في ذلك عن بعض المتأخرين أنّ هذا الكلام على حذف مضاف ، وأنّ المراد منه قد علمت جواب هذا الكلام ، وقد كان هو يفتي به ويراه من بعض أقرانه "[١]، ولعلّها في بعض إقرائه .

وبيّن صاحب التحرير والتنوير أنّ (سواء) في هذه الآية خبر مقدّم، والمبتدأ مقدّر بعد (سواء) يدلّ عليه الاستفهام الواقع معه ، وأنّ التقدير: (سواء) جواب (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ، وهذا يجري على نحو قول القائل: علمت أزيد قائم؛ إذ تقديره : علمت جواب هذا السؤال[٢]..، فهو يرى أنّ الهمزة لا تفيد التسوية ؛ لأنّ ذلك يقتضي التكرار الخالي من الفائدة؛ لوجود كلمة (سواء)، وهذا يحوجنا إلى تكلّف جواب لذلك ، مثل صاحب الكشّاف الذي قال : معناه أنّ الإنذار وعدمه المستويين في علم المخاطب ، هما مستويان في عدم النفع ، فاختلفت جهة المساواة[٣] .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – هو القول الثّاني ، وهو أنّ الهمزة بمعنى (إنْ) الشرطيّة ؛ وذلك لما يأتي :

١– العربي بسليقته يعلم أنّ الكلام المتضمّن همزة التسوية بعد (سواء) و(ما أبالي) ومتصرفاته خبر لا استفهام ، وإن كانت صورته صورة الاستفهام ، وذلك معلوم في كلام العرب، فقد يتكلمون بالخبر ومعناه إنشاءٌ، مثل : جزاك الله خيراً ، والإنشاء ومعناه خبرٌ ، مثل : ما أبالي أقام أم قعد . فبطل بذلك القول الرّابع، ثمّ إنّ فيه تقديراً محذوفاً ، والقول بعدم الحذف أولى، إلاّ إذا قام الدليل على صحّته .

(١) تذكرة النّحاة ٧٢٣-٧٢٤ .

(٢) التحرير والتنوير ١/٢٥٠ .

(٣) التحرير والتنوير ١/٢٥١ .

٢-الزيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى ، والتسوية مستفادة من (سواء) و(ما أبالي) ومتصرفاتهما ؛ فبطل بذلك القول الأوّل .

٣-أنّ فيه حملاً على النّظير ، حيث حُملت همزة الاستفهام على (إنْ) الشرطيّة؛ لمشابهتها لها في الاستعمال - كما سبق - .

٤-ورد هذا المعنى في المسموع من شعر العرب، كقول الفرزدق[(١)]:

لا ينقص العسر بسطاً من أكفهم سيّان ذلك إن أثروا وإن عدموا

أمّا ابن عطيّة وأبو حيّان والسمين فالذي يظهر لي في هذه الآية أنّهم يقولون بالقول الأوّل، إلاّ أنّ أبا حيّان اعترض على ابن عطيّة في قوله : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ لفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه الخبر "[(٢)]؛ لأنّه مقدّر بالمفرد ، أي : إنذارك أو عدمه . وعلى هذا فليس هو وحده في معنى الخبر، بل جملة (سواء عليهم إنذارك أو عدمه) ؛ لأنّ الخبر جملة، وإنذارك أو عدمه مفرد .

فهما متفقان في دلالة الهمزة على التسوية ، وأنّ المعنى خبري ، وإن كان اللفظ لفظ الاستفهام ، والخلاف بينهما في هذه المسألة لا يعدو كونه مناقشة لفظيّة فحسب، كما ذكر ذلك السمين .

---

(١) ديوان الفرزدق ، ص٥١٤ .

(٢) سبق تخريجه . انظر: ص١٦ .

٢) (أل) العهديّة : يشترط في مدخولها اتّحاده والمعهود في المعنى[*] :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ (يونس : ٨١) .

محلّ النّقاش : ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ .

ذكر الفرّاء أنّ (أل) في (السحر) للعهد الذكري ؛ لتقدّم النكرة في قوله تعالى : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ (يونس : ٧٦)[(١)] ، وتبعه ابن عطيّة[(٢)] .

وردّه أبو حيّان بأنّ شرط ذلك أن يكون المعرّف بـ(أل) هو النكرة المتقدّمة في المعنى ؛ ولذلك يصحّ أن نأتي بضميره بدله ، نحو : زارني رجل فأكرمت الرجل ، وزارني رجل فأكرمته . و(السحر) هنا ليس السحر الّذي في قولهم : (إنّ هذا لسحر) ؛ لأنّهم أخبروا عن معجزة موسى – عليه السلام – بذلك ، و(السحر) محل النّقاش أخبر به موسى – عليه السلام – عمّا جاء به السحرة ، فاختلف المدلولان ؛ لذلك لا يصح أن نأتي بالضمير هنا بدل السحر ، فيكون عائداً على (إنّ هذا لسحر مبين)[(٣)] .

وذكر السمين أنّ الفرّاء وابن عطيّة أرادا السحر المتقدّم في اللفظ لا المعنى ، ولكنّ لَمّا أُطلق عليهما لفظ السحر جاز أن يقال ذلك ، ويدلّ عليه أنّهم قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ﴾ (مريم : ٣٢) ، إنّ الألف واللّام للعهد؛ لتقدّم ذكر السلام في قوله : ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ﴾ (مريم : ١٥) ، وإن كان السلام الواقع على عيسى

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السمين الحلبي على أبي حيّان في الدر المصون (دراسة نحويّة صرفيّة) ، وبعض النّصوص موافق لما فيها .

(١) معاني القرآن ٤٧٥/١ .

(٢) المحرّر ٥٩٠/٦ .

(٣) البحر ١٨٢/٥ .

– عليه السلام – غير السلام الواقع على يحيى – عليه السلام –؛ لاختصاص كل سلام بصاحبه من حيث اختصاصه به[1].

ذكر النّحاة أنّ (أل) المعرّفة تكون للعهد[2]، وهو ثلاثة أنواع : ذكري ، وذهني ، أي : حاضراً في العلم ، كقوله تعالى : ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ (التوبة : ٤٠) ، وحضوري ، أي : حاضراً مبصراً ، كقولك : القرطاس لمن سدّد سهماً .

فالعهد الذكري : وهي التي يتقدّم لمصحوبها ذكر ، كقوله تعالى : ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (المزمل : ١٦) ، وفائدتها التنبيه على أنّ مصحوبها هو الأوّل بعينه ؛ إذ لو جيء به منكّراً لتوهّم أنّه غيره ، وعلامتها : أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها .

وبناء على ما سبق ، فأبو حيّان أصاب – والله تعالى أعلم – في ردّ قول الفرّاء وابن عطيّة ؛ لأنّ المدلولين مختلفان معنى ، وقد نصّ النحاة على اشتراط اتّحادهما معنى كما تقدّم .

أمّا ردّ السمين فغير صحيح؛ لما يأتي :

١/ اتّحاد اللفظ في العهد الذكري لا يكفي ، بل لا بدّ من اتّحاد اللفظ والمعنى ، وإلاّ لصلح في : (رأيت رجلاً وأكرمت الرجل) إذا كان الأوّل زيداً ، والثّاني عمراً ؛ لأنّ الاتّحاد في الجنس ظاهر ، ولم يقل بذلك أحد[3].

٢/ السلام متّحد لا متعدّد ، والمتعدّد من وقع له[4].

---

(١) الدر ٦/٢٥٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٧ ، والارتشاف ٢/٩٨٥ – ٩٨٦ ، ومغني اللبيب ١/٦١ ، والتصريح ١/١٥٠ ، والهمع ١/٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٣) روح المعاني١ ١/١٦٦ .

(٤) حاشية الشهاب ٥/٥٢ .

٣) نوع (أم) في قوله تعالى : ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ :

قال تعالى : ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ **(النمل : ٢٠) .**

محل النقاش : ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾ .

يرى ابن عطيّة أنّ الاستفهام الذي في قوله تعالى (مَالِيَ) نابَ مناب الألف التي تحتاجها (أم)[١] .

ويرى أبو حيّان أنّ ظاهر كلام ابن عطيّة دالّ على أنّه يرى أنّ (أم) – هنا – متّصلة ، وأنّ الاستفهام الذي في قوله : (مَالِيَ) ناب مناب ألف الاستفهام ، فمعناه أغاب عنّي الآن ، فلم أرَهُ حال التفقّد، أم كان مِمّن غاب قبل ، ولم أشعر بغيبته ؟.

ويرى أنّ (أم) في هذه الآية هي المنقطعة ؛ لمفارقتها شرط المتصلة ، وهو تقدّم همزة الاستفهام[٢] .

وردّ عليه السمين بأنّ ذلك لا يظنّ بأبي محمّد ، فهو لا يجهل أنّ شرط المتّصلة تقدّم همزة الاستفهام أو التسوية لا مطلق الاستفهام . وقال – قبل ذلك – : " قوله : (أَمْ كَانَ) هذه أم المنقطعة ... "[٣] .

حصر (أم) في المتصلة والمنفصلة مذهب أكثر النحويين[٤] ، وللتفرقة بينهما إليك ما يلي :

---

(١) المحرر الوجيز ٢٥٥/٤ .

(٢) البحر المحيط ٨٣/٧ .

(٣) الدر المصون ٥٩٢/٨ .

(٤) الكتاب ١٦٩/٣ ، ومنازل الحروف ٨٥/١ ، والمفصّل في صنعة الإعراب ٤٠٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٣١/٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٩/٣ ، والارتشاف ٢٠١١/٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٨١/٣ .

أوّلاً : أم المتصلة : وهي المعادلة لهمزة الاستفهام[١]، وتأتي على تقدير (أيّهما)[٢]، وسمّيت متصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر[٣]، ولا تكون إلاّ فيما يستعمل لفظ الاستفهام فيه، سواء أكان الكلام على معنى الاستفهام أم لا[٤] ؟.

قال سيبويه : " هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة (أيّهما وأيّهم) ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ و : أزيداً لقيت أم بشْراً ؟. فأنت مدّع أنّ عنده أحدهما ؛ لأنّك إذا قلت : أيُّهما عندك ، وأيُّهما لقيت ؟ فأنت مدّعٍ أنّ المسؤول قد لقي أحدهما، أو أنّ عنده أحدهما ، إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو ... "[٥].

ولها ثلاثة شروط حتّى تكون متصلة ، هي :

أ / أن تعادل همزة الاستفهام .

ب/ أن يكون السائل عنده علم أحدهما[٦].

ج/ أن يكون الكلام جملة واحدة[٧].

واشترط ابن يعيش ألاّ يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، فإن كان بعدها جملة من مبتدأ وخبر عُدَّت منقطعة[٨]. وقال أبو حيان في مجيء الجملة الاسميّة بعد (أم)

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش ٩٧/٨ ، ومغني اللبيب ٥١/١ ، والهمع ١٩٧/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٨٧/٣ .

(٢) الكتاب ١٦٩/٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٧/٨ ، وشرح التسهيل ٣٥٩/٣ ، والتصريح ٥٨٧/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٥٩/٣ ، والارتشاف ٢٠٠٤/٤ ، ومغني اللبيب ٥١/١ ، والمساعد ٤٥٤/٢ ، والهمع ١٩٧/٣ .

(٤) الارتشاف ٢٠٠٤/٤ ، والتصريح ٥٨٧/٣ ، والهمع ١٩٧/٣ .

(٥) الكتاب ١٦٩/٣ .

(٦) الفوائد والقواعد ٣٨٣/١ ، وشرح المفصّل ٩٧/٨ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٢/١ .

(٧) الفوائد والقواعد ٣٨٣/١ .

(٨) شرح المفصّل لابن يعيش ٩٨/٨ .

في جملة التسوية : " هذا ما لا تقوله العرب ، وأجازه أبو الحسن قياساً على الجملة الفعليّة "[1] .

إلاّ أنّ جمعاً من النحاة ذكروا مجيء جملة المبتدأ والخبر بعد (أم) المتصلة[2] .

ولها نوعان[3] :

١/ أن تتقدّم عليها همزة التسوية ، نحو : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة : ٦) .

٢/ أن تتقدّم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين ، نحو : أزيد في الدار أم عمرو ؟ وجوابها بالتعيين[4] .

وقد تحذف الهمزة وتنوى ، نحو : ما أدري زيد قام أم عمرو ، أي : أزيد ، ومنه قراءة ابن مُحَيْصِن : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة : ٦) بهمزة واحدة[5] .

وقال الأزهري : وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرّد ، وجوّزه غيرهما في الاختيار، كابن مالك في التسهيل[6] .

---

(١) الارتشاف ٢٠٠٥/٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٢/١ ، والارتشاف ٢٠٠٤/٢ ، ومغني اللبيب ٥٢/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٨١/٣-٥٨٥ ، والأشباه والنظائر ٧٤/٢- ٧٥ ، والهمع ١٩٧/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٤٢/١ ، ومغني اللبيب ٥١/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٨٧/٣ ، والهمع ١٩٧/٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٤٣١/٤،٤٣٣ ، ومغني اللبيب ٥٣/١ .

(٥) المحتسب ٤٩/١ ، والحجة في القراءات السبع ٦٦/١ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٥٨٦/٣ .

ثانيــاً: (أم) المنقطعـة ، سُـمّيت بـذلك ؛ لأنّهـا انقطعـت ممّـا قبلهـا خـبراً كـان أو استفهاماً[1] ، فالجملة بعدها مستقلّة[2] ، وهي التي تقع بعد غير همزة الاستفهام[3] .

يقـول سيبويه : " هـذا بـاب (أم) المنقطعـة ، وذلـك قولـك : أعمـرو عنـدك أم عندك زيدٌ ؟ فهذا ليس بمنزلة : أيّهما عندك ، ... ويدلّك على أنّ هذا الآخر منقطع من الأوّل، قول الرجل : إنّها لإبل، ثمّ يقول : أم شاء يا قوم . فكما جاءت (أم) ههنـا بعـد الخـبر منقطعـة، كـذلك تجـيء بعـد الاسـتفهام ، وذلـك أنّـه حـين قـال : أعمرو عندك ؟ فقد ظنّ أنّه عنده ، ثمّ أدركه مثل ذلك الظنّ في زيد بعد أن استغنى كلامـه ، وكـذلك : إنّهـا لإبـل أم شـاء ، إنّمـا أدركـه الـشك ، حيـث مـضى كلامـه على اليقين "[4] .

ولها ثلاثة أقسام :

أ / مسبوقة بـالخبر المحض ، نحو : ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ ﴾ (السجدة : ٢ ، ٣) .

ب/ مـسبوقة بهمـزة لغـير اسـتفهام ، نحـو : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ ﴾ (**الأعراف : ١٩٥**) .

جـ/ مسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، نحو : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ۝١٦﴾ (**الرعد : ١٦**) .

---

(١) الكتاب ١٧٢/٣ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٨/٨ ، .

(٢) المساعد ٤٥٤/٢ ، والهمع ١٩٧/٣ .

(٣) الارتشاف ٢٠٠٧/٤ ، والمساعد ٤٥٥/٢ ، والهمع ١٩٧/٣ .

(٤) الكتاب ١٧٢/٣ .

وتـدخل (أم) المنقطعـة علـى (هـل) وعلـى سـائر أسمـاء الاستفهام ، نحـو : ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النمل : ٨٤) ، ولا تـدخل علـى الهمـزة[(١)] إلاّ إذا كـان الكـلام جملتـين مختلفتـين ، وكـان الخـبر مختلفـاً ، نحـو : (أزيـد في الـدار أم عمـرو في الـسوق)، تقـديره: بـل أعمـرو في الـسوق[(٢)]، قـال سيبويه : " هـذا بـاب تبيـان (أم) لم دخلـت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف "[(٣)]، وقال أبو حيّان : " وهو كثير فصيح ، خلافاً لِما في شرح الصفّار الذي كتبه عن ابن عصفور ، فإنّه ادّعى أنّه لا يحفظ منه إلاّ قوله[(٤)]:

أم هـل كبيـر بكـى لـم يقـض عبرتـه   إثـر الأحبـة يـوم البـين مـشكوم

و... وأنّـه مـن الجمـع بـين أداتي معنى ، وهـو قليـل جـدّاً، وفي كتـاب الله تعـالى : ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النمل : ٨٤) ، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ (الملك : ٢٠) ، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾ (الملك : ٢١) ... وهـذا مـن ابـن عـصفور وتلميـذه يـدلّ علـى الجـسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى ، وقد دخلت على (كيف) نحو قوله[(٥)]:

أم كيـف ينفـع مـا يعطـى العلـوق بـه   رئمـان أنـف إذا مـا ضـنّ بـاللبن

وتقول : متى قمت أم متى قام زيد "[(٦)].

---

(١) الارتشاف ٢٠٠٧/٤ .

(٢) الهمع ١٩٨/٣ .

(٣) الكتاب ١٨٩/٣ .

(٤) البيـت لعلقمـة الفحـل في ديوانـه ص ٥٠ ، والكتـاب ١٧٨/٣ ، والتبـصرة والتـذكرة ٤٦٨/١ ، والخزانـة ٢٨٦/١، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٤ ، وبلا نسبة في : المقتضب ٢٩٠/٣ ، والأصول ٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٤٩/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤ ، والبحر المحيط ٣٧٩/٥ ، شفاء العليل ٩٥٥/٣ .

(٥) البيت منسوب لأفنون التغلبي في أمالي القالي ٥١/٢ ، والمسائل المنثورة ص ١٩٣ ، والبيان والتبيين ٦/١ ، والخزانة١ ١٣٩/١ ، ١٤٢ ، ١ ٢٨٨/١ ، ٢٩٣ ، وبلا نسبة في : البغداديّات ص ٤١٩ ، ومقاييس اللغة ١٣٠/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٧/١ ، وابن يعيش ١٨/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/٣-٣٦٢ ، ومغني اللبيب ٤٥/١ .

(٦) الارتشاف ٢٠٠٩/٤- ٢٠١١ ، والإتقان في علوم القرآن ٤٤٦/٤ .

وفي ضوء ما سبق نجد أنّ (أم) في قوله تعالى : ﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴾ (النمل : ٢٠) منقطعة ، وقد قال بهذا جماعة، منهم: الواحدي[١] والزمخشري[٢] والرّازي[٣]؛ وذلك لما يأتي :

- (أم) في الآية سبقت باستفهام بغير الهمزة ، وإذا وقعت (أم) غير مسبوقة بالهمزة لا لفظاً ولا تقديراً فهي منقطعة[٤]، ولم يقل أحد – فيما أعلم – بأنّ (أم) المتصلة قد تسبق باستفهام بغير الهمزة .

وبناء على ما سبق فإنّ أبا حيّان محقٌّ فيما ذكره – والله تعالى أعلم – عندما قال : " وظاهر كلام ابن عطيّة دالّ على أنّه يرى أنّ (أم) – هنا – متصلة ، وأنّ الاستفهام الذي في قوله : (مالي) ناب مناب ألف الاستفهام " ؛ وذلك لما يلي :

١/ (أم) المتصلة هي التي تحتاج همزة الاستفهام، لا المنقطعة ، بل إنّ المنقطعة إذا سبقت بهمزة فشرطها أن تكون لغير الاستفهام –كما سبق – ، وابن عطيّة قال : " والاستفهام الذي في قوله : (مالي) ناب مناب الألف التي تحتاجها (أم) ".

٢/ تفسير ابن عطيّة للآية يوحي أنّه يرى أنّ (أم) – هنا – متصلة ، حيث قال : " مقصد الكلام الهدهد غاب ، ولكنّه أخذ اللازم عن مغيبه : وهو أن لا يراه " ، فكأنّ سليمان – عليه السلام – يريد أن يعرف متى غاب، أفي ذلك الوقت أم قبل ذلك ؟. وقد ذكر الرازي أنّه " لا يلزم من عدم الرؤية الغياب ، فقد تكون بسبب حائل ساتر يحول

---

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/٨٠١ .

(٢) الكشاف ٣/٣٦٢ .

(٣) مفاتح الغيب٢ ٤/١٦٣ .

(٤) شرح الشافية الكافية ١/٥٤٦ .

دونها، أو غير ذلك "[1]. ثـمّ قـال : " والاستفهام الذي في قوله (مـالي) ناب مناب الهمزة التي تحتاجها (أم) " ، والهمزة التي يطلب بها التعيين لا تسبق إلاّ المتصلة ، والسياق يدلّ على أنّ سليمان – عليه السلام – يطلب تعيين وقت غياب الهدهد .

والسمين عندما دفع هذا عن ابن عطيّة لم يأت بدليل على ذلك ، والذي يظهر لي أنّه فعل ذلك تأدباً مع ابن عطيَّة؛ لفضله وعلمه .

(١) مفاتح الغيب٢ ٥٥٢/٤ .

٤) معنى (أو) في قوله تعالى : ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنُۢ﴾ :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنُۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُواْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (المائدة : ١٠٨) .

محلّ النّقاش : ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ﴾ .

في نصب (يَخَافُوا) وجهان ، أحدهما : أنّه منصوب بإضمار (أن) بعد (أو)، ومعناها (إلاّ)، كقولهم : " لألزمنّك أو تقضيني حقي " ، تقديره : إلاّ أنْ تقضيني ، فـ(أو) حرف عطف على بابها ، والفعل بعدها منصوب بإضمار (أن) وجوباً ، و (أن) وما في حيزها مؤوّلة بمصدر ، ذلك المصدر معطوف على مصدر متوهّم من الفعل قبله ، فمعنى : لألزمنّك أو تقضيَني حقي : ليكوننّ منّي لزوم لك أو قضاؤك لحقي ، وكذا المعنى هنا ، أي : ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو أن يخافوا رد أيمانهم . وقدّره ابن عطية بواو قبل (إلاّ)، حيث قال : و (أو) " في هذه الآية على تأويل السّدي بمنزلة قولك : تجيئني يا زيد أو تسخطني، كأنّك تريد : وإلا أسخطتني ، فكذلك معنى الآية "[١].

وذكر أبو حيّان أنّ (أو) في الآية على كلام ابن عطيّة بمعنى (إلاّ أن) ، كقولك : لألزمنّك أو تقضيني حقي ، ثمّ قال : " وهي التي عبر عنها ابن عطية بتلك العبارة السابقة من تقديرها بشرط محذوف فعله وجزاؤه "[٢].

واستدرك السّمين على ابن عطيّة تقديره لـ(أو) بـ(وإلاّ)؛ إذ المعهود عند النّحاة تقديرها بـ(إلاّ) وحدها دون الواو . واستدرك على أبي حيّان قوله : " وهي الّتي عبّر عنها ابن عطيّة ... من تقديرها بشرط محذوف فعله وجزاؤه " ،

---

(١) المحرّر ٥/٢٢٨ .

(٢) البحر ٤/٤٧ .

فبعد أن قدّرها بـ(إلاّ) جعلها (إنْ) الشرطيّة المدغمة في (لا) ، والنّحاة إنّما قدّروها بـ(إلاّ) الاستثنائيّة ، ولم يقدّروها بالشرط هنا[1] .

(أو) في هذا التوجيه إحدى الأدوات الخمس الّتي ينصب بعدها المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً ، وقد ذكر النّحاة لها معنيين[2] :

١/ بمعنى (حتّى)، سواء أكانت دالّة على الغاية ، وهي الّتي بمعنى (إلى)، أم دالّة على التعليل ، وهي الّتي بمعنى (كي) ، نحو : أقرأ الكتاب أو أتعبَ ، أي : حتّى أتعب ، أو : إلى أن أتعب ، ونحو : لأطيعنّ الله أو يغفر لي ، أي : حتّى يغفر لي ، أو : كي يغفر لي .

٢/ بمعنى (إلاّ) الاستثنائيّة ، وهذا حين لا يصلح في موضعها (حتّى) ، نحو : لأقتلنّه أو يسلم ، أي : إلاّ أن يسلم . وتعرب حرف عطف لا استثناء .

ولم يذكر سيبويه غير هذا المعنى لـ(أو) الّتي تضمر بعدها (أن)[3] ، وفي شرح التسهيل : " وكلّ ما يصحّ فيه تقدير (أو) بـ(إلى أن) يصحّ فيه تقديرها بـ(إلاّ أن) من غير عكس ، ولذلك لم يذكر سيبويه إلاّ تقديرها بـ(إلاّ أن) ، وهو الصواب "[4] .

وسواء أكانت (أو) بمعنى (حتّى) أم بمعنى (إلاّ)، فإنّها تعطف مصدراً مؤوّلاً على شيء قبله يناسبه ، كمصدر صريح أو مؤوّل أو اسم جامد ، فإن لم يذكر في الكلام السابق معطوف عليه تصيّدنا من ذلك الكلام اسماً جامداً ، مصدراً كان أم غير مصدر، وجُعل المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدراً ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في المصدريّة .

---

(١) الدر ٤٨٣/٤ .

(٢) المقتضب ٢٨/٢ ، ٣٠٦/٣ ، والأزهية١٢١ -١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٤ ، والارتشاف ١٦٨٠/٤ ، ومغني اللبيب ٧٨/١ - ٧٩ .

(٣) الكتاب ٤٧/٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٤ .

وبناءِ على ما سبق نجد أنّ :

١/ تقـدير (أو) بــ(وإلاّ) غـير معـروف عنـد النّحـاة، بـل المعهـود تقـديرها بـ(إلاّ) الاستثنائيّة وحدها ، كما ذكر السّمين .

٢/ ذكـر بعـض النّحـاة أنّ (أو) العاطفـة قـد تـأتي بمعـنى (إنْ) الـشرطيّة[١] ، ولكنّهم لم يذكروا هذا المعنى لــ(أو) التّي ينتصب المضارع بعدها بــ(أن) مضمرة وجوباً .

---

(١) الأزهية١٢١ ، والمغني ٧٨/١ .

٥) مجيء الكاف للمجازاة :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ (الأنعام : ١١٠) .

محلّ النّقاش : ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ﴾ .

قال ابن عطيّة : " وقالت فرقة : (كَمَا) في هذه إنّما هي بمعنى المجازاة ، أي : لَمّا لم يؤمنوا أوّل مرّة نجازيهم بأن نقلّب أفئدتهم عن الهدى ، ونطبع على قلوبهم ، فكأنّه قال : ونحن نقلّب أفئدتهم وأبصارهم جزاء لَمّا لم يؤمنوا أوّل مرّة "(١) .

وذكر أبو حيّان أنّ هذا هو معنى التعليل، إلاّ أنّ تسميته بالمجازاة غريبة لا تعهد في كلام النّحويين(٢) .

وذكر السّمين أنّ الواحدي سبق ابن عطيّة إلى هذه التسمية، حيث قال(٣): " وقال بعضهم : معنى الكاف في : (كما لم يؤمنوا) معنى الجزاء ، ومعنى الآية : ونقلّب أفئدتهم وأبصارهم عقوبة لهم على ترك الإيمان في المرّة الأولى "(٤) .

ذكر النّحاة للكاف معانٍ عدّة ، هي(٥) :

١/ التشبيه : وهو الأصل فيها ، نحو : زيد كالأسد .

---

(١) المحرّر ٣١٩/٥ .

(٢) البحر ٦١٨/٤ .

(٣) الدرّ ١١١/٥ .

(٤) الدرّ ١١١/٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٣ ، ومغني اللبيب ١٩٩/١ – ٢٠٢ ، والمساعد ٢٧٥/٢ ، ورصف المباني ٢٧٦ ، والجنى الدّاني ٩٥ ، والتصريح ٦٠/٣ –٦٣ ، وشرح الأشموني ٩٧/٢ – ٩٨ .

٢/ التعليل : أثبته قوم ، ونفاه الأكثرون ، وقيّده بعضهم بأن تكون الكاف مكفوفة، كحكاية سيبويه : "كما أنّه لا يعلم، فتجاوز الله عنه "[١]، وهو ظاهر في قوله تعالى : ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ (البقرة : ١٩٨) .

٣/ الاستعلاء : ذكره الأخفش والكوفيون ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخير ، أي : على خير ، وهو قليل . وقيل : هي في المثال للتشبيه على حذف مضاف ، أي : كصاحب خير .

٤/ مجيؤها بمعنى (الباء) ، قال ابن جنّي في قول من قال : (كخير) ردّاً على قول بعضهم له : كيف أصبحت ؟ بعد أن ذكر أنّها بمعنى (على) : ويجوز عندي أن تكون بمعنى الباء ، أي : بخير[٢] .

قال صاحب المغني : " ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء "[٣]، وذكر صاحب التصريح ذلك أيضاً[٤] .

وأنكر صاحبُ الجنَى مجيئَها بمعنى (على) أو بمعنى (الباء)[٥] . وقال صاحب رصف المباني : " وقد تكون بمعنى (الباء) أو (على) ، كقول العجّاج حين قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ، بمعنى : بخير ، أو على خير ، ولا يعوّل عليه؛ لشذوذه[٦] .

٥/ التوكيد : إذا كانت زائدة ، كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى : ١١) .

---

(١) الكتاب ١٤/٣، ومغني اللبيب ١٩٩/١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٢٠/١ .

(٣) مغني اللبيب ٢٠٠/١ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٦٢/٣ .

(٥) الجنى الدّاني ٩٥ .

(٦) رصف المباني ٢٧٦ .

٦/ المبادرة : نقل صاحب المغني عن السّيرافي وابن الخبّاز في النهاية أنّ من معاني (الكـاف) المبـادرة إذا اتـصلت بــ(مـا) في نحـو : (سـلّم كمـا تـدخل) و(صلّ كما يدخل الوقت) ، وقال : وهو غريب جدّاً[1] .

وبناءً على ما سبق يتبيّن ما يلي :

١/ لم يذكر أحد من النّحاة أنّ الكاف تأتي بمعنى المجازاة، سواء أكان المقصود باللّفظ معنى التعليل أو ظاهره ، وهو الشرط والجزاء .

٢/ المعنى الّذي ذكره ابن عطيّة هو عين معنى التعليل كما ذكر أبو حيّان ، والمتبادر إلى الذهن أنّه يفسّر المعنى في الآية ، ولا يقصد إطلاق لفظ المجازاة على معنى التعليل وتسميته بذلك ، ولاسيّما أنّه لم يذكر غير هذا المعنى للكاف في الآية[2] .

أمّا السّمين فتابع شيخه أبا حيّان في نسبة هذه التسمية لابن عطيّة ، واكتفى بنقل أقوال العلماء في الآية دون تعليق سوى ما ذكره من أنّ الواحدي سبق ابن عطيّة في تسمية معنى (الكاف) في الآية بالمجازاة ردّاً على أبي حيّان عندما ذكر أنّ معنى المجازاة غير معهود في كتب النّحاة ، والواحدي ليس من النّحاة الّذين يعنيهم أبو حيّان ؛ إذ يهتمّ بأعلام النّحاة أصحاب الكتب المتداولة .

---

(١) مغني اللبيب ٢٠٢/١ ، والتصريح ٦٣/٣ .

(٢) المحرّر ٣١٩/٥ .

٦) **جواب لولا في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ :**

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ (يوسف : ٢٤) .

محلّ النّقاش : ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ .

ردّ ابن عطيّة قول من قال : إنّ الكلام قد تمّ في قوله : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ ، وإنّ جواب (لَوْلَا) في قوله : ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ ، وإنّ المعنى : لولا أنْ رأى البرهان لَهَمّ بها ، فلم يهمّ يوسف – عليه السلام – .

وردّ عليه أبو حيّان قوله : " يردّه لسان العرب " ، فهذه الآية وزانُها وزان قوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا ﴾ (القصص : ١٠) . فقوله : ﴿إِن كَادَتْ﴾ إمّا أن يكون جواباً عند من يرى جواز تقديم جواب أدوات الشرط عليها ، وإمّا أن يكون دالاًّ على الجواب عند من لا يرى ذلك ، وليس في ذلك خروج عن كلام العرب[1] .

وذكر السّمين أنّ ابن عطيّة يعني بالخروج عن لسان العرب تجرّد الجواب من الّلام على تقدير جواز تقديمه ، والغرض أنّ الّلام لم توجد . وقد ذكر في ردّه على الزجّاج أنّ جواب (لو) و(لولا) إذا كان مثبتاً يجوز فيه الأمران : الّلام وعدمها ، وإن كان الإتيان بالّلام هو الأكثر[2] .

تدلّ (لولا) على امتناع شيء لوجود غيره ، وتسمّى (لولا الامتناعيّة) ، وتقتضي حينئذٍ مبتدأً ملتزماً فيه حذف خبره غالباً ، وجواباً كجواب (لو) مصدّراً بماضٍ أو مضارعٍ مجزوم بـ(لم)[3] . ومن أحكامها :

(١) البحر ٦/٢٥٨ .

(٢) الدرّ ٦/٤٦٩ .

(٣) شرح ابن عقيل ٤/٣٩٦ ، وشرح الأشموني ٣/٣٠٠ .

أوّلاً : تقديم جواب الشرط عليه :

والنّحاة في ذلك على خمس فرق:

١) ذهب البصريّون[١] إلى منع ذلك؛ لما يلي :

أ / أداة الشرط لها صدر الكلام، كأداة الاستفهام و(ما) النّافية ، لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وإنّما تقع مستأنفة أو مبنيّة على ذي خبر أو نحوه .

ب/ الجواب أبداً ثانٍ عن الشرط متوقف عليه[٢] .

جـ/ لالتزام العرب حينئذٍ كون الفعل التّالي للأداة ماضياً ، كما يلتزم ذلك حين يحذف الجواب[٣] .

فلو تقدّم على الأداة جملة هي الجواب في المعنى ، فليست هي نفس الجواب، بل دليل عليه ، ويلزم إذ ذاك أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، بأن يكون مضارعاً مقترناً بـ(لم) ، نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن لم تقم ، ولا يكون مضارعاً بغير (لم) إلاّ في الشعر .

قال سيبويه : " وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتّى تجزمها في اللّفظ ، ثمّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، فهكذا جرى في كلامهم " ، وقال : " ألا ترى أنّك لا تقول : آتيك إن تأتني، إلاّ في الشعر ؟ لأنّك أخرت (إن) وما عملت فيه ، ولم تجعل لـ(إنْ) جواباً ينجزم بما قبله "[٤] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤ ، والارتشاف ١٨٧٩/٤ ، والتصريح ٣٩٦/٤ ، والهمع ٣٣٢/٤ .

(٢) الهمع ٣٣٣/٤ .

(٣) التصريح ٣٩٦/٤ .

(٤) الكتاب ٦٦/٣ ، وانظر : شرح التسهيل ٨٦/٤ .

وإذا كان دليل الجواب جملة اسميّة ، فيلزم اقترانها بالفاء ، نحو : فأنت ظالم إن تأتني ، ولا تحذف الفاء إلاّ في الشعر، فإنّه محل ضرورة واتّساع ، ووافق الفرّاءُ البصريين في هذا[(١)].

٢) ذهب الكوفيّون[(٢)] ، وأبو زيد[(٣)] ، والأخفش[(٤)] إلى جواز ذلك ؛ وذلك لما يأتي :

أ / المقصود حاصل به ، فلا حاجة إلى دعوى حذف[(٥)].

ب/ احتج أبو زيد على أنّ المتقدّم هو نفس الجواب بمجيئه مقروناً بالفاء ، كقوله[(٦)]:

فلم أَرْقِه إن ينج منها وإن يمت   فطعنة لا نِكس ولا بمغمّر

الردّ على هذا المذهب :

١/ حرف الشرط دالّ على معنى في الشرط والجزاء ، وهو الملازمة بينهما ، فوجب تقديمه عليهما ، كما وجب تقدير سائر حروف المعاني على ما فيه معناه[(٧)].

---

(١) المقتضب ٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٨٧/٤ ، والارتشاف ١٨٧٩/٤، والمساعد ، والتصريح ٣٩٦/٤ ، الهمع ٣٣٣/٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/٣، والارتشاف ١٨٧٩/٤ ، والأشموني ٢٥٥/٣ ، والهمع ٣٣٣/٤ .

(٣) النّوادر ٨٣ ، وشرح التسهيل ٨٦/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٥/٢ ، والارتشاف ٢٥٥/٣ ، وشفاء العليل ٩٦٠/٣، والتصريح ٣٩٦/٤ ، والأشموني ٢٥٥/٣ .

(٤) الارتشاف ١٨٧٩/٤ ، والمساعد ١٦٣/٣ ، وشفاء العليل ٩٦٠/٣، والهمع ٣٣٢/٤ .

(٥) المساعد ١٦٣/٣ .

(٦) البيت منسوب لزهير بن مسعود في : النوادر ٧٠ ، وبلا نسبة في : الإنصاف ٦٢٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤ ، وشرح الكافية الشّافية ١٦٥/٢ ، والتصريح ٣٩٥/٤ .

(٧) شرح التسهيل ٨٦/٤ .

٢/ ردّ ابن مالك احتجاج أبي زيد بالبيت السابق ؛ لأنّ تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزاء على الشرط ، وتصدير حرف العطف[(١)] .

٣/ الصناعة النّحويّة تأباه، إمّا لكونه جملة اسميّة مجرّدة من الفاء ، نحو : " أنت ظالم إن فعلت " ، أي : فأنت ظالم ، وإمّا لكونه جملة منفيّة بـ(لم) مقرونة بالفاء ، كما مرّ بنا في البيت الّذي احتجوا به ، وإمّا لكونه مضارعاً مرفوعاً لزوماً ، نحو : أقوم إن قمت .

وأجابوا عن ذلك بأنّ الفاء لم تدخل في المثال الأوّل ؛ لأنّها لا تناسب الصدر، ولأنّها خلف عن العمل ، ولا عمل مع التقديم ، وعن الثّاني بأنّ الفاء قد تدخل على المنفي بـ(لم) ، فالزّمخشري أجاز في قوله : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ (**الأنفال** : **١٧**) أن يكون التقدير : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، وعن الثالث بأنّ رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخّراً .

قال صاحب التصريح : " وجميع ذلك ضعيف "[(٢)] .

٣) يجوز تقديم الجواب إن كان مضارعاً ، ويمتنع إن كان ماضياً ، وهو قول المازني ؛ وذلك لأنّ في تقديمه ماضياً كثرة مخالفة الأصل ، فيخرج الماضي عن ظاهره إلى الاستقبال ، ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم[(٣)] .

٤) يجوز إذا كان فعل الشرط ماضياً ، نحو : أقوم إن قمت ، وهو قول بعض البصريين، كما ذكر صاحب الارتشاف[(٤)] ، وأظنّه يقصد المبرّد ، فإنّه لا يجيز تقديم الجواب على الجزاء مطلقاً، بل يشترط أن يكون فعل الشرط ماضياً ، وذلك في قوله: " ولو قلت : آتيك متى أتيتني ، أو أقوم أين قمت – على أن تجعل (متى)

---

(١) شرح التسهيل ٨٦/٤ .

(٢) التصريح ٣٩٦/٤ – ٣٩٧ .

(٣) الارتشاف ١٨٧٩/٤ ، والمساعد ١٦٤/٣ ، والهمع ٣٣٣/٤ .

(٤) الارتشاف ١٨٧٩/٤ .

و (أين) ظرفين لما بعدهما – كان جيّداً ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأوّل ، إلاّ أنّك لَمّا ذكرته سدّ مسدّ جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال ؛ لأنّ الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ، كما لا يعمل هو فيما قبله ، ألا ترى أنّك لا تقول : زيداً إنْ تأت يكرمْك ، ولا : زيداً متى تأتِ تحببه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدّم الجواب؛ لأنّ (إنْ) لا تعمل في لفظه شيئاً ، وإنّما هو في موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء "[1].

٥) يجوز إذا كان الشرط والجواب ماضيين، بخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضياً ، وذلك أنّه لَمّا لم يظهر للأداة فيه عمل إذا تأخّر جاز تقديمه ؛ لأنّه مقدّماً كحاله مؤخّراً ، فكأنه لم يعمل فيه بخلاف المضارع، فإنّه متأثّر به ، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار، وهو مذهب بعض البصريين[2].

والرّاجح – والله تعالى أعلم – قول البصريين بمنع تقدّم جواب الشرط عليه ، وإذا تقدّم على الأداة جملة هي الجواب في المعنى ، فهي دليل الجواب ، لا الجواب ؛ وذلك لما يلي :

١/ لا يوجد مآخذ من حيث الصناعة النحويّة عند القول بهذا القول . أمّا رأي الكوفيين ومَن وافقهم فعليه مآخذ – كما سبق – .

٢/ عند القول بهذا القول يصبح لدينا قاعدة تندرج تحتها جميع الشواهد الّتي فيها جملة متقدّمة على الشرط هي جواب في المعنى ، بشرط كون الشرط ماضياً لفظاً أو معنى باستقراء كلام العرب .

أمّا بقيّة الآراء عدا رأي الكوفيين ومَن وافقهم ، فيلزم أن يتقدّم الجواب على الشرط في الشواهد الموافقة أقوالهم ، وأن يتقدّم دليله فيما عداها .

---

(١) المقتضب ٦٦/٢ .

(٢) الارتشاف ١٨٧٩/٤ ، والهمع ٣٣٣/٤ .

ثانياً : اتّصال الجواب باللّام :

إذا كان الجواب مصدّراً بماضٍ ، فإمّا أن يكون منفيّاً أو مثبتاً ، فإن كان منفيّاً تجرّد من اللّام غالباً ، وقد يقترن بها، كقول الشاعر[1]:

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسداً

وعزا ابن عقيل إلى ابن عصفور أنّ الأحسن دخول اللّام، ويجوز حذفها ، وردّ عليه ذلك بقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[2] (النور : ٢١) .

وإن كان مثبتاً ، فللنّحاة فيه ثلاثة أقوال[3]:

١/ لزوم اللّام ، وحذفها منه ضرورة محلّه الشعر ، وهو رأي ابن عصفور في أحد قوليه ، ويؤيّده أنّه لم يخلُ من اللّام في القرآن الكريم .

ومن وقوعه في الشعر قوله[4]:

لولا الحياءُ وباقي الدين عبتكما ببعضِ ما فيكما إذ عبتُما عوري

وهو قول جلّ النّحويين[5].

٢/ لزوم اللّام غالباً ، وحذفها منه قليل ، ولكنّه جائز، قال به ابن عصفور في أحد قوليه .

---

(١) البيت بلا نسبة في : شرح الكافية الشافية ١٨٣/٢ ، والجنى الدّاني ٥٩٩ ، وشرح الأشموني ٣٠١/٣ ، وحاشية الصّبان ٥٠/٤ .

(٢) المساعد ٢٢٣/٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/٢ -٤٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٤ ، والجنى الداني ٥٩٨ - ٥٩٩ ، الارتشاف ١٩٠٥/٤ - ١٩٠٦ ، ورصف المباني٣١٤ - ٣١٦ .

(٤) البيت لابن مقبل ، وهو في ديوانه ٧٦ ، ومجاز القرآن ٣٤٦/٢ ، والكشاف ٥٧١/٢، وتذكرة النّحاة ٢٨٤، وبلا نسبه في : البحر ٢٤٤/١ ، والجنى الداني ٥٩٨ ، والمساعد ٢٢٣/٢ ، والهمع ٦٧/٢ .

(٥) رصف المباني ٣١٦ .

ذكر صاحب الجنى الداني أنّ بعض النّحاة سوّى بين حذف الّلام وإثباتها في (لـو) و (لـولا)[1] . ونقـل صـاحب الارتـشاف عـن صـاحب الترشـيح قولـه : " حذف الّلام مع (لولا) جائز ، وأكثر ما يأتي في الشعر ، وسوّى (دُرَيْوِد) بين حذف الّلام وإثباتها في (لو) و(لولا) "[2] .

٣/ لا تدخل الّلام عليه إلاّ إذا كانت (لولا) – ومثلها لو – بعد قسم ظاهر أو مقدّر، وليس الجواب إذ ذاك لهما ، بل للقسم ، وحيث وجدا دون قسم ولا تقديره ، لم تدخل الّلام في جوابهما ، ولذلك قد نجد جوابهما مع عدم القسم بغير الّلام .

وهو قول ابن جنّي ، وزعم أنّ أبا علي يرى ذلك ، وأنّه استدلّ عليه بجواز سقوط الّلام من جواب (لولا) و(لو)[3] ، ووافقه صاحب رصف المباني[4] ، ولا يوافق معظم النّحاة على هذا الرأي .

هذا إن لم يتقدّم قسم ، فإن تقدّم قسم ، فلا بدّ من الّلام[5] .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّ حذف الّلام من جواب (لولا) الماضي المثبت جائز وإن كان قليلاً ، والأفصح والأكثر اقترانها به ؛ لذا لم يجئ في القرآن إلاّ مقروناً بها ؛ وذلك لوروده في الشعر – كما سبق – .

وبناءً على ما سبق فالرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّ ابن عطيّة لم يُصب في قوله :" يردّه لسان العرب " ؛ إذ يجوز تقديم دليل جواب الشرط عليه إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنىً ، وفعل الشرط في الآية ماضٍ ، ويجوز أيضاً حذف الّلام

---

(١) الجنى الداني ٥٩٩ .

(٢) الارتشاف ١٩٠٥/٤ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٩٣/١ .

(٤) رصف المباني ٣١٤ – ٣١٦ .

(٥) المساعد ٢٢٣/٣ .

من جواب (لولا) المثبت ، وإن كان الإتيان بها هو الأكثر . وإذا كان الأمر كذلك فمن الأولى حذفها من دليل الجواب .

ولكنّه أصاب – والله تعالى أعلم – في ردّه لقول مَن قال : " لولا برهان ربّه لهمّ بها ، فلم يهمّ ، يوسف – عليه السلام – " ، حيث إنّ ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ دليل الجواب المحذوف ، والتقدير : لولا الرؤية لاقترف وفعلَ وارتكب ، لكنّه رأى ، فلم يقترف ، ولم يرتكب ، فجواب (لولا) محذوف ، تقديره : لاقترف[1] .

وهذا التقدير موافق لأقوال السّلف ، وليس فيه ما يقدح في عصمة يوسف – عليه السّلام – ؛ إذ (هَمَّ) لا تدلّ على الفعل ؛ بل على ما دار في النّفس والخَلَد[2] ، ورؤية البرهان منعته من أيّ فعل مخالف ، وأبرأ إلى الله من تلك الأقوال الّتي اعتمدَتْ على الإسرائيليّات وأكاذيبها ، ونسبت إلى يوسف – عليه السّلام – بعض الأفعال الّتي لا تليق بالصّدّيقين ، فضلاً عن الأنبياء والمرسلين .

---

(١) المحرر ٧/٤٨٠ .

(٢) تهذيب اللّغة مادة (هم) ٢/٣٢٠ ، ومختار الصحاح مادة (همم) ١/٧٠٥ .

٧) (ما) في (نِعِمّا) :

قال تعالى : ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ (النساء : ٥٨) .

محل النقاش : ﴿نِعِمَّا﴾ .

يرى ابن عطيّة أنّ (ما) المتصلة بـ(نِعِمَّ) مهيّئة لاتصال الفعل بها ، ومع أنّها موطّئة ، إلاّ أنّها بمعنى (الذي)، فهي اسم[1] .

وردّ عليه أبو حيّان بقوله : " وهذا متهافت ؛ لأنّه من حيث جعلها موطّئة مهيّئة لا تكون اسماً ، ومن حيث جعلها بمعنى (الذي) يلزم أن تكون اسماً ، فتدافعا "[2] .

ويرى السمين أنّ ابن عطيّة وهَمَ في هذا[3] .

(ما) إذا وقعت بعد (نعم وبئس) تارة يليها اسم ، وتارة يليها فعل – كما في هذه الآية –، فإن وليها فعل ، ففيها سبعة أقوال :

الأول : أنّها معرفة تامّة غير موصوفة ولا موصولة ، فاعل بمعنى الشيء ، والتقدير : " نعم الشيء أو بئس الشيء " ، والمخصوص بالمدح أو الذمّ محذوف ، والتقدير : (شيء) ، فيكون التقدير في الآية السابقة : " نعم الشيء شيء يعظكم به " ، وفي نحو قوله تعالى : ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾ (البقرة : ٩٠) يكون التقدير : " بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم " .

---

(١) المحرر ١٥٧/٤ .

(٢) البحر المحيط ٢٧٨/٣ .

(٣) الدر ١٣/٤ .

وهو قول سيبويه[1] ، والكسائي[2] ، والسيرافي[3] ، ومذهب المحققين من أصحاب سيبويه[4] ، واختاره ابن مالك[5] .

قال سيبويه : " ونظير جعلهم (ما) وحدها اسمًا ، قول العرب : إنّي ممّا أن أصنع ، أي : من الأمر أن أصنع ، فجعلوا (ما) وحدها اسمًا ، ومثل ذلك : غسلته غسلاً نعمّا ، أي : نعم الغسل "[6] .

وقال ابن خروف : " وتكون (ما) تامّة معرفة بغير صلة ، نحو : دققته دقًّا نعمّا ، قال سيبويه : أي نعم الدقّ . ونعمّا هي ، أي : نعم الشيء صنعت "[7] .

أدلّة هذا القول :

١/ قال ابن مالك : " ويقوّي تعريف (ما) بعد (نعم) كثرة الاقتصار عليها في نحو : غسلته غسلًا نعمّا ، والنّكرة التّالية (نعم) لا يقتصر عليها إلاّ في نادر من القول "[8] .

٢/ مجيء (ما) معرفة في نحو : ممّا أن أصنع ، فكونها مجرورة بحرف مخبر به يلزم أن تكون معرفة ؛ لأنّ ما كان كذلك لا يكون بالاستقراء إلاّ معرفة أو نكرة موصوفة ، و (ما) المذكورة غير موصوفة[9] .

---

(١) المحرر ٢٩٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٠/٤ ، والارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، والبحر ٤٨٨/١ ، والدرّ ٥٠٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢ .

(٢) وانظر : المراجع السابقة في الصفحة نفسها .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٧٢/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٣ .

(٤) الارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، والهمع ٣٨/٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٣ .

(٦) الكتاب ٤٧٦/١ .

(٧) شرح التسهيل ١٢/٣ .

(٨) المرجع السابق ١٣/٣ .

(٩) المرجع السابق ١٣/٣ .

وردّه الرضي بما يلي :

١/ عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التّامة في غير هذا الموضع ، إلاّ ما حكى سيبويه أنّه يقال : " إنّي ممّا أفعل ذلك ، أي : من الأمر والشأن أن أفعل ذلك ، قال : وإن شئت قلت : " إنّي ممّا أفعل ، بمعنى : ربّما أفعل ، كما يجيء في الحروف "[١].

٢/ يلزم حذف الموصوف ، أي : المخصوص وإقامة جملة مقامه ، وهو قليل ، فيكون التقدير : نعم الشيء شيء يعظكم به ، وبئس الشيء شيء شروا به أنفسهم ، مع أنّه قد جاء صريحاً في قوله[٢] :

نعم الفتى فَجَعَتَ به إخوانه   يوم البقيع حوادثُ الأيّام "[٣]

الثاني : أنّها نكرة منصوبة على التمييز ، وللفعل بعد (ما) ثلاثة أوجه إعرابيّة :

أ / صفة لـ(ما) موضعها النّصب ، والفاعل ضمير مستتر مفسّر بالتمييز ، والمخصوص بالمدح محذوف ، وتقديره : (شيء) ، والتقدير : " نعم هو شيئاً شيء يعظكم به " .

قال بهذا الأخفش[٤]، والزجاج[٥] ، والفارسي في أحد قوليه[٦] ، واختاره الزمخشري ، وكثير من المتأخّرين[٧] .

---

(١) الكتاب ٤٧٦/١ .

(٢) البيت لمحمّد بن بشير الخارجي في حماسة أبي تمام ، ونسبه بعضهم لإبراهيم بن هرمة انظر : شرح الكافية للرضي ٢٥١/٤ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢٥٠/٤- ٢٥١ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٥٧/١ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١ ، الارتشاف ٢٠٤٥/٤ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٥١/٤ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ ، والبحر ٤٨٨/١ ، والدرّ ٥٠٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢ .

(٧) الكشّاف ٢٩٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٤ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ .

وجوّز الفارسي مع هذا الوجه وجهاً آخر ، وهو جعلها موصولة – وسيأتي ذكره – وذلك قوله : " فأمّا قوله عزّ وجلّ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ (النساء : ٥٨) ، فتحتمل (ما) عندي وجهين : يجوز أن تكون معرفة ، ويجوز أن تكون نكرة ، فإن حمله على أنّه معرفة كان رفعاً ، وإن لم يكن لقوله : ﴿يَعِظُكُم﴾ موضع من الإعراب ، وإن حملته على أنّه نكرة كانت منصوبة ، وموضع ﴿يَعِظُكُم﴾ نصباً ؛ لكونه وصفاً للاسم الموصوف ، وعلى أيّ الوجهين حملت (ما) ، فلا بدّ من معرفة مراده في المعنى ، محذوفة من اللفظ يختصّ به المدح الشائع "[١]، أي : لا بدّ من تقدير محذوفٍ هو المخصوص بالمدح .

ب/ ويحتمل أن يكون الفعل صفة المخصوص المحذوف ، فموضعها الرفع[٢] .

جـ/ صلة لـ(ما) موصولة محذوفة ، وهي المخصوص ، فلا يكون للجملة الفعليّة موضع من الإعراب ، وعلى هذا يكون التقدير : " نعم هو شيئاً الّذي يعظكم به " . ونُسب هذا القول للكسائي[٣] .

وردّ بأنّ التمييز لا يكون إلاّ صالحاً للألف والّلام بالاستقراء ، و(ما) لا تصلح لذلك[٤]، وبأنّ التمييز يرفع الإبهام ، و(ما) تساوي المضمر في الإبهام ، فلا يكون تمييزاً[٥] .

وردّ ابن عصفور هذا بأنّ التمييز جاء بـ(ما) ، وإن كانت شديدة الإبهام ؛ لاختصاصها بالنعت[٦] .

---

(١) البغداديّات ٢٥٢ –٢٥٣ ، وانظر : شرح التسهيل ١٣/٣ .
(٢) الارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، والبحر ٤٨٨/١ ، والدر ٥٠٨/١ ، والهمع ٣٨/٥ .
(٣) ا المحرّر ٢٩٣/١ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ ، والبحر ٤٨٩/١ ، والدرّ ٥٠٩/١ .
(٤) شرح التسهيل ١٢/٣ .
(٥) المساعد ١٢٧/٢ ، والهمع ٣٨/٥ .
(٦) شرح الجمل ٦٠١/١ .

وفيه حذفٌ وتقدير ، فالفاعل مضمر ، والمخصوص محذوف ، سواء أكان مقدّراً بـ(شيء) أو بـ(ما) الموصولة المحذوفة .

الثالث : أنّها موصولة ، وهي المخصوص ، و(ما) أخرى محذوفة تمييز ، والفاعل مضمر ، والتقدير : " نعم هذا شيئاً الذي يعظكم به " ، ونُسب هذا الرأي للفرّاء[1] ، وفيه – أيضاً – كثير من التقديرات والمحذوفات .

الرابع : أنّها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل ، وأغنى عن الألف والّلام عموم الموصول ، واُكْتُفي بها وبِصِلتها عن المخصوص أو المخصوص محذوف ، ونسب هذا القول لسيبويه[2] ، وللكسائي[3] ، وللفرّاء[4] ، وهو أحد قولي الفارسي[5] .

واستدلّ الفارسيّ على صحّة قوله بما يأتي :

١/ قوّة الشبه بين (ما) واسم الجنس ؛ وذلك لأنّ (ما) اسم مبهم يكون للعموم ، ولا يختصّ واحداً بعينه ، وأسماء الأجناس تكون أيضاً للكثرة والعموم[6] .

٢/ (ما) تكون معرفةً وتكون نكرةً كما هي أسماء الأجناس[7] .

٣/ حمل (ما) على (الذي) ؛ وذلك لأنّ المبرّد أجاز في (الذي) أن تلي (نعم وبئس) إذا كان عامّاً غير مخصّص ، وإذا جاز ذلك في (الذي) كان في (ما) أكثر جوازا .

---

(١) معاني القرآن ٥٧/١ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ ، وشفاء العليل ٥٨٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢ .

(٢) المحرر ٢٩٣/١ ، والبحر ٤٨٩/١ ، والدرّ ٥٠٩/١ .

(٣) المراجع السابقة في الصفحات نفسها ، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢ .

(٤) معاني القرآن ٥٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٠/٤ ، والبحر ٤٨٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢ .

(٥) الإغفال ٣٥٠/١ ، والبغداديّات ص ٢٥٢ ، وشرح الرضي للكافية ٢٥٠/٤ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢ .

(٦) الإغفال ٣٤٨/١ .

(٧) الإغفال ٣٤٨/١ .

قال الفارسي : " وقد أجاز أبو العبّاس في (الذي) أن تلي (نعم وبئس) ، وذلك إذا كان عامّاً غير مخصوص ، كالذي في قوله : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ (الزمر : ٣٣) ، والذي في مثل قوله : ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ (البقرة : ١٧) . وإذا جاز في (الذي) كان في (ما) أجوز ؛ لأنّ له واحداً منكوراً ، كما أنّ لأسماء الأجناس المعرّفة باللّام آحاداً منكورة ، فـ(ما) تكون منكورة كاسم الجنس ، وتكون معرفة ، كما أنّ اسم الجنس كذلك ، فإذا كانت مثله فيما ذكرتُ لك ، لم يمتنع أن تكون (نعم) عاملة فيها ، فتكون فاعلتها "[1].

٤/ ثبوت عمل (نعم وبئس) فيما لا ألف ولا لام فيه ، وذلك نحو عملها في الأسماء المضافة إلى ما فيه ألف ولام ، نحو : " نعم غلام الرجل " ، فإذا جاز ذلك جاز في (ما) .

يقول الفارسي : " ويدلّ على جواز ذلك أنّ الغرض أن يكون فاعل هذا الفعل مبهماً ، وإن لم يكن فيه ألف ولام كون الأسماء المضافة إلى ما فيه الألف واللّام فاعلة لهذا الفعل ، نحو: نعم غلام الرجل ، وما أشبه ذلك من المضاف إلى ما فيه الألف واللّام ، فإذا جاز دخولها على اسم غير (ما) لا ألف ولا لام فيه ، جاز أيضاً دخولها على (ما) ، وكون (ما) مبنيّة عليه ، وإن لم يكن فيها ألف ولام "[2].

وقد ردّ الرضي رأي الفارسي ؛ لقلّة وقوع (الذي) مصرّحاً به فاعلاً لـ(نِعم وبئس) ... "[3].

---

(١) الإغفال ١/٣٤٩- ٣٥٠ .

(٢) المسائل المشكلة ٢٥٢- ٢٥٣ .

(٣) شرح الكافية ٤/٢٥٠ .

الخامس : أنّها مصدريّة ، فهي والفعل بعدها في محلّ رفع ، والتقدير : " نعم وعظكم به " ، ونسب هذا القول للكسائي[(١)] .

واعترض عليه ابن عطيّة ؛ لأنّ (نعم وبئس) لا تدخل على اسم معيّن يتعرّف بالإضافة إلى الضمير[(٢)] .

وردّ عليه أبو حيّان بأنّ ذلك لا يلزم إلاّ إذا قلنا بأنّه مرفوع بـ(نعم وبئس) ، أمّا إذا جعل المخصوص والفاعل مضمراً ، والتمييز محذوفاً لفهم المعنى ، والتقدير : " نعم وعظاً يعظكم " ، فلا يلزم[(٣)] .

وبهذا المعنى قال العكبري بأنّها مصدريّة[(٤)] ، ولكنّه مردود بما يأتي :

١/ عودة الضمير في (به) على (ما) ، والمصدريّة لا يعود عليها ؛ لأنّها حرف عند الجمهور[(٥)] .

٢/ صياغةً لا يحسُن ، قال أبو حيّان : " (ما) مصدريّة ، وتأويله : " بئس صنعك " ، حتّى تقول : بئس الصنع صنعك ، كما تقول : أظنّ أن تقوم ، ولا تقول : أظنّ قيامك "[(٦)] .

السادس : أنّها كافّة عن العمل ، كفّت (نعم وبئس) عن العمل ، وهيّأتها للدخول على الجمل ، كما في (قلّما وطالما)[(٧)] .

---

(١) المحرّر ٢٩٣/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٩١/١ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ ، والبحر ٤٨٨/١ ، والدرّ ٥٠٩/١ .

(٢) المحرر ٢٩٢/١ ، والبحر ٤٨٩/١ ، والدرّ ٥٠٩/١ .

(٣) البحر ٤٨٩/١ .

(٤) التبيان/٥١ ، والدرّ ٥٠٩/١ .

(٥) البحر/٤٨٩ ، والدرّ ٥٠٩/١ .

(٦) الارتشاف ٢٠٤٥/٤ ، والبحر ٤٨٩/١ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢٥٠/٤ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ .

وردّه الأندلسي لبعده ؛ لأنّ الفعل لا يُكفّ لقوّته ، وإنّما ذلك في الحروف ، وذكر أنّ الأولى في (طالما وقلّما) أن تكون (ما) مصدريّة ، وجوّز الرضي ذلك ؛ لجمود (نعم وبئس) ، ومشابهتها للحرف[1] .

ولم يثبت مجيء (ما) كافّة لـ(نعم وبئس) عند النّحاة[2] .

السابع : أنّها نكرة موصوفة مرفوعة ، والفعل صفتها ، يكتفى بها وبصفتها عن المخصوص[3] .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – القول الأوّل ؛ وذلك لما يأتي :

١/ الحمل على النظير في نحو قول العرب : " إنّي ممّا أصنع ، أي : من الأمر أن أصنع ... كما ذكر سيبويه ، فقد جاءت (ما) – هنا – معرفة – وقد سبق ذِكره – .

٢/ هذا الرأي من أقلّ الآراء حذفاً وتقديراً ، ففيه حذف واحد هو المخصوص .

٣/ مناسبة السياق اللّغوي في الآية .

يلي هذا الرأي قوّة – والله تعالى أعلم – الرأي الرابع ؛ وذلك لما يأتي :

١/ الحمل على النظير، حيث حملت (ما) على اسم الجنس ؛ لمشابهتها له في الدّلالة على الكثرة والعموم ، وكلاهما يكون معرفة ويكون نكرة .

٢/ هذا الرأي خالٍ من المحذوفات إذا ذهبنا إلى أنّ (ما) الموصولة وصِلَتها أغنت عن المخصوص ، وأقلّ الآراء – هو والرأي الأوّل – حذفاً وتقديراً ، ففيه حذف واحد هو المخصوص .

٣/ مناسبة السّياق اللّغوي في الآية .

---

(١) شرح الكافية ٤/٢٥٠ .

(٢) الأزهية ص ٨٨ – ٩٦ ، والجنى الدّاني ص ٣٣٣ ، ومغني اللبيب ١/٣٣٦ – ٣٤٢ .

(٣) الارتشاف ٤/٢٠٤٥ ، والهمع ٥/٣٨ .

وبناءً على ما سبق ، نجد أنّ أبا حيّان والسمين مُحِقّان في تخطئة ابن عطيّة ، فإذا كانت (ما) موطئة فهي حرف لا محل لها من الإعراب ، وإذا كانت اسماً بمعنى (الذي) كان لها محلّ من الإعراب فاعل (نعم) على قول ، أو هي المخصوص في قول آخر ، فابن عطيّة مزج بين رأيين متباينين في هذه المسألة ، ولعلّه وهم – كما قال السمين – .

٨) نوع ومعنى (ما) في قوله تعالى : ﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ :

قـــال تعـــالى : ﴿ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ ﴾ **(الأنعام : ٤١)** .

محل النقاش : ﴿مَا تَدۡعُونَ﴾ .

أجاز ابن عطيّة أن تكون (ما) – هنا – ظرفيّة ، وعليه يكون مفعول (يكشف) محـذوفاً ، تقـديره : فيكـشف العـذاب مـدّة دعـائكم ، أي : مـا دمـتم داعيـه . وأجاز أن تكون مصدريّة على حذفٍ في الكلام[١] .

واعترض عليه أبو حيّان في (الظرفيّة) بأنّ ذلك فيه حذف للمفعول ، وخروج عن الظاهر لغير حاجة ، كما أنّ فيه وصلها بالمضارع ، وهو قليل جدّاً ، وفي المصدريّة بأنّها دعوى محذوف غير معيّن ، وهو خلاف الظاهر[٢] .

ويرى السمين أنّ أصح الأقوال في (ما) – هنا – أنّها موصولة بمعنى (الّذي) ، أي : فيكشف الذي تدعون ، والعائد محذوف ؛ لاستكمال الشروط ، أي : تدعونه . واستدرك على أبي حيّان قوله : "كما أن فيه وصلها بالمضارع ، وهو قليل جدّاً " بأنّ ذلك في المثبت لا المنفي ، أمّا المنفي بـ(لم) فيكثر وصلها به ، واستشهد على وصلها بمضارع مثبت . واكتفى بنقل قول ابن عطيّة وردّ أبي حيّان عليه في رأيه الثاني ، وذكر التقدير على هذا التوجيه بقوله : " قلت : والتقدير : فيكشف سبب دعائكم وموجبه "[٣] .

ويجوز في (ما) في هذه الآية أربعة أوجه ، هي :

---

(١) المحرّر ٥/١٩٧ .

(٢) البحر ٤/٥١٢ .

(٣) الدر ٤/٦٢٩-٦٣٠ .

الأوّل : موصولة بمعنى (الّذي) ، والعائد محذوف ؛ لاستكمال الشروط ، والتقدير : فيكشف الّذي تدعونه .

إذا كان الراجع من الصلة إلى الموصول ضميراً لم يخلُ أن يكون متّصلاً أو منفصلاً ، فإن كان منفصلاً لم يجز أن يسقط ؛ لكثرة حروف المنفصل ، ولخفاء كونه متصلاً ، تقول : جاءني الّذي لم أضرب إلاّ إيّاه ، فـ(إيّاه) هي الراجعة ، ولا يجوز إسقاطها[1] .

وأجاز الرضي حذفه بشرطين[2] :

١/ ألاّ يكون منفصلا بعد (إلاّ) كما في المثال السابق .

٢/ أن يكون مفعولاً ؛ لأنّه فضلة ، فيجوز حذف العائد المنفصل (إيّاه) في نحو : ضيّع الزيدان الذي أعطيتهما إيّاه .

فإن كان العائد ضميراً متصلاً منصوباً جاز إسقاطه إسقاطاً حسناً بثلاثة شروط :

١/ أن يكون مفعولاً ؛ لأنّه فضلة في الكلام يمكن الاستغناء عنه .

قال صاحب التسهيل : " ويجوز حذف عائد غير الألف والّلام إن كان متصلاً منصوباً بفعلٍ أو وصف ... "[3] .

وقال في شرحه : " واشترط في المتصل انتصابه بفعلٍ أو وصفٍ احترازاً من نصبه بغيرهما ، نحو : رأيت الّذي كأنّه أسد ، فإنّ حذفه لا يجوز ، ومثّل للجائز الحذف ؛ لاتّصاله بفعل قوله تعالى : ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا﴾ (البقرة : ٤١) ،

---

(١) الفوائد والقواعد ص ٧١١-٧١٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٥٢/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١ ، والارتشاف ١٠/٢ .

(٢) شرح الكافية ٤٠/٢ .

(٣) التسهيل ٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/١ .

ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله[1] :

ما الله مُوليك فضلًا فاحمدَنْه به   فما لدى غيرِه نفعٌ ولا ضررُ

والتقدير : موليكيه "[2] .

والمنصوب بالفعل حذفه كثير فصيح ، والمنصوب بوصف حذفه نزر قليل ؛ لأنّ الفعل أصل ، والوصف فرع[3] .

٢/ أن يكون على حذفه دليل ، وذلك أن يكون ضميراً واحداً لا بدّ للصلة منه ، فإن لم يدلّ عليه دليل لم يجز ذلك ، نحو : الذي ضربته في داره زيد ، فلا يجوز حذف الهاء ؛ لأنّ الصلة لا تتمّ بدونه ، فلا يكون في اللفظ ما يدلّ عليه .

٣/ أن يكون الفعل تامّاً ، وأجاز أبو حيّان منفرداً أن يكون الفعل ناقصاً ، قال صاحب الهمع : " وألحق به أبو حيّان المنصوب بالفعل الناقص ، قال ابن قاسم : وفيه نظر . وقال ابن عقيل : يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متَّصلاً بفعلٍ ناقص ، نحو : جاءِ الّذي كأنه منطلقٌ ، فلا يجوز حذف الهاء "[4] .

وحسن حذف العائد المتصل المنصوب ؛ لأنّه صار أربعة أشياء كشيءٍ واحد ، وهي : الموصول والفعل الّذي هو الصّلة ، وفاعل الفعل ، والمفعول الّذي هو الراجع ، فلمّا صارت هذه الأشياء كشيءٍ واحدٍ طلبوا لها التخفيف ، فلم يجز أن يسقطوا الموصول ؛ لأنّه المقصود ، ولم يجز أن يسقطوا الفعل ؛ لأنّه هو الصلة ، ولم يجز أن يسقطوا الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ، ووجدوا المفعول يكون فضلة في

---

(١) البيت بلا نسبة ، في : شرح ابن عقيل ١/ ٩٠ ، والمقاصد النحويّة ١/ ٤٤٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٧٢ ، والهمع ١/ ٣٠٩ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٠٣ .

(٣) الارتشاف ٢/ ١٠ ، وشرح الأشموني ١/ ١٥٩ .

(٤) الهمع ١/ ٣٠٩ .

كثيرٍ من الكلام ، ومستغنى عنه ، فحذفوه ههنا "[١] .

قال بهذا الزمخشري[٢] ، والعكبري في قول[٣] ، وأجازه ابن عطيّة[٤] ، ورجّحه أبو حيّان[٥] ، والسّمين[٦] .

الثاني : ظرفيّة ، ومفعول يكشف محذوف ، والتقدير : فيكشف العذاب مدّة دعائكم ، أي : ما دمتم داعيه . أجازه ابن عطيّة[٧] .

وتختص (ما) المصدريّة بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوّل هي وصلتها به[٨] .

صلة (ما) المصدريّة الظرفيّة :

أ / إذا وقعت (ما) المصدريّة موضع الظرف لم توصل في الغالب إلاّ بفعل ماضي اللّفظ مثبت ، كقوله تعالى : ﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ **(هود : ١٠٨) .**

ب/ وتوصل كثيراً بمضارع منفيّ بـ(لم) ، نحو قول الشاعر[٩] :

ولن يلبثَ الجهّالُ أن يتهضّموا أخا الحلم ما لم يستعنْ بجهولِ

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧١٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٥٢/٣ .

(٢) الكشّاف ٩٢/٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٢/١ .

(٤) المحرر ١٩٧/٥ .

(٥) البحر ٥١٢/٤ .

(٦) الدرّ ٦٢٨/٤ .

(٧) المحرّر ١٩٧/٥ ، والبحر ٥١٢/٤ ، والدرّ ٦٢٩/٤ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٤٤٠/٤ .

(٩) البيت بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/١ ، وشرح التسهيل للدماميني ص ٩٤ ، والدرر اللّوامع ٢٥٤/٢ .

جـ/ وقد توصل بمضارعٍ خالٍ من النفي ، كقول الشاعر[1] :

أطـــوّفُ مـــا أطـــوّفُ ثـــمّ آوي　　إلـــى بيـــتٍ قعيدتـــهُ لَكَـــاعِ

د / وقد توصل بجملة اسميّة ، كقول الشاعر[2] :

واصـل خليلَـكَ مـا التواصـلُ ممكـنٌ　　فلأنـت أو هـو عـن قريـبٍ ذاهـبُ

قال الرضي : " وصِلَة (ما) المصدريّة لا تكون عند سيبويه إلاّ فعليّة ، وجوّز غيره أن تكون اسميّة أيضاً ، وهو الحقّ ، وإن كان قليلاً ... "[3] .

ولا توصل بالفعل الجامد ؛ إذ الفعل الّذي لا يتصرّف لا مصدر له حتّى يؤوّل الفعل مع الحرف به[4] .

ولا توصل بالأمر ؛ لأنّه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوّل بـ(ما) والفعل ما أفاده (ما) مع ذلك الفعل ، وإلاّ فليسا مؤوّلين به[5] .

وفيه حذف للمفعول ، وخروج عن الظاهر لغير حاجة ، ووصل (ما) الظرفيّة بمضارع مثبت ، وهو قليل .

الثالث : أنّها نكرة موصوفة ، والعائد – أيضاً – محذوف ، والتقدير : فيكشف شيئاً تدعونه ، أي : تدعون كشفه . وأجازه العكبري[6] .

إلاّ أنّ السمين ضعّفه بقوله : " والحذف من الصفة أقلّ منه من الصلة "[7] ؛

---

(١) البيت للحطيئة يهجو امرأته ، وهو في : أمالي ابن الشجري ١٠٧/٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥٧/٤ ، وشرح شذور الذهب ٨٣ ، والعيني ٤٧٣/١ ، والتصريح ٧٣/٤ ، والخزانة ٤٠٨/١ .

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١ .

(٣) شرح الكافية ٤٤١/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٤٠/٤ .

(٥) المراجع السابقة في الصفحة نفسها .

(٦) التبيان ٢٤٢/١ .

(٧) الدرّ ٦٣٠/٤ .

وذلك لأنّ حذف العائد المنصوب من الصلة حسن - كما سبق - ، وحذفه من الصفة سائغ[1] .

قال صاحب المغني في قول الشاعر[2] :

ربّما تكره النّفوس من الأمـ ـرِ لهُ فَرْجَةٌ كحلّ العقالِ

" أي : ربّ شيء تكرهه النّفوس ، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف ، جوّز أن تكون (ما) كافّة "[3] .

الرابع : أنّها مصدريّة ، وعليه يكون في الكلام حذف ، والتقدير : فيكشف سبب دعائكم وموجبه على غرار قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (**يوسف** : **٨٢**) ، وهو قول الزجاج[4] ، والنّحاس[5] ، وأجازه ابن عطيّة[6] .

قال النّحاس في هذه الآية : " هذا مجاز ، والمعنى : فيكشف الضرّ الّذي من أجله دعوتموه ، وهو مثل (واسأل القرية) في المجاز "[7] .

وضعّفه أبو حيّان بأنّ فيه محذوفًا غير معيّن ، وهو خلاف الظاهر . غير أنّ السياق يدلّ على المحذوف ، والتقدير : سبب دعائكم وموجبه - كما ذكر السمين - وهو الضرّ ونحوه ، وهذا التقدير موافق للمعنى المراد من الآية .

وقد تؤوّل بالمصدريّة دون حذف إذا جعلت هي وصلتها مصدرًا بمعنى المفعول ، والتقدير : فيكشف مدعوّكم ، أي : الّذي تدعون لأجله ،

---

(١) الإيضاح ٤٨٦/١ .

(٢) البيت منسوب لأميّة بن أبي الصلت ، وهو في : الكتاب ١٠٩/٢، ٣١٥ ، والمقتضب ١٨٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ٢/٤ - ٣٠/٨ ، ومغني اللّبيب ٣٢٦/١ .

(٣) مغني اللبيب ٣٢٦/١ .

(٤) معاني القرآن ٢٤٧/٢ .

(٥) معاني القرآن ٤٢٣/٢ .

(٦) المحرّر ١٩٧/٥ .

(٧) معاني القرآن ٤٢٣/٢ .

وهو الضرّ ونحوه . وهو قول أبي البقاء[1] .

والراجح – والله تعالى أعلم – أنّها موصولة بمعنى الّذي ، والتقدير : فيكشف الّذي تدعونه إلى كشفه ، وذلك لما يأتي :

١/ هذا القول ليس فيه حذف إلاّ العائد المتصل المنصوب ، وهو كثير فصيح لا يقلّ في الحسن عن الذكر إذا استوفيت الشروط ، وقد استوفيت الشروط لحذفه في هذه الآية .

٢/ لدلالته على المعنى المقصود دون تكلّف .

٣/ مناسبة السياق الّلغوي في الآية .

يليه القول بأنّها مصدريّة ؛ لدلالته على المعنى المقصود من الآية ، وقد قال به كثيرٌ من المفسّرين[2] .

وفي ضوء ما سبق نجد أنّ أبا حيّان مُحِقٌّ في تضعيفه ؛ لقول ابن عطيّة بأنّ (ما) في هذه الآية ظرفيّة ؛ وذلك لما يأتي :

١/ فيه خروجٌ عن الظاهر لغير حاجة – كما ذكر أبو حيّان – ؛ إذ لا يتبادر إلى الذهن أنّ المقصود وقت الحدث .

٢/ فيه حذفٌ للمفعول .

٣/ فيه وصلها بالمضارع المثبت ، وهو قليل جدّاً – كما سبق – .

والسمين محقّ في تعقّبه لأبي حيّان في وصل (ما) الظرفيّة بالمضارع ؛ إذ هو قليل في المثبت ، كثيرٌ في المنفي بـ(لم) – كما سبق – ، إلاّ أنّ أبا حيّان يُعذر ؛ لأنّ

---

(١) التبيان ٢٤٢/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للزّجاج ٢٤٧/٢ ، ومعاني القرآن للنّحاس ٤٢٣/٢ ، والمحرر ١٩٧/٥ ، وزاد المسير في علم التفسير ٣٧/٣ ، ومفاتح الغيب١ ١٨٤/٢ ، والتبيان ٤٩٦/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٤٢٣/٦ ، ولباب التأويل في معالم التنزيل ١٣٣/٢ . .

الحكم الّذي أطلقه موافق لـ(تدعون) ، فهو مثبت – كما نرى – .

ولا يظهر لي صواب أبي حيّان – والله تعالى أعلم – في اعتراضه على ابن عطيّة في قوله بأنّ (ما) يجوز أن تكون مصدريّة ؛ وذلك لما يلي :

١/ قوله بأنّ فيه دعوى محذوف غير معيّن غير صحيح ؛ وذلك لأنّ السياق يدلّ عليه –كما سبق – ، وقد ذكر كثير ممن قال بهذا القول بأنّ وزان هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف : ٨٢) .

٢/ قوله بأنه خلاف الظاهر غير صحيح ، فهذا المعنى يدلّ على المعنى المراد دلالة مباشرة –كما سبق – .

ولكنّ هذا الرأي مرجوح بالقول بأنّها موصولة –كما سبق – ؛ إذ يدلّ دلالة ظاهرة على المعنى المراد .

أمّا السمين فاكتفى – هنا – بنقل قول ابن عطيّة واعتراض أبي حيّان عليه مع تقدير المحذوف على هذا التوجيه –كما مرّ بنا – ، وذلك يدلّ على أنّه يجيزه وجهًا .

٩) نوع (ما) في : ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ :

قال تعالى : ﴿ ۞ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾ (يس : ٢٨) .

محل النقاش : ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴿٢٨﴾﴾ .

يرى ابن عطيّة أنّ (ما) في الآية اسم معطوف على (جند) ، والتقدير : من جندٍ ، ومن الذي كنّا منزلين[1] .

وردَّ ذلك أبو حيّان ؛ لأن (مِن) مزيدة ، وهذا التقدير يؤدي إلى زيادتها في الموجب جارّة لمعرفة[2] .

ويرى السمين أنّه ينبغي إذا قدّرنا (ما) باسم معطوف أن نقدّرها بنكرة ، أي : ومن عذابٍ كنّا منزليه ، والجملة بعدها صفة لها . وردّ على أبي حيّان كلامه ، ورأى أنّه لا يلزم زيادتها في الموجب[3] .

وللنحويين في زيادة (مِن) ثلاثة مذاهب ، هي :

أولاً : أجاز سيبويه والجمهور[4] زيادتها بشروط معيّنة ، هي :

١/ أن يكون مجرورها نكرة ، وهذا متفق عليه بين أصحاب هذا المذهب .

٢/ أن يراد بالنكرة استغراق الجنس .

٣/ أن تكون النكرة في سياق نفي أو شبهه ، وهذا والذي قبله مما يشترطه البصريون[5] ،

---

(١) المحرّر ١٣/١٩٧ .

(٢) البحر ٧/٣٣٢ .

(٣) الدر ٩/٢٥٧ .

(٤) الكتاب ٢/٣١٥ -٣١٦ ، ٤/٢٢٥، والمقتضب ٤/١٣٦- ١٣٨ ، والأصول ١/٤١٠ ، والبسيط في شرح الجمل ٢/٨١٤، وشرح ابن يعيش ٨/١٤، و الجنى الداني ٣١٧ .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٦٨ ، والارتشاف ٤/١٧٢٣، وشرح الأشموني ٢/٢١٨ .

ونسب إلى الكوفيين عدم اشتراطهم هذا الشرط[١]، وتلك النسبة لا تصح على إطلاقها ، فقد نصّ ثعلب على أنّه شرط ، وكذلك ابن الأنباري ، إلاّ أنّه ألحق بالنفي الجزاء[٢]، والتزمه الفراء في أمثلته عند حديثه عن زيادة (مِن) ، فلا يبعد أن يكون مِمّن اشترطه[٣].

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بأنه لم يثبت زيادة (من) في كلام العرب إلاّ بتلك الشروط[٤]، والشواهد على ذلك كثيرة من القرآن وغيره ، ومنها : قوله تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ **(الأعراف : ٥٩)** .

والذين لم يشترطوا الشرط الثّاني حجتهم أنّ استغراق الجنس مستفاد من زيادة (من) ، فكيف يشترط ما هو من لوازمها[٥] ؟.

أمّا الذين لم يلتزموا الشرط الثالث فيحتجّون بنحو قولهم : " قد كان من مطر ، و" قد كان من حديث "[٦].

ثانياً : أنّها تأتي زائدة دون شرط ، وهو مذهب الأخفش[٧] من البصريين ، ونسب إلى الكسائي[٨] وهشام[٩] من الكوفيين ، وهو اختيار ابن برهان فيما يظهر من كلامه[١٠]،

---

(١) وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٤ ، والارتشاف ١٧٢٣/٤ ، وشرح الاشموني ٢١٨/٢ .
(٢) مجالس ثعلب ١٠١/١
(٣) شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٦ .
(٤) المقاصد الشافية ١٨٧/٢
(٥) المقاصد الشافية ١٩٥/٢
(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٧٦/١ ، والبغداديات ٢٤٢، والارتشاف ١٧٣٢/٤ .
(٧) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١ ، والبغداديات ٢٤٢ ، واللباب للعكبري ٣٥٥/١ ، والارتشاف ١٧٢٣/٤
(٨) البغداديات ٢٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣ ، والجنى الداني ٣١٨ .
(٩) انظر رأيه في : الأزهية في الحروف للهروي ٢٢٨ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والارتشاف ١٧٢٣/٤ ، والهمع ٣٧٩/٢ .
(١٠) شرح اللمع له ١٩٤/١ .

واختاره ابن مالك في التسهيل[1] .

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بثبوت زيادتها نثراً دونما شرط[2] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ﴾ (البقرة : ٢٧١) ، و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ (الأحقاف :٣١) (نوح : ٤) ، وهذا من أقوى شواهدهم ؛ لأنّه – كما يقولون[3] – : لو لم يحمل على زيادة (مِن) لناقضَ قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ (الزمر : ٥٣) ،كما احتجوا بما ذكر آنفاً من نحو قولهم : " قد كان من مطر " .

وضعّف بعض النّحويين هذا المذهب ، فخرّج ابن يعيش[4] الآية الأولى على أنّ (مِن) تبعيضيّة ، وليست زائدة ؛ لأنّ الله – عزّ وجل – وعد على عمل ليس فيه التوبة ولا اجتناب الكبائر تكفيرُ بعض السيئات ، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات .

وخرّج ابن أبي الربيع[5] الآية الثانية على معنى التضمين ، وذلك أنّ الفعل (يغفر) تضمّن معنى (يخلص) ؛ لأنّه إذا غفر الذنوب ، فقد خلص صاحبه منه ؛ لأنّ ذنوبه محيطة به .

ويحتمل أن تكون (مِن) في الآية للتبعيض ، وعليه حمل كلام سيبويه[6] ، وذلك لا يناقض قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ (الزمر: ٥٣) ؛ لأنّ الخطاب في هذه الآية لأمّة محمّد ﷺ ، والخطاب في الآية السابقة لأممٍ سابقة ، فلا يلزم المساواة ،

---

(١) انظر : ص١٤٤ ، وشرحه ١٣٧/٣ ووافق أصحاب المذهب الأول في شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢

(٢) انظر لهذه الشواهد في : معاني القرآن للأخفش ٢٧٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٣–١٤٠ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والمقاصد الشافية ١٨٧/٢ – ١٨٩

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٤ .

(٤) شرح المفصّل ١٣/٨ .

(٥) البسيط في شرح الجمل ٨٤٢/٢ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٤ .

وحتّى لو كان الخطاب لأمّةٍ واحدة لم يلزم منه التناقض ؛ لِجواز أن يغفر الذنوب كلّها لبعض ، ويغفر لآخرين بعض الذنوب ، باختلاف أحوالهم[1] .

وأمّا نحو : " قد كان من مطر " ، فإمّا أن يكون على سبيل الحكاية ، أو أنّه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : قد كان شيء من مطر[2] ، أو على التبعيض[3] .

وفي هذه التأويلات ردّ على من لم يلتزم الشرط الثالث[4] .

ثالثاً : أنَها لا تزاد أبداً ، وبهذا صرّح المبرّد في بعض المواضع[5] ، وأبو الحسن الورّاق[6] .

واحتج أصحاب هذا المذهب بأنّ (مِن) في المواضع التي قيل بزيادتها فيها أفادت التنصيص على الاستغراق لجميع أفراد الجنس ، وما أفاد معنى فليس بزائد ؛ إذ إنّ الزائد هو ما كان دخوله كخروجه[7] ، وفي هذا يقول المبرّد : " وأمّا قولهم : إنّها تكون زائدة ؛ فلست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أنّ كل كلمة وقعت وقع معها معنى ، فإنّما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة ، فذلك قولهم : " ما جاءني من أحد " ... فذكروا أنّها زائدة ، وأنّ المعنى : ما جاءني أحد ، وليس كما قالوا ؛ وذلك لأنّها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحدٍ دون سائر جنسه ، تقول : (ما جاءني رجل) ، و(ما جاءني عبد الله) ؛ إنما نفيتَ مجيء واحدٍ ، وإذا قلت :

(١) الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٤٣-١٤٤، ونحوه في شرح الكافية للرضي ٤/٢٦٨ .

(٢) البسيط في شرح الجمل ٢/٨٤٣ ، والمقاصد الشافية ٢/١٩٠ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٤٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٤٤ .

(٥) المقتضب ١/١٨٣ .

(٦) علل النّحو ٢٠٨ .

(٧) انظر ما أحصاه الشيخ عضيمة من الآيات في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣٩٩ وما بعدها ، وفيها ما يحتجّ به للمذهب الثّاني .

(ما جاءني من رجل) فقد نفيتَ الجنس كله[1]...

ولم يجز البصريّون[2] زيادتها في الموجب وفي المعرفة إلّا في ضرورة الشعر ، كقول الراجز[3]:

* أمهر منها حيّة ونينان *

فالأصل : (أمهرها) ، وجاءت (مِن) زائدة ؛ لضرورة الشعر عند البصريين .

والراجح – والله تعالى أعلم – هو المذهب الأوّل إذا استوفيت الشروط ؛ وذلك لِما يلي :

١/ كثرة الشواهد من القرآن وغيره على صحّة ما ذهبوا إليه[4].

٢/ أنّ فائدة دخول (مِن) في الكلام بالشروط المذكورة التوكيد فحسب ، ولا يؤثر على أصل المعنى ، بخلاف المعاني الأخرى ، كالتبعيض والنفي – مثلاً – ؛ إذ لو حكمنا بزيادة (مِن) زال المعنى برمّته .

ولا يردّ على هذا بأنّ (إنّ) لمجرد التوكيد فحسب ، وأصل المعنى باقٍ ؛ لأنّ (إنّ) وضعت لهذا المعنى ، وليس لها معنى سواه يقتضي وجوب ذِكرها ليطلب الفرق بينها وبين حالها مؤكدة .

وبناءً على ما سبق ، فإنّ ما ذهب إليه أبو حيّان من ردّ كون (ما) في الآية اسماً معطوفاً على (جند) هو أصح الأقوال – والله أعلم – ؛ وذلك لما يلي :

١/ أنه على تقدير ابن عطيّة تدخل (مِن) الزائدة على المعرفة ، وهو رأي

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٦/١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) منسوب لجزء بن ضرار أخي الشماخ في : ضرائر الشعر لابن عصفور ٥١ ، الارتشاف٢٣٩٥/٥ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٦/١ .

(٤) انظر ما أحصاه الشيخ عضيمة من الآيات في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٩٩/٣ وما بعدها ، وفيها ما يُحتج به للمذهب الثاني .

مرجوح – كما سبق – لا حاجة إليه ؛ لأننا إذا اعتبرنا (ما) نافية ، فلا يوجد إشكال في ذلك يجعلنا نقبل بهذا الوجه مع رجحان غيره عليه .

٢/ تقدير السمين يفسد المعنى ، فالقول به يقتضي نفي نزول العذاب على أصحاب القرية ، والآية التي تلي هذه الآية تثبت نزول عذاب الصيحة عليهم ، إلاّ إذا قلنا بأن المقصود عذابٌ لا يهلكهم ، كالجراد والدّم والقمل ... ونحوه ، كما فعل بفرعون ومَن تبعه قبل إهلاكهم ، وهذا لا يفهم إلاّ بتقدير محذوف ، والتقدير : ومِن عذابٍ يفتنهم كنا منزلين ، ونحو ذلك ..

أما قول أبي حيّان بعد أن ردّ كلام ابن عطيّة : " إنّ هذا التقدير يؤدّي إلى زيادتها في الموجب "[1]، فليس بصحيحٍ البتة – كما ذكر السمين – ؛ لأن العطف يقتضي المشاركة ، والآية صُدّرت بنفي .

(١) الدر المصون ٢٥٨/٩

١٠) (ما) المصدريَة اسم أم حرف ؟.

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ (يونس : ٧٤) .

محل النقاش : ﴿بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ﴾ .

ذكر ابن عطيّة أنّه من المحتمل أن تكون (ما) مصدريّة هنا ، والمعنى : فكذبوا رسلهم ، فكان عقابهم من الله إن لم يؤمنوا بتكذيبهم من قبل ، أي : من سببه ومن جرّائه[١] .

ويرى أبو حيّان أنّ (ما) موصولة ، ولذلك عاد الضمير عليها في قوله : ﴿بِمَا كَذَّبُوا۟﴾ ، ولو كانت مصدريّة بقي الضمير غير عائد على مذكور ، فتحتاج أن يتكلّف ما يعود على الضمير[٢] .

وذكر السمين أنّ أبا حيّان بنى كلامه على قول جمهور النّحاة في عدم كون (ما) المصدريّة اسماً ، فيعود عليها ضمير ، مع أنّ مذهب الأخفش وابن السراج أنّها اسم ، فيعود عليها الضمير[٣] .

وهناك خلاف بين النّحاة في (ما) المصدريّة ، حيث انقسموا إلى فريقين :

١/ الفريق الأول يرى أنّها حرف بناء على ما هو الأصل فيها ، فجميع الأحرف المصدريّة : " أنّ وأنْ وكي ولو " مجمع على حرفيّتها ، فعدّت (ما) المصدريّة حرفاً ، قياساً على " أنْ "[٤]، يقول سيبويه : " وتقول : ائتني بعد ما تقول ذاك القول ، كأنّك قلت : ائتني بعد قولك ذاك القول ، كما أنّك

---

(١) المحرر الوجيز ١٣٣/٣ .

(٢) البحر المحيط ٢٣٥/٥ .

(٣) الدر المصون ٢٤٥/٦ .

(٤) الشيرازيات ٥٠٠/٢ ، والتعليقة على المقرّب ص ٩٥ .

إذا قلت : (بعد أن تقول) فإنّما تريد ذاك "[1] .

وليست (ما) هنا بالكافّة التّي تتصل بالكلمة فتصير كحرف منها . وقد تحرّز سيبويه من ذلك ، فقال : " ولو كانت (بعد) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، لم تقل : " ائتني من بعد ما تقول ذاك القول " ، ولكانت الدال على حالة واحدة "[2] .

وعُزي هذا الرأي للبصريين[3] ؛ لأنّه موافق لأصول قواعدهم ، حيث نظروا إلى صلة (ما) فوجدوها خالية من ضمير قد يعود على (ما) ، وانعدام الضمير فيها انعدام لِما يدلّ على اسميتها ؛ لأنّ الضمائر أسماء ، ونائبة منابها ، وكأنّك إذا ذكرتها ذكرت ما تعود عليه ، فاشتمال صلة (ما) على ضمير ملفوظ به أو مقدّر هو دليل على اسميّتها[4] ، وإلى هذا أشار الفارقي ؛ إذ قرنها بـ(أنْ) المتفق على حرفيّتها ، كما صنع سيبويه في قوله : " وكذلك (ما) إذا كانت بمعنى المصدر ، لا تحتاج إلى ضمير ؛ لأنّها حرف . وقد جعل قوم فيها ضميراً يرجع إليها ، وذلك باطل ؛ لأنّها حرف ، والحرف لا يضمر " .

والدليل على حرفيّتها : أنّها تدخل على الفعل كدخول (أنْ) ، ولا خلاف أنّ (أنْ) لا تضمر ، ولا يعود عليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم في (ما) ؛ لأنّها بمنزلتها في دخولها على الفعل ، وكونها في تأويل المصدر[5] .

---

(١) الكتاب ١٥٦/٣ .

(٢) الكتاب ١٦٥/٣ .

(٣) جواهر الأدب٤٩٥ ، والارتشاف ٢٩٩٣/٢ ، والجنى الداني ص ٣٣٢ ، والمساعد ١٧٣/١، وشفاء العليل ٢٤٦/١ ، ورصف المباني ٣٨٢ .

(٤) الأزهية ص٢٩٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٢٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥/٢ ، والتعليقة على المقرّب ص٩٥ ، ورصف المباني ص٣٨٢ .

(٥) المقتضب الحاشية رقم (٣) في ١٩٩/٣ .

وإلى هذا ذهب ابن مالك ؛ إذ قال : " وليست اسما فتفتقر إلى ضمير "[1]، وتبعه في ذلك شُرّاح التسهيل[2] .

والقول بحرفيّة (ما) المصدريّة هو اختيار المبرّد عندما عرض لرأي سيبويه ، ورأي تلميذه الأخفش ، حيث قال : " والقياس والصواب قول سيبويه ، وضعّف رأي الأخفش ، ورماه بالتخليط "[3] .

غير أنّ الرضي والسيوطي نسبا له القول باسميّتها[4]، ولعلّ الأمر التبس عليهما ؛ لقول المبرّد : " فإذا قلت : (ما عدا وما خلا) لم يكن إلاّ النصب ؛ وذاك لأنّ (ما) اسم ، فلا توصل إلاّ بالفعل ، نحو : بلغني ما صنعت ، أي : صنيعك "[5] .

فقوله : " (ما) اسم " يريد أنّها تؤوّل مع ما بعدها باسم هو المصدر ، وهذا يظهر فيما قدّر به الكلام بعد .

وقال بهذا الزمخشري ، واختاره ابن يعيش ، ودلّل عليه بقوله تعالى : ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ (التوبة : ١١٨) .

٢/ الفريق الثاني يرى أنّها بمنزلة (ما) الموصولة الاسميّة ؛ لأنّ (ما) الموصولة موضوعة لما لا يعقل ، والأحداث من جملة ما لا يعقل[6] . وكون (ما) المصدريّة اسم يستلزم وجود عائد إليها ، يربط الصلة بالموصول ظاهر – وهو الأصل – أو مقدّر .

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٢٣ .

(٢) المساعد ١/١٧٣، وشفاء العليل ١/٢٤٦ .

(٣) المقتضب ٣/٢٠٠ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٥٤ ، والهمع ١/٢٨١ .

(٥) المقتضب ٤/٤٢٧ .

(٦) مغني اللبيب ١/٥٨٦ .

وهذا مذهب الأخفش[1] وجماعة من الكوفيين[2]، وآخرون[3].

وحجّة هذا الفريق :

١/ أنّ (ما) موصولة غير عاملة ، فكانت اسماً كأمثالها من الموصولات .

وأُجيب عن هذا : بأنّ ذلك ليس من حدّ الاسم ، ولا علاماته ؛ إذ كونها موصولة يخرجها عن حكم الاسم ، فحكم الأسماء التمام . وكونها غير عاملة كما عملت (أنْ) رغم مشابهتها لها في الاختصاص بالدخول على الأفعال دون الأسماء . وحقّ المختص أن يعمل فيما اختصّ فيه ، فلمّا لم تعمل (ما) عُدل بها نحو الاسميّة[4]، وردُّه أن يقال : إنّ حرفي التنفيس يختصان بالأفعال ، ولم يعملا فيها ، ولم يقل أحد باسميتها .

٢/ التخلّص من دعوى اشتراك في (ما) المصدريّة لا داعي له[5]؛ إذ في كونها حرفا اشتراك ما بين المعنى المصدري الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصول ، في حين لو جعلت اسماً تخلص من ذلك الاشتراك ؛ لأنّ (ما) الموصولة الاسميّة موضوعة لِما لا يعقل[6].

وقد أجيب بأنّ الاشتراك لا يعدّ داعياً لاسميّة (ما) المصدريّة ؛ إذ هو حاصل في كثير من الكلمات ، كـ(الكاف الجارة ، وعن ، وعلى) ، حيث استعملت أسماء مع أنّ الأصل فيهنّ الحرفيّة ، كقول الراجز :

---

(١) المقتضب ٣/٢٠٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٢٦، وتوجيه اللمع ص ٥١٥، وشرح المفصّل ٨/١٤٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/٤٠٨ .

(٢) الجنى الداني ٣٣٢ ، وجواهر الأدب ٤٩٥، والارتشاف ٢/٩٩٣ ، وشفاء العليل ١/٢٤٦ .

(٣) نتائج الفكر في النحو١٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٤ ، والهمع ١/٥٤ .

(٤) اللباب في علل البناء و الاعراب ٢/١٢٦-١٢٧

(٥) مغني اللبيب ١/١٨٦

(٦) حاشية الشمّني ٢/٨٠

بـــيضٌ ثـــلاثٌ كنعـــاج جُـــمٍّ   يـــضحكن عـــن كـــالبَرَد المـــنهمِّ[1]

وقول الشاعر :

فلقـــد أُرانـــي للرمـــاح دريئـــة   مـــن عـــن يمينـــي مـــرة وأمـــامي[2]

وقول الآخر :

غـدت مـن عليـه بعـد مـا تـمّ ظِمْؤُهـا   تَـصِلّ وعـن قـيضٍ بزيـزاءَ مَجْهَـل[3]

ولم يدّعِ أحد فيهن الاشتراك ، أو ينحُ بهنّ نحو الاسميّة .

وعلى الرغم ممّا سبق ، فإنّ ابن خروف قال : " والحروف الجارية مجراها أربعة : (أنْ) و(ما) في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين – رحمهم الله – ومَن ذكر خلافاً بينهما أخطأ عليهما ...

تقول العرب : " هـذا القـول لا مـا تقـول " ، و " هـذا غـير مـا تقـول " ، أي : (هـذا القـول لا قولـك) ، فـ(مـا) في هـذه المواضـع تحتمـل تـأويلين في التقـدير ، إن شئت جعلتها اسماً بمنزلة (الذي) ، وإن شئت حرفاً موصولاً بمنزلة (أنْ) .

وكِـلا القـولين لـسيبويه والأخفـش – رحمهمـا الله – ، فلمّـا قـدّراها بـ(الـذي) كانـت اسمـاً ، ولَمّـا قـدّراها بلفـظ المـصدر كانـت حرفـاً ، وهـي مـع صـلتها اسـم ، و(الــذي) واقعــة علــى المــصدر ، والمعــنى : (لا الــذي ، وغــير الــذي تقــول) ، و(لا قولـك ، وغير قولـك) "[4]، وردّ عليه ابن هشام بقوله : " وزعم ابن خروف أنّ

---

(١) البيت منسوب للعجّاج بن رؤبة في التصريح بمضمون التوضيح ٣/٧١ ، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١٠/١٧٧ ، وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٣٠ ، ومغني اللبيب ١/٣٦١ .

(٢) البيت منسوب لقطريّ بن الفجاءة في التصريح بمضمون التوضيح ٣/٧٣ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٣٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/٣١٠ ، وخزانة الأدب ١٠/١٦٠ .

(٣) البيت منسوب لمزاحم العقيلي في لسان العرب ، مادة (صلل) ١ ١/٣٨٣ ، ومادة (علا) ١ ٥/٨٢ ، وخزانة الأدب ١٠/١٥٠ . وبلا نسبة في الكتاب ٤/٥٠٠ ، والمقتضب ٣/٥٣ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٩٣– ٢٩٤ .

(ما) المصدريّة حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافاً ، والصواب مع ناقلِ الخلاف ، فقد صرّح الأخفش وأبو بكر باسميّتها "[1] .

غير أنّ ما نسبه لسيبويه مخالف لما جاء في الكتاب وما اشتهر عنه في كتب النحو ، وكذلك ما نسبه للأخفش ، إلاّ أن الأخفش صرّح باسميّة (ما) المصدريّة في نصوص ، وجعلها مع الفعل اسماً للمصدر في أخرى في كتابه (معاني القرآن)[2] ، حيث قال في قوله تعالى : " وقال : ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ (الحجر : ٩٤) ، يقول : وليس هذا في معنى (فاصدع بالذي تؤمر به) ، لو كان هذا المعنى لم يكن كلاماً حتّى يجيء بـ(ما) ، ولكن (اصدع بالأمر) جعل (ما تؤمر) اسماً واحداً " . وقال : ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ ﴾ (آل عمران : ١٨٨) ، يقول : بالإتيان جعل (ما) و(أتوا) اسماً للمصدر "[3] . وقال في موضع آخر في قوله تعالى : ﴿عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ﴾ (التوبة : ١٢٨) : جعل (ما) اسماً ، و﴿عَنِتُّمۡ﴾ من صلته "[4] ...

وربّما يكون هذا الذي جعل ابن خروف ينسب للأخفش القول بأنّ (ما) المصدريّة لها تقديران : إمّا أن تجعل اسماً بمعنى (الذي) ، أو تؤوّل مع صلتها بالمصدر ، فتكون حينئذ حرفاً ، والوجهان عنده بالخيار .

وبناء على ما سبق نستطيع القول بأنّ رأي الفريق الأول أرجح – والله تعالى أعلم – ؛ وذلك لما يلي :

١/ القياس على أخواتها (أنّ ، وأنْ ، وكي ، ولو) بجامع ما يشتركن فيه من تأوّلهن مع صلاتهن بمصدر[5] .

---

(١) مغني اللبيب ٥٨٦/١ .

(٢) صنيع الأخفش هذا هو الذي جعل المبرّد يرميه بالتخليط في هذه المسألة .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤١/١ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٣٣٩/٢ .

(٥) الشيرازيات ٥٠٠/٢ ، والتعليقة على المقرب ص ٩٥ .

٢/ تأويل (ما) المصدريّة مع ما بعدها بمصدر ، وهذا من شأن الحرف لا الاسم .

٣/ الأصل عدم الإضمار ، وهذا الأصل يتفق مع القول بحرفيّة (ما) ، أمّا القول باسميّة (ما) المصدريّة ، يوقعنا في تكلّف تقدير عائد عليها .

٤/ وجود جملة من الشواهد النثريّة والشعريّة يتعذّر فيها جعل (ما) المصدريّة اسماً ؛ إذ يستلزم ذلك تقدير الضمير العائد على الموصول ، وذلك غير ممكن فيها ، منها : قوله تعالى : ﴿ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ﴾ (التوبة/١١٨) ؛ لكون الفعل لازماً لا يتعدّى ، ولا يصح إلحاق الضمير به .

وقول الشاعر :

ألــيس أميــري فــي الأمــور بأنتمــا   بمــا لــستما أهــل الخيانــة والغــدر[١]

لكون الفعل جامداً لا يتحمّل الضمير[٢] . وقد مرّ بنا صنيع الأخفش في هذه المسألة ؛ إذ تعذّر عليه تقدير العائد على (ما) في كلّ النصوص .

وفي ضوء ما سبق أقول – والله تعالى أعلم – : إنّ رأي أبي حيّان في هذه المسألة هو الراجح ؛ وذلك لما يأتي :

١/ القول باسميّة (ما) المصدريّة قول مرجوح – كما مرّ بنا – ، فتأويل ابن عطيّة يتوافق مع القائلين بهذا القول .

٢/ عند القول برأي أبي حيّان لا يلزمنا أن نتكلّف ما يعود عليه الضمير – وقد ذكر ذلك أبو حيّان – .

٣/ اتفاق النّحاة على وجوب عودة ضمير من صلة الموصول الاسمي عليه ،

---

(١) البيت بلا نسبه في : الجنى الداني ص ٣٣٢ ، والارتشاف ٩٩٤/٢ ، ومغني اللبيب ٥٨٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢ .

(٢) الجنى الداني ص ٣٣٢ ، ومغني اللبيب ٥٨٧/١ – ٥٨٨ .

والمعنى يستقيم إذا فسّرت (ما) في هذه الآية بأنّها موصولة بمعنى (الّذي) دون أي إشكال .

غير أنّ ابن عطيّة ذكر ذلك احتمالاً بعد أن ذكر أنّها موصولة ، أمّا السمين – رحمه الله – فقد أنصف ؛ إذ بيّن ما اعتمد عليه كلّ من ابن عطيّة وأبي حيّان في هذه المسألة فقط ، ولم يتضح لنا رأيه فيها .

١١) معنى (من) في قوله تعالى : ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ :

قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ﴾ (الحج : ٣٠) .

محل النّقاش : ﴿مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ .

خطّأ ابن عطيّة القائل بأنّ (من) في هذه الآية للتبعيض ؛ لأنّه بذلك يقلب معنى الآية ويفسده[١] .

ويرى أبو حيّان أنّ التبعيض ممكن بأن يعني بالرجس عبادة الأوثان ، وبه قال ابن عبّاس وابن جريج ، فكأنّه قال : فاجتنبوا من الأوثان الرجس ، وهو العبادة ؛ لأنّ المحرّم من الأوثان إنّما هو العبادة ، فيمكن أن يستعمل الوثن في البناء وغيره ممّا لم يحرم شرعاً ، وللوثن جهات ، منها عبادتها ، وهي بعض جهاتها[٢] .

واستبعد السمين هذا التأويل[٣] .

اختلف المعربون في معنى (من) في هذه الآية على ثلاثة أوجه :

١) لبيان الجنس ، والتقدير : الرجس الذي هو الأوثان . وهو قول أكثر المعربين[٤] ، قال الزجاج : (من) هاهنا للتجنيس ، أي : اجتنبوا الأوثان

---

(١) المحرر ٢٧٣/١٠ .

(٢) البحر ٥٠٥/٧ .

(٣) الدرّ ٢٧٠/٨ .

(٤) معاني القرآن للنّحاس ٤٠٥/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢ ، والأزهية٢٢٥ ، والإتقان في علوم القرآن ٥١٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/٩ ، ١ ٥٤/٢ ، ١ ٢٩٦/٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤ ، ورصف المباني٣٨٩ ، والجنى الداني٣١٠ ، والبحر ٥٠٥/٧ ، ومغني اللبيب ٣٥٠/١ ، والبرهان في علوم القرآن ٤١٧/٤ ، والجواهر الحسان في تفسير القرآن ٧٨/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١/٣ ، شرح الأشموني ٧٠/٢ ، الهمع ٢١٤/٤ .

التي هي رجس "[1]، ويقول النّحاس : " (من) هاهنا لبيان الجنس ، أي : الذي هو وثن "[2].

ومجيء (من) لبيان الجنس قول جماعة من المتقدّمين والمتأخرين، منهم : النّحاس وابن بابشاذ وابن مضاء ، ويخرّجون عليه مواضع من القرآن ، منها هذه الآية .

وأنكره أكثر المغاربة ، وكذا من قال إنّها لا تكون إلاّ لابتداء الغاية ، وتكلّفوا تأويل ما ظاهره ذلك[3].

قال ابن عصفور : وقد خرّج جميع ما جاءت فيه (من) لتبيين الجنس على أنّ (من) فيه للتبعيض : " فإذا أمكن أن يخرّج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقرّ في (من) كان أولى من أن يثبت لها معنىً لم يستقرّ فيها ، وهو التبيين "[4].

واستدلّ صاحب المغني على مجيء (من) لبيان الجنس بأنّه ورد في كتاب المصاحف لابن الأنباري أنّ بعض الزنادقة تمسّك بقوله تعالى : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الفتح : **٢٩**) في الطعن على بعض الصحابة ، قال : والحقّ أنّ (من) فيها للتبيين لا للتبعيض ، أي : الذين آمنوا هم هؤلاء ، ومثله : ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (**آل عمران : ١٧٢**) ... وكلّهم محسن ومُتّقن "[5].

---

(١) تفسير معالم التنزيل ٣٨٣/٥ ، زاد المسير ١٢/٢ ، ٤١٥/٤ ، ٤٥٠/٧ ، تفسير فتح القدير ٦٤٥/٣ .

(٢) معاني القرآن ٤٠٥/٤ .

(٣) الجنى الداني ٣١٠ ، والارتشاف ١٧١٩/٤ ، ومغني اللبيب ٣٥٠/١ ، والمساعد ٢٤٧/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠/٣ ، والهمع ٢١٤/٤ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/١ .

(٥) مغني اللبيب ٣٥٠/١ .

علامة (من) البيانيّة :

١/ أن يحسن جعل (الّذي) مكانها إذا كان المبهم معرفة ، ويُقدّر مضمر صدراً للصلة ، ومثاله ما سبق(١) ، وتُقدّر بمضمر يعود على النكرة إذا كان المبهم نكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ (**الكهف** : **٣١**) ، فـ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ بيان لـ﴿أَسَاوِرَ﴾ ، أي : هي ذهب(٢) .

٢/ أن يصح وقوعها صفة لِما قبلها(٣) .

٣/ تخصيص المبهم(٤) ؛ لكون المجرور بها مفسّراً لمبهم قبل (من) أو بعدها ، اسم ذلك المجرور يوقع على ذلك المبهم(٥) ، وقيل : أن يكون المجرور بها لفظاً أو معنىً بعضاً من المبهم(٦) .

وجميع ذلك مواتٍ للقول بأنّ (من) بيانيّة في هذه الآية .

٢) ابتداء الغاية ، والتقدير : فاجتنبوا من الرجس الأوثان ، وهو عبادتها ، فعبادة الأوثان مبدأ الأرجاس .

قال صاحب الجواهر الحسان في تفسير القرآن : " والمعنى الثاني أن تكون (من) لابتداء الغاية ، فكأنّه نهاهم سبحانه عن الرجس عموماً ، ثمّ عيّن لهم مبدأه الذي منه يلحقهم ؛ إذ عبادة الوثن جامعة لكلّ فساد ورجس ، ويظهر أنّ الإشارة إلى الذبائح التي كانت للأوثان ، فيكون هذا ممّا يُتلى عليهم ، والمروي عن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن١ ٥٤/٢ ، والجنى الداني٣١٠ ، والبحر ٢٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٧٠/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١/٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن١ ٥٤/٢ ، والبحر ٢٥٧/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١/٣ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢ .

(٤) رصف المباني٣٨٩ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/٢ .

ابن عبّاس وابن جريج أنّ الآية نهي عن عبادة الأوثان[1] .

وهو قول الزمخشري[2] وأكثر المغاربة الّذين أنكروا مجيء (من) لبيان الجنس[3] ، والقائلون بأنّ (من) لابتداء الغاية مطلقاً ، وأنّ سائر المعاني الّتي ذكرها النّحاة راجع إلى هذا المعنى[4] .

قال صاحب الكشّاف : " كونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء "[5]، وقال صاحب المقتصد بعد أن ذكر التبعيض والتبيين في معاني (من) ، وكان قد مثّل للتبيين بهذه الآية : " ولرجوع هذه الوجوه إلى ابتداء الغاية قال أبو العبّاس : إنّ معناها ذلك فقط " .

قال الرضي : وهو بعيد ؛ لأنّ الأوثان نفس الرجس ، فلا تكون مبدأ له[6]، ونقل صاحب الجنى : أنّهم يقولون الرجس ليس هو ذات الأوثان ، فـ(من) في الآية كـ(من) في نحو : " أخذته من التابوت "[7].

وأنكر السّمين مجيئها ؛ لابتداء الغاية في هذه الآية[8].

٣) للتبعيض ، والتقدير : اجتنبوا من الأوثان الرجس ، وهو العبادة .

وهو قول جماعة من المعربين[9]. قال الأخفش : وكلّها رجس ، والمعنى : فاجتنبوا

---

(١) الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٧٩/٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤، والهمع ٢١٣/٤ .

(٣) الارتشاف ١٧١٩/٤ ، ومغني اللبيب ٣٥٠/١ ، والهمع ٢١٣/٤ .

(٤) ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤، الارتشاف ١٧١٩/٤ ، والمساعد ٢٤٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٤٩/١ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٦٦/٤، والهمع ٢١٤/٤ .

(٧) الجنى الداني ٣١٠ .

(٨) الدرّ ٢٧٠/٨ .

(٩) جامع البيان في تأويل القرآن ١ ٦١٨/٨ ، والوجيز ٧٣٩/١ ، ومفاتح الغيب ٣٠٨/٨ ، ٤٩١/٩ .

الرجس الذي يكون منها ، أي : عبادتها[١] .

عـلامة (من) المبعّضـة :

أن يصح موضعها (بعض) ؛ وذلك لأنّ ما قبلها بعضٌ من مجرورها ، فإذا قلت : أخذت درهماً من الدراهم ، كان الدرهم بعض الدراهم[٢] .

قال سيبويه في حديثه عن (من) : " وتكون أيضاً للتبعيض ، تقول هذا من الثوب ، وهذا منهم ، كأنّك قلت بعضه "[٣] .

ولهذا قرأ ابن مسعود : ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا بعض ما تُحِبُّونَ﴾[٤] (**آل عمران : ٩٢**) .

وإذا فسّرنا الرجس بالعبادة لم يصح وضع (بعض) موضع (من) ، فلا يصح البتّة : واجتنبوا عبادة بعض الأوثان ، إلاّ إذا قلنا : إنّ المعنى : واجتنبوا الرجس الذي يكون بعضها ، وهو العبادة ، أمّا بقيّة جهاتها فاستعمالها مباح ، كأن تستعمل في بناء ونحوه ، وبهذا فسّرها من أجاز أن تكون تبعيضيّة[٥] .

وبناءً على ما سبق نجد أنّ الراجح – والله تعالى أعلم – القول الأوّل ، وهو أنّ (من) في الآية بيانيّة ؛ وذلك لما يلي :

١/ جميع العلامات الّتي ذكرها النّحاة لـ(من) البيانيّة وجدت في هذه الآية – كما سبق – دون تكلّف .

٢/ المعنى عليه ، ولا يشوبه شائبة كالّتي في القولين الآخرين ، فإذا قلنا : إنّها لابتداء الغاية كان هذا التأويل بعيداً عن الأفهام ، وإذا قلنا : إنّها تبعيضيّة

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٥٢/٢ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢ ، والبرهان في علوم القرآن ٤١٧/٤ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٤) الكشاف ٤١٢/١ ، مغني اللبيب ٣٤٩/١ ، البحر ٥٤٦/٢ ، والمساعد ٢٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ٧٠/٢ ، والتصريح ٢٠/٣ ، والهمع ٢١٣/٤ .

(٥) البحر ٤٠٥/٧ ، والدرّ ٢٧٠/٨ .

رأينا أنّ علامتها لا تصح في هذه إلاّ بتأويل ، وإن كان المعنى الّذي ذكره صحيحاً .

وعلى ضوء ما سبق نجد أنّ :

١/ ابن عطيّة خطّأ القائل بأنّ (من) مبعّضة في هذه الآية ؛ لأنّه لا يصح وضع (بعض) موضع (من) مباشرة دون تأويل -كما سبق - ، ولكنّ التأويل الّذي ذكره أبو حيّان معناه صحيح ، ولاسيّما وأنّ الرجس في اللغة : القذر ، والمأثم ، والعمل[1] .

٢/ ردّ أبي حيّان على ابن عطيّة صحيح من حيث المعنى ، ولكنّه مرجوح ؛ لحاجته إلى تأويل ؛ لأنّ علامة (من) التبعيضيّة لا تصح في هذه الآية دون تأويل ، كما هو الحال في بقيّة أمثلتها ، نحو : أكلت من الرغيف ، أي : بعضه ، ونحو قراءة ابن مسعود : " حتّى تنفقوا بعض ما تحبّون " ... إلخ .

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٢٢٨/٧ ، والمزهر في علوم اللّغة ٢٧١/١ .

١٢) معنى (الواو) في : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ ﴾[*] :

قال تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ﴾ (**الحجّ : ٨**) .

محلّ النّقاش : ﴿ وَمِنَ ﴾ .

جعل ابن عطيّة الواو هنا للحال ، فقال : " وكأنّه يقول : هذه الأمثال في غاية الوضوح ، ومن النّاس مع ذلك من يجادل ، فكأنّ الواو واو الحال ، والآية المتقدّمة الواو فيها واو عطف "[١] .

واعترض عليه أبو حيّان بأنّه لا يُتخيل أن تكون للحال ، وعلى تقدير الجملة الّتي قدّرها قبله لو كان مصرّحاً بها ، فلا تقدّر بـ(إذ) ، فلا تكون للحال ، وإنّما للعطف[٢] .

وذكر السمين أنّه لا يوجد محذور من تقديرها بـ(إذ)[٣] .

اختلف المعربون في معنى (الواو) في آية المسألة على النّحو التّالي :

١/ العطف ، قاله أبو حيّان ، وتبعه صاحب روح المعاني وصاحب التحرير والتنوير[٤] ، وذكر صاحب التحرير أنّه عُطف على قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ ﴾ (**الحج : ٥**) ، وفيه طول الفصل بين المتعاطفين .

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السمين الحلبي على أبي حيّان في الدر المصون دراسة نحويّة صرفيّة ، وبعضها موافق لما في تلك الرسالة .

(١) المحرّر ١٨٠/١ .

(٢) البحر ٣٥٤/٦ .

(٣) الدر ٢٣٦/٨ .

(٤) البحر ٣٥٤/٦ ، وروح المعاني ١٢٢/٧ ، والتحرير والتنوير ٢٠٦/٧ .

٢/ الحال ، قاله ابن عطيّة ، وقدّره بما سبق ، ووافقه السمين ، وردّه أبو حيّان -كما تقدّم - ؛ لِما يلي :

أ / معنى الحال في الآية غير ظاهر .

ب/ لا يصحّ تقديرها بـ(إذ) ، حتّى لو كانت الجملة الّتي قدّرها ابن عطيّة مصرّحاً بها ، فلا يصح : فهذه الأمثال في غاية الوضوح ؛ إذ من النّاس مع ذلك من يجادل ؛ لأنّ فيه تقييد وضوح الأمثال بوقت جدال بعض النّاس .

وتقدير واو الحال بـ(إذ) ذكره كثير من النّحاة(١) ، وليس المراد أنّ واو الحال بمعنى (إذ) ؛ لأنّ الحرف لا يرادف الاسم ، بل المقصود أنّها وما بعدها قيد للفعل السابق ، كما أنّ (إذ) كذلك ، أي : أنّ واو الحال تتعلّق بما قبلها من الكلام كما تتعلّق (إذ)(٢) .

وذكر صاحب رصف المباني أن واو الحال تقدّر تارة بـ(إذ) إذا لم يكن في جملة الحال ضمير ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، أي : جاء إذ الشمس طالعة . وتقدّر بـ(في حال) إذا عاد ضمير من جملة الحال على ذي الحال ، نحو : جاء زيد وهو يضرب عبده ، أي : جاء في حال ضربه عبده(٣) .

وتقدير (في حال) في الآية لا يصحّ عليه المعنى أيضاً ؛ لِما سبق في تقديره بـ(إذ) .

---

(١) الكتاب ٩٠/١ ، وأمالي الشجري ١١/٣ ،و رصف المباني٤٨٠ ، والارتشاف ١٦٠٣/٣ ، ومغني اللبيب ٤١٤/٢ ، والهمع ٥٠/٤ .

(٢) أمالي الشجري ١١/٣ ، والهمع ٥٠/٤ .

(٣) رصف المباني٤٨٠ .

٣/ الاستئناف ، قاله صاحب الجواهر الحسان ، وتبعه صاحب إعراب القرآن وبيانه[(١)] .

والراجح – والله تعالى أعلم –كونها للاستئناف ، وقد يكون هو مراد صاحب البحر ، فقد ذكر صاحب الجنى الدّاني أنّ بعض النحاة يرى أنّ واو الاستئناف قسم آخر غير الواو العاطفة ، والظاهر أنّ هذه الواو التي تعطف الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب لمجرّد الربط ، وإنّما سميت واو الاستئناف لئلا يتوهّم أنّ ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها[(٢)] .

وبناء على ما سبق ، فإنّ أبا حيّان أصاب – والله تعالى أعلم – في ردّ قول ابن عطيّة ؛ لِما يلي :

١/ معنى الحاليّة لا يظهر في الآية – كما سبق – ، ولعلّ ذلك السبب في عدم جزم ابن عطيّة بذلك ، حيث قال : " فكأنّ الواو واو حال " .

٢/ أنّ جَعْلها للحال يحتاج إلى تقدير صاحب الحال وعاملها ، وترك التقدير أولى إذا صحّ الحمل على غيره .

---

(١) الجواهر الحسان ٧٢/٣ .

(٢) الجنى الداني ١٦٣ .

١٣) واو الحال والابتداء والاستئناف :

قال تعالى : ﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾ (النحل : ٥٢) .

محل النّقاش : ﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ .

يرى ابن عطيّة أنّ الواو هنا عاطفة على قوله : ﴿إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ (النحل : ٥١) ، ويجوز أن تكون واو ابتداء(١) .

وردّه أبو حيّان ؛ لأنّه لا يقال واو ابتداء إلاّ لواو الحال ، ولا تظهر هنا الحال(٢) .

وذكر السّمين أنّهم قد يطلقون واو الابتداء ويريدون واو الاستئناف ، وهي التي لم يقصد بها عطف ولا تشريك ، وقد نصّوا على ذلك ، فقالوا : قد يؤتى بالواو أوّل كلام من غير قصد إلى عطف ، ودليل ذلك إتيانهم بها في أوّل قصائدهم وأشعارهم ، وهو كثير جدّاً(٣) .

وعلّق على قول ابن عطيّة : " عاطفة على قوله : ﴿إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ بأنّها عطفت جملة على مفرد ، فيجب تأويلها بمفرد ؛ لأنّها عطفت على الخبر ، فيكون خبراً ، ويجوز على كونها عاطفة أن تكون عاطفة على الجملة بأسرها ، وهي قوله : " إنّما هو إله واحد " . وقال : " وكأنّ ابن عطيّة قصد بواو الابتداء هذا ، فإنّها استئنافية " .

واو الاستئناف والابتداء والحال :

١) واو الاستئناف :

وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة له

(١) المحرر ٤٣٨/٨ .

(٢) البحر ٥٤٦/٦ .

(٣) الدرّ ٢٣٨/٧ .

في الإعـراب[1]، ويكـون بعـدها الجملتـان الاسميّـة والفعليّـة ، فمـن أمثلـة الاسميّـة : قولـه تعـالى : ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ (الأنعام : ٢) ، ومـن أمثلـة الفعليّـة : ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ (الحج : ٥) ، رفـع (نُقِرُّ) علـى الاسـتئناف ؛ إذ لـو كانـت واو العطـف لانتـصب (نُقِـرُّ)[2]، ونحـو : " لا تأكـل الـسمك وتشربُ اللّبن " – برفع (تشرب) – ، ولولا ذلك لزم عطف الخبر على الأمر[3].

وتـسمّى أيـضاً بـواو الحـال وواو الابتـداء ، قـال صـاحب الجـنى الـداني : " والثـاني مـن أقـسام الـواو ، واو الاسـتئناف ، ويقـال : واو الابتـداء[4]، وقـال صاحب الأزهية في حديثه عن واو الاستئناف : " وتكون بمعنى (إذ) ، كقولـك : " أتيتـك والـسّماء تمطـر " و " رأيتـك وزيـد واقـف " ، والمعـنى : إذ الـسماء تمطـر ، وإذ زيـد واقـف . وتـسمّى أيـضاً واو الحـال ، وواو الابتـداء ؛ لأنّ مـا بعـدها مبتـدأ ، قال تعالى : ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (آل عمران : ١٥٤) ، قـال سـيبويه : " الـواو هاهنـا موضـع (إذ) ، أي : إذ طائفـة قـد أهمـتهم أنفـسهم ، أي : في هذه الحال "[5].

وذكـر صـاحب الجنى أنّ بعـض النحـاة يـرى أنّ هـذه الـواو قـسم آخـر غـير الـواو العاطفة ، والظّاهر أنّ هذه الواو التي تعطف الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب لمجرّد الربط ، وإنّما سميت واو الاستئناف ؛ لئلا يتوهّم أنّ ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها[6].

(١) الجنى الداني ١٦٣ .

(٢) الأزهية ٢٣١ ، والجنى الداني ١٦٣ ، ومغني اللبيب ٢/٤١٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٤١٤ .

(٤) الجنى الداني ١٦٣ .

(٥) الأزهية ٢٣١ .

(٦) الجنى الداني ١٦٣ .

٢) واو الابتداء وواو الحال :

عرّفها صاحب رصف المباني بقوله : " ومعنى ذلك أن تكون لابتداء الكلام ، وسواء كان جملة اسميّة أو فعليّة ، فلا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء ممّا ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل ، نحو : قام زيد وأنتم اخرجوا ... قال الله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم : **٦٥-٦٦**) ، ومنه : ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝١٤١ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ﴾ (**الأنعام : ١٤١-١٤٢**) "[١] .

وتسمّى أيضاً واو الحال ، قال صاحب المساعد : " وسمّيت واو الحال لمصاحبتها الحال ، وواو الابتداء إمّا لدخولها على المبتدأ ، وإمّا لوقوعها ابتداء الجملة الواقعة بعدها ، وقدّرها سيبويه بـ(إذ) "[٢] .

وتقدّر بـ(إذ) ولا يراد أنّها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنّها وما بعدها قيد للفعل السابق ، كما أنّ (إذ) كذلك[٣] .

قال صاحب المغني : " ووهم أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (**آل عمران : ١٥٤**) ، فقال : الواو للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، وسبقه إلى ذلك مكّي ، وزاد عليه ، فقال : الواو للابتداء ، وقيل : للحال ، وقيل : بمعنى (إذ) ، والثلاثة بمعنى واحد ، فإن أراد بالابتداء الاستئناف ، فقولهما سواء "[٤] .

وبناءً على ما سبق نجد أنّ النحاة يطلقون واو الابتداء ، ويريدون واو الاستئناف ، والعكس صحيح ، وقد مرّ بنا قول صاحب الجنى وصاحب المغني وصاحب الأزهية في ذلك .

---

(١) رصف المباني ٤٧٩ .

(٢) المساعد ٢/٤٥ .

(٣) المقتضب ٣/٢٦٣ ، ٤/١٢٥ ، ومغني اللبيب ٢/٤١٤ ، وشرح الأشموني ٢/٦٣ .

(٤) مغني اللبيب ٢/٤١٤ .

وعلى ضوء ما سبق لا يلزم أنّ ابن عطيّة قصد واو الحال عندما قال : " ويجوز أن تكون واو ابتداء " ؛ إذ أطلق النّحاة واو الابتداء على واو الاستئناف ، فحمل كلامه على هذا أولى من إلزامه بأنّه قصد واو الحال ، والمعنى ليس على ذلك .

والسّمين ذكر ما يشير إلى أنّ ابن عطيّة يقصد واو الاستئناف ، وذلك قوله : " ويجوز على كونها عاطفة أن تكون عاطفة على الجملة بأسرها ، وهي قوله : ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ (**النحل** : **٥١**) ، وكأنّ ابن عطيّة قصد بواو الابتداء هذا ، فأنّها استئنافيّة "[1]. وقد مرّ بنا قول صاحب الجنى : " وذكر بعضهم أنّ هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة ، والظاهر أنّها الواو التي تعطف الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب لمجرّد الربط ، وإنّما سُمّيت واو الاستئناف ؛ لئلّا يتوهم أنّ ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها "[2].

فأبو حيّان أخطأ – والله تعالى أعلم – عندما ألزم ابن عطيّة بأنّه قصد بالابتدائيّة الحاليّة ، وعندما حصر إطلاق واو الابتداء على واو الحال ، والنّحاة على خلاف ذلك – كما سبق – .

---

(١) الدرّ المصون ٢٣٨/٧ .

(٢) الجنى الداني ١٦٣ .

الفصل الثاني

(أحكـــــــــــام)

وفيه ثلاثة مطالب :

(التوابع ، الترتيب ، أحكام عامّة)

المطلب الأوّل : التوابع :

وفيه مبحثان :

المبحث الأوّل : البــدل :

وفيه مسألتان :

١) مراعاة المعنى في البدل .

٢) إبدال الظاهر من ضمير الحاضر دون إحاطة .

١٤) مراعاة المعنى في البدل[*]:

قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ (الزخرف : ٣٣) .

محلّ النّقاش : ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ .

ذكر ابن عطية أنّ اللام في ﴿لِمَن يَكْفُرُ﴾ لام الملك ، وفي ﴿لِبُيُوتِهِمْ ﴾ لام تخصيص ، كما تقول : هذا الكساء لزيد لدابّته ، أي : هو لدابته خاص ، ولزيد ملك[١] .

وردّه أبو حيان ؛ لأنّ ﴿لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بدل اشتمال أعيد معه العامل ، فلا يمكن من حيث هو بدل أن تكون الّلام الثّانية إلاّ بمعنى اللام الأولى ، أمّا أن يختلف المدلولان فلا ، واللام في كليهما للتخصيص[٢] .

وذكر السمين أنّ ﴿لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بدل اشتمال بإعادة العامل ، والّلامان للاختصاص[٣] .

اختلف النّحاة في العامل في البدل[٤] ، فمنهم من ذهب إلى أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه عينه ، ومنهم من قال: إنّه على نيّة تكرير العامل لفظاً ومعنى ، وحذف لدلالة الأوّل عليه ، واستدلّوا على ذلك بظهوره في بعض المواضع ، ومنها آية المسألة .

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : مسائل الخلاف النّحويّة بين أبي حيّان وابن عطيّة ، وبعض نصوصها موافق لما في تلك الرسالة .

(١) المحرّر ١٤/٢٥٥ .

(٢) البحر ٨/١٥ .

(٣) الدر ٩/٥٨٤ .

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦ ، والمقتضب ٤/٢٩٥ ، ٣٩٩ ، وشرح المفصّل ٣/٦٧ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢٩ - ٣٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٣ ، والارتشاف ٤/١٩٦١ - ١٩٦٢ .

وقد ذكر المعربون أنّ ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بدل اشتمال من ﴿لِمَن يَكْفُرُ﴾ أعيد معه العامل[1] .

وقال النحاس : " قال الفراء[2]: أن في موضع رفع ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ ، ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ فيه غير قول منه أنّ المعنى أي : على بيوتهم ، وقيل: إنّه بدل بإعادة الحرف ، مثل : " قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم " ، قال أبو جعفر : وهذا القول أولى بالصواب ؛ لأنّ الحروف لا تنقل عن بابها إلاّ بحجّة يجب التسليم لها "[3].

وفي البرهان في علوم القرآن : " فقوله : ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بدل اشتمال من قوله : ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ ، وجعل ابن عطية الّلام الأولى للملك ، والثانية للاختصاص ، فعلى هذا يمتنع البدل ؛ لاختلاف معنى الحرفين "[4].

وفي روح المعاني : " و ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بدل اشتمال من قوله تعالى : ﴿لِمَن يَكْفُرُ﴾، و(الّلام) فيهما للاختصاص ، أو هما متعلّقان بالفعل لا على البدليّة ، ولام (لِمَن) صلة الفعل ؛ لتعدّيه بالّلام ، فهو بمنزلة المفعول به ، ولام ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ للتعليل ، فهو بمنزلة المفعول له ، ويجوز أن تكون الأولى للملك ، والثانية للاختصاص ، كما في قولك : وهبت الحبل لزيد لدابته ، وإليه ذهب ابن عطية ، ولا يجوز على تقدير اختلاف اللامين معنى البدلية ؛ إذ مقتضى إعادة العامل في البدل الاتحاد في المعنى . وإلى هذا ذهب أبو حيان "[5].

---

(١) جامع البيان ٥٩٨/٢١ ، ومعاني القرآن للنّحّاس ١٠٧/٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢٢٧/٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٣٢٩/٣ - ٣٣٠ ، والبحر ١٥/٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٧٢/١٦ ، والدر ٥٨٤/٩ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم ٤٦/٨ ، وروح المعاني ٧٩/٢٥ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٣١/٣ .

(٣) معاني القرآن ١٠٧/٤ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٤٥٩/٢ .

(٥) روح المعاني ٧٩/٢٥ .

وبناء على ما سبق ، فإنّ في ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ وجهين :

١/ بدل اشتمال من ﴿لِمَن يَكْفُرُ﴾ ، وهو الراجح ؛ لأنّ المعنى عليه ، فالمقصود : لجعلنا لبيوت من يكفر سُقفاً من فضّة .

٢/ التعلّق بالفعل ﴿لَّجَعَلْنَا﴾ ، إذا اختلف المدلولان في الّلامين ، وعليه يحمل قول الفرّاء وابن عطية ، غير أن الفرّاء جعلها بمعنى (على) ، وابن عطية جعلها للملك .

وعلى ضوء ذلك نجد أنّ ابن عطية قال بالتوجيه الثّاني ، وردّه بوجوب اتّحاد مدلول الّلامين غير صحيح ؛ إذ لو اتّحد المدلولان لكانت (بيُوتهُم) بدل اشتمال من (لِمَن يَكْفُر) . فقوله جيّد ، لكن الوجه الآخر أقوى ؛ لظهور معنى القول بالبدليّة –كما سبق – .

١٥) إبدال الظاهر من ضمير الحاضر دون إحاطة(*):

قال تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ۝٣ ﴾ (الإسراء : ٢-٣) .

محلّ النّقاش : ﴿تَتَّخِذُوا۟ ... ذُرِّيَّةَ﴾ .

قرأ الجمهور: ﴿تَتَّخِذُوا۟﴾ ، وقرأ أبو عمرو بياء الغيبة جرياً على قوله : ﴿لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[(١)] . والعامّة على نصب (ذرية) ، وقرأها مجاهد بالرّفع[(٢)]، ويرى ابن عطية أنّ (ذرية) بدل من واو (يتّخذوا) في قراءة الرفع ، وقال : " ولا يجوز ذلك في قراءة التاء ؛ لأنك لا تبدل من ضمير مخاطب لو قلت : " ضربتك زيداً " على البدل لم يجز "[(٣)] .

وردّ عليه أبو حيان بأنّه ينبغي التفصيل ، وهو إن كان بدل بعض أو اشتمال جاز ، وإن كان كلاً من كلّ ، وأفاد الإحاطة ، نحو : جئتم كبيركم وصغيركم ، فإن لم يفدها ، فالأخفش والكوفيّون على جوازه ، وهو الصحيح ؛ لمجيئه في كلام العرب[(٤)]. وفي الدرّ : " وردّ عليه الشيخ ... وإن كان كلاًّ من كل ، وأفاد الإحاطة ، نحو : جئتم كبيركم وصغيركم ، جوّزه الأخفش والكوفيّون ... "[(٥)] .

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السمين الحلبي في الدرّ المصون على أبي حيّان دراسة نحويّة صرفيّة ، وبعض النصوص موافق لما فيها .

(١) الحجّة ٣٩٦ ، والمحرّر ٢٥٩/١٠ ، وتفسير الجامع لأحكام القرآن ٢١٢/١٠ ، والبحر ٧/٦ ، والدر ٣١٠/٧ .

(٢) مختصر في شواذ القراءات ٧٤ ، والكشّاف ٤٣٨/٢ ، والمحرر ٢٥٩/١٠ ، والبحر ٧/٦ ، والدر ٣١١/٧ .

(٣) المحرّر ٢٥٩/١٠ .

(٤) البحر ٧/٦ .

(٥) الدر ٣١١/٧ .

وذكر السمين أنّ تمثيل ابن عطية بقوله : " ضربتك زيداً " قد يدفع عنه هذا الردّ[1] .

أجاز النّحاة إبدال الظاهر من ضمير الغائب مطلقاً في جميع أنواع البدل ، سواء أكان كلاًّ ، أم بعضاً ، أم اشتمالاً ، أم إضراباً[2] ، فإن كان الضمير لحاضرٍ جاز الإبدال في بدل البعض وبدل الاشتمال ، وبشرط الإحاطة والشّمول في بدل الكلّ من الكلّ ، كقوله تعالى : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ (المائدة : ١١٤) ، فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة ، ففيه مذاهب ، هي[3] :

١/ المنع ؛ لأنّه إنّما جيء به للبيان ، وضمير المتكلّم والمخاطب لا يحتاج إليه ؛ لأنّه في غاية الوضوح ، ولو أبدلنا الظاهر من ضمير الحاضر، وهو أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه ، فيكون أنقص في الإفادة منه ؛ إذ المدلولان واحد ، وفي الأوّل زيادة تعريف . وعليه جمهور البصريين .

٢/ الجواز قياساً على الغائب ؛ لأنّه لا لبس فيه أيضاً ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت ، ومنعوا اتّحاد المدلولين في بدل الكلّ ، ولو اتّحدا لكان الثّاني تأكيداً لا بدلاً ، والثّاني له فائدة ، ففي نحو : " بي المسكين مررت " زيادة معنى صفة المسكنة ظاهرة ، ولا يضرّ نُقصان الثّاني في التعريف عن الأوّل ، فرُبّ نكرة أفادت ما لا تفيده

---

(١) الدر ٣١١/٧ .

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش ٦٩/٣، والإيضاح في شرح المفصّل ٤٥٢/١ – ٤٥٣ ، وعمدة الحافظ وعدّة اللافظ ٥٨٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٠/٢ – ٣٩١ ، و شرح ابن عقيل ٢٢٩/٢، والارتشاف ١٩٦٧/٤ ، وتذكرة النّحاة ٢٢٠، والتصريح بمضمون التصريح ١٦٠/٢، والهمع ٢١٧/٥ ، وشرح الأشموني ٨/٣ .

(٣) شرح الجمل ٢٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٠/٢ – ٣٩١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٦٠/٢ ، والهمع ٢١٧/٥ ،و شرح الأشموني ٨/٣ ، وحاشية الصبّان ٩٩/٣ .

المعرفة ، نحو : مررت بزيد رجل عاقل ، وإن كان في المعرفة فائدة التعريف الّتي ليست في النّكرة .

وهو مذهب الأخفش والكوفيين ، فيجوز عندهم : رأيتك زيداً ، على أنّ (زيداً) بدل من الكاف ، وتبعهم صاحب شرح التسهيل ؛ إذ يقول : " فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلّة ، ولم يمتنع ، كما زعم غير الأخفش "(١) .

٣/ جوازه في الاستثناء دون غيره ، فيجوز أن يكون (زيداً) في : (ما ضربتكم إلاّ زيداً) بدل من الكاف أو مستثنى ، وهو مذهب قطرب ، وردّ بأنّ (زيداً) بدل بعض من كلّ ، لا بدل كلّ من كلّ ، وشرط الإحاطة في بدل الكلّ من الكلّ(٢) .

وذهب ابن الأنباري إلى منع إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مطلقاً ؛ لأنّ ضمير الحاضر لا لبس فيه ، فلا يفتقر أن يوضّح بغيره(٣) ، ونُسب ذلك للمبرّد(٤) .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – جواز ذلك ؛ لوروده في كلام العرب(٥) ، كقول أحدهم(٦) :

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى ... بمستلئم مثل الفنيق المرحّل

ومثله(٧) :

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤ .

(٢) حاشية الصبّان ٣/٩٩ .

(٣) البيان ٢/٢٢٣ .

(٤) معاني القرآن للنّحّاس ٣/١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٢١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤ .

(٦) البيت بلا نسبة في : المرجع السابق ، وفي معاهد التنصيص ٣/١٣ .

(٧) البيت بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٥ ، وشذور الذهب٤٥٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٦١ .

بكـــم قـــريش كُفينـــا كـــلّ معـــضلة   وأمّ نهـــج الهـــدى مـــن كـــان ضـــلّيلا

وقياساً على ضمير الغائب ، وما أثير حول ذلك من شبه ، رُدّ عليها ردّا شافياً ، وقد تقدّم ذكره .

وعلى ضوء ذلك فلا يظهر من قول ابن عطية : " ... لأنّك لا تبدل من ضمير مخاطب لو قلت : ضربتك زيداً - على البدل - لم يجز " أنّه يمنع إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ؛ لأنّه مقيّد بالمثال الذي ذكر ، وتمثيله يتوافق مع مذهب البصريين ، غير أنّه قول مرجوح - كما سبق - .

وقول السمين : " وتمثيل ابن عطية بقوله : " (ضربتك زيداً) قد يدفع عنه هذا الردّ " صحيح ، وكان الأولى بأبي حيان ردّ قوله في صورة المثال ، لا في حكم إبدال الظاهر من ضمير الحاضر .

أمّا قول السمين فيما نقله عن أبي حيان : " وإن كان كلاً من كلّ وأفاد الإحاطة ، نحو : ... جوّزه الأخفش والكوفيّون " ، فلعلّه سهو من السمين ، ولاسيّما أنّ محقق الدرّ لم يشر إلى وجود غير هذه العبارة في نسخه المخطوطة .

المبحث الثّاني : العطف :

وفيه أربع مسائل :

١) (من) مراعاة لفظها ومعناها في العطف .

٢) عطف الصفة على الموصوف .

٣) عطف المبني على المعرب .

٤) عطف الفعل المنفي بـ(لا) على فعل منصوب وشروطه .

١٦) مراعاة لفظ (من) ومعناها في العطف(*) :

قال تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (يونس : ٤٣) .

محلّ النّقاش : ﴿مَّن﴾ .

ذكر ابن عطيّة أنّ (ينظر) جاء على لفظ (مَن) ؛ لذلك يجوز أن يعطف عليه آخر على المعنى ، وإذا جاء أوّلاً على معناها ، فلا يجوز أن يعطف عليه آخر على اللفظ ؛ لأنّ الكلام يلبس حينئذ(١) .

وردّه أبو حيّان ، وذكر أنّ لنا أن نراعي المعنى أوّلاً ، فنعيد الضمير على حسب ما نريد من معنى ؛ من تأنيثٍ وتثنيةٍ وجمع ، ثمّ نراعي اللفظ ، فنعيد الضمير مفرداً مذكّراً ، وتفصيل ذلك في كتب النّحو(٢) .

وأيّده السّمين ، وذكر أنّه ذكر تفاصيل ذلك في أوّل سورة البقرة في تفسيره للآية الثامنة(٣) .

(من) موصول مشترك تقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر ، فيجوز في موصولها مراعاة لفظها ، وهو الأكثر في كلام العرب ، ومراعاة المعنى ، فمن مراعاة اللفظ آية المسألة ، ومن مراعاة المعنى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ﴾(٤) (يونس : ٤٢) .

وإذا اجتمع الحملان : الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، بُدئ بالحمل على

(*) مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : بعض مسائل الخلاف النّحويّة بين أبي حيّان وابن عطيّة ، وبعض النصوص موافق لما فيها .

(١) المحرّر ٤٨/٩ .

(٢) البحر ١٦١/٥ .

(٣) الدر ٢٠٧/٦ .

(٤) الكتاب ٤١٥/٢ ، والمقتضب ٢٩٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٦/٣ ، والارتشاف ١٠٢٤/٢ ، والهمع ٢٩٩/١ ، وشرح الأشموني ١٦١/١ .

اللفظ ، وهو الكثير في كلام العرب الشائع في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : " ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (البقرة : ١١٢) .

أمّا الحمل على المعنى ثمّ اللفظ ، فمنعه بعض الكوفيين(١) ، واشترط بعضهم لجوازه الفصل بين الحملين ، فيقولون : من يقومون في غير شيء ، وينظر في أمورنا قومك(٢) . والبصريّون لا يشترطون ذلك(٣) ، والسماع ورد مع الفصل(٤) .

جاء في الارتشاف : " ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى ، ثمّ بالحمل على اللفظ باتّفاق إن وقع بين الجملتين فصل ، نحو : من يقومون في غير شيء ، وينظر في أمورنا قومك ، فإن لم يفصل ، فقلت : من يقومون ، وينظر في أمورنا قومك ، لم يجز عند الكوفيين ، وأجاز ذلك البصريّون ، والسماع ورد مع الفصل ... "(٥) .

وإذا اعتبر اللفظ ثمّ المعنى جاز العود إلى اعتبار اللفظ بقلّة ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٦﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٧﴾ ﴾(٦) (لقمان: ٦-٧) .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – جواز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى بشرط الفصل ؛ لورود السماع به .

وبناء على ما سبق فإنّ ابن عطيّة لم يصب – والله تعالى أعلم – في منع الحمل

(١) شرح ابن يعيش ٤/١٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٥٨ ، والارتشاف ٢/١٠٢٧ .
(٢) الارتشاف ٢/١٠٢٧ ، والبحر ١/٢٤٢ ، والهمع ١/٣٠١ .
(٣) الارتشاف ٢/١٠٢٧ ، والبحر ١/٢٤٢ .
(٤) الارتشاف ٢/١٠٢٧ .
(٥) الارتشاف ٢/١٠٢٧ .
(٦) الهمع ١/٣٠١ .

على اللفظ بعد الحمل على المعنى ؛ لوروده في كلام العرب وفي أفصح الكلام في القرآن الكريم ، إلاّ أنّ الأكثر البدء باللفظ ثمّ حمل المعنى عليه .

أمّا قوله : " لأنّ ذلك يلبس " فغير صحيح ، فما الإلباس فيما تقدّم من أمثلة ؟. وقد ذكر النحاة أنّ الأكثر حمل صلة (من) على لفظها ، لكنّهم منعوا ذلك فيما ألبس ، نحو : أعط من سألك ، وأنت تريد من سألتك[1] . فإذا أدّى الحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى إلى اللبس تُرك .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/١ .

١٧) عطف الصفة على الموصوف :

قال تعالى : ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ (الرعد : ٤٣) .

محلّ النّقاش : (مَنْ) .

في محل (مَنْ) أوجه : أحدها : أنها مجرورة المحل نسقاً على لفظ الجلالة ، والثاني : أنها في محل رفع عطفاً على محل الجلالة ، والثالث : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف .

وقيل : إنّ المراد بـ(مَنْ) : الله – جلّ في علاه – ، واعترض ابن عطية على ذلك بأنّ فيه عطف الصفة على الموصوف ، وهو لا يجوز ، وإنّما تعطف الصفات[1] .

وردّ قولَه أبو حيان ؛ لأنّ (مَنْ) لا يوصف بها ولا بغيرها من الموصولات إلاّ ما استثني ، كـ(الّذي والّتي) وفروعهما . وعطف الصّفات على بعضها لا يجوز إلاّ بشرط الاختلاف[2] .

وذكر السمين أنّ ابن عطية يريد الوصف المعنوي لا الصّناعيّ ، وأمّا شرط الاختلاف فمعلوم[3] .

ذهب النّحاة إلى أنّ الموصول لا ينعت به ؛ لأنّه كجزء كلمة ؛ إذ لا يتمّ إلاّ بِصِلته[4] . واستثنوا من ذلك[5] : (الّذي والّتي) وفروعهما ؛ لمشابهته لفظاً للصفة في كونه على ثلاثة أحرف فصاعداً ، بخلاف (من) و(ما) ، ولأنّه مع صلته بمعنى ذي الّلام ، وذو الطائيّة ؛ لمشابهتها لـ(ذو) الموضوع

---

(١) المحرّر ١٩٠/٨ .

(٢) البحر ٤٠١/٥ .

(٣) الدر ٦٢/٧ .

(٤) الهمع ١٧٨/٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/٣ ، ٣٢١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٦/٢ ، والمساعد ٤١٩/٢ .

للوصف بأسماء الأجناس ، نحو : رجل ذو مال(١) .

وقال الرضي : " وأمّا وقوع الموصول موصوفاً ، فلم أعرف له مثالاً قطعيّاً ، بل قال الزجاج : إنّ ﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ (البقرة : ١٧٧) صفة لمن آمن ، والظاهر أنّه مستغنٍ بالصلة عن الصفة "(٢) .

وجاء في الهمع : " والأصحّ أنّ المقرون بـ(أل) منه يوصف كما يوصف به ، ويصغّر ، ويثنّى ويجمع ، وكذا (ما) و(من) ، تقول : جاءني مَن في الدّار العاقل ، ونظرت إلى ما اشتريت الحسن "(٣) .

فأكثر النّحاة على أنّ الموصول لا ينعت به ، عدا (الّذي والّتي) وفروعهما ، و (ذو) الطائيّة ، وبناءً على ذلك ردّ أبو حيان قول ابن عطية ، غير أنّ (من) إذا فسّرت بالله – تبارك وتعالى – كان وصفاً معنى لا صناعةً ، كما ذكر السمين ، وعطف الصفة على الموصوف ممنوع ، ولم أجد له ذِكراً في كتب النّحاة ؛ ممّا يدلّ على أنّه غير موجود في كلام العرب .

ومن المآخذ الّتي ذكرها صاحب المغني على المعربين : أن يراعى ظاهر الصناعة ، ولا يراعى المعنى(٤)، وقد تنبّه ابنُ عطية لهذا في هذه الآية .

أمّا قوله : " وإنّما تعطف الصفات "(٥) فبشرط الاختلاف ، كما ذكر أبو حيان ، حيث ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيشترط الاختلاف ؛ لئلاّ يُعطف الشيء على نفسه ، ويؤكّد هذا أنّه يحسُن عطفها إذا تباعدت معانيها ، بخلاف ما إذا تقاربت(٦) .

---

(١) شرح الكافية للرّضي ٣١٤/٢ ، ٣١٦ .

(٢) المرجع السابق ٣١٤/٢ – ٣١٥ .

(٣) الهمع ١٧٨/٥.

(٤) مغني اللبيب ٦٠٥/٢ .

(٥) المحرّر ١٩٠/٨ .

(٦) الهمع ١٨٤/٥ .

وتعليل السمين أنّه معلوم لذلك لم يذكره ابن عطية صحيح ، ولكنّ هذا الشرط قيد لصحّة عطف الصفات ، فلا بدّ من ذكره ، ولاسيّما وأنّ التفسير قد يطلع عليه من طلبة العلم المبتدئين من لا يعرف هذا الشرط .

١٨) عطف المبني على المعرب :

قال تعالى : ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (الأنعام : ٧١-٧٢) .

محلّ النقاش : ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ ﴾ (الأنعام : ٧١-٧٢) .

رأى الزجاج أنّ ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ ﴾ (الأنعام : ٧٢) عطف على قوله : ﴿ لِنُسْلِمَ ﴾ (الأنعام : ٧١) ، والتقدير : أمرنا لأنْ نُسْلِم ، وأن أقيموا[١] . وردّ ذلك ابن عطية ؛ لأنّ اللفظ يمانعه ، و(نسلم) معرب ، و(أقيموا) مبنيّ ، وعطف المبني على المعرب لا يجوز ؛ لأنّ العطف يقتضي التشريك في العامل ، ثمّ قال : " اللهمّ إلاّ أنّ تجعل العطف في (أنْ) وحدها ، وذلك قلق ، وإنّما يتخرّج على أن يقدّر قوله : ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ ﴾ بمعنى : (ولنقم) ، ثمّ خرجت بلفظ الأمر ؛ لِما في ذلك من جزالة اللفظ ، فجاز العطف على أن يُلغى حكم اللفظ ، ويعوّل على المعنى ، ويشبه هذا من جهة ما حكاه يونس عن العرب : " ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ " ، وإلاّ فلا يجوز إلاّ : الأوّلَ فالأوّلَ – بالنصب – "[٢] .

وردّ ذلك أبو حيان ، فعطف المبني على المعرب جائز غاية ما في الباب أنّ العامل يؤثّر في المعرب ، ولا يؤثّر في المبني ، وذكر أنّ الّذي استدركه ابن عطية بقوله : " اللهمّ إلاّ ... " هو الّذي أراده الزّجاج ، وهو أنّ كليهما علّة للمأمور به المحذوف ، وإنّما قلق عند ابن عطية ؛ لأنّه أراد بقاء ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ ﴾ على معناها من موضوع الأمر ، وليس كذلك ؛ لأنّ (أنْ) إذا دخلت على فعل الأمر وكانت مصدريّة

(١) معاني القرآن ٢/٢٦٣ .

(٢) المحرّر ٦/٨١ .

انسبك منها ومن الأمر مصدر ، وحينئذ يزول معنى الأمر . وقد أجاز النّحويون – سيبويه وغيره – أن توصل (أن) المصدريّة النّاصبة للمضارع بالماضي والأمر ، وعليه يكون التقدير : للإسلام ولإقامة الصلاة .

وخطّأ ابن عطية في تشبيهه الآية بقول العرب : " ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ " – بالرفع – ؛ لأنّ (ادخلوا) لا يمكن لو أزيل عنه الضمير أن يتسلّط على ما بعده ، بخلاف (أنْ) ، فإنّها توصل بالأمر ، فلا شبه بينهما[(١)] .

واستدرك السمين على أبي حيان قوله : " وإنّما قلق عند ابن عطية ؛ لأنّه أراد بقاء ﴿أَنْ أَقِيمُوا﴾ على معناها من موضوع الأمر ؛ لأنّه قلق عند ابن عطية لذلك ، ولأمر آخر يتعلّق باللفظ ، وهو أنّ السياق التركيبي يقتضي على قول الزجاج أن يكون (لنسلم) و (أن نقيم) ، فتأتي في الفعل الثّاني بضمير المتكلّم ، فلمّا لم يقل ذلك قلق عنده ، ودليل ذلك قول ابن عطية : " بمعنى ولنقم ، ثمّ خرجت بلفظ الأمر ... "[(٢)] .

عطف المبني على المعرب جائز ، إلاّ أنّ العامل يؤثّر في المعرب ، ولا يؤثّر في المبني ، وجواز ذلك يتضح فيما يلي :

١/ أجازوا عطف الظّاهر على الضمير المتّصل المرفوع ، وخلافهم في هذه المسألة يدور حول اشتراط التوكيد والفصل[(٣)] .

٢/ أجازوا عطف الظاهر على الضمير المجرور ، وخلافهم في اشتراط إعادة الجار أو عدمه[(٤)] .

٣/ أجاز جلّ النّحاة عطف الفعل على الفعل بشرط اتّحاد الزمن ، سواء اتّحد

---

(١) البحر ١٥٩/٤ .

(٢) الدر ٦٨٩/٤-٦٩٠ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤ .

(٤) الإنصاف ١٠/٢ ، والارتشاف ٢٠١٢/٤ .

النوع أم اختلف ، فيُعطف الماضي على المضارع ، والعكس[1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ ﴾ (الفرقان : ٤٩) ، ونحو : ﴿ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ (الشعراء : ٤) .

وأجازوا وصل (أن) المصدريّة بالماضي[2] والأمر[3] ، ونقل صاحب المغني عن ابن طاهر مخالفة ذلك[4] ، وذكر أنّه استدلّ بدليلين :

١/ أنّ الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره ، كـ(السين وسوف) .

٢/ أنّها لو كانت النّاصبة لَحُكم على موضعهما بالنّصب كما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطيّة ، ولا قائل به .

وأجاب عن الأوّل أنّه منتقض بنون التوكيد ، فإنّها تخلص المضارع للاستقبال ، وتدخل على الأمر باطّراد واتّفاق ، وبأدوات الشرط فإنّها أيضاً تخلّصه مع دخولها إلى الماضي باتّفاق .

وعن الثّاني أنّه إنّما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطيّة ؛ لأنّها أثّرت القلب إلى الاستقبال في معناه ، فأثّرت الجزم في محلّه ،كما أنّها لما أثّرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثّرت النصب في لفظه .

ونقل عن أبي حيان ردّ وصلها بالأمر ، وأنّ المسموع من ذلك (أن) فيه تفسيريّة[5] ، واستدلّ بدليلين :

١/ أنّهما إذا قدّرا بالمصدر فات معنى الأمر .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢ ، والارتشاف ٢٠٢٣/٤ ، والمساعد ٤٧٧/٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٢/٢ .

(٢) المقتضب ٤٨/١ ، ٣٠/٢ ، ٥/٣ ، والجنى الداني٢١٧ ، ومغني اللبيب ٣٦/١ .

(٣) الكتاب ١٦٢/٣ ، والجنى الداني٢١٧ ، ومغني اللبيب ٣٦/١ .

(٤) ونقل ذلك صاحب الجنى الداني٢١٧ – أيضاً – .

(٥) وردّ ذلك الرضي أيضاً ، انظر : شرح الكافية ٣٦/٤ .

٢/ أنّهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، فلا يصحّ " أعجبني أن قم " ، ولا : "كرهتُ أن قم " ، كما يصحّ ذلك مع الماضي ومع المضارع .

وأجاب عن الأوّل أنّ فوات معنى الأمريّة في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثمّ إنّه يسلّم مصدريّة (أنْ) المخففة من المشدّدة ، مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ (النور : ٩) ؛ إذ لا يفهم الدّعاء من المصدر ، إلاّ إذا كان مفعولاً مطلقاً ، نحو : سقياً ورعياً .

وعن الثّاني : أنّه إنّما امتنع ما ذكره ؛ لأنّه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لِما ذكر ، ثمّ ينبغي له أن لا يسلّم مصدريّة (كي) ؛ لأنّها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنّما تقع مخفوضة بلام التعليل .

واستدلّ صاحب المغني على جواز وصلها بالأمر بحكاية سيبويه : "كتبتُ إليه بأن قم " ، وردّ قول أبي حيان فيها بأنّ الباء محتملة للزيادة ، بأنّ ذلك وهم فاحش ؛ لأنّ حروف الجرّ – زائدة كانت أو غير زائدة – لا تدخل إلاّ على الاسم أو ما في تأويله[1] . وما ورد في البحر في هذه الآية خلاف ما نقل صاحب المغني .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – جواز وصلها بالأمر ؛ لورود ذلك عن العرب ، والمآخذ الّتي ذكرها المعارضون أجاب عنها صاحب المغني – كما تقدّم – .

وبناء على ما سبق ، فالراجح – والله تعالى أعلم – أنّ ابن عطية لم يصب في ردّ قول الزجاج ، فعطف المبني على المعرب جائز ، إلاّ أنّ العامل يؤثّر في المعرب ولا يؤثّر في المبني – كما ذكر أبو حيان – .

وقوله : " اللّهم إلاّ أن تجعل العطف ... " هو المراد – كما ذكر أبو حيان – ، فـ﴿أَنْ أَقِيمُوا﴾ معطوف على ﴿أَنْ نُسْلِمَ﴾ ، فمعنى (لنسلم) : كي نسلم ،

---

(١) مغني اللبيب ٣٦/١ – ٣٨ .

و(أن نسلم) ؛ لأنّ العرب تضع (كي) و(اللّام) مكان (أنّ) و(أنْ)[1] .

قال الطبري : " عطف (أن أقيموا) على معنى : (لنسلم) ؛ إذ كانت (اللام) الّتي في قوله : (لنسلم) لاماً لا تصحب إلا المستقبل من الأفعال ، وكانت (أن) من الحروف الّتي تدلّ على الاستقبال دلالة (الّلام) التي في (لنسلم) ، فعطف بها عليها ؛ لاتفاق معنييهما فيما ذكرت "[2] .

وذكر أبو حيان أنّ ابن عطية ذكر أنّ ذلك قلق ؛ لأنّه أراد بقاء ﴿أَنْ أَقِيمُوا﴾ على معناها من موضوع الأمر ، و(أن) المصدريّة إذا دخلت على فعل الأمر ، انسبك منهما مصدراً ، وحينئذٍ يزول معنى الأمر .

وذكر السمين أنّه قلق لهذا ولأمر آخر ، وهو أنّ السياق التركيبي يقتضي على قول الزجاج أن يكون (لنسلم) و(أن نقيم) ، فتأتي في الفعل الثّاني بضمير المتكلّم ، فلمّا لم يقل ذلك قلق عنده ، واستدلّ على ذلك بقول ابن عطية : " بمعنى (ولنقم) ، ثمّ خرجت بلفظ الأمر ... " ، غير أنّ الانتقال من ضميرٍ إلى ضميرٍ في أثناء الكلام من عادة العرب ، ويسمّى الالتفات ، وهنا انتقل من ضمير الخطاب إلى ضمير الغائب .

وتشبيه ابن عطية الآية بقول العرب : ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ – بالرفع – ، وحقّه النصب لا غير ، صحيح من جهة أنّ في كليهما حملاً على المعنى ، ففي الآية عطف ﴿أَنْ أَقِيمُوا﴾ على معنى ﴿لِنُسْلِمَ﴾ ، وفي قول العرب رفع الأوّل ؛ لأنّ معنى (ادخلوا) : ليدخل[3]، إلاّ أنّ ظاهر كلامه يشير إلى تشبيه خروج التقدير عن موضوع الأمر في الفعل بقول العرب في حمل كليهما على المعنى ، و(ادخلوا) لو أزيل عنه الضمير

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ١١/٤٥٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب ١/٣٩٨ .

لا يمكـن أن يتـسلّط علـى مـا بعـده ، بخـلاف قـولهم : " ادخلـوا الأوّل فـالأوّل "[1] ، أمّـا (أن) فإنّهـا توصـل بـالأمر ، فـلا شـبه بينهمـا مـن هـذه الجهـة - كمـا ذكـر أبو حيان - .

---

(١) المصدر السابق .

١٩) عطف الفعل المنفي بلا على فعل منصوب وشروطه :

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النّساء : ١٩) .

محلّ النقاش : ﴿ولا تعضلوهنّ﴾ .

أجاز ابن عطية أن يكون الفعل منصوباً عطفاً على الفعل قبله[(١)] .

وردّ ذلك أبو حيان بأنّه إذا عطف فعل منفيّ بـ(لا) على مثبت ، وكانا منصوبَين ، فإنّ الناصب لا يقدّر إلاّ بعد حرف العطف ، لا بعد (لا) ، فإذا قلت : " أريد أن أتوب ولا أدخل النّار " ، فإنّ التقدير : أريد أن أتوب وأن لا أدخل النّار ؛ لأنّ الفعل يطلب الأوّل على سبيل الثبوت ، والثّاني على سبيل النّفي ، فالمعنى : أريد التوبة وانتفاء دخولي النّار ، فلو كان الفعل المتسلّط على المتعاطفين منفيّاً فكذلك ، ولو قدّر هذا التقدير في الآية لم يصح ، فلو قيل : " لا يحلّ أن لا تعضلوهنّ " لم يصحّ إلاّ إذا جعلت (لا) زائدة لا نافية ، وهو خلاف الظاهر ، وإذا قدّرت (أن) بعد (لا) كان من عطف المصدر المقدّر ، لا من باب عطف الفعل ، ولكنّ الأمر التبس على ابن عطية ، وفرق بين قولك : " لا أريد أن تقوم وأن لا تخرج " ، وقولك : " لا أريد أن تقوم ولا أن تخرج " ، ففي الأوّل نفي إرادة وجود قيامه ، وأراد انتفاء خروجه ، فقد أراد خروجه ، وفي الثانية نفي إرادة وجود قيامه ووجود خروجه ، فلا يريد لا القيام ولا الخروج . ثمّ قال : " إنّ في فهم هذا بعض غموض على من لم يتمرّن في علم العربيّة "[(٢)] .

وردّ عليه السمين بأنّ تقدير النّاصب في المثال الّذي ذكره واجب قبل (لا) من

---

(١) المحرّر ٤/٦١ .

(٢) البحر ٣/٢٠٤ .

حيث إنّه لو قدّر بعدها لفسد التركيب ، وأمّا في الآية ، فتقدير (أن) بعد (لا) صحيح ، فإنّ التقدير يصير : لا يحلّ لكم إرث النساء كرهاً ولا عضلهنّ . واستشهد بقول الزمخشري في الآية الذي صرّح بما أجازه ابن عطية ، وصرّح بزيادة (لا) التي جعلها أبو حيان خلاف الظاهر[1] .

واشترط النّحاة لعطف الفعل على الفعل ما يلي :

١/ اتّحاد الزمن ، سواء اتّحد النوع – كما في آية المسألة – أم اختلف[2] .

٢/ اتّحادهما إذا كانا مضارعين – كما في آية المسألة – في العلامة الدّالة على الإعراب ، ويتبع هذا اتّحاد معنييهما في النفي والإثبات ، فإذا كان المعطوف عليه مضارعاً مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً ، وجب أن يكون المضارع المعطوف كذلك ، وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه في النّفي والإثبات ؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى[3] .

أمّا إذا كان المعطوف منفيّاً بـ(لا) والمعطوف عليه مثبتاً ، وكانا منصوبين ، فاشترط النّحاة شرطاً ثالثاً ، وهو :

٣/ أن لا يقدّر النّاصب إلاّ بعد حرف العطف ، لا بعد (لا) ؛ لأنّ الفعل المتسلّط على المتعاطفين منفيّاً كان أم مثبتاً يطلب الأوّل على سبيل الثبوت ، والثّاني على سبيل النّفي[4] .

وبناء على ذلك ردّ أبو حيان أن يكون (لا تعضلوهنّ) معطوفاً على (تَرِثُوا) ؛ لاختلال الشرط الثّالث ؛ إذ يصير المعنى : لا يحلّ أن لا تعضلوهنّ ، ولا يصحّ ذلك إلاّ إذا جعلت (لا) زائدة لا نافية ، وذكر أنّ ذلك خلاف الظاهر – كما سبق – .

---

(١) الدر ٣/٦٢٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٤ ، والارتشاف ٤/٢٠٢٣ ، والمساعد ٢/٤٧٧ ، وشرح الأشموني ٢/٤٠٢ .

(٣) النّحو الوافي ٣/٦٤٣ .

(٤) الكشّاف ١/٥١٥ ، والبحر ٣/٢٠٤ .

غير أنّ مجيء (لا) زائدة لتوكيد النّفي أجازه النّحاة[1] ، وقد صرّح الزمخشري[2] بأنّ (لا) في آية المسألة زائدة للتوكيد .

وقد قال جماعة من المعربين[3] بأنّ العطف في الآية عطف فعل على فعل ، أو أنّ ذلك جائز فيها ، واستدلّوا على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود : (ولا أن تعضلوهنّ) .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّ عطف (لا تعضلوهنّ) على (تَرِثوا) صحيح على زيادة (لا) لتوكيد النفي ، بل ويرجّح هذا الوجه حرف ابن مسعود في الآية .

وبناءً على ذلك فإنّ ابن عطية أصاب – والله تعالى أعلم – في إجازة هذا الوجه في آية المسألة . أمّا قول أبي حيان : إنّ زيادة (لا) خلاف الظاهر ، فغير صحيح ، فزيادة (لا) لتوكيد النّفي معهودة في كلام العرب ، وقد ذُكر أنّ تحريم العضل منصوص عليه في الآية بقوله : (لا يحلّ) ، ولا يتأتّى ذلك إلاّ إذا قلنا بعطف (تعضلوهنّ) على (تَرِثُوا) .

أمّا ردّ السمين على أبي حيان بأنّ تقدير النّاصب في الآية يصحّ بعد (لا) ؛ إذ يصير : لا يحلّ لكم إرث النساء كرهاً ، ولا عضلهنّ ، على عكس المثال الّذي ذكره فصحيح ، إلاّ أنّ ذلك يخرج العطف عن كونه عطف فعل على فعل إلى كونه عطف مصدر مؤوّل على مثلِه ، وذلك واضح في تقدير السمين . ثمّ إنّه استشهد على زيادة (لا) بقول الزمخشري ، ولو صحّ تقدير النّاصب بعد (لا) في عطف الفعل على الفعل لَمَا قيل بزيادتها .

---

(١) الجنى الداني ٣٠١ .

(٢) الكشّاف ١/٥١٥ .

(٣) معاني الفرّاء ١/٢٥٩ ، وجامع البيان ٨/١١٤ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/٤٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٩٦ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٣٤٠ .

المطلب الثّاني : عوارض التركيب :

وفيه خمسة مباحث :

أ / المبحث الأوّل : الحذف :

وفيه أربعة مسائل :

١) حذف الرّابط من جملة الخبر .

٢) حذف الضمير العائد المنصوب على المبتدأ .

٣) حذف المفعول الثّاني في باب (ظنّ) اختصاراً .

٤) حذف المفعول الثّالث في باب (أعلم) .

٢٠) حذف الرابط من جملة الخبر :

قال تعالى : ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَـٰمِهِمْۖ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَـٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾ وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (الاسراء : ٧١-٧٢) .

محل النّقاش : ﴿يَوْمَ﴾ .

أجاز ابن عطية أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ مبتدأ ؛ إذ قال : " ويصحّ أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ منصوباً على البناء لَمّا أضيف إلى غير متمكّن ، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء ، وخبره في التقسيم الّذي أتى بعده في قوله : ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَـٰبَهُۥ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَن كَانَ ﴾ "[١] .

وردّ أبو حيان قوله : " منصوباً على البناء " بأنّه كان ينبغي أن يقول : مبنيّاً على الفتح ، وقوله : " لَمّا أضيف إلى غير متمكّن " بأنّه ليس بجيّد ؛ لأنّ المتمكّن وغير المتمكّن إنّما يكون في الأسماء لا في الأفعال ، وهذا أضيف إلى فعل مضارع ، ومذهب البصريين فيه أنّه معرب ، والكوفيون يجيزون بناءَه . وجملة الخبر ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ[٢] .

وذكر السمين أنّ الرابط محذوف للعلم به ، والتقدير : فمن أوتي كتابه فيه[٣] . والخبر إذا كان جملة إمّا أن يكون نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج إلى رابط ، وإمّا أن يكون غيره ، فلا بدّ له من ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ يربطه به ، وهذا الضمير يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً كما في هذه الآية[٤] .

---

(١) محرّر ٣٢٥/١٠ .

(٢) البحر ٦٢/٦ .

(٣) الدر ٣٨٨/٧ .

(٤) ويغني عنه أشياء ستذكر - بإذن الله - في م / من الجمل الّتي تقع خبراً ولا تحتاج إلى رابط .

وقد اختلف النّحاة في حذف العائد المجرور على النّحو التّالي :

١) المنع إذا كان مجروراً بإضافة غير صفة ، نحو : زيد قام غلامه ، وجواز حذفه إذا أضيفت إليه صفة ، نحو : الدرهم أنا معطيك ، أي : معطيكه[١]، أو جرّ بحرف تبعيض أو ظرفيّة ، نحو : السمن منوان بدرهم ، أي : منه ، وكقول أحدهم[٢]:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرُ

أو بمسبوق مماثل لفظاً ومعمولاً ، كقول الشاعر[٣]:

أصخ فالّذي توصي به أنت مفلح فلا تك إلاّ في الفلاح منافساً

أي : أنت مفلح به لسبق به في : توصي به[٤].

٢) الجواز إذا كان :

أ / مجروراً بـ(من) .

ب/ الجملة الخبريّة ابتدائيّة ، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الثّاني ، نحو : البرّ الكرّ بستّين ، أي : الكرّ منه ؛ لأنّ جزئيّته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معاً .

وحذفه سماعيّ في غير ذلك ، نحو : ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[٥] (الشورى : ٤٣) ، أي : منه .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣١١/١ -٣١٢ ، والمساعد ٢٣٣/١ .

(٢) البيت منسوب للنمر بن تولب العكلي ، وهو في : الكتاب ٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/١ ، والمساعد ٢٣٣/١ ، والهمع ٣٠/١ ، والدرر ٧٦/١ .

(٣) البيت بلا نسبة في المساعد ٢٣٤/١ .

(٤) المساعد ٢٣٤/١ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٣٩/١ - ٢٤٠ .

٣) نقل صاحب الهمع عن الجمهور جواز حذف العائد المجرور إذا كان مجروراً بحرف ، ولا يؤدّي حذفه إلى تهيئة عامل آخر ، نحو : السّمن منوان بدرهم ، أي : منه ، بخلاف : الرّغيف أكلت ، تريد : منه ؛ لأنّه يسلّط الفعل على المبتدأ .

وإذا كان مجروراً بإضافة ، سواء كان أصله النّصب ، نحو : زيد أنا ضاربه ، أم لم يكن ، نحو : زيد قام غلامه .

واشترط لذلك شرطين[1]:

أ / وجود دليل يدلّ على المحذوف .

ب/ ألاّ يؤدّي إلى رجحان عمل آخر ، بأن يؤدّي إلى تهيئة العامل للعمل ، وقطعه عنه .

واشترط غيره ألاّ يؤدّي حذفه إلى إخلال ، نحو : زيد قام غلامه ؛ لأنّ حذفه يخلّ بالتعريف الّذي استفاده الغلام منه[2].

وبناءً على ما سبق ، فالرّاجح – والله تعالى أعلم – ما ذهب إليه صاحب الهمع ، غير أنّ شرطه الثّاني ليس مطّرداً ، بل هو الأغلب ، فقد يقتضي السياق رجحان الحذف والإخلال بهذا الشرط ، وأكثر ما يكون ذلك في العائد المنصوب – كما سيأتي بإذن الله – ؛ وذلك لِما يأتي :

١/ لوروده في الفصيح من الكلام .

٢/ الحذف كثير في كلام العرب ، ولا يوجد مانع يمنع منه إذا استكمل الشروط .

وعلى ضوء ما سبق ، فما ذهب إليه ابن عطية في الآية جائز – والله تعالى أعلم وأجلّ – ؛ لأنّه مستوفٍ لشروط الحذف – كما ذكر السمين – .

---

(١) اشترط ذلك للعائد المرفوع والمنصوب والمجرور .

(٢) الهمع ٢/١٥ .

وأبو حيان مُحِقّ في استدراكه على ابن عطية قوله : " منصوباً على البناء " ، فالمشهور في كتب النّحاة قولهم : مبنيّاً على الفتح ، وقوله : " أضيف إلى غير متمكّن " ، فالتمكّن وغير التمكّن للأسماء لا الأفعال ، وهو هنا مضاف إلى فعل مضارع . والكوفيّون يجيزون بناءَه ، وبهذا أخذ ابن عطية . والبصريّون يعربونه .

٢١) حذف الضمير العائد المنصوب على المبتدأ :

قال تعالى : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (البقرة : ٢١١) .

محلّ النّقاش : ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾ .

أجاز ابن عطية أن تكون (كم) في محلّ رفع بالابتداء ، والجملة بعدها في محلّ رفعٍ خبراً لها ، والعائد محذوف ، تقديره : كم آتيناهموها أو آتيناهم إيّاها[١] .

وضعّفه أبو حيان ؛ لأنّ العائد المنصوب على المبتدأ لا يجوز إلاّ في ضرورة ، كقول أحدهم[٢] :

وخالد يَحْمَدُ أصحابُه ... بالحق لا يَحْمَدُ بالباطلِ

على معنى : يحمده أصحابه[٣] .

وذكر السمين أنّ ما ذكره أبو حيّان نقله بعضهم ، وتبع أبا حيّان في نقله عن ابن مالك ، فذكر أنّه نقل أنّ المبتدأ إذا كان لفظ (كلّ) أو ما أشبهها في الافتقار والعموم جاز حذف عائده المنصوب اتّفاقاً من البصريين والكوفيين ، ومنه : (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى) (الحديد : ١٠) في قراءة نافع[٤]، وإذا كان المبتدأ غير ذلك فالكوفيّون يمنعون ذلك في السّعة ، والبصريّون يجيزونه بضعف ، ومنه : (أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) برفع (حكم) (المائدة : ٥٠) ، ثمّ قال : فقد حصل أنّ هذا الّذي أجازه ابن عطية ممنوع عند الكوفيين ، ضعيف عند البصريين[٥] .

---

(١) المحرّر ١٤٨/٢ .

(٢) البيت للأسود بن يعفر ، وهو في : المقرّب ٨٤/١ ، والمغني ٧٠١/٢ ، والدر ٧٦/٢ ، ٣٦٧/٢ .

(٣) البحر ١٢٧/٢ .

(٤) الحجّة في القراءات السبع٣٤٢ ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥٣٢/١

(٥) الدرّ ٣٦٧/٢ .

اختلف النّحاة في حكم حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر على النّحو التّالي :

١) ذهب البصريّون إلى أنّ حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ ضعيف ، سواء كان المبتدأ (كل) أو غيره .

ورد في الكتاب : " ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيّاً على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأوّل حتّى يخرج من لفظ الإعمال في الأوّل ، ومن حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأوّل حتّى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام . قال الشاعر - وهو أبو النجم العجلي -(١):

*** عليّ ذنباً كُلُّه لمْ أصنعِ ***

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت ، ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء ، وكأنّه قال : كلّه غير مصنوع ، وقال امرؤ القيس(٢) :

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرّْ

... وقال(٣):

ثلاثُ كلُّهُنَّ قتلتُ عمداً فأخزى الله رابعةً تعودُ

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب "(٤).

---

(١) ديوان أبي النجم١٣٢ ، والكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٥/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩/١، ٤٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/١، ٣٧٠ ، ومغني اللبيب ١٠٢/١ ، ٤٩٨/٢ ، وخزانة الأدب ١٧٣/١ .

(٢) ديوان امرئ القيس١٥٩ ، والكتاب ٨٦/١ ، وابن الشجري ٩٣/١ ، ٣٢٦ ، والارتشاف ١٩٥٦/٤ ، وخزانة الأدب ١٧٣/١ .

(٣) قائله مجهول وهو في : الكتاب ٨٦/١ ، وخزانة الأدب ١٧٧/١ .

(٤) الكتاب ٨٥/١ - ٨٦ .

وفي المحتسب : " إنّ قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ (**المائدة : ٥٠**) برفع (أفحكم) ليس خطأ على حدّ قول ابن مجاهد ، ولكنّ وجه غيره أقوى منه ؛ لأنّ حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر جائز في الشعر ، وجوازه في الشعر ليس على سبيل الضرورة المطلقة ؛ لأنّ له وجهاً من القياس ، كما في قول أبي النّجم[(١)] :

*** عليّ ذنباً كُلُّه لمْ أصنعِ ***

أي : لم أصنعه .

فوجهه من القياس ، تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، كقولهم : النّاس رجلان ؛ رجل أكرمت ، ورجل أهنت ، أي : أكرمته ، وأهنته ، وكقولهم : مررت بهند يضرب زيد ، أي : يضربها زيد ، فحذفَ عائد الحال . وذهب إلى أنّه قد حذف الضمير في قول أبي النجم السابق ، إلاّ أنّه قد خلفه ، وأعيض منه ما يقوم مقامه في اللّفظ ؛ لأنّه يعاقبه ولا يجتمع معه ، وهو حرف الإطلاق (الياء) في (اصنعي) ، فلمّا حضر ما يعاقب الهاء ، ولا يجتمع معها ، فصارت لذلك كأنّها حاضرة غير محذوفة "[(٢)] . وهو تسويغ للحذف ، ولكنّه ليس بقوي .

وضعفه ؛ لأنّ الجملة الّتي تقع خبراً عن المبتدأ إنّما هي حديث عنه وأجنبيّة منه ، فالعائد منها يعلّقها به ، ولكنّهم شبهوها بالجملة الّتي تقع وصفاً ، كما شبّهوا جملة الصفة بجملة الصّلة من حيث كانت الصفة توضّح الموصوف كما توضّح الصلة الموصول ، إلاّ أنّ الموصول يلزمه أن يوصل ، والموصوف لا يلزمه أن يوصف[(٣)] .

وزعم صاحب الهمع أنّ الجمهور يمنعون حذفه ، سواء كان منصوباً بفعلٍ متصرّفٍ

---

(١) سبق تخريجه ، انظر : هامش (٢) من الصفحة السابقة .

(٢) المحتسب ٢١٠/١ – ٢١١ ، وانظر : النشر في القراءات العشر ٢٥٤/١ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٧٢/٢ – ٧٣ .

أو جامدٍ أو ناقصٍ أو وصفٍ أو حرف[1] . وقد سبق أنّ ذلك ليس على إطلاقه .

٢) أجاز الفرّاء حذف الضمير العائد على المبتدأ إذا كان منصوباً مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ (كل أو كِلا) أو اسم استفهام أو نكرة إثر استفهام ، كما في : (هل أحد إلاّ ضربت) ؟ أي : ضربته ، أو نكرة مسبوقة بنفي ، نحو : ما من أحد إلاّ قد ضربت . قال في معانيه : " وأكثر العرب تقول : وأيَّهُم لم أضرب ، وأيّهُمُ إلاّ قد ضربت ، رفعاً للعلّة من الاستئناف من حروف الاستفهام ، وألاّ يسبقها شيء . وممّا يشبه الاستفهام ممّا يرفع إذا تأخّر عنه الفعل الّذي يقع عليه قولهم : كلّ النّاس ضربت ، وذلك أنّ في (كل) مثل معنى (هل أحد إلاّ ضربت) ، ومثل معنى : أيّ رجل لم أضرب ، وأيّ بلدة لم أدخل ... ولم أسمع أحداً نصب (كل) ... وأنشدني أبو الجرّاح[2] :

أرَجَزاً تريد أم قريضا أم هكذا بينهما تعريضا

كلاهما أجيد مستريضا

فرفع (كلا) وبعدها (أجيد) ؛ لأنّ المعنى : ما منهما واحد إلاّ أجيده هيّناً مستريضا "[3].

ووجهه : قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدّم المعمول ، وكون (كل) و(كلا) في معنى (ما) ، فنحو : كلّ الرجال أو كلا الرّجلين ضربت في معنى : ما من الرجال أو ما من الرّجلين إلاّ من ضربت ، و(ما) لها الصدارة ، فأشبهت الموصول ، فساغ الحذف كعائده[4].

---

(١) الهمع ١٥/٢ .

(٢) البيت لحميد الأرقط ، وهو في : معاني القرآن للفرّاء ١٤٠/١ ، ومجالس ثعلب ٥٨/١ ، والارتشاف ١١١٩/٣ ، والهمع ٩٧/١ ، والدرر اللوامع ٧٤/١ .

(٣) معاني القرآن ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٤) الهمع ١٦/٢ - ١٧ .

وعزا الرضيّ للفرّاء القول بقياسيّة حذف الضمير العائد المنصوب إذا كان مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ (كل) . وذكر أنّ ما عداه سماعيّ[1] .

ونُقل عن الفرّاء القول بجواز حذف العائد المنصوب في كلّ اسم لا يكون إلاّ في صدر الكلام ، مثل : كم ، وأيّ ، وفي كلّ اسم لا يتعرّف ، نحو : (مَن وما) ، وأنّه لم يجز حذفه إذا كان المبتدأ غير ذلك[2] . وفيما سبق ردّ على هذا .

وذكر صاحب الهمع أنّ الاسم إذا لزم الصدر كثر فيه الرّفع ، وقلّ كونه مفعولاً به ، فأُجري على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر[3] .

ونسب ابن عصفور للكوفيين عامّة أنّهم يجيزون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ ، بشرط أن يكون المبتدأ (كلاً) أو اسم استفهام[4] . وفي الهمع : " وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل تامّ متصرّف بقلّة . وعليه ابن أبي الربيع ، كقراءة ابن عامر : (وكلٌّ وعد الله الحسنى) (**الحديد** : **١٠**) ، أي : وعده . وقيل : يجوز بكثرة . وعليه هشام من الكوفيين ، نحو : زيد ضربت " ، ثمّ نقل ما نسب للفرّاء ، وقد تقدّم ، ثمّ قال : " وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعلٍ جامد كالتعجّب ، نحو : أبوك ما أحسن ، أي : أحسنه . وعليه الكسائي . وقيل : يجوز حذف المنصوب بالوصف ، نحو : الدّرهم أنا معطيك "[5] .

٣) أجاز النحاس حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من الخبر إذا كان المبتدأ نكرة ؛ لأنّ النّكرة أشدّ تمكّناً من المعرفة ، وهي أصل ، فحذفُ العائد مع النكرة جيّد ، وهو كثير ، كما في قول أحدهم[6] :

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٣٩/١ .

(٢) الارتشاف ١١١٩/٣ - ١١٢٠ ، والهمع ١٧/٢ .

(٣) الهمع ١٧/٢ .

(٤) ضرائر الشعر١٧٦ .

(٥) الهمع ١٦/٢ -١٧ .

(٦) البيت لجرير ، وهو في : ديوانه٩٩ ، والكتاب ٨٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ٥/١ ، ٧٨ ، ٣٢٦ .

أبحتَ حمى تهامة بعد نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

على أنّه أراد : حميته ، وأنّه لو لم ينوِ الهاء لنصب ، فقال : وما شيئاً حميت ؛ لأنّه مفعول . وكقول الآخر[1] :

ثلاثٌ كُلُهُنَّ قتلت عمداً فأخزى الله رابعةً تعودُ

على أنه يريد : قتلتهن ، بنيّة الهاء ، ولو لم ينوِ الهاء لقال : ثلاثاً كلَهنَّ – على تعدي الفعل – ، فجعل (ثلاث) هي المبتدأ ، وهو نكرة ، و(كلهنّ) توكيد .

أمّا إذا كان المبتدأ معرفة فذهب النحاس إلى أنّ حذف الضمير المنصوب العائد عليه شاذّ رديء ؛ لأنّه قليل ، فلم يأتِ إلاّ في قوله[2] :

وخالد يحمدُ أصحابُه بالحق لا يَحْمدُ بالباطلِ

على معنى : يحمده أصحابه[3] .

٤) ذهب ابن عصفور إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر من ضرورة الشعر ؛ لِما فيه من تهيئة العامل للعمل في المبتدأ وقطعه عنه ، كما في قوله[4] :

وخالدٌ يحمدُ ساداتُنا بالحق لا يحمدُ بالباطلِ

وقوله[5] :

*** عليّ ذنباً كُلُّه لمْ أصنعِ ***

---

(١) سبق تخريجه في هذه المسألة .

(٢) سبق تخريجه في هذه المسألة .

(٣) شرح أبيات سيبويه ٥٥ – ٥٧.

(٤) سبق تخريجه في هذه المسألة برواية : يحمد أصحابه .

(٥) سبق تخريجه في هذه المسألة .

وقال في الضرائر : " فحذف الرّابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ، ولا يحسن في سعة الكلام ، بل إنْ جاء منه شيء حفظ ولم يُقس عليه ، فممّا جاء في ذلك : قراءة يحيى : ﴿أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيّةِ يَبْغُونَ﴾ برفع (حكمُ) ، والتقدير : يبغونه "[١].

٥) اشترط صاحب شرح التسهيل لجواز ذلك ما يلي :

أ / أن يكون معلوماً .

ب/ أن يكون منصوباً بفعلٍ أو صفة لفظاً أو محلّاً .

وذكر أنّ حذفه جائز بإجماع إذا كان مفعولاً به ، والمبتدأ (كلّ) ، كقراءة ابن عامر : ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[٢] (الحديد : ١٠) ، فلو كان المبتدأ غير كلّ ، والضمير مفعول به لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرّفع إلاّ في الاضطرار ، والبصريّون يجيزون ذلك في الاختيار ، ويرونه ضعيفاً[٣]. وفيه نظر - كما تقدّم - .

٦) أجاز صاحب المغني حذفه ، وجعل مدار رجحان الحذف وعدمه على مناسبة الكلام السابق للجملة ، فابن عامر قرأ في سورة الحديد ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ ، ولم يقرأ بذلك في سورة النساء ، بل قرأ بنصب (كلّ) كالجماعة ؛ لأنّ قبله جملة فعليّة ، وهي : ﴿فَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ﴾ (النساء : ٩٥) ، فساوى بين الجملتين في الفعليّة ، بل بين الجمل ؛ لأنّ بعده : ﴿وَفَضَّلَ اللهُ المُجَاهِدِينَ﴾ (النساء : ٩٥) ، وهذا ممّا أُغفل .

وذكر أنّ أبا النجم رفع (كلّه) في[٤]:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي   عليّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ١/٣٥٠ -٣٥١.

(٢) سبق تخريج القراءة في هذه المسألة .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١١ - ٣١٢ .

(٤) سبق تخريجه في هذه المسألة .

ولو نصبه على التوكيد لم يصحّ ؛ لأنّ (ذنباً) نكرة ، أو على المفعوليّة كان فاسداً معنى ؛ لأنّ[1] النفي إذا وقع في حيّز (كلّ) اقتضى السلب عن كلّ فرد ، وكان ضعيفاً صناعة ؛ لأنّ حقّ (كل) متصلة بالضمير ألا تستعمل إلاّ توكيداً أو مبتدأً[2] .

وذكر أنّ ذلك يقع في القليل من الكلام[3] .

٧) أجاز صاحب الهمع حذفه بشرطين[4] :

أ / وجود دليل يدلّ على المحذوف .

ب/ ألاّ يؤدّي حذفه إلى رجحان عملٍ آخر ، بأن يؤدّي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[5] .

وبناء على ما سبق نجد أنّ الرّاجح – والله تعالى أعلم – ما ذهب إليه ابن هشام من جواز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر ، وأنّ رجحان ذكره أو حذفه يعود لمناسبة السياق ، بيد أنّ ذلك يقع في القليل من الكلام ، والأكثر والأفصح ذكره فيما عدا ما اقتضى السياق رجحان حذفه ؛ وذلك لما يلي :

١/ وقوعه في أفصح الكلام في القرآن الكريم ، وفي الشعر – كما سبق – .

٢/ أنّ له وجهاً في القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصّفة .

وعلى ضوء ذلك فإنّ ما ذهب إليه ابن عطية جائز[6] ، ولاسيّما أنّ المبتدأ (كم) الاستفهاميّة[7] ، وقد نُقل عن الفرّاء جواز حذف العائد المنصوب في كلّ اسم لا يقع

---

(١) مغني اللبيب ٣٢٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٥٧٣/٢ .

(٣) المرجع السابق ٧٠١/٢ .

(٤) ويشترط هذا في المرفوع والمجرور أيضاً .

(٥) الهمع ١٧/٢ – ١٨ .

(٦) هذا الوجه جائز ، ولكنّ غيره أرجح ، وهو كون "كم" منصوبة مفعولاً ثانياً ل–" آتيناهم " على رأي الجمهور ، وأوّل على رأي السهيلي ، وسيأتي ذكر ذلك بإذن الله في م / ناصب "كم" في هذه الآية .

(٧) هذا الراجح ، وقيل : بجواز كونها خبريّة انظر : الدر ٣٨٦/٢ .

إلاّ في صدر الكلام – كما سبق – . وعلّل صاحب الهمع أنّ الاسم إذا لزم الصدر كثر فيه الرّفع ، وقلّ كونه مفعولاً به ، فأُجري على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر .

أمّا ما ذكره أبو حيان ، فقد ذهب إليه بعضهم ، ولكنّه مرجوح . وقد نقل قول ابن مالك دون تعليق ، وتبعه في ذلك السمين ، وفي قول ابن مالك نظر – كما سبق – .

٢٢) حذف المفعول الثّاني في باب (ظن)(*):

قال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأَيَٰتِ لِقَوۡمٍ يَعۡلَمُونَ ﴾ (الأنعام : ٩٧) .

محلّ النّقاش : ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ﴾ .

أجاز ابن عطية أن يكون (جَعَلَ) بمعنى (صيّر) ، ويقدّر المفعول الثّاني في (لِتَهۡتَدُواْ) ، أي : جعل لكم النّجوم هداية(١) .

وضعّفه أبو حيان ؛ لندور حذف أحد مفعولي (ظنّ) وأخواتها(٢) .

وذكر السمين أنّ ابن عطية لم يدّعِ حذف المفعول الثّاني حتّى يجعله ضعيفاً ؛ إنّما قال : " إنّه من (لِتَهۡتَدُواْ) ، أي : فيقدّر متعلّق الجار الّذي وقع مفعولاً ثانياً كما يقدّر في نظائره ، والتقدير : جعل لكم النّجوم مستقرّة أو كائنة لاهتدائكم ، وأمّا قوله : " أي : جعل لكم النّجوم هداية " ؛ فلإيضاح المعنى وبيانه(٣) .

اختلف في حذف أحد المفعولين في باب (ظنّ) على النّحو التّالي :

١/ أجاز الجمهور حذف أحد مفعولي باب (علمت وظننت) اختصاراً ، أي : إذا دلّ عليه دليل ، كقولك : قائماً ، جواباً لمن قال : ما ظننت زيداً ؟ على قلّة(٤) .

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السّمين الحلبي في الدرّ المصون على أبي حيّان دراسة نحويّة صرفيّة ، وبعض نصوصها موافق لما في تلك الرسالة .

(١) المحرّر ١١٦/٦ .

(٢) البحر ١٨٨/٤ .

(٣) الدر ٦٥/٥ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٢ ، وشرح الرضي ١٥٥/٤ ، والارتشاف ٢٠٩٨/٤ ،و شرح ابن عقيل ٤٠٣/١ ، والبحر ٣٨/٤ ، ٦و٧٤/ ، شفاء العليل ٣٨٩/١ ، والهمع ٢٢٦/٢.

جاء في شرح الكافية : " وأمّا حذف أحدهما دون الآخر ، فلا شك في قلّته ، مع كونها في الأصل مبتدأ وخبراً ، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلّة ههنا أنّ المفعولين معاً كاسم واحد ؛ إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة ، فلو حذفت أحدهما ، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ، ومع هذا كلّه ، فقد ورد ذلك مع القرينة .

أمّا حذف المفعول الأوّل ، فكما في قوله تعالى : ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الّذِينَ﴾ – بالياء – ، إلى قوله : ﴿هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾ (آل عمران :١٨٠) ، أي : بخلهم خيراً لهم .

وأمّا حذف المفعول الثّاني ، فكما في قوله[١] :

لا تَخَلْنا على غَرائِك ، إنّا طالما قد وشى بنا الأعداءُ "[٢]

٢/ منعه ابن الحاجب ، وصحّحه ابن عصفور وابن ملكون ، كالاقتصار الّذي لا يجوز بلا خلاف[٣]، وقياساً على باب كان[٤].

وفي الهمع : " وفرّق الجمهور بأنّ مرفوع كان كالفاعل ، وخبرها كالحدث لها ، فصار عوضاً عنه . فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا ، وقد ورد السماع هنا بالحذف ...

وعلّل بعضهم المنع بأنّهما متلازمان ؛ لافتقار كلّ منهما إلى صاحبه ؛ إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر . وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر ، حيث يجوز حذف أحدهما بأنّه لا يؤدّي فيهما إلى لبس ، وهنا يؤدّي

---

(١) من ملعقة الحارث بن حمزة اليشكري .

(٢) شرح الكافية للرضي ٤/١٥٥ .

(٣) الكتاب ٢/٤٠ ، ٣/١٢٠ ، والمقتضب ٢/٣١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٣ ، والارتشاف ٤/٢٠٩٨ .

(٤) الهمع ٢/٢٢٦ .

إلى التباس ما يتعدّى منهما إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد "[1].

ولا أحد يقول بالحذف إذا ألبس لا في هذا الباب ولا في غيره ، فالنّحاة يشترطون للحذف وجود القرينة وأمن اللّبس .

وبناء على ما سبق ، فالرّاجح – والله تعالى أعلم – جواز ذلك ؛ لوروده في كلام العرب ، وفي أفصح الكلام كتاب الله – عزّ وجلّ – وإن كان قليلاً ، وأدلّة المانعين أجيب عنها ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

وعلى ضوء ذلك يمكن اعتبار تخريج ابن عطية –كما فهمه عنه أبو حيّان – وجهاً ؛ لقلّة ورود الحذف عن العرب ، غير أنّ ابن عطية[2] لم يقل بحذف المفعول الثاني ، بل قال : إنه في : (لتهتدوا) .

وقول أبي حيان إنّه ضعيف ليس كذلك ، بل هو مرجوح ، ولكنّه جائز ، وهو ما فهمه السمين ، حيث قال : إنّ ابن عطية لم يدّعِ الحذف ؛ إنّما قال : إنّه من (لتهتدوا) ، فيقدّر متعلّق الجار بجعل لكم النّجوم مستقرّة أو كائنة لاهتدائكم .

وأما قوله : (أي : جعل لكم النجوم هداية) ، فلإيضاح المعنى وبيانه .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) المحرّر ٦/١١٦ .

٢٣) حذف المفعول الثّالث في باب (أعلم)[*]:

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ (الأعراف : ١٤٥) .

محلّ النّقاش : ﴿سَأُو۟رِيكُمْ﴾ .

ذكر ابن عطية أنّ الرؤية هنا بصريّة ، ولو كانت قلبيّة لتعدّى ﴿سَأُو۟رِيكُمْ﴾ بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل ، ولو قال قائل : المفعول الثّالث يتضمّنه المعنى ، فهو مقدّر ، أي : مدمّرة أو خربة أو مسعّرة ، في قول من قال : هي نار جهنّم ، قيل له : لا يجوز حذف هذا المفعول والاقتصار دونه ، أنّها داخلة على الابتداء والخبر ، ولو جوّز لكان على قبحٍ في اللسان لا يليق بكتاب الله - عزّ وجلّ -[1] .

واعترض أبو حيان على ابن عطية في منعه حذف المفعول الثّالث إلاّ على قبح ، وذكر أنّ ذلك جائز إذا دلّ عليه دليل ، فيجوز في جواب : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ؟ أعلمت زيداً عمراً ، وتحذف (منطلقاً) لدلالة الكلام السابق عليه ، وأمَّا تعليله بأنَّها داخلة على المبتدأ والخبر لا يدل على المنع ؛ لأنّ خبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً ، والثاني والثالث في باب (أعلَم) يجوز حذف كلٍ منهما اختصاراً[2] .

وتعقّبه السمين فقال : " هذا مسلّم ، لكن أين الدليل عليه في الكلام كما في المثال الّذي أبرزه الشيخ ؟ فحذف الاختصار لدليل ، ولا دليل هنا[3] .

المفعولان الثّاني والثّالث في باب (أعلم وأرى) هما الأوّل والثّاني في باب (ظنّ) ،

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : مسائل الخلاف النّحوية بين أبي حيّان وابن عطيّة ، وأخرى بعنوان : اعتراضات السّمين الحلبي على أبي حيّان في الدر المصون دراسة نحويّة وصرفيّة . وبعض نصوصها موافق لما فيهما .

(١) المحرّر ١٦١/٧ .

(٢) البحر ٣٨٩/٤ .

(٣) الدر ٤٥٥/٥ .

وأصلهما مبتدأ وخبر ، والأحكام نفسها تنطبق عليهما في البابين ، فما يمكن أن يقال في أحدهما يقال في الآخر ، قال صاحب الألفيّة :

وما لمفعولي علمت مطلقاً   للثّاني والثّالث أيضاً حقّقا[(١)]

وقد تقدّم ذكر حكم حذف أحد مفعولي باب (ظنّ) اختصاراً في المسألة السابقة ، وما يمكن أن يقال هنا قد قيل هناك .

غير أنّ ابن عطية قال : " ولا يجوّز حذف هذا المفعول والاقتصار دونه أنّها داخلة على الابتداء والخبر " ، فهو ذكر الحذف اقتصاراً ، أي : دون دليل ، فهو يرى أنّه لا دليل هنا على المحذوف كما يرى السمين ذلك ، أمّا قوله : " ولو قال قائل : المفعول الثالث يتضمّنه المعنى ، فهو مقدّر ، أي : مدمّرة أو خربة أو مسعّرة ، على قول من قال : " هي جهنم " ، فهو نقل لدعوى .

والدليل على ذلك قوله : " إنّها داخلة على المبتدأ والخبر " ؛ إذ علّل النّحاة لمنع حذف أحد مفعولي (ظنّ) أنّهما مبتدأ وخبر ، أي : حكم ومحكوم عليه ، فلا يجوز الاقتصار على أحدهما دون دليل ، ففي الكتاب : " وهذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حسب عبد الله زيداً بكراً ... ومثل ذلك : رأى عبد الله زيداً صاحبنا ، وإنّما منعك أن تقصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقيناً أو شكّاً ، وذكرت الأوّل لتعلم الّذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك "[(٢)]، وفي المقتضب : " إنّما امتنع : ظننت زيداً ، حتّى تذكر المفعول الثّاني ؛ لأنّها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك ، إنّما هو ابتداء وخبر . فإذا قلت : ظننت زيداً منطلق ، فإنّما معناه : زيد منطلق في ظنّي . فكما لا بدّ للابتداء من خبر ،

---

(١) شرح ابن عقيل ٤١٢/١ .

(٢) الكتاب ١٨/١ - ١٩ .

كذا لا بدّ من مفعولها الثّاني ؛ لأنّه خبر الابتداء ، وهو الّذي عليه تعتمد بالعلم والشّك "[1].

وقد نُقل الإجماع على منع حذف أحد مفعولي باب (ظنّ) اقتصاراً ، أي : دون دليل[2]. ولذلك قال ابن عطية : " ولو جوّز لكان على قبح في اللّسان لا يليق بكتاب الله – عزّ وجلّ – " .

أمّا قول أبي حيان : " وأمّا تعليله بأنّها داخلة على المبتدأ والخبر لا يدل على المنع ؛ لأنّ خبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً ، والثاني والثالث في باب (أعلَم) يجوز حذف كلّ منهما اختصاراً " ، فإنّ النّحاة فرّقوا بينهما . فالحذف في المبتدأ والخبر كثير إذا دلّ عليه دليل ، أمّا في المفعولين فقليل مع وجود الدليل ، على الرغم من كونهما في الأصل مبتدأً وخبراً . جاء في شرح الكافية : " وأمّا حذف أحدهما دون الآخر ، فلا شك في قلّته ، مع كونها في الأصل مبتدأً وخبراً ، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلّة ههنا أنّ المفعولين معاً كاسم واحد ؛ إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة ، فلو حذفت أحدهما ، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ، ومع هذا كلّه فقد ورد ذلك مع القرينة "[3].

وقد قال الباحث عيسى عسيري : " ولا أذهب لما ذهب إليه الرّضي في قوله : إن حذف أحد المفعولين من باب (ظننت) قليل ، ويلحق باب (أعلم) بها لما بيّنت سابقاً "[4]، أي : لكون أصلهما مبتدأ وخبراً ، وحذف المبتدأ والخبر لدليل جائز .

---

(١) المقتضب ٩٤/٣ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٦٢/٤ .

(٢) الارتشاف ٢٠٩٨/٤ ، وأوضح المسالك ٧٠/٢ ، والهمع ٢٢٦/٢ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٥/٤ .

(٤) مسائل الخلاف النّحويّة بين أبي حيّان وابن عطيّة .

قلت : لقد ذهب الجمهور إلى ذلك ، وفرّقوا بينهما ، وقد تقدّم ذكره في المسألة السّابقة .

وبناء على ما سبق نجد أنّ :

١/ ابن عطية والسمين كذلك يريان أنّ ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ في الآية بصريّة لا غير .

٢/ رَدّ أبي حيان على ابن عطية ليس في موضعه ، فابن عطية منع حذف المفعول الثالث اقتصاراً ، وأبو حيان نقل اجماع النّحاة على ذلك ، أمّا حذف أحد المفعولين في باب (ظنّ) اختصاراً ، فابن عطيّة يرى جوازه ، وقد مرّ في المسألة السابقة ، والعجيب أنّ أبا حيّان ضعّفه هناك ، وأجازه هنا .

٣/ الباحثَين اللّذَين درسا هذه المسألة في هذه الآية تابعا أبا حيّان في ردّه على ابن عطية ، ولم يذكرا أن ردّه في غير موضعه . ولو أنّ ابن عطية أراد الحذف اختصاراً لكان ردّ أبي حيان عليه في الحذف صحيحاً . وقد ذكر ذلك السمين ، فهو يرى أن الحذف – هنا – لا دليل عليه ، وكلام أبي حيّان مسلّم إذا وُجد الدليل .

٤/ كون ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بصريّة في الآية هو الرّاجح – والله تعالى أعلم – ؛ لأنّه أخذ بالظاهر ، وليس فيه تقدير ، وهو قول الأغلبيّة .

٥/ الأولى بأبي حيّان أن يذكر أنّ الدليل على الحذف موجود يتضمنه المعنى ، فالحذف هنا حذف اختصار ؛ لا اقتصار ، وحذف الاختصار جائز ؛ إذْ كونها قلبيّة ممكن – والله تعالى أعلم – ، ومفعولها الثّالث يتضمّنه المعنى ؛ لِما في (سَأُرِيكُمْ دَارَ الفَاسِقِينَ) من ترغيب بأخذ الأوامر وبالعاقبة الحسنة حينئذٍ ، وترهيب لِما سيحلّ بالظلمة ومن فعل مثلهم ، والتقدير : مدمّرة ونحوها . وهذا ما ذهب إليه أبو حيان ؛ إذ يرى أنّها بصريّة ، وجوّز أن تكون قلبيّة وجهاً .

ب/ المبحث الثّاني : الفصـل :

وفيه ثلاث مسائل :

١) الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبيّ عنهما معاً .

٢) الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

٣) الفصل بين المعطوف عليه والعاطف والأحادي .

٢٤) الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر الأجنبيّ عنهما معاً :

قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ (٢٠١) وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ (الأعراف : ٢٠٢) .

محلّ النّقاش : ﴿ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ﴾ .

في هذه الآية أوجه ، منها : أن يعود الضمير المجرور والمنصوب على (الشياطين) ، والمرفوع على (الإخوان) ، وهم الكفّار .

وعليه يكون المعنى عند ابن عطية : وإخوان الشياطين في الغي بخلاف الأخوّة في الله يمدّون الشياطين ، أي : بطاعتهم لهم وقبولهم منهم ، ولا يترتّب هذا التأويل على أن يتعلّق في الغي بالإمداد ؛ لأنّ الإنس لا يغوون الشياطين[١] .

واعترض أبو حيان عليه إذ يكون ﴿فِى ٱلْغَىِّ﴾ في قوله حالاً ، فيتعلّق بمحذوف ، أي : كائنين في الغي ، فيكون ﴿فِى ٱلْغَىِّ﴾ في موضعه ، ولا يتعلّق بـ﴿ وَإِخْوَٰنُهُمْ ﴾ ، فيفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ، وفي جوازه نظر ؛ لأنّه فصل بين العامل والمعمول بأجنبيّ لهما معاً ، وإن كان ليس أجنبيّاً لأحدهما ، وهو المبتدأ[٢] .

وردّ ذلك السمين ؛ لعدم أجنبيّته[٣] .

ولا يجوز عند النّحاة الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ ، والأجنبيّ هو : ما لم يعمل فيه العامل . جاء في الأصول : " فأمّا الفعل الّذي لا يجوز أن يفرّق بينه وبين ما عمل فيه ، فنحو : (كانت زيداً الحمّى تأخذ) ، هذا لا يجوز ؛ لأنّك فرّقت بين (كان) واسمها بما هو غريب منها ؛ لأنّ (زيداً) ليس بخبر لها ولا اسم "[٤] .

---

(١) المحرّر ٢٣٦/٧ .

(٢) البحر ٥٤٩/٥ .

(٣) الدر ٥٤٩/٥ .

(٤) الأصول في النحو ٢٣٧/٢ .

غير أنّهم أجازوا ذلك في مواضع ، منها :

١/ إذا تقدّم خبر (كان) ومعموله على الاسم ، وقدّم الخبر ، نحو : كان آكلاً طعامك زيدٌ ، حيث فصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر (طعامك)[١] .

٢/ معمول الموصوف بين الصفة وموصوفها ، نحو : هذا مكرمٌ زيداً عاقلٌ ، حيث فصل بين الصفة والموصوف بمعمول الموصوف (زيداً)[٢] .

٣/ الخبر بين الصفة والموصوف ، كقوله تعالى : ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (إبراهيم : ٢) ، حيث فصل بين المبتدأ الموصوف (وَيْلٌ) وبين صفته (مِنْ عَذَابٍ) بالخبر (لِلكَافِرِينَ) ، ولا يجوز أن يتعلّق (مِنْ عَذَابٍ) بـ(وَيْلٌ) ؛ لأنّه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر[٣] .

وفي هذه المسألة فُصل بين المبتدأ ومعموله الحال بالخبر ، فهل يعدّ ذلك من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ ؟.

ذهب بعض النّحاة إلى أنّ الخبر معمول للمبتدأ[٤]، فيكون للمبتدأ معمولان في قول ابن عطية ، هما : الخبر والحال ، ومرتبة الخبر مقدّمة على مرتبة الحال ، فتقديمه أولى .

وذهب آخرون إلى أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء[٥]، فيكون الخبر في قول ابن عطية فاصلاً أجنبيّاً بين المبتدأ ومعموله الحال .

وبناءً على ذلك ، فإنّ قول ابن عطية والسمين موافق لمن جعل الخبر معمولاً للمبتدأ ، وقول أبي حيان موافق لمن جعل الابتداء العامل في الخبر .

(١) شرح ابن عقيل ١/١٣٠ .

(٢) الارتشاف ٥/١٩٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، والبحر ٥/٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٧ ، والهمع ٢/٧ ، وشرح الأشموني ١/١٨٣ .

(٥) المراجع نفسها .

وإن كنتُ أميل إلى القول بأنّ العامل في الخبر الابتداء بواسطة المبتدأ ؛ لأنّه لا ينفك عنه ، إلاّ أنّ صورة قول ابن عطية مماثلة للصور الّتي اخترتها في التمثيل للمواضع الّتي أجازوا فيها الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ .

٢٥) الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[*]:

قال تعالى : ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾ (الذّاريات : ٣٨) .

محلّ النّقاش : ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ ﴾ .

أجاز ابن عطية أن يكون ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ ﴾ معطوفاً على قوله تعالى : ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾ (الذاريات : ٢٠) ، أي : وفي الأرض آيات ، وفي موسى آيات للموقنين[١] .

وردّه أبو حيان ، حيث قال : " وينزّه القرآن عن مثله "[٢] .

وذكر السمين أنّ الحامل لأبي حيان على ذلك بعد ما بين المتعاطفين ، وقد فعل أهل العلم هذا في أكثر من ذلك[٣] .

تحدّث كثير من النّحاة عن قضيّة الفصل بين العاطف والمعطوف . أمّا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، فلم يشر إليها إلاّ قلّة ، منهم صاحب الخصائص ، حيث أشار إلى الفصل بين المفردات[٤] . وكذلك ابن عصفور ؛ إذ يقول : " ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي ، فنقول : قام زيد اليوم وعمرو ، فتفصل بين (زيد) و(عمرو) بالظرف ؛ لأنّه ليس بأجنبيّ من الكلام . ومن ذلك قول الشاعر :

فصلقنا في مراد صلقة وصداء ألحقتهم بالثّلل[٥]

(*) مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السمين الحلبي على أبي حيّان في الدرّ المصون دراسة نحويّة صرفيّة ، وبعض نصوصها موافق لما في تلك الرسالة .

(١) المحرّر ٢١٨/١٥ .

(٢) البحر ١٤٠/٨ .

(٣) الدر ٥٣/١٠ .

(٤) الخصائص ٣٩٦/٢ .

(٥) البيت للبيد ، وهو في ديوانه١٧٤ ، والخصائص ٣٩٦/٢ ، والمحتسب ٢٥٠/٢ ، واللسان مادة (ثلل) .

ففصل بين (مراد) و(صداء) بالمصدر ، وهو (صلقة) ؛ لأنّه ليس بأجنبيّ .

وأقبح[1] ما يكون ذلك بالجمل ، نحو قوله تعالى : ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ (المائدة : ٦) ، ففصل بين ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ وبين المعطوف عليه ، وهو ﴿وُجُوهَكُمۡ﴾ بالجملة ، وهي : ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ ؛ لأنّه ملتبس بالكلام ؛ لأنّ المقصود بالجمع تعليم الوضوء ، ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على ﴿وَٱمۡسَحُواْ﴾ ، ألا ترى أنّها تربط ما بعدها بما قبلها ؟ "[2].

ولم يشر إلى الفصل بين الجمل ، ممّا يدل على أنّه أخفّ وأسهل من الفصل بين المفردات . وقد توسّع صاحب الكشّاف فيه مع طول الفصل[3]. وأشار إليه صاحب الإتقان عندما ذكر أنّه قد يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمعطوفٍ آخر ، كقوله تعالى : ﴿قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ (التوبة : ٦١) ، فـ(رَحْمَةٌ) عطفت على (أُذُنُ)[4].

وبناء على ذلك فإنّ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه جائز إذا كان الفاصل قليلاً ، إلاّ أنّه يضعف كلّما طال ، ولاسيّما بين المفردات ، ولم أجد من يقدّر هذا الفاصل الجائز دون ضعف .

وعلى ضوء ما سبق فإنّ أبا حيّان أصاب – والله تعالى أعلم – في ردّه لقول ابن عطية ، وفي تنزيه القرآن عن مثل ذلك ؛ إذ فصل

---

(١) هذا سوء أدب مع كلام الله ، وكان الأولى به أن يقول : ويقل أو يندر الفصل ....

(٢) شرح الجمل ٢٥٩/١ .

(٣) الكشّاف ١٩/٤ ، و ٣٦/٤ .

(٤) الإتقان ٤٩٧/١ .

بين المعطوف والمعطوف عليه في قوله بثماني عشر آية .

أمّا السمين فردُّه يدلّ على أنّه يجيزه وجهاً ، ولا حاجة إلى ذلك ، ولاسيّما أنّ العطف على قوله : ﴿ وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ... ﴾ **(الذاريات : ٣٧)** ظاهر[١] .

(١) الدر ٥٣/٩ .

٢٦) الفصل بين المعطوف عليه والعاطف الأحادي(*) :

قال تعالى : ﴿فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ (يوسف : ٨٠) .

محلّ النّقاش : ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ ؟.

في (ما) أوجه ذكرها المعربون ، منها : أن تكون مصدريّة معطوفة على (أنّ) وما دخلت عليه ، والتقدير : " ألم تعلموا أخذ أبيكم الميثاق وتفريطكم في يوسف " ؟ وأجاز ذلك ابن عطية(١) .

واعترض عليه أبو حيّان بأنّ فيه الفصل بين العاطف الأحادي والمعطوف ، فصار نظير : ضربت زيداً وبسيف عمراً . وقد زعم الفارسي أنّه لا يجوز إلاّ في ضرورة(٢) .

وذكر السمين أنّ أبا البقاء(٣) سبق أبا حيّان إلى هذا الردّ ، وضعّفه(٤) .

اختلف النّحاة في الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب على النّحو التّالي :

١/ الجواز ، واختلف المجيزون في شرطه ، فصاحب التسهيل أجازه إذا لم يكن المعطوف فعلاً بظرف أو جار ومجرور(٥) . ولم يفرّق بين العاطف الأحادي

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : مسائل الخلاف النّحويّة بين أبي حيّان وابن عطيّة . وبعض نصوصها موافق لما في تلك الرسالة .

(١) المحرّر ٣٥٣/٩ .

(٢) البحر ٣٣٦/٥ .

(٣) التبيان ٥٧/٢ .

(٤) الدر ٥٤١/٦ .

(٥) التسهيل١٧٨ .

وغيره من حروف العطف .

وفرّق آخرون ، فقالوا : إذا كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورين وبالقسم ، نحو : قام زيد ثمّ والله عمرو ، وإن كان على حرف لم يجز إلاّ في ضرورة الشعر ، ولم يفرّقوا في الأمرين بين الفعل والاسم(١) . ونُسب ذلك في المساعد إلى المغاربة . وما ذهب إليه غير ظاهر ، وكفى بما استدل به المصنف - ابن مالك - من الكتاب العزيز دافعاً لِما ذكروه(٢) .

وزاد الرضي (أم) ؛ لأنّه يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام الّتي قبلها في الأغلب ، وإذا كان الفصل بالقسم ، فاشترط ألاّ يكون المعطوف جملة ؛ لأنّها تكون جواباً للقسم ، قال : " ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم ، نحو : قام زيد ، ثمّ والله عمرو ، إذا لم يكن المعطوف جملة ، فلا تقول : ثمّ والله قعد عمرو ؛ لأنّه تكون الجملة إذن جواباً للقسم ، فيلزمها حرف الجواب ، فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله ، بل الجملة القسميّة إذن معطوفة على ما قبلها " .

وأجاز الفصل بالشرط ، نحو : أكرم زيداً ثمّ إن أكرمتني عمراً ، وبالظنّ ، نحو : خرج محمّد أو أظنّ عمرو .

وأجازه آخرون دون شروط ؛ لوروده في السّماع(٣) .

وذكر أنّ المجيزين أجازوا ذلك ؛ لجواز الفصل بين الرافع والنّاصب ومعموليهما ، وامتناع ذلك بين الجار والمجرور(٤) .

---

(١) الارتشاف٢٠٢٣ ، والمساعد ٤٧٨/٢ ، والهمع ٢٧٧/٥ .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥١٩/٧-٣٥٢٠ .

(٣) معاني القرآن للنّحّاس ٣٤١/٢ ، والكشّاف ٣٣٧/٢، والمحرّر ٣٥٣/٩ ، والتبيان ٥٧/٢، والمساعد ٤٧٨/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ .

٢/ منعه في السّعة ، وقصره على الضرورة ، ونُسب للكسائي والفرّاء[(١)] والفارسي[(٢)] . وعلّله الفارسي بأنّ حرف العطف شديد الاتّصال بمعطوفه ، وهو نائب مناب العامل ، فلا يتّسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل بين العامل ومعموله[(٣)] .

فإذا كان المعطوف مجروراً وفصل أعيد الجار ، نحو : مرّ الآن بزيدٍ وغداً بعمرو ، وإن لم يعد نُصب بفعل مضمر ، وأجاز الفرّاء في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبٍ﴾ (هود : ٧١) أن يكون (يعقوب) مجروراً مع الفصل بـ(من وراء إسحق)[(٤)] ، وخرّجه الفارسي بإضمار فعل تقديره : " وآتيناها من وراء إسحاق يعقوب "[(٥)] ، وفي شرح التسهيل : " ويجوز جرّ (يعقوب) بباء محذوفة "[(٦)] .

وإذا كان الفاصل معطوفاً على مثله ، لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب ، وفي عدم جوازه في المجرور ، نحو : جاءني أمس عمرو ، واليوم زيد ، وكقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[(٧)] (يس : ٩) .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – جوازه دون شروط ؛ لورود السماع بذلك ، ومن لم يقل بذلك تأوّل ما ظاهره ذلك ، وتَرْك التقدير أولى ، وفي جوازه اتّساق ما جاء فيه على سَنَن واحد .

وبناءً على ذلك ، فإنّ ما ذكره ابن عطية يصحّ أن يكون وجهاً في (ما) في

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٢ .

(٢) المرجع نفسه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ ، والارتشاف ٢٠٢٣/٤ ، والمساعد ٤٧٨/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢ ، والمساعد ٤٧٨/٢ .

(٤) معاني القرآن ١٩٧/١ ، ٢٢/٢ .

(٥) المسائل العسكريّة١٦٤ – ١٦٥ ، وانظر : الارتشاف ٢٠٢٤/٤ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢ .

الآيـة – والله تعـالى أعلـم – ، ولاسـيّما أنّـه فُـصل بالجـار ، والعـرب تتوسّـع فيـه وفي الظرف مـا لا تتوسّع في غيرهما ، والسمين عدّه كذلك – هنا – ، ولكنه وافق شيخه في آية أخرى[1] .

(١) الدر ٤/١٠ ، انظر كلامه في آية ٥٨ من سورة النساء .

ج/ المبحث الثالث : التقديم :

وفيه مسألتان :

١) تقديم النعت غير الصريح على الصريح .

٢) انفصال الضمير مع تأتي اتصاله .

٢٧) تقديم النعت غير الصريح على النّعت الصريح :

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (يونس : ٢٧) .

محلّ النّقاش : ﴿قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾.

يرى ابن عطية أنّ ﴿ يَرْهَقُ ﴾ إذا كانت نعت لـ(قطع) ، فكان حقّه أن يكون قبل الجملة ، ولكن قد يأتي بعدها ، والتّقدير : قطعاً استقرّ من الّليل مظلماً على نحو ، قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ .

ويرى أبو حيّان أن تقدير العامل في المجرور بالفعل لا يتعيّن ، بل الظاهر تقديره باسم الفاعل ، فيكون من قبيل الوصف بالمفرد ، والتقدير : قطعاً كائناً من الّليل مظلماً[(١)] .

ويرى السمين أنّ تقديم النّعت غير الصريح على الصريح هو المحذور ، ولو كان مقدّراً بمفرد[(٢)] .

أوّلاً : إذا وصف بمفرد وظرف أو مجرور وجملة ، فللنّحاة في ترتيبها قولان ، هما :

١/ ذهب أكثر النّحاة[(٣)] إلى أنّ الأولى والأقيس تقديم المفرد ثمّ الظرف أو المجرور ثمّ الجملة ، وعلى ذلك قوله تعالى :

---

(١) البحر ١٠٥/٥ .

(٢) الدرّ ١٨٨/٦ .

(٣) معاني القرآن للنّحّاس ٥٠٤/١ ، والكشّاف ٤٤١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٣ ، شرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢ ، والارتشاف ١٩٢٩/٤ – ١٩٣٠ ، والتصريح ١٢٠/٢ ، والهمع ١٨٥/٥ .

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ (غافر : ٢٨) . وعلّة ذلك أنّ الأصل الوصف بالاسم ، فالقياس تقديمه ، وتقدّم الظرف لأنّه من قبيل المفرد عند قوم ، وسيأتي بإذن الله .

ونُقل عن ابن جنّي تقديمه الصفة غير الرّافعة على الرّافعة ؛ لأنّ الرافعة شبيهة بالجملة ، فيقال : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، وعلى هذا فالظرف يليها ، ونُقل عن صاحب البديع تقديم الجملة الفعليّة على الاسميّة ؛ لأنّ الوصف بها أقوى .

ويجوز تقديم الجملة على المفرد ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ (الأنعام : ١٥٥) ، وذكر صاحب الارتشاف أنّه كثير موجود في كلام العرب ، فقول من خصّه بالضرورة أو بِنادِر كلامٍ أو بقليلٍ في الكلام ليس بشيء .

٢/ ذهب بعض النّحويين[١] إلى وجوب تقديم المفرد ، كابن عصفور ، حيث قال : " وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم ، قدّمت ما هو اسم على ما هو في تقديره ، وذلك نحو قولك : " مررتُ برجلٍ قائم في الدّار " ، إذا جعلت المجرور في موضع صفة لـ(رجل) ، ولا يجوز أن تقول : " مررت برجل في الدّار قائم " إلاّ في ضرورة شعرٍ أو في نادرِ كلام "[٢] .

وبناء على ما سبق ، فالرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّ ذلك جائز ؛ لوروده في كلام العرب ، وفي أفصح الكلام القرآن الكريم في عدّة مواضع ، وإن كان الأكثر ترتيبها الترتيب الّذي ذكره النّحاة . والأخذ بهذا القول أولى من تكلّف تأويل ما صورته تقديم النعت غير الصريح على النّعت

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢ ، والارتشاف ١٩٢٨/٤ .
(٢) شرح الجمل ٢١٧/١ .

الصريح ، كما أنّ ذلك أقرب ؛ لمرونة اللّغة واتّساعها .

ثانياً : اختلف النّحاة في العامل في شبه الجملة الواقعة خبراً أو صفة – كما في آية المسألة – أو حالاً ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

١) منهم من قدّره بالفعل ، وهم الأكثر[١] ، ونُسب لسيبويه[٢] ، وهو قول الفارسي[٣] والزّمخشري[٤] ، وتبعهما ابن الحاجب[٥] ، والتقدير عندهم : زيد استقرّ عندك أو في الدّار .

أدلّة هذا الفريق[٦] :

أ / نحن نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق ، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به ، فالأصل أولى .

ب/ القياس على : الّذي في الدّار زيد ، وكلّ رجل في الدّار فله درهم ، والمتعلّق في الموضعين فعل لا غير .

وردّ المخالفون هذه الأدلّة بما يلي :

أ / الفعل وإن كان أصلاً في العمل ، إلاّ أنّ الخبر الأصل فيه الإفراد ، فتقديره بالمفرد أولى ، كما أنّ تقدير الفعل لا يغني عن تقدير اسم الفاعل ليستدلّ على أنّه في موضع رفع ، واسم الفاعل مغنٍ تقديره عن

---

(١) الإنصاف ٢٤٥/١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٠/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٦/١ ، والارتشاف ١١٢١/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣١٨/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٥٠/١ ، والارشاف ١١٢١/٣ ، والمساعد ٢٣٦/١ ، وشفاء العليل ٢٩٢/١ .

(٤) المفصّل في صناعة الإعراب٣٥ ، وشرح التسهيل ٣١٨/١ ، والارتشاف ١١٢١/٣ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصّل ١٨٨/١ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصّل ١٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، وشرح الكافية للرّضي ٢٤٥/١ ، والهمع ٢٢/١ .

تقدير الفعل ، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني[1] .

ب/ وقياسه على الصّلة ردّ بالفرق ، فإنّه في الصّلة واقع موقع الجملة ، وفي الخبر واقع موقع المفرد ، فلا يصحّ أنْ يعامل أحدهما معاملة الآخر[2] .

٢) ومنهم من قدّره باسم فاعل كابن السّراج[3] ، وابن جنّي[4] ، ورجّحه[5] ابن مالك ، وقال : نصّ على ذلك الأخفش ، وأومأ إليه سيبويه .

أدلّة هذا الفريق :

مجموع ما استدلّوا به ذكره ابن مالك في قوله : " ويدلّ على أنّ تقدير اسم الفاعل أولى أربعةُ أوجه :

أ / أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد ، كقول الشاعر[6] :

لك العزُّ إن مولاك عزّ وإن يَهُنْ فأنت لدى بحبوحةِ الهونِ كائِنُ

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به .

ب/ أنّ الفعل لا يغني تقديره عن اسم الفاعل ليستدلّ على أنّه في موضع رفع ، واسم الفاعل مغنٍ عن تقديره ، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني .

جـ/ أنّ كلّ موضع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل ، وبعض مواضعه غير صالح للفعل ، نحو : أمّا عندك فزيد ، وجئت فإذا عندك زيد ؛ لأنّ (أمّا) و(إذا) المفاجئة لا يليهما فعل .

---

(١) شرح التسهيل ٣١٨/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣١٨/١ ، والهمع ٢٢/١ .

(٣) الأصول في النّحو ٦٣/١ ، وشرح التسهيل ٩٠/١ ، وشرح الكافية للرّضي ٢٤٥/١ .

(٤) اللّمع١٢٢ -١١٣ ، وشرح الكافية للرّضي ٢٤٥/١ .

(٥) شرح التسهيل ٣١٣/١ ، والارتشاف ١١٢١/٣ .

(٦) البيت بلا نسبة في : شرح التسهيل ٣١٧/١ ، وشرح أبيات المغني ٣٤٢/٦ ، والعيني ٥٤٤/١ ، والدرر ٧٥/١ .

د / أنّ الفعل المقدّر جملة بإجماع ، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة ، والمفرد أصل ، وقد أمكن ، فلا عدول عنه .

الردّ على هذه الأدلّة :

أ / أصل العمل للفعل[1] .

ب/ وجوب كون المتعلّق اسم فاعل بعد (أمّا) و(إذا) إنّما هو لخصوص المحلّ ، كما أنّ وجوب كونه فعلاً في نحو: (جاء الّذي في الدّار) ، و (كلّ رجل في الدّار فله درهم) ؛ لوجوب كون الصّلة والصّفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة[2] .

جـ/ الخبر إنّما كان أصله الإفراد ؛ لأنّه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر ، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه ، لكنّه ذو نسبة في نفسه ، فلا ينبغي أن نقدّره بالمفرد ، فالمنسوب إلى (زيد) في : (زيد ضرب غلامه) الّذي تضمّنته الجملة[3] .

د / القول بتقليل المقدّر أولى ليس بشيء ؛ لأنّ الضمير لم يحذف ، بل نُقل إلى الظّرف ، فالمحذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد[4] .

٣) الّذي يحدد كونه اسماً أو فعلاً هو المعنى ، يقول صاحب المغني بعد أن ذكر الخلاف في تقدير متعلّق شبه الجملة أهو فعل أو وصف ؟: " والحقّ عندي أنّه لا يترجّح تقدير اسمٍ ولا فعل ، بل بحسب المعنى ، ثمّ بيّن كيفيّة تقديره بحسب المعنى "[5] .

---

(١) شرح الأشموني ١٩٠/٢ .

(٢) شرح الرّضي للكافية ٢٤٥/١ ، وشرح الأشموني ١٩٠/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١ .

(٤) مغني اللّبيب ٥١٥/٢ .

(٥) مغني اللّبيب ٥١٦/٢ .

والراجح – والله تعالى أعلم – القول الثّالث ، وعليه فإنّ السمين مُحِقّ في تعقّبه أبا حيّان عندما استدرك على ابن عطية تقديره لمتعلّق شبه الجملة بالفعل ، ولاسيما أنّ قول ابن عطية لا يتضح منه أنه يوجب تقدير المتعلق بالفعل ، وسواء أقدّر متعلّق الجار بفعل أم باسم . يبقى النعت به نعتٌ غير صريح قدّم على الصريح (يَرْهَقُ) ، غير أنّ أبا حيّان قدّره باسم الفاعل ؛ لأنّه يرى أنّ تقديره باسم الفاعل يجعله من قبيل المفرد ، أمّا تقديره بالفعل فيجعله من قبيل الجملة ، فيقرُب من الأفصح ، وهو تقديم المفرد . غير أنّ بعضهم جعل المقدّر – سواء أكان فعلاً أم اسماً – من قبيل المفرد ، وقد تقدّم ذِكره .

أمّا قوله : إنّ المحذور تقديم النعت غير الصّريح على الصّريح ، فغير صحيح ، فالرّاجح أنّ ذلك جائز بلا ضعف ، وإن كان الأكثر تقديم الصريح ، وهو قول أكثر النّحاة – كما تقدّم – ، إلا أن يكون مراده بالمحذور القلّة .

٢٨) انفصال الضمير مع تأتّي اتّصاله[*]:

قال تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَـؤُلَاءِ تَقْتُلُـونَ أَنْفُـسَكُمْ وَتُخْرِجُـونَ فَرِيقًـا مِـنْكُمْ مِـنْ دِيَارِهِمْ تَظَـاهَرُونَ عَلَـيْهِمْ بِـالْإِثْمِ وَالْعُـدْوَانِ وَإِنْ يَـأْتُوكُمْ أُسَـارَى تُفَـادُوهُمْ وَهُـوَ مُحَـرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِـبَعْضٍ فَمَـا جَـزَاءُ مَـنْ يَفْعَـلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَـوْمَ الْقِيَامَـةِ يُـرَدُّونَ إِلَى أَشَـدِّ الْعَـذَابِ وَمَـا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ (**البقرة : ٨٥**) .

محلّ النّقاش : ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ﴾ .

نقل ابن عطية عن بعضهم أنّ (هو) الضمير المقدّر في (مُحَرَّمٌ) قُدّم وأُظهر ، ولم يعقّب على ذلك[(١)].

ووصف ذلك أبو حيّان بأنّه ضعيف جدّاً ؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى انفصال هذا الضمير بعد استتاره وتقديمه ، وأيضاً فإنّه يلزم خلوّ اسم المفعول من ضمير ؛ إذ على هذا القول يكون ﴿مُحَرَّمٌ﴾ خبراً مقدّماً ، و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ مبتدأ ، ولا يوجد اسم فاعل ولا مفعول خالياً من الضمير إلاّ إذا رفع الظاهر ، ثمّ يبقى هذا الضمير لا ندري ما إعرابه ؟ إذ لا يكون مبتدأً ولا فاعلاً مقدّماً[(٢)].

واستدرك السمين على أبي حيان قوله : " يلزم خلوّه من ضمير " ؛ إذ هو ضمير مرفوع به ، فلم يخلُ منه ، غاية ما فيه أنّه انفصل للتقديم ، وقوله : " لا ندري ما إعرابه " ، قال : " قد درى ، وهو الرفع بالفاعليّة . وقوله : " والفاعل لا يقدّم " ممنوع ، فإنّ الكوفي يجيز تقديم الفاعل ، فيحتمل أن يكون ذلك القائل يرى ذلك ، ولا شكّ أنّه قول رديء منكر لا ينبغي أن يجوز مثله في الكلام ، فكيف في القرآن ؟!

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السمين الحلبي على أبي حيان في الدر المصون ، دراسة نحوية صرفية ، وبعض ما فيها موافق لِما في تلك الرسالة .

(١) المحرر ٣٤٤/١ .

(٢) البحر ٢٩٢/١ .

فالشيخ معذور ، وعجبت من القاضي أبي محمّد كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ، ولم يعقّبها بنكير ؟ "[1] .

ذهب النّحاة إلى أنّ الضمير متى تأتّى اتّصاله ، فلا يعدل إلى انفصاله ؛ لأنّ الضمير المتّصل أولى لاختصاره من المنفصل ، فقولك : (ضربت) و(أكرمتك) لا يقال فيهما : ضرب أنا ، ولا : أكرمت إيّاك .

ويستثنى من ذلك[2] :

١) أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر مقدّم عليه ، وليس مرفوعاً ، فإذا كان المتقدّم :

أ / أعرف منه[3] ، فيجوز في الضمير الثّاني الوجهان : الاتّصال ، نحو قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ (البقرة : ١٣٧) ، والانفصال ، نحو قوله ﷺ : « إنّ الله ملككم إيّاهم »[4] .

ولم يذكر صاحب الكتاب فيه غير الاتّصال ، ولم يأت في القرآن إلاّ متّصلاً ، ووجه الاتّصال أنّ المتّصل الأوّل أشرف منه بسبب كونه أعرف ، فلا غضاضة على الثّاني بتعلّقه بما هو أشرف منه ، وصيرورته من جملته ، ووجه انفصاله أنّ المتّصل الأوّل فضلة ، ليس اتّصاله كاتّصال المرفوع .

والانفصال في باب (خلت) أولى منه في باب (أعطيت) ؛ لأنّ المفعول الأوّل في باب (أعطى) فاعل من حيث المعنى ، فكأنّ الثّاني اتّصل

---

(١) الدر ٤٨٧/١ – ٤٨٨ .

(٢) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٨٢، ٣٨٤/١ ، ٣٦٤/٢ – ٣٦٦ ، والمقتضب ٢٦١/١ ، ٢١٢/٣ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠١/٣ ، والأمالي الشجرية ٥٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/١ – ١٥٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤٣٧/٢ – ٤٤٠ ، والارتشاف ٩٣١/٢ – ٩٤٠ ، وأوضح المسالك ٩٧/١ ، والتصريح ١٠٤/١ .

(٣) الأعرف المتكلّم فالمخاطب فالغائب .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ٩٦/٢ .

بـضمير الفاعـل ، أمّـا مفعـولا (خلـت) فأصـلهما مبتـدأ وخـبر ، وحقّهمـا الانفـصال ، فلمّـا بعـدت رائحتهمـا بـدخول (خلـت) وجـب اتّـصال الأوّل ؛ لقربـه مـن الفعـل ، وكـان الأَوْلى في الثّـاني الانفصال رعايةً لأصله .

ب/ أنقص منه في التعريف ، فيجب انفصاله عند سيبويه ، وحكي[1] عن قدماء النّحاة القول بتجويز الاتّصال بالقياس ، والانفصال أحسن ، نحو : أعطاهوك وأعطاهاني ، وتبعهم صاحب المقتضب ، وأوجب الفرّاء الانفصال ، إلاّ أن يكون ضمير مثنّى أو ضمير ذكور ، فيجوزان ، والانفصال أحسن ، نحو : الدرهمان أعطيتهماك ، والغلمان أعطيتهموك ، ومثله الكسائي ، إلاّ أنّه يجيز الاتّصال إذا كان الأوّل ضمير جماعة المؤنّث ، نحو : الدراهم أعطيتهنّكنّ .

والمسموع الانفصال ، ووجهه أنّ الثّاني أشرف من الأوّل بكونه أعرف ، فيأنف من كونه متعلّقاً بما هو أدنى منه ، ومن أجاز الاتّصال قياساً نظر إلى مجرّد كون الأوّل متّصلاً . ولا يخفى رجحان مذهب سيبويه سماعاً وقياساً .

جـ/ مساوياً له ، فإن كانا غائبين جاز الاتّصال ، والانفصال أكثر ، فتقول : أعطيتهاه ، وأعطيتها إيّاه . وإن لم يكونا غائبين ، فالمبرّد يجيز الثّاني ، ويستحسنه قياساً على الغائبين ، ومنعه سيبويه ، وفصّل آخرون ، فأجازوه في الخطاب ، نحو : أعطيتكما كما ، ومنعوه في التكلّم ، فيقبح : منحتنيني ، أي : منحتني نفسي .

والانفصال مشهور هنا ؛ لأنّ الثّاني يأنف من التعلّق بما هو مثله ، ويصير من تتمته وذيوله ، وإنّما جاز ذلك في الغائبين ؛ لعود كلّ منهما

---

(١) الكتاب ٣٨٤/١ .

إلى غير ما عاد إليه الآخر ، بخلاف المخاطبين والمتكلّمين ؛ إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظاً ومعنى .

٢) إذا كان الضمير منصوباً بمصدر مضاف إلى مضمر قبله هو فاعل أو مفعول أوّل ، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أوّل ، فإن كان الّذي قبله أعرف ، فالاتّصال عربي ، والانفصال هو الكثير ، نحو : زيد عجبت من ضربيه أو ضربي إيّاه ، ومعطيكه أو معطيك إيّاه ، وإن تساويا في القرب أو البعد فالانفصال ، ولا يجوز الاتّصال إلاّ في ضرورة ، نحو :

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها[(١)]

٣) أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، فمن الاتّصال قول النّبي ﷺ : « إن يكنه فلن تسلّط عليه »[(٢)] ، ومن الانفصال قول أحدهم :

لئن كان إيّاه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغيّر[(٣)]

٤) إذا كان بعد الاسم ضميران ، الأوّل منهما مرفوع متّصل ، ولا يكون إلاّ مستتراً ، فالثّاني يجوز فيه الاتّصال والانفصال ، نحو : زيد ضاربك أو ضارب إيّاك .

٥) الفصل من أجل مقصد بلاغي أو معنوي ، كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ (النساء : **١٣١**) ، فتقدّم الموصول وتأخّر الضمير (إيّاكم) ، ولم يتقدّم ، فيتّصل

---

(١) يُنسب للقيط بن مرّة أو مغلس بن لقيط ، وهو في : الكتاب ٣٦٥/٢ ، وأمالي الشجري ٨٩/١ ، ٢٠١/٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠٥/٣ – ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥١/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٤١/٢ ، والارتشاف ٩٣٦/٢، وشفاء العليل ١٩٥/١ ، والخزانة ٣٠١/٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ٤٥٤/١ ، وصحيح مسلم ، كتاب الفتن وأشراط السّاعة ٢٢٤٤/٤ .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٦٤ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠٥/٣ ، والمقرّب ٩٥/١ ، وشرح ألفية ابن معط ٦٧٥/١، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٠٨/١ .

مراعاة للترتيب الوجودي ؛ لأنّ وصيّة من قبلنا قبل وصيّتنا[1] .

وبناء على ما سبق ، فإنّ القائل بأنّ (هو) في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ﴾ الضمير المستتر في (مُحَرَّمٌ) قدّم وأظهر ، قال بما لم يقله أحد . وحقّ لأبي حيان والسمين إنكاره ، ولاسيّما وأنّه قال به في القرآن ، فالقرآن ينزّه عن مثله ، وحقّ للسمين التعجّب من ابن عطية عدم إنكاره لهذا القول عندما نقله .

والسمين مُحِقّ في استدراكه على أبي حيان قوله : " يلزم خلوّ اسم المفعول من الضمير ... ويبقى (هو) ما ندري ما إعرابه ، فلا هو مبتدأ ولا فاعل مقدّم " ؛ لأنّ الأخفش وبعض الكوفيين زعموا أنّ تأخّر المسند لا يخلّ برفعه المسند إليه[2] ، فيكون (هو) فاعل لـ(مُحَرَّمٌ) على هذا القول ، فـ(مُحَرَّمٌ) لم يخل من الضمير غاية ما في الأمر أنّه أُظهر لمّا قدّم .

---

(١) البحر ٣٨٢ ، والدر ١١١/٤ ، وروح المعاني ١٦٤/٥ .

(٢) المقتضب ١٢٨/٤ ، وأسرار العربيّة ٧٩ - ٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢ ، ومغني اللّبيب ١٤٤/٢ - ١٤٥ .

د / المبحث الرابع : المطابقة :

وفيــه :

تجرّد (كان) وأخواتها من تاء التأنيث واسمها مؤنّث .

٢٩) تجرّد (كان) وأخواتها من تاء التأنيث واسمها مؤنّث[*] :

قال تعالى : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (الأنعام : ١٠١) .

محلّ النّقاش : ﴿وَلَمْ تَكُن﴾ .

قُرِئ : ﴿وَلَـمْ يَكُـنْ﴾ بالياء ، وخرّجها ابن عطية بأنّ تذكير (كان) وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال ، فقولك : (كان في الدار هند) أسوغ من : (قام في الدّار هند) ، وحسّن القراءة الفصل بالظرف الّذي هو الخبر[١] .

وقال أبو حيّان : " ولا أعرف هذا – يعني تذكير كان مع تأنيث اسمها – عن النّحويين ، ولم يفرّقوا بين كان وغيرها "[٢] .

وأيّده السمين بقوله : " هذا كلام صحيح ، ويؤيّده أنّ الفارسي ، وإن كان يقول بحرفية بعضها كـ(ليس) ، فإنّه لا يجيز حذف التاء منها لو قلت : (ليس هند قائمة) لم يجز[٣] .

هذه المسألة من المسائل الّتي يندر أن نجد من تحدّث عنها من النّحاة ؛ لذلك ذكر أبو حيان أنّه لا يعرف ذلك عن النّحاة .

غير أنّ سيبويه قال : " وقال بعض العرب : قال فلانة ... وكلّما طال الكلام ، فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنّه شيء يصير بدلاً من شيء ، كالمعاقبة ، نحو : قولك : زنادقة

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : مسائل الخلاف النّحويّة بين أبي حيّان وابن عطيّة ، وجلّ نصوصها موافق لما في تلك الرسالة .

(١) المحرّر ١٢١/٦ .

(٢) البحر ١٩٤/٤ .

(٣) الدر ٩٠/٥ .

وزناديق ... ، فتحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في : مُغْتلم : مُغَيْلم ، ومُغَيْليم ، وكأنّ الياء صارت بدلاً محذوفاً .

وإنّما حذفوا التاء ؛ لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنّث يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف ، وهذا في الواحد من الحيوان قليل ، وهو في الموات كثير "[١] .

وفي المحتسب : " وتؤنّث الأفعال لتأنيث فاعلها ؛ لأنهما يجريان مجرى كلمة واحدة ؛ لعدم استغناء كلّ عن صاحبه ، فإذا فصل جاز تذكيره ، وهو في باب (كان) أسهل ؛ لأنّك لو حذفتها استقلّ ما بعدها "[٢] .

وفي هذا ردّ على قول أبي حيان : " ولم يفرّقوا بين كان وغيرها " ، وعلى مؤيّده السمين . فالفعل أشدّ ارتباطاً بالفاعل من (كان) باسمها .

غير أنّ ندرة ذكر تذكير الفعل مع تأنيث فاعله يدلّ على قلّة هذا الاستعمال ، وندرته .

وبناء على ما سبق ، فإنّ ابن عطية تابع لابن جنّي فيما ذكر ، ويصحّ اعتباره وجهاً في الآية ، ونَدرَ مجيؤه في القرآن ؛ لندرة استعماله في الكلام .

أمّا ما استدلّ به السمين من منع الفارسي : ليس هند قائمة ، بالرغم من قوله بحرفيّتها ، فإنّ ما مثّل به لا ينطبق على الآية ؛ لأنّ تذكير الفعل حسُن بالفصل ، والآية من هذا القبيل ، أمّا مثال السمين فلا فصل فيه .

---

(١) الكتاب ٢٣٥/١ .

(٢) المحتسب ٢٢٤/١ .

هـ/ المبحث الخامس : المرجــع :

وفيــه :

مرجــع المجـرور في : ﴿فَيَكۡشِفُ مَاتَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ .

٣٠) مرجع المجرور في : ﴿فَيَكۡشِفُ مَاتَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ :

قال تعالى : ﴿فَيَكۡشِفُ مَاتَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ (الأنعام : ٤١) .

محل النّقاش : ﴿إِلَيۡهِ﴾ .

أجاز ابن عطية أن يعود الضمير في ﴿إِلَيۡهِ﴾ إلى الله بتقدير: فيكشف ما تدعون فيه إليه[١] .

وردّ ذلك أبو حيان ؛ لأنّ (دعا) يتعدّى لمفعول به دون حرف جرّ ، واستشهد على ذلك ، ثمّ قال : " ولا تقول بهذا المعنى : دعوت إلى الله ، بمعنى : دعوت الله ، إلاّ أنّه يمكن أن يصحّح كلامه بمعنى التضمين ، ضمّن (تَدۡعُونَ) معنى (تلجؤون فيه إلى الله) ، إلاّ أنّ التضمين ليس بقياس لا يصار إليه إلاّ عند الضرورة ، ولا ضرورة تدعو إليه هنا[٢] .

واستدرك السمين على أبي حيان قوله في التضمين ، فالتضمين ليس مقصوراً على الضرورة ، وهو في القرآن كثير . وحمل قول ابن عطية على أنّ (إليه) متعلّق بـ(يَكۡشِفُ) ، وأنّ معناه (يرفعه) ، وعندئذٍ لا يلزم المحذور في قول أبي حيان ، ولكنّ ظاهر تقدير ابن عطية تعلّق الضمير في (إِلَيۡهِ) بـ(تَدۡعُونَ)[٣] .

وللمعربين في مرجع الضمير في (إِلَيۡهِ) قولان ، هما :

١/ يعود على (ما) الموصولة ، أي : الذي تدعون إلى كشفه . وذلك إذا تعلّق (إِلَيۡهِ) بـ(تَدۡعُونَ) .

---

(١) المحرّر ٦/٥٠ .

(٢) البحر ٤/١٢٩ .

(٣) الدرّ ٤/٦٣١ .

وهو أحد قولي أبي البقاء[1]، والقرطبي[2]، والبيضاوي[3]، والنّسفي[4]، وأبي السّعود[5]، والشوكاني[6]، والألوسي[7].

و(دعا) بالنسبة إلى متعلّق الدّعاء يتعدّى بـ(إلى) أو(الّلام) ، قال تعالى : ﴿إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (النّور : **٥١**) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ (**فصلت** : **٣٣**) ، وقال الشاعر[8]:

دعوت لمّا نابني مسوراً فلبّى فلبّى يدي مسوراً

٢/ يعود على الله – جلّ في علاه – إذا كان (إِلَيۡهِ) متعلّق بـ(يَكۡشِفُ) ، أي : (يرفعه إليه) .

وهو قول مكّي[9]، والواحدي[10]، وابن الجوزي[11]، والرّازي[12]، وأحد قولي أبي البقاء[13] .

---

(١) التبيان ٢٤٢/١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤٢٣/٦ .

(٣) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٠٨/٢ .

(٤) مدارك التنزيل ٣٢٢/١ .

(٥) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١٣٢/٣ .

(٦) فتح القدير ١١٦/٢ .

(٧) روح المعاني ١٤٩/٧ .

(٨) البيت بلا نسبة في : الكتاب ١٧٦/١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ١١٩/١ ، والبحر ١٣/٤ ، والدر ٣٦٠/٤ ، الّلسان مادّة (لبب) ، والهمع ١٩٠/١ ، والعيني ٥١٣/٣ ، والدرر ١٦٥/١ .

(٩) الهداية إلى بلوغ النّهاية ٢٠٢٠/٣ .

(١٠) تفسير الوجيز ٣٥٣/١ .

(١١) زاد المسير ٣٧/٣ .

(١٢) مفاتح الغيب ١٨٤/١٢ .

(١٣) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٢/١ .

وظاهر قول ابن عطية أنّ الضمير عائد على الله تعالى ، وأنّ ﴿إِلَيْهِ﴾ يتعلّق بـ(تَدْعُونَ) .

وردّه أبو حيان بأنّ (دعا) بالنسبة إلى مجيب الدعاء فعل متعدٍّ بنفسه إلى المفعول به دون حرف جرّ ، واستشهد على ذلك[1] بقوله تعالى : ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (غافر : ٦٠) ، وقوله : ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (البقرة : ١٨٦) ، وبكلام العرب ، فالعرب تقول : دعوت الله سميعاً ، ولا تقول : دعوت إلى الله بمعنى دعوت الله . وذكر أنّه يمكن أن يخرّج على تضمين (تَدْعُونَ) معنى (يلجؤون) ، ولكنّ التضمين لا ينقاس ولا يلجأ إليه إلاّ لضرورة .

والتضمين عرّفه صاحب المغني بأنّهم قد يُشربون لفظاً معنى لفظ ، فيعطونه حُكْمَه ، وفائدته : أن تؤدّي كلمة مؤدّى كلمتين[2] .

ويقع في الاسم والفعل والحرف ، يقول صاحب البرهان : " هو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف ، فأمّا في الأسماء فهو أن تضمّن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً ، كقوله تعالى : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ (الأعراف : ١٠٥) ، ضمّن معنى (حَقِيقٌ) معنى (حريص) ؛ ليفيد أنّه محقوق بقول الحقّ ، وحريص عليه .

وأمّا الأفعال فإنْ تضمّن فعلٌ معنى فعل آخر ، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً ، وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرف فيأتي متعدّياً بحرف آخر ليست من عادته التعدّي به ، فيحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل ؛ ليصحّ تعديته به "[3] .

(١) البحر ٥١٣/٤ .

(٢) مغني اللّبيب ٧٩١/٢ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣٣٩/٣ .

ومن صور التضمين[1] : تضمين ما يتعدّى إلى مفعول بنفسه معنى ما يتعدّى بحرف جرّ ، كآية المسألة في قول ابن عطية ، وهو قليل .

وبناء على ما سبق نجد أنّ أبا حيّان محقّ في تخطئته لابن عطية ؛ وذلك لما يلي :

١/ تقدير ابن عطية : (تدعون فيه إليه) يدلّ على تعلّق **(إِلَيۡهِ)** بـ**(تَدۡعُونَ)** ، و(دعا) فعل متعدٍّ بنفسه لا بحرف الجرّ ، ولزوم الأصل أحد الأدلّة المعتبرة .

٢/ في التضمين خروج اللفظ عن ظاهره وحمله على غير معناه ، فهو تأويل ، ولا يصحّ القول به إلاّ بالقرينة ، ولا قرينة هنا[2] .

والسمين حاول أن يجد لابن عطية مخرجاً بتعليق الجار والمجرور بـ**(يَكۡشِفُ)** ، ولكن حال دون ذلك تقدير ابن عطية الدّال على تعلّقه بـ**(تَدۡعُونَ)** .

وأظنّ أنّ ابن عطية ضمّن **(تَدۡعُونَ)** معنى (تلجؤون) ؛ لأنّه يوحي بالإخلاص ، وفراغ القلب من كلّ أحد غير الله ، وهي الحال الّتي تكون إجابة الدعاء فيها قريبة وغالبة حتّى من الكافر .

فالآية تدلّ على إخلاص الكفّار لله وقت الشدّة ، وعلى سعة رحمة الله لمن أخلص له ، ولجأ إليه في شدّته ولو كان كافراً . ولكن لا توجد قرينة تصرف **(تَدۡعُونَ)** عن ظاهره . وما ذكرته يفهم من السّياق دون الحاجة إلى تضمين **(تَدۡعُونَ)** معنى (تلجؤون) .

والسمين محقّ في استدراكه على أبي حيان قوله : " والتضمين سماعي لا يصار إليه إلاّ عند الحاجة " . فعلى الرغم من عدم وجود قاعدة تحكم التضمين ، إلاّ أنّي أميل إلى القول بقياسيّته ؛ وذلك لكثرة مجيئه عن العرب ،

---

(١) بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير بعنوان : نزع الخافض في الدرس النّحوي ٦٥ -٧٣ .

(٢) الدرس النّحوي في نزع الخافض٧٥ .

وفي القرآن الّذي يمثّل أعلى مراتب الفصاحة والبيان .

يقول صاحب البسيط : " وما كَثُر وفشا ينبغي أن يدّعى أنّه قياس ، فيقال ما قالته العرب ، وما لم تقله قياساً على ما قالته "[1] .

(١) البسيط ٤١٦/١ .

المطلب الثّالث : أحكام عامّة :

وفيه عشر مسائل :

١) الإخبار بالظرف المقطوع عن الإضافة .

٢) فاعل (نِعم وبئس) لا يكون (أن) والفعل .

٣) ما ينصب ظرف مكان .

٤) جواب القسم لا يكون مفرداً .

٥) موضع ما ظهر إعرابه .

٦) من الجمل الّتي تقع خبراً ولا تحتاج إلى رابط .

٧) خبر (إنّ) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ﴾ .

٨) الاستثناء في قوله : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ **متصل أم منقطع ؟**

٩) الاستثناء في قوله : ﴿إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ **متصل أم منقطع ؟**

١٠) (ساء) بين الخبر والذم والتعجب .

٣١) الإخبار بالّظرف المقطوع عن الإضافة :

قـال تعـالى : ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَـٰكِمِينَ ﴾ (**يوسف** : ٨٠) .

محلّ النّقاش : ﴿وَمِن قَبْلُ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ (ما) مصدريّة في محلّ رفع بالابتداء ، والخبر الظرف المتقدّم ، والتقدير : من قبل تفريطكم في يوسف واقع أو مستقرّ[(١)] .

ووصف ذلك أبو حيان بالذهول عن قاعدة كليّة عربيّة ، وقال في ابن عطية والزمخشري القائلَيْن بما سبق : " وحقّ لهما أن يذهلا " ، والقاعدة هي : أنّ هذه الظروف الّتي هي غايات إذا بُنيت لا تقع أخباراً للمبتدأ جرّت أو لم تجرّ ، فلا يجوز أن يكون (مِن قَبْلُ) خبر وهو مبنيٌّ ، وهذا مقرر في علم العربيّة[(٢)] .

ولم يرضَ السمين بقول أبي حيان : " وحقّ لهما أن يذهلا " ؛ لِما في ذلك من التحامل عليهما ، فموضعهما من العلم معروف . وأمّا القاعدة القائلة بعدم وقوع الظرف المقطوع خبر فمسلّمة ؛ لأنّه لا يفيد ، وما لا يفيد لا يقع خبراً ؛ ولذا لا يقع صلة ولا صفة ولا حالاً ، وعدم الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف ، فإذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه جاز أن يقع ذلك الظرف المضاف إلى ذلك المحذوف خبراً وصفةً وصلةً وحالاً ، والآية من هذا القبيل . ورَدُّ أبي حيان سبقه إليه أبو البقاء[(٣)] .

الظروف المبهمة الأصل فيها الإضافة ؛ لأنّها تعرّفها ، وتحقق أوقاتها ، فإذا قُطعت

(١) المحرّر ٣٥٣/٩ .

(٢) البحر ٣٣٦/٥ .

(٣) الدرّ ٥٣٩/٦ .

عـن الإضـافة ، سُـمّيت غايـات ؛ لأنّهـا صـارت بحـذف مـا تـضاف إليـه منتهـى عندها[1] .

يقول الرضي : " وتسمّى هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات ؛ لأنّه كان حقّها في الأصل ألاّ تكون غاية ؛ لتضمّنها المعنى النّسبي ، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلمّا حذف المنسوب إليه ضمّنت معناه ، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك ، فسمّيت بذلك الاسم لاستغرابه "[2] .

فإذا حذف المضاف إليه مع إرادة معناه ، بقي المضاف كبعض الاسم ؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف إذا كان معرّفاً له ، فهو بمنزلة الّلام من الرجل والغلام ، وبعض الاسم لا يستحقّ الإعراب .

يقول صاحب المقتضب : " فأمّا الغايات فمصروفة عن وجهها ، وذلك أنّها ممّا تقديره الإضافة ؛ لأنّ الإضافة تعرّفها وتحقق أوقاتها ... فلمّا أزيلت عن مواضعها ألزمت الضمّ ، وكان ذلك دليلاً على تحويلها ، وأنّ موضعها معرفة ... فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه ، قلت : جئت قبلُ وبعدُ ، وجئت من قبلُ ومن بعدُ ، وقال الله عزّ وجلّ : ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ (الروم : ٤) ، وقال : ﴿وَمِن قَبۡلُ مَا فَرَّطتُمۡ فِي يُوسُفَ﴾ (يوسف : ٨٠) "[3] .

وعلّل ابن مالك لبنائها بأنّه كان حقّها البناء في الأحوال كلّها ؛ لشبهها بالحرف لفظاً من حيث إنّها لا تتصرّف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها ، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت ، فلمّا قطعت عنها ، ونوي معنى الثّاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما

(١) المساعد ٣٥٣/٢ .
(٢) شرح الكافية للرضي ١٦٩/٣ .
(٣) المقتضب ٧٤/٣ - ٧٥ .

بعدها ، فانضمّ ذلك إلى الشبهين المذكورين ، فبُنيت[1] . وفي تعلّقها بما بعدها معنى ما يجعلها كالحرف لتعلّقه بغيره[2] .

وكانت حركة بنائها الضمّ ؛ لتخالف حالة إضافتها لفظاً[3] . وحينئذٍ لا يقع الظرف خبراً ولا صفة ولا صلة ولا حالاً .

قال سيبويه : " ويدلّك على أنّ (قبلُ وبعدُ) غير متمكّنين : أنّه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين ، لا تقول : هذا قبلُ ، كما تقول : هذا قبل العتمة "[4] .

قال السيرافي : " ولم أرَ أحداً من أصحابنا اعتلّ لهذا بشيء يقنع ، وقد حكاه سيبويه ، ولا أعلم له مخالفاً أيضاً "[5] .

واعتلّوا لذلك بما يلي[6] :

أ / لأنّه لا فائدة فيه ؛ لأنّ الفائدة في التوقيت بما أضيف إليه ، فإذا حُذف زالت الفائدة .

ويلزم من هذا أنّه لا فائدة فيهما إذا حُذف ما أضيفا إليه في غير الخبر .

ب/ ذكر السّيرافي أنّ (قبلُ و بعدُ) إذا كانا خبرين فقد حُذف من الكلام ما يعمل في الظرف ، كقولنا : زيدٌ قبل عمرو ، فالتقدير فيه : زيد استقرّ قبل عمرو ، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده ، فصار ذلك إجحافاً ، فاجتنبوه .

---

(١) الهمع ١٩٢/٣ .

(٢) المساعد ٣٥٣/٢ ، وانظر : الهمع ١٩٣/٣ .

(٣) المساعد ٣٥٣/٢ .

(٤) الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٥) شرح السيرافي ١٢٤/١٣ .

(٦) المرجع السابق .

وقد اشترط النّحاة[1] لخبر المبتدأ أن يكون تامّاً إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً . يقول صاحب المساعد : " وتحرّز من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرّد ذكره وذكر ما يتعلّق به ، نحو : (زيد بك أو فيك) ، من قولك : زيد واثق بك أو راغب فيك ، فهذا لا يغني عن الخبر ؛ إذ لا فائدة فيه "[2].

يقول الصبّان في حاشيته : قال في التصريح : لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبني على الضمّ صفةً ولا حالاً ولا خبراً ، لا يقال : مررت برجل أمام ، ولا جاء الّذي أمام ، ولا رأيت الهلال أمام ، ولا زيد أمام ؛ لئلاّ يجتمع عليها ثلاثة أشياء : القطع ، والبناء ، والوقوع موقع شيء آخر ، وليس محلّ المنع إذا لم يعلم المضاف إليه ؛ لعدم الفائدة حينئذٍ "[3].

والظروف إذا قطعت عن الإضافة لا تكون ظروفاً عند الكوفيين ، بل بمعنى اسم الفاعل ، فمعنى (جلست خلفاً) عندهم ، أي : متأخّراً ، نُصب على الحال ، وقام مكاناً طيّباً ، أي : مغتبطاً . فإذا وقعت خبراً عن المبتدأ وجب عندهم رفعها ، نحو: أنت خلفٌ وقدّامٌ ، أي : متأخّرٌ ومتقدّمٌ .

ولا تفارق الظرفيّة أضيفت أو قطعت عن الإضافة عند البصريين ، ويجوّزون نصبها على قلّة ، وأمّا رفعها عندهم فعلى حذف المضاف[4].

وبناءً على ما سبق نجد أنّ النّحاة منعوا الظرف المقطوع عن الإضافة أن يقع خبراً أو صفة أو حالاً ، وآية المسألة ليست من هذا القبيل من حيث إنّ الخبر وقع بالجار الّذي دخل على الظرف المقطوع عن الإضافة ، فسيبويه عندما مثّل لمنع وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة خبراً ، قال : " لا تقول : هذا قبلُ ، كما تقول : هذا قبل

---

(١) نتائج الفكر ٤٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٣ ، والارتشاف ٣/١١٢١ ، والتصريح ١/١٦٦ .

(٢) المساعد ١/٢٣٥ .

(٣) حاشية الصّبّان ١/٨٢٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١/٢٥٣ .

العتمة " ، فالفرق واضح بين مثاله وبين قول ابن عطية ، فلو قدّرنا متعلّق الظرف في مثال سيبويه كان المعنى : هذا اسقرّ أو مستقرّ قبل ، فلا يفيد . أمّا في قول ابن عطية فالتقدير : ومن قبل تفريطكم في يوسف واقع أو مستقر ، فالمعنى واضح مفيد .

ولعلّ أبا حيّان لم يتنبّه لهذا ، وردّه هذا أخذه عن أبي البقاء كما ذكر السمين . أمّا قوله في الزمخشري وابن عطية : " وحقّ لهما أن يذهلا " ، فهو كقول السمين : تحامل على هذين الرّجلين المعروف مكانهما في العلم .

وأمّا قول السمين : " وأمَّا قوله : " إنَّ الظرف المقطوعَ لا يقع خبراً " فمُسَلَّمٌ ، قالوا : لأنّه لا يفيد ، وما لا يفيد فلا يقع خبراً ، ولذا لا يقع صلةً ولا صفةً ولا حالاً ، لو قلت : " جاء الذي قبلُ " ، أو " مررت برجل قبلُ " لم يجز ؛ لما ذكرت . ولقائلٍ أن يقول : إنّما امتنع ذلك لعدم الفائدة ، وعدمُ الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف ، فينبغي إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه أن يقع ذلك الظرف المضاف إلى ذلك المحذوف خبراً وصفةً وصلةً وحالاً ، والآية الكريمة من هذا القبيل ، أعني ممَّا عُلِم فيه المضاف إليه كما مرَّ تقريره " ، فمكانه إذا جاء الظرف المقطوع عن الإضافة خبراً وأفاد ؛ لأنّ الظرف هنا وقع خبراً بواسطة الجارّ .

٣٢) فاعل نعم وبئس لا يكون أن والفعل :

قال تعالى : ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ (المائدة : ٨٠) .

محلّ النّقاش : ﴿أَن سَخِطَ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ ﴿أَن سَخِطَ﴾ في محلّ رفع على البدل من (مَا) على أنّها معرفة[١] .

وردّ ذلك أبو حيان ، سواء أكانت (مَا) تامّة أو موصولة ؛ لأنّ البدل يحلّ محلّ المبدل منه ، و﴿أَن سَخِطَ﴾ لا يجوز أن يكون فاعلاً لـ(بئس) ؛ لأنّ فاعل (بئس) لا يكون أن والفعل[٢] .

وأيّده السمين بقوله : وهو إيراد واضح كما قاله[٣] .

فاعل (نعم وبئس) لا يكون إلاّ :

١/ معرّفاً بأل أو مضافاً إلى معرّف بها ، نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ (الحجّ : ٧٨) ، ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (النّحل : ٣٠) .

وقد يكون مضافاً إلى مضاف إلى المعرّف بها ، كقول الشاعر[٤]:

فإن تك فَقْعَسٌ بانت وبنّا ... فنعم ذوو مجاملة الخليل

٢/ مضمراً مفسّراً بنكرة منصوبة على التمييز ، مطابقة للمخصوص بالمدح أو الذّم في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتّأنيث ، صالحة للاقتران بـ(أل) ،

---

(١) المحرّر ١٦٧/٥ .

(٢) البحر ٥٤١/٣ .

(٣) الدرّ ٣٨٥/٤ .

(٤) البيت بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ٧٨١/٢ ، وعجزه في الهمع ٨٥/٢ ، وأمالي القالي ١٨٣/٢ ، والدرر ١١٣/٢ .

نحو : نعم رجلاً زيد ، وهو قول سيبويه[1] ومعظم البصريّين[2]، وذهب الكسائي[3] والفرّاء[4] إلى أنّه لا ضمير ، وأنّ الفاعل المخصوص بالمدح أو الذمّ .

٣/ وقد يقوم مقام ذي الألف والّلام (ما) في نحو : (نِعِمّا) و(بئسما) ، وقد تقدّم ذكر ذلك[5].

٤/ وقد يكون ضميراً عائداً على ما تقدّم مطابقاً له ، نحو : الزيدان نِعِمّا رجلين ، والزّيدون نِعِمّوا رجالاً ، حكاه الكسائي عمّن يوثق بعربيّته[6]. وعلى هذا خرّج الفرّاء قوله تعالى :﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ (**الكهف : ٥٠**)[7]. ومنعه سيبويه[8] والبصريّون[9]، وهو نادر ؛ لمطابقة الضمير مفسّره ، وحقّ المضمر هنا الإفراد والاستتار[10].

٥/ نكرة مختصّة عند الفرّاء[11] والكوفيين[12] ووافقهم الأخفش[13]

---

(١) الكتاب ٢/١٧٧– ١٧٨ .

(٢) الارتشاف ٤/٢٠٤٨ .

(٣) الارتشاف ٤/٢٠٤٨ ، ومغني الّلبيب ٢/٤٨٩ ، والمساعد ٢/١٢٩ ، وشرح الأشموني ٣/٣٣ .

(٤) الارتشاف ٤/٢٠٤٨ ، ومغني الّلبيب ٢/٤٨٩ ، وشرح الأشموني ٣/٣٣ .

(٥) انظر المسألة رقم (٧) والّتي بعنوان : ما في : " نعمّا " ص٤٧ .

(٦) أمالي ابن الشّجري ٢/١٣٧ ، وشرح الكافية الشّافية ٢/١١٠٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ٢/٧٨٨ ، والارتشاف ٤/٢٠٥١ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٨ .

(٧) معاني القرآن للفرّاء ٢/١٤١ ، والمراجع السابقة .

(٨) الكتاب ٢/١٧٧ ، والمساعد ٢/١٣٢ .

(٩) المساعد ٢/١٣٢ .

(١٠) المساعد ٢/١٣٢ .

(١١) شرح عمدة الحافظ وعدّة الّلافظ ٢/٧٨٨ ، والمساعد ٢/١٢٩ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٨.

(١٢) الارتشاف ٤/٢٠٤٧ ، والمساعد ٢/١٢٩ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٨ .

(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٣ ، ٣/١٠ ، وشرح الكافية الشّافية ٢/١١٠٨ ، والارتشاف/ ٤/٢٠٤٧ ، والمساعد ٢/١٢٩ .

وابـن الـسّراج[1] ، ومنعـه سـيبويه[2] وعامّـة النّحـاة[3] إلاّ في الـضرورة ، كقـول الشاعر[4] :

فـنعم صـاحب قـوم لا سـلاح لهـم وصـاحب الرّكـب عثمـان بـن عفّـان

٦/ نكرة غير مضافة ، أجازه الأخفش وحده[5] ، وزعم صاحب البسيط أنّه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كذلك ، بل ورد ، لكنّه أقلّ من المضاف ، نحو : نعم غلام أنت[6] .

٧/ موصـولاً أو مـضافاً إلى موصـول ، أجـاز المـبرّد[7] والفارسـي[8] وتبعهمـا ابـن مالـك[9] مجيء فاعـل (نِعـم وبئس) موصـولاً جنسيّاً[10] ، وظـاهر قـول الأخفش أنّـه يجيـز " نِعـم الّـذي يفعـل زيـد " ، ولا يجيـز : " نعـم مـن يفعـل زيـد "[11] . ومنع الكوفيّون وجماعة من البصريين كون الّذي فاعل (نِعم وبئس) مطلقاً ،

---

(١) الأصول ١/١١٤ ، والارتشاف ٤/٢٠٤٨ ، والمساعد ٢/١٢٩ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٨ .

(٢) الكتاب ٢/١٧٦ – ١٧٧ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٧/١٢٣ ، والارتشاف ٤/٢٠٤٧ .

(٣) الارتشاف ٤/٢٠٤٧ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٨ .

(٤) البيت منسوب لكثيّر بن عبد اللّه النّهشلي في : شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ ، والمقاصد النّحويّة ٤/١٧، والدّرر ٥/٢١٣ . وله أو لأوس بن مغراء أو لحسّان في : شرح المفصّل لابن يعيش ٧/١٣١ ، وخزانة الأدب ٩/٤١٥ ، ٤١٧ ، وليس في ديوان حسّان ، وبلا نسبة في المقرّب ١/٢٧٨ ، والهمع ٥/٣٦ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٨ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٣ ، ٣/١٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٨ ، والارتشاف ٤/٢٠٤٧ ، والهمع ٥/٣٦ .

(٦) شرح الأشموني ٢/٢٧٨ .

(٧) المقتضب ٢/١٣٩ – ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٥٢ ، والارتشاف ٤/٢٠٥١ ، وشفاء العليل ٢/٥٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٨٩ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٩ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٥٢ ، ٢/٣١٧ ، والارتشاف ٤/٢٠٥١ ، وشرح الأشموني ٢/٢٧٩ .

(٩) شرح التسهيل ٣/١١ ،

(١٠) أي : صلته عامّة .

(١١) الارتشاف ٤/٢٠٥٢ ، الهمع ٥/٣٧ .

منهم ابن السّراج والجرمي[١]. والتحقيق ألاّ يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً ، بل إذا قصد به الجنس جاز ، أو العهد مُنع[٢]. وأجاز ذلك قوم في (من وما) الموصولتين مقصوداً بهما الجنس ، وعليه جرى ابن العلج وابن مالك[٣].

٨/ مضافاً إلى (الله) ، سواء كان علماً أو واحداً من العبيد أضيف إلى الله ، ومنعه عامّة النّحاة[٤]، نحو قوله ﷺ : « نعم عبد الله خالد بن الوليد »[٥] ، واختار الجرمي[٦] القياس عليه ، وتأوّله المانعون على حذف التمييز ، و(عبد الله) المخصوص بالمدح ، و(خالد) بدل ، والتقدير : نعم رجلاً عبد الله ، وهو شاذّ ؛ لحذف التمييز[٧]. والّذي سهّل ذلك كونه مضافاً في اللّفظ إلى ما فيه (أل) ، وإن لم تكن معرّفة[٨].

٩/ أجاز بعض النّحاة أن يكون فاعلهما ما أضيف إلى ضمير ذي (أل) ، نحو :

*** فنعم أخو الهيجا ونعم شهابها[٩] ***

والصّحيح أنّه يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لقلّته[١٠].

---

(١) المساعد ١٣١/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١/٣ ، والهمع ٣٧/٥ .

(٣) المساعد ١٣١/٢ .

(٤) الارتشاف ٢٠٥٣/٤ ، والمساعد ١٣٢/٢ ، والهمع ٤٠/٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/٣ ، والارتشاف ٢٠٥٢/٢ ، وتمامه : " سيف من سيوف الله " ، والمساعد ١٣٢/٢ ، والهمع ٤٠/٥ ، وجامع الأصول ٨٦/١٠ .

(٦) الارتشاف ٢٠٥٣/٤ ، المساعد ١٣٢/٢ .

(٧) شرح التسهيل ١٤/٣ ، الارتشاف ٢٠٥٢/٤ ، المساعد ١٣٢/٢ ، شفاء العليل ٥٨٩/٢ .

(٨) الأشموني ٢٧٩/٢ .

(٩) تتمّته مجهولة ، وهو بلا نسبة في : الارتشاف ٢٠٤٨/٤ ، والأشموني ٢٧٧/٢ ، والهمع ٣٠/٥ ، والخزانة ٤١٦/٩ ، والدرر ١١٠/٢ ، والنّكت الحسان ١٣٣ . ومعجم شواهد النّحو ٢٥٠ .

(١٠) الارتشاف ٢٠٤٨/٤ ، والأشموني ٢٧٨/٢ .

١٠/ وجاء ما ظاهره إسناد (بئس) إلى اسم الإشارة متبوعاً بذي اللام ، قال الشاعر[١]:

بئس هذا الحيّ حيّاً ناصراً ليت أحياءهم فيمن هلك

١١/ وندر جرّه بالباء الزائدة ، نحو : ونعم بهم قوماً ، أي : نعموا ، زيدت الباء في الفاعل كما في : ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ (**الرعد : ٤٣**) (**الإسراء : ٩٦**) (**العنكبوت : ٥٢**) .

يقول صاحب التسهيل : " والحاصل أنّ فاعل (نعم وبئس) لا يكون إلاّ ظاهراً معرّفاً بـ(أل) ، أو مضافاً إليه ، أو إلى مضاف إليه ، أو نكرة مضافة أو مفردة ، أو موصولاً ، أو مضافاً إليه ، أو ضميراً مفسّراً بتمييز موجود أو مقدّر ، ولا يكون غير ذلك إلاّ ما ندر ، نحو : مررت بقوم نِعمّوا رجالاً ، ومن قال : نِعمّ بهم ، فمراده : نِعِمّوا ، ولكن زيدت باء في الفاعل كما زيدت في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ "[٢].

وبناءً على ما سبق فالرّاجح – والله أعلم وأجلّ – أنّ أبا حيّان والسمين أصابا في تخطئة ابن عطية ؛ لأنّ البدل يحلّ محلّ المبدل منه غالباً ، و ﴿أَن سَخِطَ﴾ لا يجوز أن يكون فاعلاً لـ(بئس) ، ففاعل (نِعم وبئس) لا يكون (أنْ والفعل) – كما ذكر أبو حيان – .

(١) البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٠٥٣/٤ ، والهمع ٣٩/٥ ، والدرر ١١٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٤/٣ .

٣٣) ما ينصب ظرف مكان[*]:

قال تعالى : ﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾ (الإنسان : ٢١) .

محلّ النّقاش : ﴿عَٰلِيَهُمۡ﴾ .

أجاز ابن عطية في قراءة النّصب أن يكون ﴿عَٰلِيَهُمۡ﴾ منصوباً على الظرفيّة ؛ لأنّه بمعنى (فوقهم)[(١)] .

وردّه أبو حيان ؛ لأنّ (عالٍ وعالية) اسم فاعل ، فيحتاج إلى إثبات كونهما ظرفين ، إلاّ أن يكون منقولاً عن العرب : عاليك أو عاليتك ثوب "[(٢)] .

وذكر السمين أنّ ألفاظاً وردت من صيغة أسماء الفاعلين ظروفاً ، نحو : خارج الدار وداخلها وباطنها وظاهرها . تقول : جلست خارج الدار ، وكذلك البواقي ، فكذلك هذا[(٣)] .

اختلف في اسم الفاعل إذا دلّ على معنى الظرف ، هل يعرب ظرفاً ؟ على النّحو التالي :

١/ الجرّ بـ(في) مقدّرة أو ما في معناها ، فعدّوا من أنواع ظرف المكان : ما دلّ على مسمّى إضافي محضٍ أو جارياً باطّراد مجراه ، فاحترزوا (بمحضٍ) من الإضافي الّذي يدلّ بنفسه على معنى لا يصلح لكلّ مكان ، نحو : جوف وباطن وظاهر وداخل ، وما أشبهها من الأماكن المختصّة ، فإذا قصد بشيء

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السمين الحلبي على أبي حيّان في الدرّ المصون .

(١) المحرّر ١٦/١٩٢ .

(٢) البحر ٨/٣٩٩ .

(٣) الدر ١٠/٦١٦ .

منها معنى الظرف لازمه لفظة (في) وما بمعناها[1] .

وعلى هذا فهو منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : في عاليهم ، إذا اعتبرناه في معنى الظرف . ولم أجد مَن قال به في الآية .

٢/ النصب على الظرفيّة ، قال الفرّاء : " والعرب تقول : " قومك داخل الدار " ، فينصبون " داخل الدّار " ؛ لأنّه محلّ ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ من ذلك "[2]. وأنكر الزجاج هذا ، وقال : " هو ممّا لا نعرفه في الظروف ، ولو كان ظرفاً لم يجز إسكان الياء[3]، ولكنّه بالنصب على الحال ... "[4].

وذهب إلى ذلك الفارسي[5] وآخرون[6] ، ووصفه صاحب التبيان بالضعف[7] .

وبناء على ما سبق ، فالرّاجح – والله تعالى أعلم – القول الثّاني ؛ لأنّ القائلين بالقول الأوّل لم ينكروا مجيء اسم الفاعل بمعنى الظرف ، لكنّهم جعلوه ملازماً لـ(في) أو ما في معناها ، فإذا جاء ملازماً لها جرّ ، وإذا لم ترافقه فلا حاجة إلى تقديرها ، ومعناه يدلّ على الظرفيّة ؛ فإجراء اللفظ على ظاهره أولى ، ولاسيّما أنّ ذلك يتوافق مع مرونة اللغة العربيّة ، فلا حاجة تدعو إلى تجميدها .

وعلى ضوء ذلك ، فابن عطية والسمين أصابا – والله تعالى أعلم – ، فـ﴿عَٰلِيَهُمْ﴾ في الآية يصحّ أن يكون بمعنى (فوقهم) ، واسم الفاعل ثبت مجيؤه بمعنى الظرف –كما سبق – .

(١) الارتشاف ١٤٣١/٣ ، والمساعد ٥٢٢/١ ، والتصريح ٣٤١/١ .
(٢) معاني القرآن ٢١٨/٣ .
(٣) يشير إلى قراءة نافع وحمزة "عاليْهم " بإسكان الياء ، ينظر : حجّة القراءات لأبي زرعة ٧٣٩ .
(٤) معاني القرآن ٢٦٢/٥ .
(٥) الحجّة ٣٥٤/٦ .
(٦) الهداية إلى بلوغ النّهاية ٧٩٣٧/١٢ ، وتفسيرمعالم التنزيل في تفسير القرآن ٢٩٧/٨ ، والمحرر ١٩٢/١٦ .
(٧) التبيان ٢٧٧/٢ .

أمّا أبو حيان ، فردّ قول ابن عطية ؛ لأنّه من أصحاب القول الأوّل ، وإذا اعتبر معنى الظرفيّة في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ فلا بدّ من تقدير حرف جرّ ، والقول بأنّه حال أولى ؛ لخلوّه من التقدير .

أما قوله : " إنّ ذلك يحتاج إلى نقل عن العرب " فقد نُقل عن العرب ذلك في بعض الألفاظ ، كما ذكر السمين ، وأبو حيان قد ذكر في الارتشاف أنّ ألفاظاً جاءت بمعنى ظرف المكان المختصّ لا تصلح لكلّ مكان ، نحو : جوف ، وباطن ، وظاهر ، وداخل . وقال : " إذا قصد بشيء منها معنى الظرف لازمه لفظة (في) وما بمعناها "[1]. ولم يذكر ذلك هنا ، بل قوله يوحي أنّه لم يأتِ في كلام العرب ؛ وذلك لأنه يرى وجوب الالتزام بما ورد عن العرب في هذا الباب ، ولاسيّما أنه لم يرد عنهم إلا ألفاظ قليلة ، ليس منها عال .

(١) الارتشاف ١٤٣١/٣ .

٣٤) جواب القسم لا يكون خبراً[*]:

قال تعالى : ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (ص : ٨٤-٨٥) .

محلّ النّقاش : ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ .

قرأ حمزة وعاصم برفع (الحَقّ) الأوّل ، ونصب الثّاني ، وخرّج ابن عطية ذلك على أنّ الأوّل مبتدأ خبره : ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ؛ لأنّ المعنى : أنْ أملأ[١] .

واعترض عليه أبو حيان ؛ لأنّ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جواب قسم ، ويجب أن يكون جملة ، فلا تتقدّر بمفرد . وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرف مصدري والفعل ، حتى ينحل إليهما ، ولكنّه لَمّا صحّ له إسناد ما قدر إلى المبتدأ حكم أنّه خبر عنه[٢] .

وقال السمين : " وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة "[٣] .

ذهب النّحاة إلى أنّ جواب القسم لا يكون إلاّ جملة خبريّة غير تعجّبيّة[٤] ، وعدّها صاحب المغني في الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب[٥] .

غير أنّ بعض المعربين جعلوا لها موضعاً[٦] ، كالفرّاء ؛ إذ يقول في هذه الآية : " وقد يكون رفعه بتأويل جوابه ؛ لأنّ العرب تقول : " الحقّ لأقومنّ " ، ويقولون :

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة مع : مسائل الخلاف النّحويّة بين أبي حيّان وابن عطيّة .

(١) المحرّر ٥٥/١٤ .

(٢) البحر ٤١١/٧ .

(٣) الدر ٤٠١/٩ .

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش ٩٠/٩ ، والارتشاف ١٧٦٣/٤ ، ومغني اللّبيب ٤٧٠/٢ ، والمساعد ٣٠٢/٢ ، والهمع ٢٤١/٥ .

(٥) مغني اللّبيب ٤٦٤/٢ .

(٦) مغني اللّبيب ٤٦٨/٢ .

" عزمة صادقة لآتينّك " ؛ لأنّ فيه تأويلاً : عزمة صادقة أن آتيك ، ويبين ذلك قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ (يوسف : **٣٥**) ، ألا ترى أنّه لا بدّ لقوله : ﴿بَدَا لَهُم﴾ من مرفوعٍ مضمر ، فهو في المعنى يكون رفعاً ونصباً "(١) .

ونقل صاحب المغني عن الكسائي أنّه قال في قوله : ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ (البقرة : **٨٣**) ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ ﴾ (البقرة : **٨٤**) : " التقدير : بأن لا تعبدوا إلاّ الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثمّ حذف الجار ، ثمّ (أنْ) ، فارتفع الفعل " ، ثمّ قال : وأخذ الموثق قسم ؛ لأنّه بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرون ، ومنهم الزّجاج(٢) .

وفي جامع البيان : " وفي رفع الحقّ الأوّل – إذ قرئ كذلك – وجهان :

أحدهما : رفعه بمضمر (لله الحقّ) أو (أنا الحقّ) .

والثّاني : أن يكون مرفوعاً بتأويل قوله : ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ ، فيكون معنى الكلام حينئذٍ : فالحقّ أن أملأ جهنّم منك ، كما يقول عزمة صادقة لآتينّك ، فرفع (عزمة) بتأويل (لآتينّك) ؛ لأنّ تأويله : أن آتيك "(٣) .

ونسب النحاس هذا لسيبويه والفرّاء(٤) ، غير أنّه قد جاء في الكتاب : " هذا باب ما عمل بعضه في بعض ، وفيه معنى القسم ، وذلك قولك : لعمر الله لأفعلنّ ، وأيم الله لأفعلنّ ، وبعض العرب يقول : أيمن الكعبة لأفعلنّ ، كأنّه قال : لعمر الله المقسم به "(٥) .

---

(١) معاني القرآن ٢/٤١٢ .

(٢) مغني اللّبيب ٢/٥٩ .

(٣) جامع البيان ٢١/٢٤١ .

(٤) إعراب القرآن ٦/١٤١ .

(٥) الكتاب ٢/١٤٦ .

ونقل صاحب المغني عن ثعلب منعه ؛ لوقوع جملة القسم خبراً ، وفي ردّ ابن هشام على الأخفش عندما ذهب إلى أنّ ﴿لِتَصْغَى﴾ في : ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ (الأنعام : ١١٣) جواباً للقسم ؛ لأنّ لام (كي) وما بعدها في تأويل المفرد[1] دليل على أنّه لَمّا كان الخبر أصله الإفراد ، لم يصحّ وقوع جواب القسم موقعه ؛ لأنّه لا يكون إلاّ جملة .

وأوّل ما ظاهره كذلك بأنّ الخبر محذوف للاستغناء بجواب القسم[2] ، وعلى ذلك أكثر المعربين[3] .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّ جواب القسم لا يأتي خبراً ؛ لأنّه لا يكون إلاّ جملة ، والخبر أصله الإفراد ، كما أنّ القسم جملة جاءت لتوكيد جملة لا مفرد ، وما ظاهره كذلك ، فالجواب للقسم المحذوف ، وهو سادّ مسدّ الخبر المحذوف ، دالّ عليه .

وبناء على ما سبق ، فإنّ أبا حيّان والسمين أصابا في ردّ قول ابن عطية . وقول ابن عطية : " لأنّ المعنى : أن أملأ " غير صحيح – وإن قال به آخرون – ؛ لأنّه ليس مصدراً ، فينحلّ إلى حرف مصدري وفعل ، كما ذكر أبو حيّان .

وأما ردّ السمين فغير صحيح ؛ لأن ابن عطية تابع للفراء ، وليس مترخصاً في اللفظ .

---

(١) مغني الّلبيب ٢/٤٦٦ ، ٤٧٠ .

(٢) مغني الّلبيب ٢/٤٨٦ .

(٣) معالم التنزيل ٧/١٠٣ ، والكشّاف ٤/١١٠ ، ومفاتح الغيب ٢٦/٤١٨ ، والتبيان ٢/٢١٣ ، والبحر ٧/٤١١ ، والدرّ ٩/٤٠١ ، وروح المعاني ١٧/٤٠٥ ، والتحرير والتنوير ٢٣/٣٠٧ .

٣٥) الخلاف في وجه ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ بعد قوله : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ﴾ :

قال تعالى : ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة : ٣) .

محل النقاش : ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾.

الجمهور على رفعه ، وله ثلاثة أوجه ، أحدها : أنّه معطوف على محل اسم (أنّ) ، وهذا عند من يجيز ذلك في المفتوحة قياساً على المكسورة .

ونقل ابن عطية عن ابن الباذش أنّه لا موضع لما دخلت عليه (أنّ) على مقتضى كلام سيبويه ؛ لأنّه معرب قد ظهر فيه عمل العامل . وذكر ابن عطية أنّه لا فرق بين (أنّ) وبين (ليت) ، والإجماع على أن لا موضع لما دخلت عليه هذه[1] .

وتعقّبه أبو حيان في ذلك ، فعلّة كون (أنّ) لا موضع لما دخلت عليه ليس ظهور عمل العامل ، ودليل ذلك : " ليس زيد بقائم " ، و" ما في الدّار من رجل " ، فقد ظهر عمل العامل ، ولهما موضع . وكذلك نقله الإجماع على أنّ (ليت) لا موضع لما دخلت عليه غير صحيح ، فقد خالف الفرّاء وجعل حكم (ليت) وأخواتها جميعها حكم (إنّ) بالكسر[2] .

واستدرك السمين على أبي حيان قوله : " بدليل ليس زيد بقائم ... إلخ " ، ففرق بين (أنّ) ، وما استدلّ به – وإن ظهر عمله – فهو في حكم المعدوم ؛ إذ هو عامل زائد ؛ لذلك اعتبر الموضع معه بخلاف (أنّ) ، فإنّه عامل غير زائد . واستدرك عليه عدم ردّه لقول ابن عطية : " أن لا فرق بين (أنّ) وبين (ليت) ،

---

(١) المحرّر ١٣١/٨ .

(٢) البحر ٦/٥ .

فالفرق قائم ، وذلك أنّ حكم الابتداء قد انتسخ مع (ليت ولعلّ وكأنّ) لفظاً ومعنىً ، بخلافه مع (إنّ وأنّ) ، فإنّ معناه معهما باقٍ[1] .

للنّحاة في جواز العطف بالرفع على موضع اسم (أنّ) قياساً على (إنّ) المكسورة ثلاثة مذاهب ، هي[2] :

١/ الجواز بشرط استكمال الخبر عند من لا يشترط وجود المحرز في العطف على المحلّ ، وهو قول الكوفيين وبعض البصريين .

وأجاز الكسائي[3] والأخفش[4] وهشام[5] العطف مطلقاً ، سواء استكمل الخبر أم لم يستكمل ، ظهر الإعراب في اسمها أم لم يظهر ؛ تمسّكاً بظاهر قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ...﴾ (المائدة : ٦٩) ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ (الأحزاب : ٥٦) .

واشترط الفرّاء[6] بناء الاسم إذا لم يتقدّم الخبر ؛ لئلاّ يتنافر اللّفظ كما حكاه عنه أبو حيان وغيره ، واستدلّ بقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ (المائدة : ٦٩) ، وقول الشاعر[7] :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنّي وقيّارٌ بها لغريب

---

(١) الدرّ ٦/٨ .

(٢) الارتشاف ١٢٨٩/٣ – ١٢٩٠ ، وشرح الأشموني ٣١٦/١ ، والهمع ٢٨٩/٥ – ٢٩٢ ،و حاشية الخضري ٣١٠/١ ، وحاشية الصبّان ٥٧١/١ .

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش ٦٩/٨ ، والارتشاف ١٢٨٨/٣ ، والمساعد ٣٣٦/١ ، والهمع ٢٩٠/٥ .

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش ٦٩/٨ ، والارتشاف ١٢٨٨/٣ .

(٥) الارتشاف ١٢٨٨/٣.

(٦) شرح المفصّل لابن يعيش ٦٩/٨ ، والارتشاف ١٢٨٨/٣ ، والمساعد ٣٣٦/١ –٣٣٧ ، والهمع ٢٩٠/٥ .

(٧) البيت منسوب لضابئ بن الحارث البرجمي في : الكتاب ٧٥/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٩٤ ، شرح المفصّل لابن يعيش ٨٦/٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١ ، وتخليص الشواهد٣٨٥ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠، ٣١٣ ،٣٢٠ ، والدرر ١٨٢/٦ . وبلا نسبة في : مجالس ثعلب٣١٦ ، وسرّ صناعة الإعراب٣٧٢ ، ورصف المباني٢٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٤/١ ، والأشباه والنّظائر ١٠٣/١ ، والهمع ١٤٤/٢ .

وقاس على (إنّ) سائر أخواتها .

وجاز ذلك لأنّ (إنّ) و(أنّ) ومثلها (لكنّ) لا تغيّر معنى الجملة بدخولها ، يقول صاحب المقتضب بعد أن ذكر عدّة شواهد ، منها آية المسألة : " لأنّ (إنّ) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ ، ولم تغيّر المعنى بدخولها "[1].

وقال صاحب الأصول في النّحو : " واعلم : أنّك إذا عطفت اسماً على (أنّ) وما عملت فيه من اسمٍ وخبر ، فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه (أنّ) ، ولك أن ترفع تحمله على الابتداء ، يعني موضع (أنّ) ، فتقول : إنّ زيداً منطلق وعمراً وعمرو ؛ لأنّ معنى : إنّ زيداً منطلقٌ : زيد منطلق ، قال الله تعالى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ .

ولك أن تحمله على الاسم المضمر في (منطلق) ، وذلك ضعيف ، إلاّ أن تأتي بـ(هو) توكيداً للمضمر ، فتقول : إنّ زيداً منطلقٌ هو وعمرو، وإنْ شئت حملت الكلام على الأوّل ، فقلت : إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ . و(لعلّ وكأنّ وليت) : ثلاثتهنّ يجوز جميع ما جاز في (إنّ) ، إلاّ أنّه لا يرفع بعدهن شيءٌ على الابتداء "[2].

٢/ وذهب آخرون إلى منع ذلك مطلقاً ؛ لكون (أنّ) لا تقع إلاّ معمولة ، فلا مساغ للابتداء فيها .

قال صاحب المساعد : " وقال الشلوبين : مذهب الأكثرين المنع ، وهو الصّحيح "[3].

---

(١) المقتضب ٣٧١/٤ .

(٢) الأصول في النّحو ٢٤٠/١ - ٢٤١ .

(٣) المساعد ٣٣٧/١ .

٣/ واشترط ابن مالك لجواز ذلك صلاح الموضع للجملة بأن يتقدّم عليها علم أو معناه ، كآية المسألة ، فـ (أذانٌ) في معنى (إعلام) ، ونحو : علمت أنّ زيداً منطلق وعمرو[١] . وإذا كان لا يصلح إلاّ للمفرد ، لم يصحّ العطف على الموضع ، نحو : بلغني أنّ زيداً قائم وعمرو ، فإن ورد أُوِّل على حذف الخبر ، وكان من عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة[٢] .

واستدلّ صاحب الإيضاح بقول الشاعر[٣] :

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

على أنّ المفتوحة إذا وقعت في الموضع الّذي كان يصلح لجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة[٤] .

وقال صاحب إبراز المعاني بعد أن ذكر آية المسألة : " قال الشيخ أبو عمرو ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ بالرفع معطوف على اسم (أنّ) ، وإن كانت مفتوحة ؛ لأنّها في حكم المكسورة ، وهذا موضع لم ينبّه عليه النّحويون "[٥] .

وسيبويه[٦] والجرمي وآخرون على أنّ الاسم المرفوع بعد (إنّ وأنّ ولكنّ) مرفوع على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه[٧] .

قال صاحب أوضح المسالك : " والمحقِّقُونَ على أنّ رَفْعَ ذلك ونحوه على أنّه

---

(١) الارتشاف ١٢٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٦/١ ، والهمع ٢١٩/٥ .

(٢) الارتشاف ١٢٩٠/٣ .

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم ، وهو في ديوانه ص١٦٥ ، والكتاب ٢٩٠/١ ، والمفصّل ص١٦١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٧٠/٨ ، والإيضاح في شرح المفصّل ١٨٤/٢ ، ومشاهد الإنصاف ص٨٣ ، ورواية الديوان " ما حيينا " مكان " ما بقينا " .

(٤) الإيضاح في شرح المفصّل ١٨٥/٢ .

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٧١/٢ .

(٦) الكتاب ١٤٤/٢ ، والارتشاف ١٢٨٩/٣ ، والمساعد ٣٣٧/١ .

(٧) الارتشاف ١٢٨٩/٣ .

مبتدأ حُذِفَ خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر إذا كان بينهما فاصل لا بالعطف على محل الاسم ، مثل : " مَا جَاءَنِي من رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٌ " بالرفع ؛ لأنّ في مسألتنا الابتداء ، وقد زال بدخول النّاسخ "[1] .

وبناءً على ما سبق فالرّاجح – والله تعالى أعلم – في هذه المسألة قول ابن مالك ومن وافقه في اشتراط صلاح موضع (أنّ) وما دخلت عليه للجملة ؛ وذلك لما يأتي :

١/ (أنّ) وما دخلت عليه يَنسَبِك منها مصدر له موضع من الإعراب بحسب العامل الدّاخل عليه ، بخلاف (إنّ) المكسورة .

٢/ إذا سدّ المصدر المؤوّل من (أنّ) وما دخلت عليه مسدّ الجملة ، فهي في حكم المكسورة .

وعلى ضوء ما سبق نجد أنّ أبا حيّان لم يُصِب – والله تعالى أعلم – في ردّه لعلّة كون (أنّ) لا موضع لِمَا دخلت عليه ؛ لِما يأتي :

١/ من يجيز ذلك في (إنّ) ، ويمنعه في (أنّ) ، علّلوا لذلك بكون (أنّ) لا تقع إلاّ معمولة ، فلا مساغ للابتداء فيها – كما سبق – .

٢/ ما استدلّ به لظهور عمل العامل ، وللاسم المعمول موضع لا يصحّ الاستدلال به هنا ؛ لأنّ ما استدلّ به عامل زائد ، فهو في حكم المعدوم ، وإن ظهر عمله ؛ لذلك اعتبر الموضع معه بخلاف (أنّ) ، فإنّه عامل غير زائد – كما ذكر السمين – .

وأصاب في تخطئة ابن عطية في نقله الإجماع على أنّه لا موضع لما دخلت عليه (ليت) ، فالفرّاء جعل حكم (ليت) و أخواتها جميعاً حكم (إنّ) .

---

(١) أوضح المسالك ٣٥٨/١ .

وأصاب السمين – والله تعالى أعلم – في ردّه لِما استدلّ به أبو حيان لردّ كون العلّة في أنّه لا موضع لِما دخلت عليه (أنّ) كونه معرباً قد ظهر فيه عمل العامل – كما سبق – .

وفي تعقّبه لابن عطية ، واستدراكه لأبي حيان في عدم ردّه قول ابن عطية أنّه لا فرق بين (أنّ) و(ليت) ؛ لأنّ حكم الابتداء انتسخ مع (ليت ولعلّ وكأنّ) لفظاً ومعنى ، بخلافه مع (إنّ وأنّ) ، فإنّ معناه باقٍ معهما – كما ذكر السمين وكما مرّ – .

قال صاحب الكتاب : " واعلم أنّ (لعلّ وكأنّ وليت) ثلاثتهنّ يجوز فيهنّ جميع ما جاز في (إنّ) ، إلاّ أنّه لا يرفع بعدهنّ شيء على الابتداء ، ومن ثمّ اختار النّاس : ليت زيداً منطلقٌ وعمراً ، وقبح عندهم أن يحملوا (عمراً) على المضمر حتّى يقولوا (هو) ، ولم تكن (ليت) موجبة ولا (لعلّ) ولا (كأنّ) ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التّمنّي ، فيصيروا قد ضمّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة (إنّ) "(1)، وقال صاحب الأصول في النّحو مفسّراً لكلام سيبويه الآنف : يعني أنّك لو قلت : ليت زيداً منطلق وعمرو ، فرفعت (عمراً) كما ترفعه إذا قلت : إنّ زيداً منطلقٌ وعمرو ، فعطف (عمراً) على الموضع لم يصلح من أجل أنّ (ليت وكأنّ ولعلّ) لها معانٍ غير معنى الابتداء ، و(إنّ) إنّما تؤكّد الخبر ، والمعنى معنى الابتداء والخبر ، ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان عليه "(2).

وذكر صاحب شرح التسهيل أنّ عمل الابتداء بعد (إنّ) منسوخ لفظاً ومحلاًّ كانتساخه بـ(كان وظنّ) ، إلاّ أنّ (إنّ ولكنّ) لم يتغيّر بدخولها معنى الجملة ، ويتغيّر بدخول (كأنّ وليت ولعلّ) ، فجاز أن يعطف بعد مصحوبي (إنّ ولكنّ) مبتدأ

(1) الكتاب ٢/١٤٦ .

(2) الأصول في النّحو ١/٢٤١ .

مصرّح بخبره ، ومحذوف خبره ، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر ؛ لبقاء المعنى على ما كان عليه . ولكون الخبر الموجود صالحاً للدلالة على المحذوف ؛ إذ لا تخالف بينهما ، بخلاف خبر (كأنّ وليت ولعلّ) ، فإنّه مخالف لخبر المبتدأ المجرّد ، فلا يغني أحدهما عن الآخر[1] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٩ .

٣٦) من الجمل التّي تقع خبراً ولا تحتاج إلى رابط :

قال تعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيْءٍۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴾ (إبراهيم : ١٨) .

محل النّقاش : ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾ .

رجّح ابن عطية أن يكون ﴿ مَّثَلُ ﴾ مبتدأ ، و﴿أَعْمَٰلُهُمْ﴾ مبتدأ ثانٍ ، و﴿كَرَمَادٍ﴾ خبر الثّاني ، والثّاني وخبره خبر للأوّل ، يقول : وكأنّك قلت : المتحصّل في النّفس مثالاً للذين كفروا هذه الجملة المذكورة[(١)] .

وردّ ذلك أبو حيان ؛ لأنّ الجملة الّتي وقعت خبراً للمبتدأ لا رابط فيها يربطها بالمبتدأ (مَثَل) ، وليست نفس المبتدأ فتستغني عن رابط[(٢)] .

وردّ قوله السمين ، فالجملة نفس المبتدأ ، فإنّ نفس مثلهم هو نفس أعمالهم كرمادٍ في أنّ كلّاً منهما لا يفيد شيئاً ، ولا يبقى له أثر ، فهو نظير قولك : هجّيرى أبي بكرٍ لا إله إلاّ الله[(٣)] .

الخبر مفرد وجملة ، فإذا كان جملة – كما في آية المسألة في رأي ابن عطية – فلا تخلو من أحد أمرين :

١) أن تكون نفس المبتدأ في المعنى ، وحينئذٍ لا تحتاج إلى رابط ؛ لأنّها هو ، كما في ضمير الشأن ، نحو : هو زيد قائم[(٤)] ، ونحو : « أفضل ما قلته أنا والنّبيّون من قبلي : لا إله إلاّ الله »[(٥)] ، ونحو : هجّيرى أبي بكر :

---

(١) المحرر ٢٢١/٨ .

(٢) البحر ٤١٥/٥ .

(٣) الدرّ ٨٢/٧ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٣٨/١ .

(٥) تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ٢٩٢/١ كتاب ما جاء في القرآن رقم (٣٢) ، وسنن الترمذي ٨٣/١٣ .

لا إله إلاّ الله ، أي : قوله في الهاجرة[1] .

٢) ألاّ تكون نفس المبتدأ في المعنى ، فلا بدّ لها من ضميرٍ يعود على المبتدأ ، وشرطه أن يكون مطابقاً له ، نحو : زيد قام غلامه ، وإنّما احتاجت إلى الضمير ؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقلّ ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض[2] . ويربط به مذكوراً ومحذوفاً ، ويغني عنه أشياء :

أ / الإشارة ، نحو : ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (**الأعراف : ٢٦**) .

ب/ تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يختصّ بمواضع التفخيم والتهويل .

ج/ عموم يشمل المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرّجل .

د/ عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببيّة على الجملة المخبر بها الخالية منه ، نحو[3]:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة
فيبدو ، وتارات يجمّ ويغرق

ففي (يبدو) ضمير عائد على (إنسان) المبتدأ ، وهي معطوفة بالفاء على (يحسر الماء) الخبر .

هـ/ عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بالواو ، أجازه هشام[4] العطف بالواو ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها ، ومنعه الجمهور ؛ لأنّها إنّما تكون للجمع في المفردات ، لا في الجمل ، بدليل جواز : هذان قائم وقاعد ، دون هذان يقوم ويقعد .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣١١/١، والمساعد ١٠١/١ .

(٢) شرح الرضي ٢٣٨/١ .

(٣) البت منسوب لذي الرّمة في ديوانه٤٧٩ ، ومغني اللّبيب ١٠٨/٢، وشرح الأشموني ١٩٦/١ ، والهمع ١٩/٢ .

(٤) مغني اللّبيب ٥٧٦/٢ ، والهمع ٢٠/٢ .

و/ شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، نحو : زيد يقوم عمرو إن قام ، أجازه الزجاج ، وجزم به صاحب المغني[1] .

ز / تكرار المبتدأ بمعناه ، نحو : زيد جاءني أبو عبد الله ، إذا كان كنيته ، أجازه الأخفش ، مستدلاًّ بنحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ (الأعراف : ١٧٠) .

حـ/ وجود ضمير عائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المخبر بها ، نحو: بعض الجارية أعجبتني هو ، فـ(أعجبتني) خبر (حسن) ولا رابط فيها ، فربطوا بالبدل (هو) ؛ إذ (هو) بدل من الضمير المؤنّث المستتر في (أعجبتني) العائد على الجارية ، و (هو) عائد على (الحسن) . أجازه الأخفش أيضاً[2] .

ط/ (أل) النائبة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنه : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (النازعات : ٤٠-٤١) ، الأصل : مأواه ، وقال المانعون : التقدير : هي المأوى له[3] .

وعدّ صاحب التسهيل بعض ما تقدّم من اتّحاد بعض جملة الخبر بالمبتدأ معنى ، وهو الإشارة ، وتكرار المبتدأ بمعناه . وذكر أنّ هذه الجمل لا تحتاج إلى رابط ؛ لاتّحاد بعضها بالمبتدأ معنىً[4] .

وعدّ صاحب المغني من الجمل الّتي لا تحتاج إلى رابط : الجملة الّتي يقوم بعضها مقام مضاف إلى العائد ، نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ

(١) مغني اللّبيب ١٠٨/٢ ، والهمع ١٩/٢ .
(٢) مغني اللّبيب ٥٧٤/٢ .
(٣) مغني اللّبيب ٢/ ٥٧٧ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١ - ٣١١ .

بِأَنفُسِهِنَّ﴾ (البقرة : ٢٣٤) ، المعنى : يتربصن أزواجهم ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الّذين[1] .

وبناء على ما سبق ، فأبو حيان أصاب – والله تعالى أعلم – في تخطئة ابن عطية ؛ لأنّ الخبر ليس المبتدأ في المعنى ، ولا يوجد رابط أو ما ينوب عنه يربطه بالمبتدأ .

أمّا قول السمين بأنّ الخبر نفس المبتدأ في المعنى ، وكأنّك قلت : المتحصّل في النّفس مثالاً للذين كفروا هذه الجملة المذكورة ، فهو نظير : هجّرى أبي بكر : لا إله إلاّ الله ، فغير صحيح ؛ لأنّ (هجّيرى) يعني قوله في الهاجرة ، فإذا قيل : ما قول أبي بكر في الهاجرة ؟ قيل : لا إله إلاّ الله ؛ فالخبر هو عين المبتدأ هنا . أمّا في قول ابن عطية إذا قيل : ما مثل الّذين كفروا ؟ لم يصحّ قول : أعمالهم كرماد ؛ لأنّ ذلك مثل أعمالهم لا مثلهم .

(١) مغني اللّبيب ٥٧٧/٢ ، والمساعد ٢٣١/١-٢٣٢ .

٣٧) خبر ﴿إِنَّ﴾ في : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ ... لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾(*) :

قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور : ١١) .

محلّ النّقاش : ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ الخبر الجملة من قوله : ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ ، ويكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ بدلاً من فاعل ﴿جَآءُو﴾ . والتقدير : (إنّ فِعْل الذين) ، وهذا أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن يكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾(١) .

وذكر ذلك أبو حيان ، ولم يعترض عليه ، ويدل ذلك على أنّه يقرّه وجهاً ؛ لأنّه أيّد أن تكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾(٢) .

وردّه السمين ؛ لأنّه أوقع الجملة الطلبيّة خبراً لـ﴿إِنَّ﴾ ، وهو غير جائز . وذكر أنّ ابن عطية قدّر مضافاً قبل الموصول ؛ ليصح به التركيب الكلامي ؛ إذ لو لم يقدّر لكان التركيب : لا تحسبوهم . ولا يعود الضمير في ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ على قول ابن عطية على الإفك ؛ لئلا تخلو الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ . وفي قول غيره يجوز أن يعود على (الإفك) أو على (القذف) ، أو على المصدر المفهوم من ﴿جَآءُو﴾ ، أو على ما نال المسلمين من الغمّ(٣) .

ففي خبر ﴿إِنَّ﴾ في الآية ثلاثة أقوال ، هي :

---

(١) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : ردود السّمين الحلبي على ابن عطيّة في الدرّ المصون .
المحرّر ١١/٢٧٨ .
(٢) البحر ٦/٤٣٦ .
(٣) الدر ٨/٣٨٩ .

١/ أنّه ﴿عُصْبَةٌ﴾ ، و﴿مِّنكُمْ﴾صفته ، وفي التبيان : " وبه أفاد الخبر "[١]، وفي التحرير والتنوير : " ويكون الكلام مستعملاً في التعجيب من فعلهم مع أنّهم عصبة من القوم أشدّ نكراً .

وذكر ﴿عُصْبَةٌ﴾ تحقيراً لهم ولقولهم ، أي : لا يعبأ بقولهم في جانب تزكية جميع الأمّة لمن رموها بالإفك . ووصف العصبة بكونهم ﴿مِّنكُمْ﴾يدلّ على أنّهم من المسلمين ، وفي ذلك تعريض بهم بأنّهم حادوا عن خلق الإسلام ، حيث تصدّوا لأذى المسلمين "[٢]. وهو قول الأكثرين[٣].

٢/ أنّه ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾، ورجّحه ابن عطية ؛ إذ قال : " وهذا أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن يكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾ " ، وقدّر له مضافاً قبل (الّذين) ، والتقدير : إنّ فعل الّذين ؛ ليصحّ التركيب الكلامي ؛ إذ لو لم يقدّر لعاد الضمير في ﴿تَحْسَبُوهُ﴾ على ﴿الَّذِينَ﴾ ، وهو مفرد ، والحديث عن جماعة ، كما ذكر السمين .

وبدأ صاحب التحرير والتنوير بهذا التوجيه ، وقال : " والمعنى : لا تحسبوا إفكهم شراً لكم ؛ لأنّ الضمير المنصوب من ﴿تَحْسَبُوهُ﴾ لـمّا عاد إلى الإفك وكان الإفك متعلقاً بفعل ﴿جَآءُو﴾ صار الضمير في قوة المعرّف بلام العهد . فالتقدير : لا تحسبوا الإفك المذكور شراً لكم "[٤].

وقوله أولى من قول ابن عطية ؛ لأنّه أجرى اللفظ على ظاهره ، فقوله خالٍ من الحذف .

---

(١) التبيان ١٥٥/٢ .

(٢) التحرير والتنوير ١٧١/١٨ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٥١١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩٧/١٢ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٢١٧/١ ، والبحر ٤٣٦/٦ ، والدر ٣٨٩/٨ .

(٤) التحرير والتنوير ١٧١/١٨ .

وردّه السمين بأنّ خبر (إنّ) لا يصحّ أن يكون جملة طلبيّة ، ومجيء خبر (إنّ) جملة طلبيّة محلّ خلاف بين النّحاة ، فالأكثرون منعوه[١] ، واحتجّوا بأنّ الجملة الطلبيّة لا تحتمل الصدق والكذب ، والجملة الّتي تقع موقع الخبر يشترط فيها أن تكون خبريّة محتملة للصدق والكذب ، وقد ردّ ذلك بأنّ المفرد يقع خبراً بالإجماع ، ولا يحتمل ذلك[٢] .

ونقل صاحب الهمع عن المبرد والزّجاج إجازته في خبر (ليت)[٣] ، وأجازه الفارسي وابن جنّي وابن مالك[٤] . ونُقل تجويزه عن ابن عصفور في أحد قوليه[٥] .

قال الفارسي : " ويجوز ارتفاعه بالابتداء ، وإن كان في موضع الخبر ، فهي كما جاز أن يرتفع بالابتداء إذا كان في موضع الخبر أمر "[٦] .

وفي سر صناعة الإعراب : " فإن قيل : فهل يجوز أن تقول : إنّ زيداً ليضرب ، فتجعل خبر (إنّ) أمراً حتّى تخاف التباسه بالخبر في قولك : إنّ زيداً ليضرب ، فالجواب أنّ ذلك جائز ، وقد جاء به الشّاعر ، فجعل خبر (إنّ) وخبر المبتدأ وخبر كان ونحو ذلك أمراً لا يحتمل الصدق والكذب "[٧] .

---

(١) الارتشاف ١٢٤٣/٣ .

(٢) الهمع ٣١٥/١ .

(٣) الهمع ١٦٢/٢ .

(٤) المساعد ٣٠٩/١ .

(٥) الارتشاف ١٢٤٣/٣ .

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٢٦ .

(٧) سر صناعة الأعراب ٣٨٨/١ .

وفي الارتشاف بعد أن ذكر الخلاف في ذلك : " ولا يصحّ أن يكون الخلاف في (ليت) ولا (لعلّ) ولا (كأنّ) ، وإن أُلحق (لكنّ) بـ(أنّ) ، فيمكن "[1] .

٣/ أنّه " لكلّ امرئ منهم ما اكتسب من الإثم " ، قاله القرطبي[2]، وتبعه صاحب التحرير والتنوير ، فتكون جملة ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ معترضة[3] .

وبناء على ما سبق ، فالرّاجح - والله تعالى أعلم - القول الأوّل ، وقد ذكر ابن عاشور نكتة القول بهذا الوجه - كما تقدّم - .

وعلى ضوء ما سبق ، فإنّ ما ذهب إليه ابن عطية صحيح من حيث المعنى ، ينطبق عليه الحدّ الّذي وضع للخبر من أنّه الجزء المتمّم للفائدة مع المبتدأ[4]، وقد جاء في كلام العرب على قلّة ؛ لذلك يصحّ اعتباره وجهاً في الآية ، وهو الظاهر من كلام أبي حيان .

أمّا ردّ السمين ، فيوهم أنّ المنعَ متّفقٌ عليه ، وهو محلّ خلاف ، وإن كان الغالب المنع ، إلاّ أنّ من الإنصاف ذكر ذلك ؛ لئلاّ يتوهّم أنّه خالف النّحاة كلّهم وقال بما لم يُسبَق إليه .

---

(١) الارتشاف ١٢٤٣/٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩٧/١٢ .

(٣) التحرير والتنوير ١٧١/١٨ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٠١/١ .

٣٨) الاستثناء في قوله : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ متّصل أم منقطع ؟.

قال تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ (الأنعام : ١٢٨) .

محلّ النّقاش : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ الخطاب في هذا الاستثناء لمحمّد ﷺ وأمّته ، وليس ممّا يقال يوم القيامة ، والمستثنى هو من كان من الكفرة يومئذٍ في علم الله ، كأنّه لَمّا أخبرهم أنّه يقال للكفّار : النّار مثواكم ، استثنى لهم من يمكن أن يؤمن مِمّن يرونه يومئذٍ كافراً ، وتقع (ما) على صفة من يعقل ، ويؤيّد هذا التأويل قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ ، أي : بمن يمكن أن يؤمن منهم[1] .

واستحسن أبو حيان هذا التأويل[2] .

واستدرك السمين عليه ذلك ؛ إذ كيف يستحسن شيئاً حكم عليه بأنّه خلاف الظّاهر من غير قرينة قويّة مخرجة للفظ عن ظاهره ؛ لأنّه قال قبل ذلك : " والظاهر أنّ هذا الاستثناء من كلام الله تعالى للمخاطبين ، وعليه جاءت تفاسير الاستثناء ، واستحسن السمين قول القائلين : " إلاّ ما شاء الله هم العصاة الّذين يدخلون النّار من أهل التوحيد ، ووقعت (ما) عليهم ؛ لأنّهم نوع ، كأنّه قيل : " إلاّ النوع الّذي دخلها من العصاة ، فإنّهم لا يخلّدون فيها . قال السمين : " والظاهر أنّ هذا استثناء حقيقة ، بل يجب أن يكون كذلك "[3] .

---

(١) المحرّر ١٥١/٦ .

(٢) البحر ٢٢١/٤ .

(٣) الدرّ ١٥٢/٥ - ١٥٣ .

اختلف في هذا الاستثناء أهو متصل أم منقطع ؟ وفي وجهه على النّحو التّالي[1] :

١) المستثنى منه ضمير المخاطبين في قوله : (مثواكم) إلاّ من آمن في الدنيا بعد أن كان من هؤلاء الكفرة . قال ابن عبّاس : " إنّ هذه الآية آية لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه أن لا ينزلهم جنّة ولا ناراً "[2] .

و(ما) هنا بمعنى (كم) الّتي للعقلاء ، وساغ وقوعها هنا ؛ لأنّ المراد بالمستثنى نوع وصنف ، و(ما) تقع على أنواع من يعقل ، واستبعد بعد هذا من حيث إنّ المستثنى مخالف للمستثنى منه في زمان الحكم عليهما ، ولا بدّ أن يشتركا في الزّمان ، فلو قلت : قام القوم إلاّ زيداً ، وكان معناه : إلاّ زيداً ، فإنّه لم يقم ، ولا يصحّ أن يكون المعنى : فإنّه سيقوم في المستقبل ، ولا يصحّ أن يكون المعنى : فإنّي ضربته فيما مضى ، إلاّ إذا كان منقطعاً فإنّه يسوغ ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (**الدخان : ٥٦**)[3] .

وفي المحرّر : " ويتّجه عندي في هذا الاستثناء أن يكون مخاطبة للنّبي ﷺ وأمّته ، وليس مما يقال يوم القيامة ، والمستثنى هو من كان من الكفرة يومئذ يؤمن في علم الله ، كأنه لما أخبرهم أنه قال للكفار : (النّار مثواكم) ، استثنى لهم من

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٣٥٤/١ ، وجامع البيان ١١٨/١٢ ، ومعاني القرآن للزّجاج ١/ ١٨٢، والكشف والبيان ١٩٠/٤ ، والنكت والعيون ١٦٩/٢ ، والهداية إلى بلوغ النّهاية ٢١٨٤/٣ – ٢١٨٥ ، ومعالم التنزيل ١٨٩/٣ ، والكشّاف ٦١/٢–٦٢ ، وزاد المسير ١٢٤/٣ ، ومفاتح الغيب ١٥٧/١٣–١٥٨ ، والتبيان ٥٣٨/١–٥٣٩ ، وتفسير العز بن عبد السّلام ٣٢١/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٨٤/٧ ، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ٢٥٠/١ ، ٢٥٧ ، وشفاء العليل ٢٥٩/١ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١٨٥/٣ ، وروح المعاني ٢٤/٦–٢٥ ، والتحرير والتنوير ٧١/٨ – ٧٢ .

(٢) جامع البيان ١١٨/١٢ ، والكشف والبيان ١٩٠/٤ ، وتفسير العزّ بن عبد السّلام ٣٢١/١ ، وتفسير القرآن العظيم ٣٣٩/٣ .

(٣) البحر ٢٢١/٤.

يمكن أن يؤمن ممن يرونه يومئذ كافراً ، وتقع (ما) على صفة من يعقل ، ويؤيّد هذا التأويل اتّصال قوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ ، أي : بمن يمكن أن يؤمن منهم ، و﴿حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ صفتان مناسبتان لهذه الآية ؛ لأن تخلد هؤلاء الكفرة في النار فعل صادر عن حكم وعلم بمواقع الأشياء "[1].

وفي التحرير والتنوير : " ويجوز أن يكون من مخاطبة الله لرسوله ﷺ وقع اعتراضاً بين ما قصّه عليه من حال المشركين وأوليائهم يوم الحشر ، وبين قوله له : ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ ، ويكون الوقف على قوله : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ "[2].

وقال قوم : ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ هم العصاة الّذين يدخلون من أهل التوحيد ، ووقعت عليهم (ما) ؛ لأنّهم نوع ، كأنّه قال : إلاّ النوع الّذي دخلها من العصاة ، فإنّهم لا يخلدون فيها .

٢) مستثنى من قوله : ﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾، أي : إلاّ من أهلكته واخترمته قبل الأجل الذي سمّيته لكفره وضلاله ، وهو قول أبي مسلم .

ورُدّ من حيث الصناعة والمعنى ، أمّا الصناعة فمن وجهين :

أ / أنّه لو كان الأمر كذلك لكان التركيب : إلاّ ما شئت ؛ ليطابق قوله : ﴿أَجَّلْتَ﴾ .

ب/ أنّه قد فصل بين المستثنى منه بقوله : ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ ، ومثل ذلك لا يجوز .

وأمّا المعنى : فلأنّ القول بالأجلين : أجل الاخترام ، والأجل المسمّى باطل .

---

(١) المحرّر ١٥١/٥ .

(٢) التحرير والتنوير ٧١/٨ .

٣) ذهب قوم إلى أنّ المستثنى منه زمان ، ثمّ اختلفوا ، فمنهم من قال ذلك الزّمان هو مدّة إقامتهم في القبور .

وقيل : المدّة الّتي بين حشرهم إلى دخولهم النّار ، وساغ هذا من حيث إنّ العبارة بقوله : ﴿ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ﴾ لا يخصّ بها مستقبل الزّمان دون غيره[1] .

وقال الزّجاج : " هو مجموع الزّمانين ، أي : مدّة إقامتهم في القبور ، ومدّة حشرهم إلى دخولهم النّار "[2] .

وفي الكشّاف : " ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ ، أي : يخلّدون في عذاب النّار الأبد كلّه ، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ إلاّ الأوقات الّتي ينقلون فيها من عذاب النّار إلى عذاب الزّمهرير ، روي أنّهم يدخلون وادياً فيه من الزمهرير ما يقطّع أوصالهم ، فيتعاوون ويطلبون الردّ إلى الجحيم "[3] .

ورُدّ بأنّ فيه صرف النّار من معناها العلمي – وهو دار العذاب – إلى الّلغوي . وأجيب عنه بأنّه لا بأس به إذا دعت إليه ضرورة ، وقيل عليه : إنّ المعترض لا يسلّم الضرورة لإمكان غير هذا التأويل ، مع أنّ قوله سبحانه : ﴿مَثۡوَىٰكُمۡ﴾ يقتضي ما ذهب إليه المعترض بحسب الظاهر[4] .

وقال الحسن البصري : " ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ ، أي : من كونهم في الدّنيا بغير عذاب ، فجعل المستثنى زمن حياتهم " ، وهذا راجع إلى الزّمان ، أي : إلاّ الزّمان الّذي كانوا فيه في الدنيا بغير عذاب ، وهو بعيد .

---

(١) جامع البيان ١١٨/١٢ .

(٢) إعراب القرآن ١٨٢/١ .

(٣) الكشّاف ٦٢/٢ .

(٤) روح المعاني ٢٤/٦ .

وفي البحر : " ويرد على هذا القول ما يرد على من جعله استثناء من الأشخاص الّذين آمنوا في الدنيا "[1].

٤) المستثنى منه المصدر الّذي يدلّ عليه معنى الكلام ؛ إذ المعنى : يعذّبون في النّار خالدين فيها إلاّ ما شاء الله من العذاب الزائد على النّار . ويكون حينئذٍ استثناءً منقطعاً ؛ إذ العذاب الزائد على عذاب النّار لم يندرج تحت عذاب النّار .

وهو قول الفرّاء ، وإليه نحا الزّمخشري ، والمعنى : إلاّ ما شاء الله من زيادة في العذاب ، وقال غيره : إلاّ ما شاء الله من النّكال[2].

وفي النكت والعيون : " ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ في (إلاَّ) في هذا الموضوع ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّها بمعنى (لكن) ، قاله سيبويه .

والثاني : أنّها بمعنى (سوى) ، قاله الفراء .

والثالث : أنّها مستعملة على حقيقتها ، وهو قول الجمهور .

وفي هذا الاستثناء ثلاثة أقاويل :

أحدها : أنّ مدة الاستثناء هي مدة العرض في القيامة ، وذلك ما بين بعثهم من قبورهم إلى حين مصيرهم إلى جهنم ، فكأنه قال : النّار مثواكم خالدين فيها ، إلاّ هذه المدّة التي ذكرها ، فإنّهم فيها غير خالدين في النّار .

والثّاني : معناه : خالدين فيها إلاّ ما شاء الله من تجديد جلودهم بعد إحراقها ، وتصريفهم في أنواع العذاب أو تركهم فيها على حالتهم

(١) البحر ٤/٢٢١ .

(٢) البحر ٤/٢٢١ .

الأولى ، فيكون الاستثناء في صفة العذاب لا في الخلود في النار .

والثّالث : أنّه جعل أمرهم في مبلغ عذابهم ومدّته إلى مشيئته تعالى ، قاله ابن عباس ، قال : ولا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه ، ولا ينزلهم جنة ولا ناراً "[1] .

٥) هذا الاستثناء ليس على حقيقته ، ولا استثناء هنا ، بل هو من باب قول المَوْتُور الّذي ظفر بواتره ، ولم يزل يحرّق عليه أنيابه ، وقد طلب أن ينفّس عن خناقه ، فيقول : " أهلكني الله إن نفست عنك إلاّ إذا شئت " ، وقد علم أنّه لا يشاء ذلك ؛ للتشفّي منه بأقصى ما يقدر عليه من التشديد والتعنيف ، فيكون قوله : " إلاّ إذا شئت " من أشدّ الوعيد مع تحكّم .

قاله الزّمخشري ، وردّه صاحب الدّر بأنّه لا حاجة إلى ادّعاء المجاز ، ومعنى الاستثناء ظاهر فيه .

وفي التحرير والتنوير : " وإذا جعل قوله : ﴿خَالِدِينَ﴾ من جملة المقول في الحشر ، كان تأويل الآية : أنّ الاستثناء لا يقصد به إخراج أوقات ولاَ حالةٍ ، وإنّما هو كناية ، يقصد منه أنّ هذا الخلود قدّره الله تعالى مختاراً لا مكره له عليه ؛ إظهاراً لتمام القدرة ومحض الإرادة ، كأنّه يقول : لو شئتُ لأبطلتُ ذلك . وقد يعْضد هذا بأنّ الله ذكر نظيره في نعيم أهل الجنّة في قوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (**هود** : ١٠٦-١٠٨) ، فانظر كيف عقّب قوله : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ في عقاب أهل الشّقاوة بقوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (**هود** : ١٠٧) ، وكيف عقّب قوله : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ في نعيم أهل

(١) النكت والعيون ١٦٩/٢ .

السّعادة بقوله : ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود : ١٠٨) ، فأبطل ظاهر الاستثناء بقوله : ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ ، فهذا معنى الكناية بالاستثناء ، ثمّ المصير بعد ذلك إلى الأدلّة الدّالة على أنّ خلود المشركين غير مخصوص بزمنٍ ولا بحال . ويَكونُ هذا الاستثناء من تأكيد الشّيء بما يشبه ضدّه "(١) .

٦) وقيل : المعنى أنّ العذاب مؤقّت معلّق ، يقول ابن القيّم : " قال الطبري : وروي عن ابن عباس أنه كان يتأوّل في هذا الاستثناء أن الله جعل أمر هؤلاء في مبلغ عذابه إياهم إلى مشيئته . وهذا التفسير من ابن عباس يبطل قولاً من تأويل الآية على أن معناها سوى ما شاء الله من أنواع العذاب ، أو قال : المعنى : إلا مدّة مقامهم قبل الدخول من حين إلى أن بعثوا ودخلوا ، أو أنّها في أهل القبلة وما يعني من أوانها ، يعني الواو ، أي : وما شاء الله ، وهذه كلها تأويلات باردة ركيكة لا تليق بالآية ، ومَن تأمّلها جزم ببطلانها "(٢) .

والّذي أميلُ أليه – والله تعالى أعلم – أنّ الآية تحتمل ثلاثة أوجه ، والقرآن معجز حمّال لأوجه ، هي :

١/ أنّ المستثنى الموحّدون الدّاخلون النّار بسبب ذنوبهم ، فإنّهم لا يخلّدون فيها ؛ بل يطهّرون من ذنوبهم ثمّ يدخلون الجنّة ، والخطاب للدّاخلين النّار عامّة .

٢/ ما ذكره صاحب التحرير من أنّ الاستثناء لا يقصد به إخراج وقت ولا حال ، بل هو إظهارٌ لتمام القدرة ومحض الإرادة ، ولو شاء الله لأبطله ، وفي هذا ردّ على المعتزلة الّذين يوجبون على الله خلود الكفّار في النّار – تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً – .

---

(١) التحرير والتنوير ٧٢/٨ .

(٢) حادي الأرواح ٢٥٠/١ ، ٢٩٧ ، وشفاء العليل لابن القيم ٢٥٩ .

٣/ أنّ العذابَ معلّق مؤقّت ، ويقصد بالخلود الأزمنة المديدة ، والأحقاب العديدة وبعد انتهاء تلك المدّة المقرّرة في علم الله تبقى النّار خاوية على عروشها ، وهذه مسألة خلافيّة ، لكنّي أميل إلى هذا القول ؛ لأنّ رحمة الله سبقت غضبه ، والله أعلم وأحكم وأرحم وأجلّ .

وبناءً على ما سبق ، فإنّ ما ذكره ابن عطية – وإن كان حقّاً – إلاّ أنّه خلاف ظاهر آية المسألة ، وأبو حيان استحسنه مع أنّه حكم بأنّه خلاف الظاهر ، ولا توجد قرينة قويّة تخرج اللّفظ عن ظاهره – كما ذكر السمين – .

٣٩) الاستثناء في قوله : ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ﴾ متّصل أم منقطع ؟.

قال تعالى : ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ (**الأعراف : ٨٩**) .

محلّ النّقاش : ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾.

يرى ابن عطية أنّه من المحتمل أن يريد استثناء ما يمكن أن يتعبّد الله به المؤمنون ممّا تفعله الكفرة من القُربات ، فلمّا قال لهم : إنّا لا نعود في ملّتكم ، ثمّ خشي أن يتعبّد الله بشيء من أفعال الكفرة ، فيعارض ملحد بذلك ، ويقول : هذه عودة إلى ملّتنا ، استثنى مشيئة الله فيما يمكن أن يتعبّد به[(١)] .

وردّ ذلك أبو حيان ؛ لأنّ قوله : ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾ إنّما يعني النّجاة من الكفر والمعاصي ، لا من أعمال البرّ[(٢)] .

ونقل السمين أنّ ابن الأنباري حكى هذا القول عن المعتزلة الّذين لا يؤمنون بالإرادة ، ثمّ قال : وهذا القول متناوله بعيد ؛ لأنّ فيه تبعيضَ الملّة[(٣)] .

في هذا الاستثناء وجهان ، هما :

١) أنّه متّصل ، والقائلون به اختلفوا على النّحو التالي[(٤)]:

---

(١) المحرّر ١١٢/٧ .

(٢) البحر ٣٤٤/٤ .

(٣) الدر ٣٨٣/٥ .

(٤) تفسير جامع البيان ٥٦٢/١٢ ، ومعاني القرآن للنّحّاس ٥٥/٣ ، وأمالي المرتضي ٤١٠/١ – ٤١٤ ، والكشف والبيان ٢١٦/٤ ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن ٢١٥/٢ ، والكشّاف ١٢٣/٢ ، والمحرّر ١١٢/٧ ، ومفاتح الغيب ١٤٥/١٤ – ١٤٦ ، والتبيان /٥٨٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٥٠/٧ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٥١٢/١ ، والبحر المحيط ٣٤٤/٤، والدر ٣٨٢/٥ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢٥١/٣ ، ونظم الدّرر ٦٩/٣ ، والسراج المنير ٣٩٠/١ ، والبحر المديد ٥١٧/٢ ، والتحرير والتنوير ٤٩/٩ .

أ / منهم من قال : هو مستثنى من الأوقات العامّة ، والتقدير : وما يكون لنا أن نعود فيها في وقتٍ من الأوقات إلاّ في وقت مشيئة الله ذلك ، وهذا متصوّر في حقّ من عدا شعيباً ، فإنّ الأنبياء معصومون من ذلك .

قال البغوي : " يقول : إلاّ أن يكون قد سبق لنا في علم الله ومشيئته أنّا نعود فيها ، فحينئذٍ يمضي قضاءُ الله فينا ، وينفذ حكمه علينا "[(١)].

ب/ ومنهم من قال : هو مستثنى من الأحوال العامّة ، والتقدير : ما يكون لنا أن نعود فيها في كلّ حال إلاّ في حال مشيئة الله تعالى . ومنه قول ابن عطية ، وقد مضى ذِكره والردّ عليه .

جـ/ وقيل : هذا استثناء على سبيل التسليم والتأدّب ، قال النحاس : " وقوله : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ على التسليم لله ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ (هود : ٨٨) . والدّليل على هذا أنّ بعده : ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡنَاۚ رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ "[(٢)].

وفي المحرّر : " ويقلق هذا التأويل من جهة استقبال الاستثناء ، ولو كان الكلام : (إلاّ أن يشاء) قوي هذا التأويل "[(٣)].

وذكر صاحب البحر أنّ ذلك سهوٌ ؛ لأنّ الماضي يتخلّص للاستقبال بعد (إنْ) الشرطيّة ، كما يتخلص المضارع له بـ(أَنْ) المصدريّة ، فكلا الفعلين مستقبل ، ولا يقوى هذا التأويل .

---

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢/٢١٥ .

(٢) معاني القرآن ٣/٥٥ .

(٣) المحرّر ٧/١١٢ .

د/ وقيل : إنّ الضمير في قوله : (فِيْهَا) ليس عائداً على الملّة ؛ بل عائدٌ على القرية ، والتقدير : وما يكون لنا أن نعودَ في القرية إلاّ أن يشاء الله ربّنا ، وهو حسن لولا بُعده .

هـ/ ونسب إلى قطرب أنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً ، والاستثناء من الكفّار لا من شعيب ، والمعنى : لنخرجنّك يا شعيب والّذين آمنوا معك من قريتنا إلاّ أن يشاء الله أن تعودوا في ملّتنا . ثمّ قال الله تعالى حاكياً عن شعيب : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ على كلّ حال[1] .

٢) أنّه منقطع ، والمعنى : لا يشاء الله الكفر[2]، مثل قولك : لا أكلّمك حتّى يبيضّ القار ، وحتّى يشيب الغراب .

وجاء في البرهان في علوم القرآن : " وقد يخرج الإطلاق في صورة التقييد ، كقوله : ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ (**الأعراف : ٤٠**) ، ومنه قوله تعالى حاكياً عن شعيب : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾، فالمعنى : لا يكون أبداً من حيث علّقه بمشيئة الله لَمّا كان معلوماً أنّه لا يشاؤه ؛ إذ يستحيل ذلك على الأنبياء ، وكلّ أمر قد علّق بما لا يكون فقد نفى كونه على أبعد الوجوه .

وقال قطرب : في الكلام تقديم وتأخير ، والاستثناء من الكفار لا من شعيب ، والمعنى : لنخرجنّك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا ، إلاّ أن يشاء الله أن تعودوا في ملتنا . ثم قال تعالى حاكياً عن شعيب : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ

---

(١) أمالي المرتضي ٤١٢/١ ، وأعلام الموقعين ٧٧/٤ ، والبرهان في علوم القرآن ٤١٠/٣ .

(٢) بحر العلوم ٥٤٨/١ ، وأمالي المرتضي ٤١١/١ -٤١٤ ، وتفسير النكت والعيون ٢٤٠/٢ ، والكشّاف ١٢٣/٢ ، والمحرّر ٢١١/٧ ، ومفاتح الغيب ١٤٦/١٤ ، و تفسير العزّ بن عبد السلام ٣٥١/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٥٠/٧ ، والبحر ٣٤٤/٤ ، ومغني اللّبيب ٧٣٥/٢ ، وأعلام الموقعين ٧٧/٤ ، وشفاء العليل لابن القيم ٦٤/١ ، والبرهان في علوم القرآن ٤١٠/٣ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢٥١/٣ ، وتفسير السراج المنير ٣٩٠/١ .

نَعُودَ فِيهَا﴾ على كل حال "[1]. وهذا قول المعتزلة[2].

وفي المحـــرّر : " هـــذا تأويـــلٌ حكـــاه المفـــسّرون ، ولم يـــشعروا بمـــا فيـــه "[3]، وفي البحر : " وهذا تأويلٌ إنّما هو للمعتزلة ، مذهبهم أنّ الكفر والإيمان ليس بمشيئة الله تعالى "[4].

وبناءً على ما سبق ، فالرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – أنّ هذا الاستثناء على سبيل التسليم والتأدّب مع الله – جلّ وعزّ – ، فهذا حال الأنبياء ودأبهم .

وأبـو حيـان والـسمين أصـابا – والله تعـالى أعلـم – في ردّ قـول ابـن عطيـة ؛ لأنّ النّجاة تكون من الكفر والمعاصي ، لا من أعمال البرّ ، كما ذكر أبو حيان ، وفيه تبعيض للملّة – كما ذكر السمين – .

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/٤١٠ .

(٢) بحر العلوم ١/٥٤٨٨ ، واللّباب في علوم الكتاب ٩/٢١٧ .

(٣) المحرّر ٧/١١٢ .

(٤) البحر ٤/٣٤٤ .

٤٠) ساء بين الخبر والذّم والتعجّب :

قال تعالى : ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَـٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ (الأنعام : ٣١) .

محلّ النّقاش : ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ .

﴿سَآءَ﴾ في الآية تحتمل أوجهاً ثلاثة : متصرّفة ، أو للذمّ ، أو للتعجّب ، وبكونها متصرّفة متعدّية بدأ ابن عطية فقال : " كما تقول : ساءني هذا الأمر ، والكلام خبر مجرد ، كقوله[١]:

رَضِيْتِ خِطَّةَ خَسْفٍ غيرَ طائلةٍ   فساءَ هذا رِضَىً يا قيسَ عيلانا "[٢]

واستدرك عليه أبو حيان ذلك ، فـ(ساء) في البيت لا تتعيّن للخبر ؛ بل تحتمل الأوجه الثلاثة[٣].

وأيّده السمين في ذلك ، إلاّ أنّه استدرك عليه قوله في التّفرقة بين كون (ساء) للذمّ وكونها للتعجّب : إنّ الجملة اسمية في الذمّ ، فعليّة في التعجّب[٤].

(ساء) لها ثلاثة أوجه ، هي :

١/ (ساء) المتصرّفة المتعدّية ، وهو الأصل فيها ، ووزنها حينئذٍ : (فَعَلَ) أصله (سَوَأَ) ، تحرّكت العين وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، فإذا استُعمِلت على أصلها كان الكلام معها خبراً ، نحو : ساءني هذا الأمر .

وقال بهذا المعنى في آية المسألة الطبري[٥] ، وآخرون[٦] .

---

(١) المحرر ٣٧/٦ .

(٢) انظر : المحرّر ٣٧/٦ ، والبحر ١٠٨/٤ ، والدر ٥٩٧/٤ .

(٣) البحر ١٠٨/٤ .

(٤) الدر ٥٩٨/٤ .

(٥) جامع البيان ١٧٩/٧ .

(٦) تفسير القرآن للصنعاني ٢٠٧/٢ ، الكشف والبيان ١٣/٦ ، والتبيان ٢٣٩/١ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٧/٢ .

٢/ (ساء) المراد بها الذّم ، ذهب النّحاة إلى أنّ (ساء) تستعمل استعمال (بئس) ، وأصلها (سَوَأَ) بالفتح ، فحُوّل إلى (فَعُل) بالضمّ ؛ ليلتحق بأفعال الغرائز ، وليصير قاصراً كـ(بئس) ، وأفردت بالذكر ؛ لكثرة مجيئها بمعنى (بئس) ؛ ولأنّها للذمّ العام ، فهي أشبه بـ(بئس) من نحو : حمُق ، ولؤُم ؛ لأنّه ذمّ خاصّ ، وقيل : للاتّفاق عليها[1] دون (فَعُل) ، وقيل : لأنّه على (فَعُل) تقديراً لا لفظاً ، بقلب عينه ألفاً ؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها[2] ، وتجري مجرى (بئس) في كلّ أحكامها[3] ، فيُقال : ساء الرّجل فرعون ، وساءت المرأة الخائنة ، وساء رجلاً هو ، وساءت امرأة هي .

ولذلك استغني بـ(ساء) عن (بئس) ، و(بئس) عن (ساء) في : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ **(الأعراف : ١٧٧)** ، و ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ **(الجمعة : ٥)** ، وجمع بينهما في : ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ **(الكهف : ٢٩)** .

وقال بهذا المعنى في آية المسألة مكّي[4] ، وآخرون[5] .

٣/ (ساء) المراد بها التّعجّب ، ذهب المبرّد[6] والأخفش[7] إلى جواز إلحاق (فَعُل) بفعل التّعجّب ، فلا يجري مجرى (نعم وبئس) في الفاعل ولا في بقيّة أحكامها ؛ بل يكون

---

(١) الهمع ٤٣/٥ ، وحاشية الخضري ١١٧/٢ ، وحاشية الصّبّان ١١٨/٢ .

(٢) المساعد ١٣٨/٢ .

(٣) انظر م / فاعل نعم وبئس لا يكون أن والفعل من هذا البحث .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢٥٠/١ .

(٥) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣٥٠/١ ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن ٩٣/٢ ، والكشّاف ٨٩/٢ ، وأحكام القرآن ٣٠٠/٢ ، وزاد المسير ٢٦/٣ ، ومفاتح الغيب ١٦٤/١٢ ، والتبيان/٢٣٩ ، وتفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٠٣/٢ ، وتفسير مدارك التنزيل ٣٢٠/١ ، وتفسير الجلالين ١٦٦/١ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١٢٥/٣.

(٦) المقتضب ١٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٠٥٧/٤ .

(٧) الارتشاف ٢٠٧٥/٤ .

فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التّعجّب ، وتبعهما صاحب الارتشاف[1] وصاحب الهمع[2] .

قال صاحب المقتضب : " فأمّا قولك : حسبك به رجلاً ، وويحه رجلاً ، وما أشبهه ، فإنّ هذا لا يكون إلاّ على مذكور قد تقدّم ، وكذلك : كفى به فارساً ، وأبرحت فارساً ... على معنى التّعجّب "[3] .

ويكثر مجيء (فَعُل) مستغنياً عن الألف والّلام ومضمراً مطابقاً لما قبله ، فإذا قيل : حسُن بزيدٍ رجلاً ، وإذا قيل : ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ (النساء : ٦٩) ، نُزّل منزلة (ما أحسن أولائك رفيقاً) ، وإذا قيل : (الزّيدون كرموا رجالاً) ، نزّل منزلة : (الزّيدون ما أكرمهم رجالاً) . قال صاحب عمدة الحافظ : " ولذلك استحسن فيه ما لم يستحسن في (نعم) ، ومن جرّ فاعله بالباء حملاً على (أفعل) التّعجّب ، ومن كثرة مجيئه مستغنياً عن (أل) مضمراً مطابقاً لما قبله "[4] .

وفي الهمع : " ويلحق (فَعُل) المذكور بصيغتي التّعجّب أيضاً ، حكى الأخفش ذلك عن العرب ، فيقال : حسُن الرّجل زيد ، بمعنى : ما أحسنه ، فيصدّر بلام ، نحو : لكرُم الرّجل زيد ، بمعنى : ما أكرمه ، قال خطّاب : وهي لام قسم ، ولا تلزم (أل) فاعله ؛ بل تكون معرفة ونكرة ، وتلحق الفعل العلامات ، نحو : لكرُم زيد ، وهند لكرُمت ، والزّيدان لكرُما رجُلين ، والزّيدون لكرُموا رجالاً ، يريد : ما أكرم ، بخلافه حال استعماله كنعم ، فلا تلزم اللاّم ؛ بل يجوز إدخالها وتركها ، ولا يكون فاعله إلاّ كفاعل (نعم) "[5] .

---

(١) الهمع ٤٤/٥ .

(٢) الارتشاف ٢٠٥٨/٤ .

(٣) المقتضب ١٤٩/٢ .

(٤) عمدة الحافظ ٧٣٩/٢ .

(٥) الهمع ٤٤/٥ .

وقال بهذا المعنى في آية المسألة القرطبي[1] ، وذكر الأوجه الثلاثة ابن عطية[2] ، وأبو حيان[3] ، والسمين[4] ، والألوسي[5] .

وبناءً على ما سبق نجد أنّ السّياق اللّغوي هو الّذي يحدد معنى (ساء) في الكلام ، وكثيراً ما يحتمل الكلام الأوجه الثّلاثة ؛ لتقارب معانيها .

وعليه فإنّ أبا حيان والسمين مُحِقّان في تخطئة ابن عطية ، فـ(ساء) في البيت تحتمل الأوجه الثلاثة .

أمّا استدراك السمين على أبي حيان في التفرقة بين كون (ساء) للذمّ ، وكونها للتعجّب ، فإنّ أبا حيّان قال : " والفرق بين هذا الوجه – يعني كونها بمعنى بئس – والوجه الّذي قبله – يعني كونها تعجّبيّة – : أنّه لا يشترط فيه ما يشترط في فاعل (بئس) من الأحكام ، ولا هو جملة منعقدة من مبتدأ وخبر " . فالظاهر – والله تعالى أعلم – : أنّ أبا حيّان أراد بقوله في الفرق بين كون (ساء) للتعجّب وكونه للذّم : " ولا هو جملةٌ منعقدةٌ من مبتدأ وخبر " أسلوب الذمّ ، فيكون اعتراض السمين ساقطاً .

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤١٣/٦ .

(٢) المحرر ٣٧/٦ .

(٣) البحر ١٠٨/٤ .

(٤) الدر ٥٩٨/٤ .

(٥) روح المعاني ١٣٣/٧ .

الفصل الثالث

(العمل والتعلّق والإعراب)

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأوّل : العمـــل :

وفيه مسألتان :

١) عمل المصدر مضافاً .

٢) عمل المصدر الموصوف .

٤١) عمل المصدر مضافاً :

قال تعالى : ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (النحل : ٧٣) .

محلّ النّقاش : ﴿رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ .

في متعلّق قوله : ﴿مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يتعلّق بـ﴿رِزْقًا﴾ إن جعلناه مصدراً ، ذكر ذلك ابن عطية ، وقال – بعد أن ذكر إعمال المصدر منوّناً – : والمصدر يعمل مضافاً باتّفاق ؛ لأنّه في تقدير الانفصال ، ولا يعمل إذا دخله الألف والّلام ؛ لأنّه قد توغّل في حال الأسماء وبَعُد عن الفعليّة ، وتقدير الانفصال في الإضافة حسّن عمله ، وقد جاء عاملاً في قول الشاعر(١):

*** ضعيف النّكاية أعداءه ***

وقوله(٢):

*** ... فلم أَنْكُل عن الضرب مِسمَعا(٣) ***

واعترض عليه أبو حيان في قوله : (باتّفاق) ، فالبصريّون أجمعوا على عمله ،

---

(١) تمامه :

* يخال الفرار يراخي الأجل *

وهو في : الكتاب ٩٩/١ ، والمنصف ٧١/٣ ، والمقرّب ١٣١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ ، وشذور الذهب٣٤٢ ، والمساعد ٢١٢/٢ ، والتصريح ٦٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢ ، والخزانة ٤٣٩/٣ .

(٢) تمامه :

لقد علمت أولي المغيرة أنّني   لحقتُ ....

وهو للمرّار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي ، انظر : الكتاب ٩٩/١ ، شرح المفصّل لابن يعيش ٩/٦ ، الدر ٢٦٧/٧ ، الهمع ٩٢/٢ ، الخزانة ٤٣٩/٣ ، الدرر ١٢٥/٢ .

(٣) المحرّر ٤٧١/٨ .

أمّا النّحويّون فقد ذهب بعضهم أنّه لا يعمل ، فإنْ وُجد بعده منصوب أو مرفوع قدّر له عامل . وخطّأه في قوله : " في تقدير الانفصال " ؛ لئلاّ تكون إضافته غير محضة – وهو قول ابن برهان وابن الطراوة – ؛ لأنّ هذا المصدر قد نعت وأكّد بالمعرفة .

وذكر أنّ ابن عطية ناقض نفسه في قوله : (لا يعمل) ، أي : المصدر المعرّف بالألف واللّام ، بقوله : " وقد جاء عاملاً .... "[1].

وردّ السمين على أبي حيان بأنّ غاية ما ذهب إليه أنّه قال بأقوالٍ قال بها غيره من النّحاة ، أمّا المناقضة فليست صحيحة ؛ لأنّ ابن عطية ذكر أوّلاً : أنّه لا يعمل في السّعة ، وثانياً : أنّه جاء عاملاً في الضرورة ، ولذلك قيّده ، فقال : في قول الشاعر[2].

وذُكر أنّ بعض الكوفيّين لا يعملون المصدر بحال[3]، والمعروف أنّ المضاف لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين[4]، وفي الارتشاف : " وفي كلام بعض أصحابنا ما يشعر بالخلاف "[5].

وذهب أكثر النّحاة إلى أنّ إعمال المضاف أكثر من إعمال غيره استقراءً ؛ لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزءٍ من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول (أل) والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل[6].

وذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أنّ إضافة المصدر غير محضه كالوصف ،

---

(١) البحر ٥١٦/٥ .

(٢) الدر ٢٦٨/٧ .

(٣) المساعد ٢٣٤/٢ .

(٤) الارتشاف ٢٢٥٨/٥ ، والمساعد ٢٣٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/٢ .

(٥) الارتشاف ٢٢٥٨/٥ ، ومثله في شرح الأشموني ٢٠٠/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١١٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٦/٣ ، والمساعد ٢٣٤/٢ ، والهمع ٧١/٥ .

والجمهور على خلاف ذلك[1]، واستدلّوا على ذلك بتوكيده ونعته بالمعرفة ، وللفرق بينه وبين الوصف ، فالوصف متحمّل ضميراً به يتحقّق الانفصال عن الإضافة ، والمصدر ليس كذلك .

وبناء على ما سبق ، فإنّ الغالب على من يعمل المصدر الاتفاق على إعماله مضافاً ؛ لقوّة شبهه بالفعل حينئذٍ ، لا لأنّه في تقدير الانفصال ، فإضافته محضة على الصحيح ؛ لنعته وتوكيده بالمعرفة ، ولو كانت إضافته غير محضة لنعت بالنّكرة ؛ لأنّه لا يتعرّف بالإضافة حينذاك .

وعلى ضوء ذلك فإنّ ابن عطية عندما قال : إنّ المصدر المضاف يعمل باتّفاق ، فإنّه ذكر المشهور عند النّحاة ، وردُّ أبي حيان صحيح ، فإنّ بعض الكوفيين منعوا إعمال المصدر ، وما أوهم ذلك قدّروا له عاملاً ، ولكنّهم خلاف جمهور النّحاة ؛ بصرة وكوفة .

وأبو حيان مُحِقّ في استدراكه على ابن عطية قوله : " لأنّه في تقدير الانفصال " ؛ لأنّه رأي ضعيف مخالف للجمهور – كما سبق – .

أمّا ردّ السمين على أبي حيان بأنّ غاية ما ذهب إليه أنّه قال بأقوالٍ قال بها غيره من النّحاة ، فكذلك الاعتراضات جلّها ، ولاسيّما في المتأخّرين ، وقوله : إنّ ابن عطية لم يناقض نفسه ؛ بل أراد أنّ المصدر المعرّف بـ(أل) لا يعمل في السّعة ، ولكنّه يعمل عند الضرورة ، يدلّ على ذلك قوله : " وقد جاء عاملاً في ... وفي ... " فغير صحيح ، فإنّ النّحاة لهم أربعة مذاهب في ذلك ، ليس منها إعماله في الضرورة لا السّعة ، وهي[2]:

١/ جواز إعماله في السّعة دون قبح ، وهو مذهب سيبويه[3]، وفي الارتشاف : " ونقله ابن الأصبع عن الفرّاء " .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٨/٣ ، والمساعد ٣٣٢/٢ ، والارتشاف ١٨٠٥/٤ .
(٢) الارتشاف ٢٢٦١/٥ ، والمساعد ٢٣٤/٢-٢٣٥ ، والهمع ٧١/٥ – ٧٣ .
(٣) الكتاب ١٩٢/١ .

٢/ عدم جواز ذلك ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين ، ووافقهم بعض البصريين ، كابن السراج[1]. وما ظهر بعده من معمول ، فهو لعامل يفسّره المصدر .

٣/ يجوز إعماله على قبح ، وهو مذهب الفارسي[2] وجماعة من البصريين . وفي المساعد : " ونقل ابن الأصبع عن الفرّاء إجازة إعماله ، لكن على استقباح " .

٤/ إن عاقبت (أل) الضمير عمل ، نحو : إنّك والضرب خالداً لمسيء إليه ، أي : وضربك ، وإن لم تعاقب لم يعمل ، نحو : عجبت من الضرب زيداً عمراً ، وهو قول ابن طلحة ، وابن الطراوة ، واختاره أبو حيان .

---

(١) الأصول ١/١٣٧ .

(٢) المقتصد ١/٥٦٣ – ٥٦٤ ، والإيضاح العضدي١٦٠ .

٤٢) عمل المصدر الموصوف(*) :

قال تعالى : ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ (الحديد : ١٢-١٣) .

محلّ النّقاش : ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ يَوْمَ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ العامل في ﴿يَوْمَ﴾ : ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ؛ ليكون معنى الفوز أفخم ، كأنّه يقول : إنّ المؤمنين يفوزون بالرّحمة يوم يعتري المنافقين كذا وكذا ؛ لأنّ ظهور المرء يوم خمول عدوّه ومضادّه أبدع وأفخم(١) .

وذكر أبو حيان أنّ ظاهر كلامه أنّ ﴿يَوْمَ﴾ معمول لـ(الفوز) ، وهو لا يجوز ؛ لأنّه مصدر قد وصف قبل أخذ متعلّقاته ، فلا يجوز إعماله ، فلو أعمل وصفه لجاز ، أي : الذي عظُم قدره يوم(٢) .

وذكر السمين أنّ هذا الذي قاله ابن عطية صرّح به مكّي(٣) ، فقال : " ﴿يَوْمَ﴾ ظرف العامل فيه (ذلك الفوز) ، أو هو بدل من (اليوم) الأوّل "(٤) .

اشترط النّحاة(٥) لإعمال المصدر أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، فلا يجوز :

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : اعتراضات السّمين الحلبي على أبي حيّان في الدرّ المصون دراسة نحويّة صرفيّة .

(١) المحرّر ٤٠٦/١٥ .

(٢) البحر ٢٢١/٨ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٣٥٩/٢ .

(٤) الدر ٢٤٣/١٠ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٣ – ١٠٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٦/٣ ، والارتشاف ٢٢٥٨/٥، والمساعد ٢٢٩/٣ ، والهمع ٦٩/٥ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/٢ .

أعجبني ضربك المبرّح زيداً ؛ لأنّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدّر فعل بعد النعت يتعلّق به المعمول المتأخّر ، كقول الحطيئة[(1)]:

أزمعتُ يأساً مبيناً من نوالكم ... ولن ترى طارداً للحرّ كاليأس

والتقدير : يئست من نوالكم ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع ، وحكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك .

وذكر ابن عطية والرضي والسمين أنّه يجوز إعمال المصدر المنعوت إذا كان المعمول ظرفاً ؛ لأنّه يتّسع في الظروف ما لا يتّسع في غيرها[(2)]. وبه قال صاحب الكشّاف في قوله تعالى : ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾[(3)] (طه : ٥٨) .

وزعم صاحب روح المعاني أنّ بعض النّحاة يجيزون ذلك مطلقاً ، ووصفه بالضعف[(4)].

وبناء على ما سبق ، فالرّاجح - والله تعالى أعلم - جواز ذلك إذا كان المعمول مجروراً أو ظرفاً ؛ لأنّه يكفيهما رائحة الفعل ، حتّى إنّه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل ، كحرف النّفي في قوله تعالى : ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ (القلم : ٢) ، فالمجرور متعلّق بمعنى النفي ، أي : انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون ، ولا معنى لتعلّقه بـ﴿بِمَجْنُونٍ﴾ ، وهو قول المحقّقين[(5)].

---

(١) هو في ديوانه ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٣ ، والهمع ٩٣/٢ ، والدرر ١٢٤/٢ ، وحاشية يس ٦٣/٢ .

(٢) المحرّر ٤٨/٤-٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣ ، والدر ٥٧/٨ .

(٣) الكشّاف ٥٤٢/٢ .

(٤) روح المعاني ٢١٧/١٦ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٤٠٧/٤ .

وعلى ضوء ذلك فإنّ ابن عطية أصاب – والله تعالى أعلم – فيما ذهب إليه ، ولاسيّما أنّ المعنى الذي ذكره له جدّ في البلاغة . وقد وافقه السمين ؛ إذ أورد رأي مكّي الموافق لرأي ابن عطية دون اعتراضٍ عليه ، أمّا أبو حيان فأخذ برأي الجمهور ، ولكنّه خلاف قول المحققين كما سبق .

المبحث الثّاني : العامل والمتعلّق :

وفيه اثنتي عشرة مسألة :

١) ناصب ﴿إِذْ﴾ في : ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ﴾ .

٢) ناصب ﴿إِذَا﴾ في : ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾ .

٣) ناصب ﴿أَمَدًا﴾ في : ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ .

٤) ناصب ﴿ثَمَّ﴾ في : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ .

٥) ناصب ﴿حَقًّا﴾ في : ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ .

٦) ناصب (قليلاً) في : ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ...إِلَّا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ .

٧) ناصب ﴿كَمْ﴾ في : ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾ .

٨) ناصب ﴿كَمْ﴾ في : ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ .

٩) متعلّق ﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾ .

١٠) متعلّق ﴿كَمَا﴾ في : ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ .

١١) متعلّق ﴿كَمَا﴾ في : ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ .

١٢) متعلّق ﴿بِإِذْنِهِۦٓ﴾ في : ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ .

٤٣) ناصب (إذ) في قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ﴾ :

قال تعالى : ﴿ ۞ إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ **(القصص : ٧٦)** .

محلّ النّقاش : ﴿إِذْ قَالَ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ العامل في (إِذْ) : (بَغَى)[١]، وردّ ذلك أبو حيان بأنّ المعنى ليس على التقييد بهذا الوقت[٢]، وأيّده السمين في ذلك ، حيث قال ردّاً على أبي البقاء عندما علّق (إِذْ) بمحذوف تقديره : (بغى عليهم) : " وهذا ينبغي أن يرد بما ردّ به قول ابن عطية "[٣].

وللمعربين في العامل في (إذ) في هذه الآية خمسة أقوال ، هي :

١/ (تَنُوْء) ، وهو قول الزمخشري[٤] ، وتبعه البيضاوي[٥] والنّسفي[٦] .

قال أبو حيان : " وهذا ضعيف جداً ؛ لأنّ إثقال المفاتح العصبة ليس مقيداً بوقت قول قومه له : (لاَ تَفْرَحْ) " .

٢/ (بَغَى) وهو قول ابن عطية[٧]، واختاره صاحب التحرير والتنوير[٨] في قوله : " (إذ) ظرف منصوب بفعل (بغى عليهم) ، والمقصود من هذا الظرف

---

(١) المحرر ١٨٨/١٢ .

(٢) البحر ١٣٢/٧ .

(٣) الدر ٦٩٤/٨ .

(٤) الكشاف ٤٣٤/٣ ، والبحر ١٣٢/٧، والدر ٦٩٤/٨، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢٥/٧ ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣٥٩/٥ ، وروح المعاني ١١٢/٢٠ .

(٥) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٠٣/٤ .

(٦) تفسير مدارك التنزيل ٢٤٦/٣ .

(٧) المحرر ١٨٨/١٢ ، والبحر ٧/ ١٣٢ ، والدرّ ٦٩٤/٨، وإرشاد العقل السليم ٢٥٧/٧ ، وروح المعاني ١١٢/٢٠ .

(٨) التحرير والتنوير ١٧٧/٢٠ .

القصّة ، وليس القصد به توقيت البغي ؛ ولذلك قدّره بعض المفسّرين متعلّقاً بـ(اذكر) محذوفاً ، وهو المعني في نظائره من القصص " .

وردّه أبو حيان بقوله : " وهو ضعيف أيضاً ؛ لأنّ بغيه عليهم لم يكن مقيداً بذلك الوقت " .

٣/ (آتَيْنَاه) وهو أحد قولي أبي البقاء[١]، وردّه أبو حيان بما ردّ به سابقيه .

٤/ العامل في الظرف محذوف قدّره ابن جرير[٢] والحوفي[٣] بـ(اذكر) .

وقدّره أبو البقاء[٤] بـ(بغى عليهم) ، وردّه السمين بأنّ البغي لم يكن ذلك الوقت ، وتبعه صاحب اللباب في علوم القرآن في ذلك ، غير أنّه لم ينسب الردّ للسمين[٥] .

وقدّره أبو حيان بـ(أظهر الفرح) ، ورجّحه السمين[٦]. وفيه : أنّ الفرح مقيّد بوقت القول .

٥/ النصب بما بعده من قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ (**القصص** : ٧٨) ، وتكون الجملة مقرّرة لبغيه ، وأجاز ذلك أبو السعود[٧]، وصاحب روح المعاني[٨].

وبناءً على ما سبق فالرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّ العامل في (إذ) محذوف ، تقديره : (اذكر) ، يليه : (أظهر الفرح) ، وهو قول أبي حيان ؛ لمناسبته للمعنى ،

---

(١) التبيان/١٠٢٥ ، والبحر ١٣٢/٧، وإرشاد العقل السليم ٢٥٧/٧ ، وروح المعاني ١١٢/٢٠ .
(٢) فتح القدير ١٨٦/٤ ، واللباب ٢٩٠/١٥ .
(٣) البحر ١٣٢/٧ ، وروح المعاني ١١٢/٢٠ .
(٤) البحر ١٣٢/٧ ، وروح المعاني٢٠ /١١٢ .
(٥) اللباب في علوم القرآن ٢٩٠/١٥ .
(٦) الدر ٦٩٥/٨ .
(٧) إرشاد العقل السليم ٢٥/٧ .
(٨) روح المعاني ١١٢/٢٠ .

قال صاحب المغني في هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟ : " والحقّ عندي أنّه لا يترجّح تقدير اسمٍ ولا فعل ، بل بحسب المعنى ، ثمّ أوضح كيفيّة تقديره باعتبار المعنى ... "[1].

وعلى ضوء ما سبق فإنّ أبا حيّان محقّ – والله تعالى أعلم وأجلّ – في ردّه لقول ابن عطية أنّ ناصب الظرف (بَغَى) ؛ لأنّ المعنى ليس على التقييد بذلك الوقت –كما ذكر – ، وأصاب السمين في تأييد شيخه في ذلك .

(١) مغني اللّبيب ٢/٥١٦ .

٤٤) ناصب إذا في قوله تعالى : ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾ :

قــال تعــالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (سبأ : ٧) .

محلّ النّقاش : ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾ .

جـوّز الزّجـاج والنّحـاس أن يكـون ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ عـاملاً في ﴿إِذَا﴾ ، وردّ ذلـك ابن عطية ، وجعله خطأً وإفساداً للمعنى(١) .

وردّ قوله أبو حيان ، وذكر أنّ (إذا) اختُلف في العامل فيها ، والصحيح أنّه يعمل فيها فعل الشرط مثل بقيّة أسماء الشرط(٢) .

وذكر السمين أنّ ما ذهب إليه أبو حيان مخالف للجمهور(٣) .

جاء في معاني القرآن للنّحّاس : " قال أبو جعفر : وسمعت محمد بن الوليد يقول : سألنا أبا العباس عن آية من القرآن صعبة مشكلة ، وهي قول الله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ، فقال : إن عمل في ﴿إِذَا﴾ ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ كان محالاً ؛ لأنّه لا ينبئهم ذلك الوقت ، وإن عمل فيه ما بعد (إنّ) كان المعنى صحيحاً ، وكان خطأً في العربية أن يعمل ما قبل (إنّ) فيما بعدها "(٤) .

اختلف المعربون في العامل في (إذا) في هذه الآية على النّحو التّالي :

١/ محذوف دلّ عليه قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ؛ لأنّ معناه : تبعثون إذا مزقتم ، والتقدير : " بعثتم أو نبئتم بأنّكم تبعثون إذا مزّقتم " .

---

(١) المحرّر ١٣/١١٠ .

(٢) البحر ٧/٢٥٩ .

(٣) الدرّ ٩/١٥٤ .

(٤) معاني القرآن ٣/٢١٩ .

أجـازه الزّجـاج(١)، وهـو قـول مكّـي(٢) والزمخـشري(٣) وأبي البقـاء(٤) والبيـضاوي(٥) والنّسفي(٦) وابن جزّي(٧) .

ولا يجوز أن يكون : ﴿جَدِيدٍ﴾ هو العامل ؛ لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيمـا قبلهـا . وفي التبيـان : " العامـل في ﴿إِذَا﴾ مـا دلّ عليـه خـبر (إنّ) ، أي : إذا مـزقتم بعثـتم ، ولا يعمـل فيـه ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ ؛ لأنّ إخبـارهم لا يقـع وقت تمزيقهم ، ولا ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ ؛ لأنّ (إذا) مضافة إليها ، ولا ﴿جَدِيدٍ﴾ ؛ لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها ، وأجازه قوم في الظروف " .

وقال صاحب البرهان في علوم القرآن : " العامل في ﴿إِذَا﴾ ما دلّ عليه قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ من معنى (بعثتم أو مبعوثون) .

فإن قيل : أيجوز نصب (إذا) بقوله (جديد) ؛ لأنّ المعنى عليه ؟.

قيل: لا يجوز ؛ لامتنـاع أن يعمـل مـا بعـد (إنّ) فيمـا قبلهـا ، وهـذا يـسمّى مجاوبـة الإعـراب ، والمعنى للـشيء الواحـد . وكـان أبـو علـي الفارسـي يلـم بـه كثيراً ، وذلك أنّه يوجد في المنظوم والمنثور ، والمعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع منه "(٨) .

وقـال صـاحب روح المعـاني : " ﴿إِذَا﴾ شـرطية ، وجوابهـا محـذوف ؛ لدلالـة مـا

(١) معاني القرآن ٢٠٥/١ .
(٢) مشكل إعراب القرآن ٥٨٣/٢ .
(٣) الكشّاف ٥٧٩/٣ .
(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٩٥ .
(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٩٢/٤ .
(٦) تفسير مدارك التنزيل ٣٢٠/٣ .
(٧) التسهيل لعلوم التنزيل ١٤٧/٣ .
(٨) البرهان في علوم القرآن ١٩٥/٤ .

بعده عليه ، أي : (تبعثون أو تحشرون) ، وهو العامل في ﴿إِذَا﴾ على قول الجمهور "[1].

وفي التحرير : " وليس ﴿إِذَا﴾ بمفيد شرطاً للخلق الجديد ؛ لأنّه ليس يلزم للخلق الجديد أن يتقدمه البِلى ، ولكن المراد أنه يكون البِلى حائلاً دون الخلق الجديد المنبَّأ به "[2].

٢/ ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ ، وهو قول الزّجاج[3] والنّحّاس[4] وأبي حيان[5].

وفي مشكل إعراب القرآن : " العامل في ﴿إِذَا﴾ فعل دلّ عليه الكلام ، تقديره : ينبئكم بالبعث أو بالحياة أو بالنشور إذا مزقتم . وأجاز بعضهم أن يكون العامل (مزقتم) ، وليس بجيّد ؛ لأنّ (إذا) مضافة إلى ما بعدها من الجمل والأفعال ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف ؛ لأنّه كبعضه ، كما لا يعمل بعض الاسم في بعض . ولا يجوز أن يكون العامل ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ ؛ لأنّه ليس يخبرهم ذلك الوقت ، فليس المعنى عليه "[6].

وأجاز بعضهم ذلك على أن تجعل ﴿إِذَا﴾ للمجازاة ، فيعمل فيها حينئذٍ ما بعدها ؛ لأنّها غير مضافة إليه ، يقول صاحب الجامع لأحكام القرآن : " ولا يعمل فيه (مُزِّقْتُمْ) ؛ لأنّه مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف . وأجازه بعضهم على أن يجعل (إذا) للمجازاة ، فيعمل فيها حينئذٍ ما بعدها ؛ لأنّها غير مضافة إليه . وأكثر ما تقع (إذا) للمجازاة في الشعر "[7].

---

(١) روح المعاني ١٠٩/٢٢ .

(٢) التحرير والتنوير ١٤٩/٢٢ .

(٣) معاني القرآن ٢٤١/٤ .

(٤) معاني القرآن ٣٣٣/٣ .

(٥) البحر ٢٥٩/٧ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٥٨٣/٢ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١٣ .

والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في العامل في (إذا) ، حيث انقسم النّحاة إلى فريقين ، هما[1] :

١/ أنّه ما في الجواب من فعل أو شبهه ، وهو قول الجمهور ، وردّه المخالفون بما يلي :

أ / أنّ الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم : تصير الجملتان واحدة ؛ لأنّ الظرف عندهم من جملة الجواب ، والمعمول داخل في جملة عامله .

ب/ أنّه ممتنع في قول زهير[2] :

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

وفي مغني اللّبيب : " لأنّ الجواب محذوف ، تقديره : إذا كان جائياً فلا أسبقه ، ولا يصحّ أن يقال : لا أسبق شيئاً وقت مجيئه ؛ لأنّ الشيء إنّما يسبق قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنّها غير شرطيّة ، وأنّها معمولة لما قبلها وهو سابق ، وأمّا على القول الثّاني فهي شرطيّة محذوفة الجواب ، وعاملها إمّا خبر كان ، أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث "[3].

---

(١) الجنى الدّاني٣٦٩ ، ومغني اللّبيب ١/١١٢-١١٤ .

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه٢٨٧ ، والكتاب ١/١٦٥ ، ٣/٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/١٦٠ ، ومغني اللّبيب ١/١١٢ ، ٣١٨ ، ٢/٥٣٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ ، ٧٨٤ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢/٥٢ ، ٧/٥٦ ، والمقاصد النّحويّة ٢/٢٦٧ ، ٣/٣٥١ ، والهمع ٢/١٤١ ، وتخليص الشواهد٥١٢ ، وخزانة الأدب ٨/٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٥٥٢ ، ٩/١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، والدرر ٦/١٦٣ ، ولصرمة الأنصاري في الكتاب ١/٣٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٧٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/١٥٥ ، والخصائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، وأسرارالعربيّة ١٥٤ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨/٦٩ ، وشرح الأشموني ٢/١١٥ ، والأشباه والنّظائر ٢/٣٤٧ ، وخزانة الأدب ١/١٢٠ ، ٤/١٣٥ ، ١٠/٢٩٣ ، ٣١٥ .

(٣) مغني اللّبيب ١/١١٣ .

جـ/ اختلاف وقتي الشرط والجزاء في نحو : " إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً " ، فيلزمهم أن يعمل (أكرمتك) في ظرفين متضادّين ، وذلك باطل عقلاً ؛ إذ الحدث الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمانين ، وقصداً إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم .

وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا لم يتضادّا وكان أحدهما أعمّ من الآخر ؛ لذا جاز أن يعمل فعل الشرط في المثال السّابق على القول الثّاني .

د / أنّ الجواب ورد مقروناً بـ(إذا) الفجائيّة ، نحو : ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (الروم : ٢٥) ، وبالحرف النّاسخ ، نحو : " إذا جئتني اليوم فإنّي أكرمك " ، وجاء منفيّاً بـ(ما) ، نحو : ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ (الجاثية : ٢٥) ، وكلّ منها لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وورد – أيضاً – والصّالح فيه للعمل صفة ، نحو : ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدّثر : ٨-٩) ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف .

وفي الجنى الدّاني : " والجواب عن هذه الوجوه أنّ الجمهور إنّما يقولون : إنّ العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً للعمل ، فإن منع من عمله فيها مانع كـ(إذا) الفجائيّة و(إنّ) ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذٍ مقدّر يدلّ عليه الجواب "[1].

٢/ أنّه شرطها ، وذكروا أنّها ليست مضافة إلى الجملة بعدها كما يقوله الجميع إذا جزمت . وفي المغني : " وهو قول المحقّقين ، فتكون بمنزلة

(١) الجنى الداني ٣٦٩ – ٣٧٠ .

(متى وحيثما وأيّان) "[(١)] . وردّ بملازمة (إذا) للإضافة لما بعدها عند الجمهور .

والرّاجح – والله تعالى أعلم – القول الثّاني ؛ للمآخذ الّتي في القول الأوّل ، وبهذا القول يتسق القول في العامل في أدوات الشرط كلّها .

وبناءً على ما سبق فالراجح في هذه المسألة القول الثّاني – والله تعالى أعلم وأجلّ – .

وعليه فإنّ ابن عطية لم يصب في ردّه تعلّق ﴿إِذَا﴾ بـ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ ، أمّا قول أبي حيان بأنّ العامل في (إذا) فعل الشرط كبقيّة أدوات الشرط ، فهو وإن كان خلاف رأي الجمهور ، إلاّ أنّه قول المحققين – كما ذكر ابن هشام – .

---

(١) مغني اللّبيب ١١٢/١ .

٤٥) ناصب ﴿أَمَدًا﴾ في قوله تعالى : ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ :

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ (**الكهف : ١٢**) .

محلّ النّقاش : ﴿أَمَدًا﴾ .

ذهب الطبريّ[١] إلى أنّ ﴿أَمَدًا﴾ منصوب بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ ، وذكر ابن عطية أنّ ذلك غير متّجه[٢].

ولكنّ أبا حيّان ذكر أنّه قد يتّجه ، وذلك أنّ الأمد هو الغاية ، ويكون عبارة عن المدّة من حيث إنّ المدّة غاية في أمد المدّة على الحقيقة ، و(مَا) بمعنى (الّذي) ، و﴿أَمَدًا﴾ منصوب على إسقاط الحرف ، والتّقدير : لما لبثوا من أمد ، أي : من مدّة ، ويصير (من أمد) تفسيراً لما أبهم من لفظ (مَا) ، كقوله تعالى : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ (**البقرة : ١٠٦**) لمّا سقط الحرف وصل إليه الفعل[٣].

واعترض السمين عليه ، وقال : " يكفيه أنّ مثل ابن عطية جعله غير متّجه " ، ثمّ قال : " وعلى تقدير ذلك فلا نسلّم أنّ الطبري عنى نصبه بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ مفعولاً به ، بل يجوز أن يكون عنى نصبه تمييزاً ، كما قاله أبو البقاء[٤].

اختلف المعربون في ناصب ﴿أَمَدًا﴾ تبعاً لاختلافهم في ﴿أَحْصَىٰ﴾ أهو فعل ماضٍ أم اسم تفضيل ؟.

١/ فمن جعل ﴿أَحْصَىٰ﴾ فعلاً ماضياً جعل ﴿أَمَدًا﴾ مفعوله ، و(مَا) في قوله : ﴿لِمَا لَبِثُوٓاْ﴾ مصدريّة ، وتقرير المعنى على هذا : لنعلم أيّ الحزبين ضبط أمداً للبثهم في الكهف .

---

(١) جامع البيان ٦١٤/١٥ .

(٢) البحر ١٠٥/٦، والدر ٤٥١/٧ ، والمحرّر ٣٧٢/١٠ .

(٣) البحر ١٠٥/٦ ، والدرّ ٤٥١/٧ .

(٤) الدرّ ٤٥١/٧ .

وهو اختيار الفارسي[١] والزّمخشري[٢] وابن عطية[٣] وغيرهم[٤] .

والذين قالوا : إنّ (أحصى) فعل ماض ، قالوا : لا يصح فيه أن يكون صيغة تفضيل ؛ لأنّها لا يصح بناؤها هي ولا صيغة فعل التعجب قياساً إلاّ من الثلاثي ، و(أحصى) رباعي ، فلا تصاغ منه صيغة التفضيل ولا التعجب قياساً ، قالوا : وقولهم : ما أعطاه وما أولاه للمعروف ، وأعدى من الجرب ، وأفلس من ابن المذلق ، شاذّ لا يقاس عليه ، فلا يجوز حمل القرآن عليه[٥] .

وفي الكشّاف : " ولأنّ ﴿أَمَدًا﴾ لا يخلو : إمّا أن ينتصب بأفعل ، فأفعل لا يعمل ، وإمّا أن ينصب بـ﴿لِبِثُوٓاْ﴾ ، فلا يسدّ عليه المعنى "[٦] .

وردّ بأنّ كونه فعلاً ماضياً يشعر بأنّ غاية البعث هو العلم بالإحصاء المتقدم على البعث ، لا بالإحصاء المتأخر عنه ، وليس كذلك ، وأُجيب عن ذلك بالتالي : وتوهم إيذانه بأن غاية البعث هو العلم بالإحصاء المتقدم عليه مردود بأنّ صيغة الماضي باعتبار حال الحكاية – والله تعالى أعلم –[٧] .

٢/ من جعله اسم تفضيل عدّ ﴿أَمَدًا﴾ تمييزاً له ، وهو اختيار الفرّاء[٨] والزّجاج[٩]

(١) الدر ٤٤٩/٧ ،

(٢) الكشّاف ٤٧٤/٢ .

(٣) المحرّر ٣٧٢/١٠ .

(٤) تفسير مدارك التنزيل ١٢/٣ ، والتسهيل لعلوم التّنزيل ٩٣٦/١ ، وتفسير السّراج المنير ٢٧٧/٢ ، روح المعاني ١٦٢/١١ .

(٥) تفسير معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢١٠/٣ .

(٦) الكشاف ٤٧٤/٢ .

(٧) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢٠٨/٥ .

(٨) معاني القرآن ١٣٦/٢ .

(٩) معاني القرآن ٢٧١/٣ .

والتبريزي[١] وغيرهم[٢] .

وجوّز الحوفي[٣] وأبو البقاء[٤] الوجهين .

ورُدّ بأنّ أفعل التفضيل من الرّباعي شاذّ لا يقاس عليه –كما سبق – لكن القائلين بهذا قالوا : إنّ ذلك قياسيّ ليس شاذّاً ، وهو مذهب سيبويه ، وتحقيق ذلك أنّ للنّحاة في بناء اسم التفضيل وفعل التعجّب من الرّباعي ثلاثة مذاهب ، هي[٥] :

أ / جواز بنائها من (أفعل) مطلقاً ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٦] ، وهو مذهب أبي إسحاق[٧] ، كما نقله عنه أبو حيان في البحر .

ب/ لا يبنى منه مطلقاً ، وما سمع منه فهو شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه .

ج/ تصاغ من (أفعل) إذا كانت همزتها لغير النقل خاصة ، كـ(أظلم الليل) ، و(أشكل الأمر) ، لا إن كانت الهمزة للنقل فلا تصاغ منها ، وهذا هو اختيار ابن عصفور[٨] .

وذكر الزمخشري أنّ أفعل لا يعمل ، ورُدّ بأنّ ما ذكره ليس بصحيح ؛ لأنّ صيغة التفضيل تعمل في التمييز بلا خلاف ، و﴿أَمَدًا﴾ تمييز – كما تقدم –

---

(١) تفسير معالم التنزيل في تفسير القرآن ٢١١/٣ ، والبحر ١٠٥/٦ ، والدر ٤٥٠/٧ ، واللّباب في علوم القرآن ٤٣٤/١٢ ، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣٨/١٩ .

(٢) تفسير القرآن العزيز لابن زمنين ٣٨٠/١ ، وتفسير الجلالين ٣٨١/١ ، والتحرير والتنوير ٢٧٠/١٥ .

(٣) المراجع نفسها .

(٤) التبيان ٩٩/٢ .

(٥) المراجع نفسها .

(٦) الكتاب ٣٧/١ .

(٧) البحر ١٠٥/٥ .

(٨) تفسير معالم التنزيل ٢١١/٣ ، والبحر ١٠٥/٦ ، ، واللباب في علوم القرآن ٤٣٤/١٢ ، وأضواء البيان ٣٨/١٩ .

فنصبه بصيغة التفضيل لا إشكال فيه[1] .

قال صاحب الدرّ : " الذي أحوج الزمخشري إلى عدم جعله تمييزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدم صحة معناه ، وذلك أنّ التمييز شرطه في هذا الباب أن تصح نسبة ذلك الوصف الذي قبله إليه ويتصف به ، ألا ترى إلى مثاله في قوله : " زيد أقطع الناس سيفاً " كيف يصح أن يسند إليه ، فيقال : زيد قطع سيفه ، وسيفه قاطع ، إلى غير ذلك ؟.. وهنا ليس الإحصاء من صفة الأمد ، ولا تصح نسبته إليه ، وإنّما هو صفات الحزبين ، وهو دقيق "[2] .

وفي تفسير البغوي بعد أن اختار أن يكون (أحصى) اسم تفضيل : " وللمخالف أن يقول : إنّ صيغة التفضيل تقتضي بدلالة مطابقتها الاشتراك بين المفضل والمفضل عليه في أصل الفعل ، وأحد الحزبين لم يشارك الآخر في أصل الإحصاء ؛ لجهله بالمدة من أصلها ، وهذا ممّا يقوي قول من قال : إن (أحصى) فعل ، والعلم عند الله تعالى "[3] .

واعترض عليه بأنّ التمييز يجب كونه فاعلاً في المعنى ، ولا يصحّ ذلك هنا ، وأجيب عنه بصحّة أن يقال : أيّهم أحفظ لهذا الشعر وزناً أو تقطيعاً "[4] ، وقال صاحب التحرير والتنوير : " ولا يريبك أنّه لا يتضح أن يكون هذا التمييز محولاً عن الفاعل ؛ لأنّه لا يستقيم أن تقول : أفضل أمده ؛ إذ التحويل أمر تقديري يقصد منه التقريب "[5] .

ورُدّ من حيث المعنى ، يقول أبو السّعود : " لأنّ مؤدّاه أن يكون المقصود

---

(١) تفسير معالم التنزيل ٢١١/٣ .

(٢) الدرّ ٤٥٠/٧ .

(٣) تفسير معالم التنزيل ٢١٣/٣ .

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢٠٨/٥ .

(٥) التحرير والتنوير ٢٧٠/١٥ .

بالإخبار إظهار أفضل الحزبين وتمييزه عن الأدنى مع تحقق أصل الإحصاء فيهما ، ومن البيّن أن لا تحقق له أصلاً ، وأنّ المقصود بالاختبار إظهار عجز الكل عنه رأساً ، فهو فعلٌ ماضٍ قطعاً "[1].

٣/ منصوب بفعل مقدّر يدلّ عليه أفعل عند الجمهور ؛ لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به عند البصريين ، وأجازه أبو البقاء[2].

وفي الكشّاف : " فإن زعمت أنّي أنصبه بإضمار فعل يدل عليه (أحصى) ، كما أضمر في قوله[3]:

*** وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا ***

على : نضرب القوانس ، فقد أبعدت المتناول وهو قريب ، حيث أبيت أن يكون أحصى فعلاً ، ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وإضماره "[4].

٤/ مفعول لاسم التفضيل (أحصى) ، قال البغوي : " أجاز الكوفيون نصب المفعول بصيغة التفضيل ، وأعربوا قول العباس بن مرداس السّلمي[5]:

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا

بأنّ (القوانس) مفعول به لصيغة التفضيل التي هي (أضرب) ، قالوا : ولا حاجة لتقدير فعل محذوف ، ومن هنا قال بعض النحويين : إنّ (من) في

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥/٢٠٨ .

(٢) التبيان ٢/٩٩ .

(٣) البيت للعبّاس بن مرداس ، وهو في ديوانه٩٢ ، والأصمعيّات٢٠٥ ، والكشّاف ٤/٤٧٤ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦/١٠٥ ، وشرح شواهد الكشّاف ٤/٤٢٩ ، والدرّ ١/٢٦١ ، ٧/٤٥٠ ، ، والنّوادر٥٩ ، والخزانة ٣/٥١٧ ،.

(٤) الكشّاف ٢/٤٧٤ .

(٥) سبق تخريجه في هذه الصفحة نفسها .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ (الأنعام : ١١٧) منصوب بصيغة التفضيل قبله نصب المفعول به .

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له : ومذهب الكوفيين هذا أجرى عندي على المعنى المعقول ؛ لأن صيغة التفضيل فيها معنى المصدر الكامن فيها ، فلا مانع من عملها عمله ، ألا ترى أن قوله : " وأضرب منا بالسيوف القوانسا " معناه : يزيد ضربنا بالسيوف القوانس على ضرب غيرنا ، كما هو واضح ؟. وعلى هذا الذي قررنا فلا مانع من كون (أمداً) منصوب بـ(أحصى) ، نصب المفعول به على أنه صيغة تفضيل ، وإن كان القائلون بأن (أحصى) صيغة تفضيل أعربوا ﴿أَمَدًا ﴾ بأنّه تمييز "[1] .

٥/ مفعول لـ﴿لَبِثُوٓاْ ﴾ ، نُسب للطبري ؛ لأنّه قال : " والآخر : أن يكون منصوباً بوقوع قوله : ﴿لَبِثُوٓاْ ﴾ عليه ، كأنّه قال : أيّ الحزبين أحصى للبثهم غاية "[2]، وقال الزّجاج في ما جاء في التنزيل من حذف الجار : " أي : لما لبثوا فيه "[3] .

وردّه الزّمخشري وابن عطية بأنّه لا يتّجه ، وقال أبو حيان : " وقد يتجه ذلك أنّ الأمد هو الغاية ، ويكون عبارة عن المدة من حيث إنّ للمدة غاية في أمد المدة على الحقيقة ، و(مَا) بمعنى (الذي) ، و﴿أَمَدًا ﴾ منتصب على إسقاط الحرف ، وتقديره : لما لَبِثُواْ من أمد ، أي : مدّة ، ويصير (من أمد) تفسيراً لما أبهم في لفظ (مَا لبِثُوا) ، كقوله : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ (البقرة : ١٠٦) ، و﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾ (فاطر : ٢) لما سقط الحرف وصل إليه الفعل "[4] .

(١) معالم التنزيل ٢١٢/٣ .

(٢) جامع البيان ٦٠٤/١٧ .

(٣) معاني القرآن ٦٩/١ .

(٤) البحر المحيط ١٠١/٦ .

وقال السمين : " يكفيه أنّ مثل ابن عطية جعله غير متّجه ، وعلى تقدير ذلك فلا نسلم أنّ الطبري عنى نصبه بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ مفعولاً به ، بل يجوز أن يكون على نصبه تمييزاً ، كما قاله أبو البقاء "[1].

وفي مشكل إعراب القرآن : " وإذا نصبت (أمداً) بـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ فهو ظرف ، لكن يلزمك أن تكون عديت ﴿أَحْصَىٰ﴾ بحرف جر ؛ لأنّ التقدير : أحصى للبثهم في الأمد ، وهو ممّا لا يحتاج إلى حرف ، فيبعد ذلك بعض البعد ، فنصبه بـ﴿أَحْصَىٰ﴾ أولى وأقوى "[2].

٦/ تمييز لـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ جوّزه الفرّاء[3] وأبو البقاء[4] والبيضاوي[5] والنيسابوري[6] والشوكاني[7] .

قال الفرّاء : " وإن شئت أوقعت عليه اللّباث : للباثهم أمداً "[8] ، وقال أبو البقاء : " وقيل : الّلام زائدة ، و (مَا) بمعنى (الّذي) ، و﴿أَمَدًا﴾ مفعول ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ ، وهو خطأ ، وإنّما الوجه أن يكون تمييزاً ، والتقدير : لما لبثوه "[9].

والرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّ ﴿أَمَدًا﴾ مفعول للفعل الماضي ﴿أَحْصَىٰ﴾ ، أو تمييزاً لـ﴿لَبِثُوٓاْ﴾ ، ليس لكون (أحصى) صِيغَ من الرّباعي ، فقد كثر

---

(١) الدرّ ٤٥٢/٧ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٣٨/١ .

(٣) معاني القرآن ١٣٦/٢ .

(٤) التبيان/٩٩ .

(٥) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٨١/١ .

(٦) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٤٠٧/٤ .

(٧) فتح القدير ٣٨٩/٣ .

(٨) معاني القرآن ١٣٦/٢ .

(٩) التبيان ٩٩/٢ .

وروده منه على أفعل التفضيل في القرآن وفي غيره ؛ ولكن لأنّ مؤدّاه أن يكون المقصود بالإخبار إظهار أفضل الحزبين وتمييزه عن الأدنى مع تحقق أصل الإحصاء فيهما ، ومن البيّن أن لا تحقق له أصلاً ، وأنّ المقصود بالاختبار إظهار عجز الكل عنه رأساً[1] -كما ذكر أبو السّعود - .

ولم أجد أحداً اعترض على كونه تمييزاً لـ﴿لَبِثُوٓاْ ﴾ ، لا من حيث المعنى ، ولا الصّناعة .

وبناءً على ما سبق فإنّ ابن عطية لم يصب - والله تعالى أعلم - في ردّه أن يكون ﴿أَمَدًا ﴾ مفعولاً لـ﴿لَبِثُوٓاْ ﴾ ، فيمكن أن يخرّج ذلك على نزع الخافض ؛ لأنّ الأمد هو المدّة -كما سبق - ، فهو وجه من الوجوه ، وإن كان مرجوحاً . أمّا قول السمين : " يكفيه أنّ مثل ابن عطية جعله غير متجه " فمردود ، فكلٌّ يؤخذ منه ويردّ ، إلاّ رسول الله ﷺ ، وابن عطية مفسّرٌ أكثر من كونه نحويًّا ، ولو صحّ ذلك لكان جهابذة النّحاة أولى بذلك منه ، وكلٌّ أخذ منه واعترض عليه .

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥/٢٠٨ .

٤٦) ناصب ﴿ثَمَّ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ :

قال تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ (الإنسان : ٢٠) .

محلّ النّقاش : ﴿ثَمَّ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ ﴿ثَمَّ﴾ ظرف العامل فيه ﴿رَأَيْتَ﴾ أو معناه ، والتقدير : رأيت ما ثمّ ، فحذفت (ما)[(١)] .

وردّه أبو حيان ، ووصفه بالفساد ؛ لأنّه ظنّ أنّه وجه واحد ، فإذا جعلناه معمولاً لـ(رأيت) لا يكون صلة لـ(ما) ؛ لأنّ العامل فيه حينذاك محذوف ، أي : ما استقرّ ثمّ[(٢)] .

وذكر السمين أنّ قول ابن عطية : " أو معناه " هو القول بأنّه صلة للموصول ، فيكون قوله يشير إلى وجهين لا وجهاً واحداً ، فلا يلزمه الفساد . ولولا ذلك لم يكن لقوله : " أو معناه " معنى .

وقوله : " أو معناه " ، أي : معنى الفعل من حيث الجملة ، وهو الاستقرار المقدّر[(٣)] .

(ثمّ) ظرف مكان يشار به للبعيد ، وهو مبنيّ ؛ لتضمّنه معنى الإشارة ، وهو في الآية في محلّ نصب ، واختلف علام انتصب ؟ وكان الاختلاف على النّحو التّالي :

١/ ظرف لـ ﴿رَأَيْتَ﴾ ، فأكثر البصريين يقول : ﴿ثَمَّ﴾ ظرف ، ولم تُعدّ ﴿رَأَيْتَ﴾ كما تقول : ظننت في الدّار ، أخبر بمكان ظنّه ، فلا تُعدّى (ظننت) على قول سيبويه .

---

(١) المحرّر ١٦/١٩١ .

(٢) البحر ٨/٣٩٩ .

(٣) الدرّ ١٠/٦١٥ .

قال الأخفش : " يريد أن يجعل (رأَيْتَ) لا تتعدى ، كما يقول : " ظننت في الدار خيراً " لمكان ظنّه ، وأخبر بمكان رؤيته "[١] .

وفي غرائب القرآن ورغائب الفرقان : " والذي اختاره أصحاب المعاني أن يكون المفعول متروكاً ؛ ليشيع ويعم .

والمعنى أنّ الرّائي أينما وجد الرؤية لم يتعلّق إدراكه إلاّ بنعيم ﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ ، أي : واسعاً هنيئاً .

و " (ثَمَّ) ظرف مكان أشير به إلى الجنة "[٢] .

وقيل : المفعول محذوف ، والتقدير: وإذا رأيت الموعود به ثمّ ، وجاء في الهمع : " ويشار للمكان البعيد فقط بـ(ثمّ) مفتوحة الثاء المثلثة ، وهي كـ(هنا) في لزوم الظرفية ، والجر بمن وإلى ، وقيل : إنّها تقع مفعولاً به ، وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ ، وردّ بأنّ المفعول محذوف اختصاراً ، أي : الموعود به ، أو اقتصاراً ، أي : وقعت منك رؤية "[٣] .

وهو قول الأخفش[٤] والطبري[٥] والسمرقندي[٦] والبغوي[٧] والزّمخشري[٨] والقرطبي[٩] والشوكاني[١٠] والألوسي[١١] .

---

(١) معاني القرآن ٢/٥٦١ .

(٢) غرائب القرآن ورغائب القرآن ٦/٤١٦ .

(٣) الهمع ١/٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٤) معاني القرآن ٢/٥٦١ .

(٥) تفسير جامع البيان ٢٤/١١١ .

(٦) بحر العلوم ٣/٥٠٦ .

(٧) تفسير معالم التنزيل ٥/١٩٤ .

(٨) الكشّاف ٤/٥١٩ .

(٩) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٤٤ .

(١٠) فتح القدير ٥/٤٩٣ .

(١١) روح المعاني ١/٣٦٥ .

٢/ منصوب على المفعوليّة ، وفي ذلك قولان :

أ / مفعولٌ لـ ﴿رَأَيۡتَ﴾ ، قاله الفرّاء والزّجاج ، يقول الفرّاء : " ويقال : إذا رأيت ثمّ ، يريد : إذا نظرت ثمّ إذا رميت ببصرك هناك رأيت نعيماً " .

ورُدّ بأنّ (ثمّ) ظرف لا يتصرّف من الظرفيّة إلاّ إلى شبهها ، وهو الجرّ بـ(من) أو (إلى) . يقول صاحب المغني : " (ثمّ) بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد ، نحو : ﴿وَأَزۡلَفۡنَا ثَمَّ ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ (**الشعراء : ٦٤**) ، وهو ظرف لا يتصرف ، فلذلك غلط مَن أعربه مفعولاً لـ(رأيت) في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ﴾ ، ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب "[(١)] .

وفي حاشية الصبّان : " واعلم أنّ (هنا) ملازمة للظرفية أو شبهها ، لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بـ(من) كما في (عند ولدن وقبل وبعد) ، بل الجر بـ(من أو إلى) كما في (أين) ، قاله الدّماميني . ومثل (هنا) : (ثمّ) كما في شرح الجامع . قال : ولذا غلط من زعم أنّ (ثَمَّ) في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ﴾ (**الإنسان : ٢٠**) مفعول لـ(رأيت) ، بل مفعوله محذوف إمّا اختصاراً ، أي : وإذا رأيت ثمّ الموعود به ، أو اقتصاراً ، أي : وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان "[(٢)] .

ب/ في موضع المفعول ، قاله الفرّاء[(٣)] ، وتبعه مكّي[(٤)] والأصفهاني[(٥)] ، والتقدير : إذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيماً ، وصلح إضمار (ما) كما قيل :

---

(١) مغني اللّبيب ١٣٨/١ .

(٢) حاشية الصبّان ٣٠٠/١ .

(٣) معاني القرآن ٢١٨/٣ .

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية ٧٩٣٣/١٢ .

(٥) مفردات غريب القرآن ٨٢/١ .

﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام : ٩٤) . والمعنى : ما بينكم .

وأنكر الزجّاج وغيره حذف الموصول والاكتفاء بالصّلة ، قال النّحّاس : " و(ثمّ) عند جميع النّحويين مبنيّ غير معرب ؛ لتنقله ، وحذف (ما) خطأ عند البصريين ؛ لأنّه يحذف الموصول ويبقى الصّلة ، فكأنّه جاء ببعض الاسم "[(١)].

وفي تهذيب اللّغة : " قال الزجاج : (ثَمَّ) عُني به الجنَّة . والعامل في (ثَمّ) معنى ﴿رَأَيْتَ﴾ . المعنى : وإذا رميت ببصرك ثَمّ .

وقال الفرّاء : المعنى : إذا رأيت ما ثَمّ رأيت نعيماً .

قال الزجاج : وهذا غلط ؛ لأنّ (ما) موصولة بقوله : ﴿ثَمَّ﴾ على هذا التقدير . ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة ، ولكن ﴿رَأَيْتَ﴾ متعدٍّ في المعنى إلى ﴿ثَمَّ﴾ "[(٢)].

وفي مفردات غريب القرآن : " و(ثمّ) إشارة إلى المتبعد عن المكان ، وهنالك للتقرب ، وهما ظرفان في الأصل ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ ، فهو في موضع المفعول "[(٣)].

وبناءً على ما سبق فالرّاجح – والله تعالى أعلم – القول الأوّل ؛ للآتي :

١/ (ثَمّ) ظرف ملازم للظرفيّة أو شبهها ، وهو الجرّ بـ(من أو إلى) – كما سبق – .

٢/ سلامة هذا القول من مآخذ الصناعة النّحويّة خلاف القولين الآخرين ، وذلك أنّ القول بأنّه مفعول به مردود بعدم تصرّفه ، والقول بأنّه في موضع

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٠٣/٥ .

(٢) تهذيب اللغة ٨٨/٥ .

(٣) مفردات غريب القرآن ٨٢/١ .

المفعول مردود بعدم جواز حذف الموصول وبقاء صلته ، وعلى اعتبار صحّة ذلك عند الكوفيين والأخفش وابن مالك فهو مردود بجمود (ثمّ) وعدم مفارقتها للظرفيّة إلاّ إلى شبهها ، وهو الجرّ بـ(من أو إلى) .

كما أنّ القول بقصور الفعل في هذه الآية وعدم تعديته له جانب بلاغي -كما مرّ - ، وما البلاغة إلاّ فهم معاني النّحو .

وعلى ضوء ما سبق فإنّ أبا حيّان أصاب - والله تعالى أعلم - في استدراكه على ابن عطية ، ووصف قوله بالفساد ، فإنّ المتأمّل لقول ابن عطية يجد أنّه ذكر قولين في هذه المسألة لا قولاً واحداً ، يدلّ على ذلك قوله : " أو معناه " ، فـ(أو) للتخيير كما هو معلوم ، ولو أنّه عنى قولاً واحداً لم يكن لقوله : " أو معناه " معنى -كما ذكر السمين - ، إلاّ أنّ قوله في معناه ، أي : في معنى رأيت ، وقدّره بـ(رأيت ما ثمّ) ، فحذفت (ما) ، فيكون معمولاً لـ(استقرّ) صلة الموصول المحذوف ، وهو ليس في معنى (رأيت) .

والسمين لم يستطع إصلاح فساد قول ابن عطية بقوله : " أي : معنى الفعل من حيث الجملة ، وهو الاستقرار المقدّر " .

٤٧) ناصب ﴿حَقًّا﴾ في : ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ :

قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة : ١٨٠) .

محلّ النّقاش : ﴿حَقًّا﴾ .

يرى ابن عطية أنّ ﴿حَقًّا﴾ منصوب على أنّه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة، وعامله محذوف ، أي : حقّ ذلك حقّاً[١] .

وردّه أبو حيان ؛ لأنّ قواعد النّحو تأباه ؛ وذلك لأنّ ظاهر قوله : ﴿عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ أن يتعلّق بـ﴿حَقًّا﴾ أو يكون في موضع الصّفة له ، وكلا التقديرين لا يجوز ؛ لأنّ المصدر المؤكّد لا يعمل ، والوصف يخرجه عن التّأكيد[٢] .

وردّ السمين عليه بأنّ ذلك لا يلزم ، فإنّه والحالة هذه لا يقول : إنّ ﴿عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ متعلق به . وقد نصّ على ذلك أبو البقاء ، فإنّه قال : " وقيل هو متعلق بنفس المصدر ، وهو ضعيف ؛ لأنّ المصدر المؤكد لا يعمل ، وإنّما يعمل المصدر المنتصب بالفعل المحذوف ؛ إذ ناب عنه ، كقولك : ضربا زيداً ، أي : اضرب "[٣] ، إلاّ أنّه جعله صفة لحق ، فهذا يرد عليه[٤] .

اختلف المعربون في انتصاب ﴿حَقًّا﴾ في هذه الآية على النّحو التّالي :

١/ نُصب على المصدر ، ذهب جماعة من المعربين إلى أنّ ﴿حَقًّا﴾ مصدر مؤكّد لمضمون الجملة ، أي : حقّ ذلك حقّاً .

---

(١) المحرّر ١/٥٠٤ .

(٢) البحر ٢/٢١ .

(٣) التبيان ١/١٤٧ ، الدرّ ٢/٢٦٢ .

(٤) الدرّ ٢/٢٦٢ .

والفائـدة مـن التأكيـد لـمّا أتـى الأمـر بالوصـية مقيّـداً بالـشرط ، وهـو ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾ ضعُف ، فأكّد بقوله : ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[1] .

وهو قول الثّعلبي[2] والبغوي[3] والزّمخشري[4] والرّازي[5] والقرطبي[6] والبيضاوي[7] والنّسفي[8] وابن عرفة[9] وأبي السّعود[10] والألوسي[11] .

وردّه صـاحب البحـر ، وذلـك قولـه : " وهـذا تأبـاه القواعـد النّحويـة ؛ لأنّ ظـاهر قولـه : ﴿عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ أن يتعلـق ﴿عَلَى ﴾ بـ﴿حَقًّا ﴾ ، أو يكـون في موضـع الصفة لـه ، وكـلا التقـديرين يخرجه عـن التأكيـد ، أمّا تعلقـه بـه فـلأنّ المـصدر المؤكّـد لا يعمـل ، إنّمـا يعمـل المـصدر الـذي ينحـلّ بحـرف مـصدري والفعل ، أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل ، وذلك مطرد في الأمر والاستفهام ، على خلاف في هذا الأخير على ما تقرر في علم النحو ، وأمّا جعله صـفة لـ﴿حَقًّا ﴾ ، أي : حقـاً كائنـاً على المتقـين ، فـذلك يخرجـه عـن التأكيد ؛ لأنّه إذ ذاك يتخصص بالصفة "[12] .

وردّ الـسمين عليـه بمـا تقـدّم ، وردّ عليـه ابـن عرفـه بقولـه : " تقـرر أنّ معـاني

(١) تفسير ابن عرفة المالكي ٢/٥٢٩ .

(٢) الكشف والبيان ٢/٧٥ .

(٣) تفسير معالم التنزيل ١/١٩٣ .

(٤) الكشّاف ١/٢٠٣ .

(٥) مفاتح الغيب ١/٧٥٦ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٦٧ .

(٧) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٤٥٩ .

(٨) تفسير مدارك التنزيل ١/١٥٠ .

(٩) تفسير ابن عرفة المالكي ٢/٥٢٩ .

(١٠) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١/١٩٧ .

(١١) روح المعاني ٢/٥٤ – ٥٥ .

(١٢) البحر ٢/٢١ .

الحروف والأسماء الجوامد تعمل في الظروف والمجرورات "[1].

وجعله صاحب البحر مصدراً من معنى (كتب) ؛ لأنّ معنى كتبت الوصيّة ، أي : وجبت وحقّت ، وانتصابه على أنّه مصدر على غير الصّدر ، كقولهم : قعدت جلوساً . وتبعه آخرون[2].

قال ابن عرفة : " الّذي فرّ منه وقع فيه ؛ لأنّه ألزم غيره امتناع عمل المصدر المؤكّد لغيره ، وكذلك يلزمه هو "[3].

قال صاحب التحرير والتنوير : " ولا مانع من أن يعمل المصدر المؤكّد في شيء ، ولا يخرجه ذلك عن كونه مؤكّداً بما زاده على معنى فعله ؛ لأنّ التأكيد حاصل بإعادة مدلول الفعل ، نعم إذا أوجب ذلك المعمول له تقييداً يجعله نوعاً أو عدداً ، فحينئذٍ يخرج عن التأكيد "[4]، وذلك حاصل في ﴿عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ، فإنّه أوجب لـ﴿حَقًّا﴾ تقييداً جعله نوعاً .

٢/ مفعول لفعل محذوف ، والتّقدير : جعل الوصيّة حقّاً . قاله الثعلبي[5] والبغوي[6] والخطيب الشربيني[7].

٣/ صفة لمصدر محذوف ، أي : كتباً حقّاً أو إيصاءً حقّاً ، قاله أبو البقاء[8] وآخرون[9]، وردّه صاحب روح المعاني[10].

---

(١) تفسير ابن عرفة المالكي ٥٢٩/٢ .

(٢) التحرير والتّنوير ١٤٨/٢ ، وروح المعاني ٥٥/٢ .

(٣) تفسير ابن عرفة المالكي ٥٣٠/٢ .

(٤) التحرير والتنوير ١٤٨/٢ .

(٥) تفسير الكشف والبيان ٥٧/٢ .

(٦) تفسير معالم التنزيل ١٩٣/١ .

(٧) السّراج المنير ١٠٢/١ .

(٨) التبيان ١٤٧/١ .

(٩) تفسير ابن عرفة المالكي ٥٣٠/٢ ، والدرّ ٢٦٢/٢ ، والسّراج المنير ١٠٢/١ ، واللّباب في علوم الكتاب ٢٣٨/٣.

(١٠) روح المعاني ٥٥/٢ .

٤/ حال من المصدر المعرّف المحذوف إمّا مصدر ﴿كُتِبَ﴾ أو (أوصى)(١) .

٥/ وقال بعض المعربين(٢) : إنّه مؤكّد لما تضمّنه معنى ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ، كأنّه قيل : على المتّقين حقّاً ، كقوله : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ (الأنفال : ٧٤) ، وردّه أبو حيان ، وتبعه البقيّة عدا ابن عرفة بأنّه غير المتبادر إلى الذهن ، ولتقدمه على عامله الموصول .

وقال ابن عرفة : " إن أراد أنّ ظاهر اللّفظ ينفيه ، فليس كذلك ، وإن أراد أنّ ظاهر اللّفظ لا يقتضيه ولا يدل عليه ، فكذلك المعاني الدقيقة كلّها "(٣) . غير أنّ المعنى ثمرة اللفظ ، فإذا كان اللفظ لا يقتضيه ولا يدلّ عليه فأنّى لنا به ؟.

٦/ نُصب على القطع من الوصيّة(٤) .

٧/ نُصب ﴿حَقًّا﴾ على معنى : كان ذلك عليهم حقّاً ، قاله ابن زمنين(٥) .

والرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – أنّه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة ، أي : حقّ ذلك حقّاً ؛ لأنّ التأكيد هنا له فائدة ، فالأمر بالوصية لمّا أتى مقيّداً بالشرط ، ضعُف فأكّد بقوله : ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾(٦) –كما سبق – .

وبناءً على ما سبق فإنّ ابن عطية أصاب في هذه المسألة ، أمّا أبو حيان فإنّه وقع فيما ردّ به قول ابن عطية –كما تقدّم – ، ولم يذكر السمين ذلك .

كما أنّه لا يلزم أن يعلّق ﴿عَلَى﴾ بالمصدر في قول ابن عطية –كما ذكر السمين – ،

---

(١) الدر ٢٦٢/٢ ، والسّراج المنير ١٠٢/١ ، واللّباب في علوم الكتاب ٢٣٨/٣ .

(٢) البحر ٢١/٢ ، والدرّ ٢٦٢/٢ ، واللّباب في علوم الكتاب ٢٣٩/٣ ، وتفسير ابن عرفة المالكي ٥٣٠/٢ .

(٣) نفس المراجع .

(٤) تفسير الكشف والبيان ٥٧/٢ .

(٥) تفسير القرآن العزيز ٤٤/١ .

(٦) تفسير ابن عرفة المالكي ٥٣٠/٢ .

ولو علّق أو أعرب صفة له فإنّه هنا لا يوجب نوعاً ولا عدداً ، وما زاده على معنى الفعل لا يخرجه عن التأكيد ، فإنّه حاصل بإعادة مدلول الفعل – كما تقدّم – ولم يذكره السمين .

٤٨) ناصب ﴿قَلِيلًا﴾ في : ﴿ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ... قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ :

قال تعالى : ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ (الحاقّة : ٤١-٤٢) .

محلّ النّقاش : ﴿قَلِيلًا﴾ .

يرى ابن عطية أنّ ناصب ﴿قَلِيلًا﴾ فعل مضمر يدلّ عليه ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ ، و(مَا) نافية أو مصدريّة[1] .

وردّه أبو حيان ؛ لأنّ الفعل الدّال عليه ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ – ومثلها ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ – إذا كانت (مَا) نافية يكون منفيّاً ، فيكون التقدير : ما تؤمنون قليلاً ما تؤمنون ، والفعل المنفي بـ(ما) لا يجوز حذفه ، ولا حذف (ما) ، فلا يجوز : زيداً ما أضربه ، على تقدير : ما أضرب زيداً ما أضربه ، أمّا إذا كانت (ما) مصدريّة كانت إمّا في موضع رفع بـ﴿قَلِيلًا﴾ على الفاعليّة ، أي : قليلاً إيمانكم ، ويبقى ﴿قَلِيلًا﴾ لا يتقدّمه ما يعتمد عليه حتّى يعمل ، ولا ناصب له ، وإمّا في موضع رفع على الابتداء ، فيكون مبتدأً لا خبر له ؛ لأنّ ما قبله منصوب[2] .

وذكر السمين أنّ ابن عطية لا يريد بدلالة ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ الدّلالة المذكورة في باب الاشتغال حتّى يكون العامل الظاهر مفسّراً للعامل المضمر ، بل يريد الدّلالة اللّفظيّة ، فيكون تمثيل أبي حيان غير وارد . وأيّده في ردّه الثّاني إذا كانت (ما) مصدريّة[3] .

اختلف المعربون في ناصب (قليلاً) على النّحو الآتي :

١/ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ في الأولى و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ في الثّانية ، وانتصب على أنّه نعت لمصدر

---

(١) المحرّر ١٠٤/١٦ .

(٢) البحر ٣٢٨/٨ .

(٣) الدّر ١٠/ ٤٤٠ .

أو زمانٍ محذوف ، أي : إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً ، و(مَا) مزيدة للتأكيد .

وفي مشكل إعراب القرآن : " قوله : ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ انتصب ﴿ قَلِيلًا﴾ في هذا الموضع بـ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ ، و(ما) زائدة ، وحقيقته أنّه نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره : وقتاً قليلاً تذكرون أو تذكراً قليلاً تذكرون ، وكذلك قليلاً ما تؤمنون . ولا يجوز أن تجعل (ما) والفعل مصدراً وتنصب ﴿قَلِيلًا﴾ بما بعد (ما) ؛ لأنّ فيه تقديم الصّلة على الموصول ؛ لأنّ ما عمل فيه المصدر في صلة المصدر أبداً ، فلا يتقدم عليه "(1).

وفي التبيان : " (فقَلِيلاً) منصوب صفة لمصدر محذوف ، و (مَا) زائدة ، أي : فإيماناً قليلاً يؤمنون . وقيل : صفة لظرف ، أي : فزماناً قليلاً يؤمنون . ولا يجوز أن تكون (ما) مصدرية ؛ لأنّ (قليلًا) لا يبقى له ناصب . وقيل : (ما) نافية ، أي : فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، ومثله : ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (**الأعراف** : **١٠** ، **المؤمنون** : ٧٨ ، **السجدة** : **٩**) ، و ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (**الحاقة** : **٤٢**) وهذا أقوى في المعنى ، وإنّما يضعف شيئاً من جهة تقدّم معمول (ما) في حيز (مَا) عليها "(2).

وعدّ صاحب الدرّ المصون هذا الوجه أولى الوجوه وأوضحها(3)، وهو قول جماعة من المعربين(4).

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٥٥ .

(٢) التبيان ١/٩٠ .

(٣) الدر ١/ ٥٠٢.

(٤) جامع البيان ٢٣/٥٩٢ ، ومعاني القرآن للنّحّاس ٥/٢٥ ، ومفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني ١/٤١٠ ، والتبيان ١/٩٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨/٢٧٥ ، تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٣٨٤ ، والبحر ٨/٢٧٥ ، ، والدّر المصون ١٠/ ٤٤٠، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم ٩/٢٧ ، والسّراج المنير ٤/٤١٦ ، والكليّات ١/١١٦٤ ، وروح البيان ١٠/١١٣ ، وروح المعاني ٢٩/٥٣ ، والتحرير والتنوير ٢٩/١٤٣ .

٢/ فعل مضمر يدلّ عليه ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ ، قاله ابن عطية . و(ما) مصدريّة أو نافية ، والتقدير : تؤمنون قليلاً ما تؤمنون ، أو ما تؤمنون قليلاً ما تؤمنون ، ومثله : ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ .

وردّ قوله أبو حيان ؛ لأنّ ذلك الفعل الدّال عليه ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ إمّا أن تكون (ما) نافية أو مصدرية ، كما ذهب إليه ابن عطية . فإن كانت نافية فذلك الفعل المضمر الدّال عليه تؤمنون المنفي بـ(ما) يكون منفياً ، فيكون التقدير : ما تؤمنون قليلاً ما تؤمنون ، والفعل المنفي بـ(ما) لا يجوز حذفه ولا حذف (ما) ، لا يجوز زيداً ما أضربه ، على تقدير : ما أضرب زيداً ما أضربه . وإن كانت مصدريّة كانت (ما) في موضع رفع على الفاعلية بـ﴿قَلِيلًا﴾ ، أي : قليلاً إيمانكم ، ويبقى ﴿قَلِيلًا﴾ لا يتقدمه ما يعتمد عليه حتى يعمل ولا ناصب له ، وإمّا في موضع رفع على الابتداء ، فيكون مبتدأً لا خبر له ؛ لأنّ ما قبله منصوب لا مرفوع[(١)] .

وردّ السمين بأنّ ابن عطية يريد الدّلالة اللفظيّة ، لا الدّلالة المذكورة في باب الاشتغال ، فالتمثيل الّذي أورده أبو حيان ليس بوارد . وأيّده في ردّه الثّاني ، حيث قال : إنّه ظاهر ، وأشار إلى ردّهِ في سورة الأعراف ، وهو : " وقد قيل : إنّ (ما) هذه نافية ، وهو بعيد ؛ لأنّ (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين ، وعلى تقدير تسليم ذلك فيصير المعنى : ما تذكرون قليلاً ، وليس بطائل "[(٢)] .

غير أنّ المتبادر إلى الذهن ما ذكره أبو حيان ، أمّا ما ذكره السمين بأنّ المقصود الدلالة اللفظيّة ، لا الدلالة المذكورة في باب الاشتغال ، فهو بعيد لا يوجد ما يدلّ عليه ، والسمين لم يوضّح ذلك .

---

(١) البحر ٨/٣٢٨ .

(٢) الدرّ ٥/٢٤٦ .

٣/ انتصب على أنّه حال من فاعل " ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾ ، ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ ، و(ما) زائدة للتوكيد .

قال صاحب روح البيان : " يجوز عندي أن تكون قلّة الإيمان باعتبار قلّة المؤمن بمعنى أنّ القليل منكم يؤمنون ، وقس عليه نظائره : (ولا بقَول كاهن) كما تدعون ذلك تارة أخرى "(١) .

٤/ انتصب على إسقاط الخافض ، وعزي إلى أبي عبيدة(٢) .

وفي الكليّات : " وجُوّز أن تكون مصدرية على أنّ ﴿قَلِيلًا﴾ منصوب بنزع الخافض "(٣) .

والرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – القول الأوّل ؛ لظهوره وسلامة معناه وصناعته اللّفظيّة ، يليه القول الثّالث ؛ لمناسبته لواقع المشركين المخاطبين حينذاك ، فإنّ المؤمنين كانوا قلّة ، ولخلوّه من الحذف .

وبناءً على ما سبق فإنّ ابن عطية لم يصب – والله أعلم – في هذه المسألة ، فلو قدّر فعل مضمر لانتصب ﴿قَلِيلًا﴾ على أنّه حال لفاعله أو نعت لمصدر محذوف أو زمان محذوف ؛ فنحتاج إلى تقدير محذوفين ، وقد قيل ذلك دون الحاجة إلى الحذف والإضمار ، أو بتقدير محذوف واحد لا محذوفين .

(ما) إذا كانت مصدريّة لم يكن هذا القول مصيباً من حيث الصناعة النّحويّة كما ذكر أبو حيان ، وأيّده السمين ، وقد تقدّم ذكر ذلك . أمّا إذا جُعلت نافية ففيه عمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو ممتنع عند البصريين ، وإن كان ذلك يجوز عند الكوفيين فالمعنى ليس عليه كما ذكر السمين ، وقد تقدّم ذكره .

---

(١) روح البيان ١١٣/١٠ .

(٢) الدرّ ٥٠٢/١ .

(٣) الكليّات ١١٦٤ .

وأخطأ السمين – والله أعلم – في أنّ ابن عطية أراد بدلالة ﴿نُؤْمِنُونَ﴾ الدّلالة اللفظيّة لا الدّلالة المذكورة في باب الاشتغال ، وإن كانت هذه الآية لا يظهر أنّها من باب الاشتغال البتّة ، إلاّ أنّ ظاهر كلام ابن عطية يدلّ على ذلك ، ولاسيّما أنّه لم يقدّر ذلك المضمر الّذي ادّعاه .

٤٩) ناصب (كم) في : ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم﴾ :

قال تعالى : ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖۗ وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ (البقرة : ٢١١) .

محلّ النّقاش : ﴿كَمۡ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ هذه المسألة من باب الاشتغال ، وأنّ ناصب ﴿كَمۡ﴾ فعل مقدّر يفسّره الفعل بعدها ، والتقدير : كم آتينا آتيناهم ، وقدّر ناصبها بعدها ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، ولا يعمل فيه ما قبله[(١)] .

واعترض عليه أبو حيان بأنّ ذلك لا يجوز إن كان ﴿مِّنۡ ءَايَةِۭ﴾ تمييزاً ؛ لأنّ الفعل المفسّر لم يعمل في ضمير ﴿كَمۡ﴾ أو في سببه ، ولكنّ ذلك جائز إن قلنا : إنّ مميّز ﴿كَمۡ﴾ محذوف ، وأطلقت على القوم ؛ لأنّ في جملة الاشتغال ضمير الأوّل ، والتقدير : كم من قوم آتيناهم[(٢)] .

وردّ السمين عليه بأنّ ابن عطية صرّح بذلك ، فإنّه جعل ﴿مِّنۡ ءَايَةِۭ﴾ على هذا التقدير مفعولاً ثانيًا لـ(آتيناهم) ، ولم يجعلها تمييزاً[(٣)] .

في ﴿كَمۡ﴾ وجهان :

أحدهما : أن تكون في محلّ نصب ، واختلف في ناصبها على النّحو الآتي :

١/ مفعول ثانٍ لـ﴿ءَاتَيۡنَٰهُم﴾ على مذهب الجمهور ، وأوّل على مذهب صاحب نتائج الفكر[(٤)] ، إذا جعلنا ﴿مِّنۡ ءَايَةِۭ﴾ تمييزاً لـ﴿كَمۡ﴾ ، ولم تجعل

---

(١) المحرّر ١٤٧/٢ .

(٢) البحر ١٢٦/٢ .

(٣) الدرّ ٣٦٧/٢ .

(٤) البحر ١٢٦/٢ ، والدّر ٣٦٦/٢ – ٣٦٧ .

(من) زائدة ، فإذا جعلناها زائدة كانت ﴿ءَايَةٍ﴾ المفعول الثّاني . وهو قول جماعة من المعربين[1] .

وفي المغني : " ... وإن قدرتها – أي (من) – بياناً لـ(كم) هي بيان لـ(ما) في : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ (البقرة : ١٠٦) ... وإنّما هي مفعول ثانٍ مقدم ، مثل : أعشرين درهماً أعطيتك ؟ "[2] .

٢/ نصبت بفعل مضمر يفسّره الفعل بعدها ، تقديره : كم آتيناهم آتيناهم ، وقدّر ناصبها بعدها ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، ولا يعمل فيه ما قبله ، وهو قول ابن عطية ، أي : أنّه عنده من باب الاشتغال ، وتبعه جماعة من المعربين[3] .

وردّه أبو حيان إذا كان ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ تمييزاً ؛ لأنّ الفعل المفسّر لم يعمل في ضمير ﴿كَمْ﴾ ولا في سببها ، وإذا لم يكن كذلك امتنع أن يكون من باب الاشتغال ؛ إذ من شرط الاشتغال أن يعمل المفسّر في ضمير الأوّل أو في سببه . أمّا إذا كان مميّزها محذوف ، وأطلقت ﴿كَمْ﴾ على القوم جاز ذلك ؛ لأنّ في جملة الاشتغال ضمير الأوّل ؛ لأنّ التقدير : كم من قوم آتيناهم[4] .

وذكر السمين أنّ ابن عطية صرّح بذلك في قوله : " وقوله : ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ هو على التقدير الأول مفعول ثانٍ لـ(آتيناهم) ، وعلى الثّاني في موضع التمييز " ، يعني بالأوّل نصبها على الاشتغال ، وبالثّاني نصبها بما بعدها[5] .

---

(١) المحرّر ١٤٧/٢ ، والتبيان/١٧٠ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٧/٣ ، والبحر ١٢٦/٢ ، والدّر ٣٦٦/٢ ، وإرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢١٣/١ ، وروح المعاني ١٨٧/٢ ، ومغني اللّبيب ٣٤٦/١ .

(٢) مغني اللّبيب ٣٤٦/١ .

(٣) البحر ١٢٦/٢ ، ومغني اللّبيب ٣٤٦/١ ، والدر ٣٦٧/٢ ، وفتح القدير ٣٢٤/١ ، وحاشية الصّبّان ٧١٨/١ .

(٤) البحر ١٢٦/٢ .

(٥) الدرّ المصون ٣٦٧/٢ .

وجـاءِ في المغـني : " إن قـدّرت (مـن) زائـدة ، فـ(كـم) مبتـدأ أو مفعـول لـ(آتَيْنَا) مقدّراً بعده "[1] .

وقـال الـصبّان : " فائـدة ﴿كَمْ﴾ في قولـه تعـالى : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ﴾ (البقرة : ٢١١) استفهامية ، فإن جُعلت كناية عن جماعة مثلاً ، وحُذف تمييزها لفهم المعنى و﴿مِّنْ﴾ ، و﴿ءَايَةٍ﴾ مفعول ثان ، فـ﴿كَمْ﴾ مبتدأ أو مفعول لـ(آتَيْنَا) مقدّراً بعده ؛ لأنّ الاستفهام له الصّدارة على طريقة الاشتغال ، وإن جُعلت ﴿كَمْ﴾ كناية عن ﴿ءَايَةٍ﴾ و﴿مِّنْ﴾ بيانيّة لم يجز واحد من الوجهين ؛ لعدم الراجع حينئذٍ إلى ﴿كَمْ﴾ ، وتعيّن كونها مفعولاً ثانياً مقدماً "[2] .

وبناءً على ما سبق نجد أنّ أبا حيّان لم يصب في اعتراضه على ابن عطية ، فما استدركه عليه صرّح به ابن عطية كما ذكر السمين ، وقد تقدّم ذكره .

(١) مغني اللّبيب ١/٢٠٨ .

(٢) حاشية الصبّان ١/٧١٨ .

٥٠) ناصب ﴿كَمْ﴾ في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم﴾ :

قال تعالى : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (يس : ٣١) .

محلّ النّقاش : ﴿كَمْ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ ﴿كَمْ﴾ خبريّة ، و ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدل منها ، والرؤية بصريّة(١) .

وردّه أبو حيان ؛ لأنّ العامل فيها ﴿أَهْلَكْنَا﴾ ، ولا يسوغ فيها غير ذلك ، وإذا كانت كذلك امتنع أن يكون ﴿جُندٍ﴾ بدلاً منها ؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل . ولو سلطت ﴿أهلكنا﴾ على ﴿جُندٍ﴾ (يس:٢٨) لم يصح ، ألا ترى أنّك لو قلت : أهلكنا انتفاء رجوعهم ، أو أهلكنا كونهم لا يرجعون ، لم يكن كلاماً ؟ لكن ابن عطية توهم أنّ ﴿يَرَوْا﴾ مفعوله ﴿كَمْ﴾ ، فتوهم أنّ قوله : ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدل منه ؛ لأنّه يسوغ أن يسلط عليه ، فتقول : ألم يروا أنّهم إليهم لا يرجعون ؟ ثمّ قال : " وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في علم العربية "(٢) .

وذكر السمين أنّ هذا تحامل عليه ؛ لأنّه لِقائلٍ أن يقول : ﴿كَمْ﴾ قد جعلها خبرية ، والخبرية يجوز أن تكون معمولة لما قبلها عند قوم ، فيقولون : " ملكت كم عبد " ؟ فلم يلزم الصدر ، فيجوز أن يكون بنى هذا التوجيه على هذه اللغة ، وجعل ﴿كَمْ﴾ منصوبة بـ﴿يَرَوْا﴾ و ﴿جُندٍ﴾ بدل منها التي أهلكناها ، وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ(٣) .

وللمعربين في عامل (كم) في هذه الآية قولان ، هما :

---

(١) المحرّر ١٣/١٩٨ .

(٢) البحر ٧/٣٣٣ .

(٣) الدرّ ٩/٢٦١ .

١/ منصوبة بـ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾ ؛ وذلك لأنّ (كم) خبريّة كانت أو استفهاميّة لها صدر الكلام ، لا يعمل فيها ما قبلها .

أجازه الفرّاء(١) ، وقاله الزّجاج(٢) والنّحّاس(٣) وآخرون(٤) .

٢/ انتصبت بـ﴿يَرَوۡاْ﴾ ، قال الفرّاء : " (كم) في موضع نصب من مكانين : أحدهما : أن توقع ﴿يَرَوۡاْ﴾ على ﴿كَمۡ﴾ ، وهي في قراءة عبد الله ﴿أَلَمْ يَرَوْا مَنْ أَهْلَكْنَا﴾ فهذا وجه(٥) . والآخر أن توقع ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾ على ﴿كَمۡ﴾ وتجعله استفهاماً ، كما تقول : علمت كم ضربت غلامك . وإذا كان قبل (من وأيّ وكم) رأيت وما اشتقّ منها ، أو العلم وما اشتقّ منه وما أشبه معناهما ، جاز أن توقع ما بعد (كم وأيّ ومن وأشباهها) عليها ، كما قال الله : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى﴾ ، ألا ترى أنّك قد أبطلت العلم عن وقوعه على (أيّ)، ورفعت (أيّاً) بـ(أحصى) ، فكذلك تنصبها بفعل لو وقع عليها ؟ "(٦) .

وردّ عليه النّحّاس في قوله : " القول الأول محال ؛ لأنّ (كم) لا يعمل فيها ما قبلها ؛ لأنّها استفهام ، ومحال أن يدخل الاستفهام في حيز ما قبله ، وكذا حكمها إذا كانت خبراً ، وإن كان سيبويه قد أومأ إلى بعض هذا فجعل (أنّهم) بدلاً من (كم)(٧) ، وقد ردّ عليه

---

(١) معاني القرآن ٣٧٦/٢ .

(٢) معاني القرآن للزجّاج ١٣١/١ .

(٣) معاني القرآن للنحّاس ٣٩٣/٣ .

(٤) جامع البيان ٥١٣/٢٠ ، والهداية إلى بلوغ النّهاية ٦٠٢٨/٩ ، والكشّاف ١٦/٤ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٣٢/١ ، والبحر ٣٣٣/٧ ، مغني اللّبيب ٢٠٧/١ ، والدرّ ٢٦١/٩ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١٦٤/٧ – ١٦٥ ، وتفسير السّراج المنير ٢٨٧/٣ ، والتحرير والتّنوير ١٠/٢٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢ ، جامع البيان ٥١٣/٢٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٩٢/٣ ، الكشاف ١٦/٤ .

(٦) معاني القرآن للفرّاء ٣٧٦/٢ .

(٧) الكتاب ١٣٢/٣ .

محمد بن يزيد هذا أشد ردّ ، وقال : ﴿كَمْ﴾ في موضع نصب بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾ ، و﴿جُندٍ﴾ في موضع نصب ، والمعنى عنده بأنّهم ، أي : ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون بالاستئصال "[1] . (كم) في موضع نصب ﴿يَرَوْاْ﴾ ، واستدل على ذلك أن في حرف ابن مسعود : ﴿أَلَمْ يَرَوْا مَنْ أَهْلَكْنَا﴾ .

وفي المغني : " (كم) على وجهين : خبريّة بمعنى كثير ، واستفهامية بمعنى أيّ عدد ، ويشتركان في خمسة أمور : الاسميّة ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير . وأمّا قول بعضهم في ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (يس : **٣١**) أبدلت أن وصلتها من ﴿كَمْ﴾ ، فمردود "، وردّه بما ردّه أبو حيان ، ثمّ قال : " وكذلك قول ابن عصفور في : ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (**السجدة : ٢٦**) : إنّ ﴿كَمْ﴾ فاعل مردود بأنّ ﴿كَمْ﴾ لها الصدر ، وقوله : إنّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنّه يقول : ملكت كم عبيد ، فيخرجها عن الصدريّة ، خطأ عظيم ؛ إذ خُرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ، وإنّما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأنّ الفاعل يكون جملة إمّا مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي، نحو : ظهر لي أقام زيد . وجوّز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن الّتي يعود الضمير فيها على المتأخّر "[2] .

وعلى هذا القول حمل قول من جعل أنّ ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدل من ﴿كَمْ﴾ ، كسيبويه[3] ، وابن عطية[4] ،

---

(١) معاني القرآن للنّحّاس ٣/٣٩٢ – ٣٩٣ .

(٢) مغني اللّبيب ١/٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٣) الكتاب ٣/١٣٢ .

(٤) المحرّر ١٣/١٨٩ .

والرّضي[1] ، والنّيسابوري[2] .

وذكر صاحب البرهان في علوم القرآن أنّ البدل هنا بدل معنوي[3] .

والرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – القول الأوّل ؛ لسلامته معنىً وصناعةً ، أمّا القول الثّاني ، فهو إمّا ممنوع عند البصريين ، أو محمول على لغة ضعيفة لا يصحّ حمل القرآن عليها .

وبناءً على ما سبق نجد أنّ :

١/ أبا حيّان أصاب – والله تعالى أعلم – في ردّ كون (كم) معمولة لـ(يروا) ، ولكن يمكن حمل قول ابن عطية – ومَن وافقه – على البدل المعنوي لا الصّناعي ، وهو صحيح ؛ لأنّ الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد[4] .

٢/ وصف ابن عطية بالضّعف في العربيّة وصف جائر ، فمكانته في العلم معروفة ، وهو تابع لسيبويه فيما قال ، فهل يمكن وصف سيبويه بالضّعف ؟!.

٣/ ردّ السمين على أبي حيان في وصفه لابن عطية بالضعف بأنّه يمكن أن يكون حمل آية المسألة على لغة من يُعمِل ما قبل (كم) الخبريّة فيها صحيح ، ولكنّ هذه اللّغة ضعيفة –كما تقدّم – لا يصحّ حمل القرآن عليها . ولم يذكر السمين ذلك .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٤ .

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٣١/٥ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤٦١/٢ .

(٤) المرجع السابق .

٥١) متعلّق ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ :

قال تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة : ٢١٩-٢٢٠) .

محلّ النقاش : ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ .

فهم ابن عطية[١] من قول مكّي : " معنى الآية أنه يبيّن للمؤمنين آيات في الدنيا والآخرة يدل عليها وعلى منزلتها لعلهم يتفكرون في تلك الآيات أنّ ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ متعلّقة بـ﴿الْآيَاتِ﴾"[٢] .

وذكر أبو حيان أنّ كلام مكي شرح معنى ، لا شرح إعراب ، فإن عنى ابن عطية ظاهر ما يريده النّحاة بالتعلّق فهو فاسد ؛ لأنّ الآيات لا يتعلّق بها جار ومجرور ، ولا تعمل في شيءٍ البتّة ، وإن عنى أنّه يكون الظرف من تمام الآيات ، وذلك لا يتأتّى إلاّ باعتقاد أن تكون في موضع الحال ، أي : كائنة في الدنيا والآخرة ، فيعلّق الظرف بمحذوف لا بـ﴿الْآيَاتِ﴾..."[٣] .

واستدرك السمين على أبي حيان قوله : " إن عنى ظاهر ما يريده النّحاة بالتعلّق ...." ؛ لأنّ الظروف تتعلق بروائح الأفعال ، و﴿الْآيَاتِ﴾ تعني : العلامات الظاهرة ، فيتعلق بها الظرف على هذا[٤] .

---

(١) لم أجده في المشكل ، ولا في الهداية إلى بلوغ النّهاية لمكيّ .

(٢) المحرر ١٧٣/٢ .

(٣) البحر ١٦٠/٢ .

(٤) الدر ٤١٠/٢ .

في متعلّق ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ أربعة أوجه :

١/ ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ ، وهو أظهرها ، والمعنى : في أمر الدنيا والآخرة ، فتأخذون بما هو الأصلح لكم[1] ، وقيل : في أحوال الدنيا والآخرة ، فتعملون للباقية منهما[2] ، وقيل : في أوامر الله ونواهيه ، وتستدركون طاعته في الدنيا ، وثوابه في الآخرة[3] .

٢/ ﴿يُبَيِّنُ﴾ قاله الحسن ، والتقدير : كذلك يبيّن الله لكم الآيات في أمر الدنيا والآخرة لعلّكم تتفكّرون . وفي البحر : " ولا بدّ من تأويل على هذا إن كان التبيين للآيات يقع في الدنيا ، فيكون التقدير في أمر الدنيا والآخرة ، وإن كان يقع فيهما ، فلا يحتاج إلى تأويل ؛ لأن الآيات ، وهي : العلامات يظهرها الله تعالى في الدنيا والآخرة "[4] .

وقيل : هو على التقديم والتأخير[5] ، قال الرازي : " واعلم أنّه لمّا أمكن إجراء الكلام على ظاهره كما قررناه في هذين الوجهين – أي : إذا علّق بـ(تتفكّرون) – ففرض التقديم والتأخير على ما قاله الحسن يكون عدولاً عن الظاهر لا لدليل ، وأنّه لا يجوز "[6] .

وردّ صاحب البحر كونه على التقديم والتأخير ؛ لأنّ (لعل) هنا جارية مجرى التعليل ، فهي كالمتعلقة بـ﴿يُبَيِّنُ﴾ ، وإذا كانت كذلك فهي والظرف

(١) معاني القرآن للنّحّاس ١/١٧٦ ، والهداية إلى بلوغ النّهاية ١/٧٢٢ ، والكشّاف ١/٢٩٠ ، ومفاتح الغيب ٦/٤٣ ، والدر ٢/٤١٠ .

(٢) الهداية إلى بلوغ النّهاية ١/٧٢٢ ، ومفردات غريب القرآن ١/١٧٢ ، وتفسير معالم التنزيل ١/٢٥٤ ، والكشّاف ١/٢٩٠ ، وزاد المسير ١/٢٤٣ ، والبحر ٢/١٦٠ .

(٣) تفسير جامع البيان ٤/٣٤٨ ، البحر ٢/١٦٠ .

(٤) البحر ٢/١٦٠ .

(٥) إعراب القرآن للنّحّاس ١/١٧٦ ، وتفسير معالم التنزيل ١/٢٥٤ ، ومفاتح الغيب ٦/٣٩٥ .

(٦) مفاتح الغيب ٦/٣٩٥ .

من مطلوب ﴿يُبَيِّنُ﴾ ، وتقدّم أحد المطلوبين وتأخر الآخر لا يكون من باب التقديم والتأخير .

ويحتمل أن تكون ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ جملة اعتراضية ، فلا يكون ذلك من باب التقديم والتأخير ؛ لأنّ شرط جملة الاعتراض أن تكون فاصلة بين متقاضيين[1] .

٣/ ﴿الْآيَاتِ﴾ ، لما فيها من معنى الفعل[2] ، وهو ما فهمه ابن عطية من قول مكّي : " معنى الآية أنّه يبيّن للمؤمنين آيات في الدنيا والآخرة يدلّ عليهما وعلى منزلتهما ، لعلّكم تتفكّرون في تلك الآيات "[3] .

وردّه أبو حيان بما تقدّم ذكره ، واعترض عليه صاحب الدّر بأنّ الظروف تتعلّق بروائح الأفعال ، و﴿الْآيَاتِ﴾ تعني : العلامات الظاهرة ، فيتعلّق بها الظرف على هذا[4] .

وقد ذكر النّحاة أنّ الظرف يتعلّق بالفعل أو شبهه ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (**الفاتحة** : **٧**) ، أو ما فيه رائحته ومعناه ولو كان مقدّراً ، نحو : فلان حاتم في قومه ، فيعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود ، ونحو : ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ (**الأعراف** : **٧٣**) ، فإنّه متعلّق بـ(أرسلنا) مقدّراً ، ولم يتقدّم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النّبي والمرسل إليهم يدلّ عليه[5] ، بل إنّه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل ، كحرف النّفي في قوله تعالى :

---

(١) البحر ١٦٠/٢ .
(٢) الدر ٤١٠/٢ .
(٣) المحرر ١٧٣/٢ .
(٤) الدر ٤١١/٢ .
(٥) الهمع ١٣٢/٥ – ١٣٣ ، وشرح الأشموني ١١٩/٢ .

﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٍ﴾ (القلم : ٢) ، فالمجرور متعلّق بمعنى النفي ، أي : انتفى – بنعمة الله وبحمده – عنك الجنون ، ولا معنى لتعلّقه بـ(مَجْنُونٍ)[1] .

غير أنّ التعلّق بالفعل هو الأصل ، وفي الآية فعلان إذا تعلّق ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ بأحدهما كان المعنى صحيحاً ، فلا حاجة تدعو لترك الفعل ، والتعلّق بما فيه رائحة الفعل ومعناه .

٤/ متعلّق بمحذوف ، وذلك على النحو التّالي :

أ / أن يكون حالاً من ﴿ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ ، فيتعلّق على هذا بمحذوف ، والتقدير : كائنة في الدنيا والآخرة .

جاء في البحر : " وإن عنى – أي : ابن عطية – أنّه يكون الظرف من تمام ﴿ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ ، وذلك لا يتأتّى إلاّ باعتقاد أن تكون في موضع الحال ، أي : كائنة في الدنيا والآخرة ؛ ولذلك فسّره مكّي بما يقتضي أن تكون صفة ؛ إذ قدّر (الآيات) منكرة ، والحال والصفة سواء في أنّ العامل فيهما محذوف إذا كانا ظرفين أو مجرورين ، فعلى هذا تكون : ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ متعلّقاً بمحذوف لا بالآيات .

ب/ أن يكون الظرف صلة لـ﴿ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ على رأي الكوفيين ؛ لأنّهم يجعلون الاسم الموصول بـ(أل) موصولاً[2]، فيتعلّق بمحذوف ، تقديره : آيات استقرّت في الدنيا والآخرة .

وفيهما التعلّق بمحذوف دون ضرورة ، والعدول عن ظاهر اللفظ دون حاجة ؛ إذ نكّرت ﴿ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ ، وهي معرّفة في الآية .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤/٤٠٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٢٢ .

وبنـاء علـى مـا سـبق فـالرّاجح - والله تعـالى أعلـم - القـول الأوّل ، يليـه القـول الثّـاني .

وعلى ضوءِ ما سبق نجد ما يلي :

١/ عبارة مكيّ شرح معنى لا شرح إعراب ، كما ذكر أبو حيان والسمين ؛ فيبطل بذلك قول ابن عطية .

٢/ ﴿ٱلْأَيَـٰتِ﴾ معناها : العلامات الظاهرة ، وعلى هذا لو صحّ قول ابن عطية لجاز أن يتعلّق بها الظرف ؛ لأنّ الظروف تتعلّق بما فيه معنى الفعل - كما تقدّم - .

٥٢) متعلّق ﴿كَمَا﴾ في قوله : ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ :

قال تعالى : ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ (البقرة : ٢٨٢) .

محلّ النّقاش : ﴿كَمَا﴾ .

أجاز ابن عطية أن يكون ﴿كَمَا﴾ متعلّقاً بما في قوله : ﴿وَلَا يَأْبَ﴾ من المعنى ، أي : كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة فلا يأب هو ، وليفضل كما أفضل عليه[١] .

وردّه أبو حيان ؛ لأنّه خلاف الظاهر ، والكاف للتعليل على هذا القول . ورأى أنّها متعلّقة بقوله : ﴿أَن يَكْتُبَ﴾ ، وذكر قولاً آخر يقول بتعلّق الكاف بقوله : ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾[٢] .

وردّ السمين بأنّها يجوز أن تكون للتعليل على القول بأنّها متعلّقة بقوله : ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ، أي : لأجل ما علّمه الله فليكتب[٣] .

وللمعربين في متعلّق الكاف في ﴿كَمَا﴾ ثلاثة أقوال :

١/ أن يتعلّق بقوله : ﴿أَن يَكْتُبَ﴾ ، والتقدير : أن يكتب كتابة مثل ما علّمه الله ، فالكاف في موضع المفعول المطلق ؛ لأنّها صفة لمصدر محذوف ، أو حال من ضمير المصدر على رأي سيبويه[٤] . وهو قول جماعة من المعربين[٥] .

---

(١) المحرّر ٢/٣٦٠ .

(٢) البحر ٢/٣٤٤ .

(٣) الدرّ ٢/٦٥٢ .

(٤) الكتاب ١/١١٦ ، والدر ٢/٦٥٢ ، واللّباب في علوم الكتاب ٤/٤٨٢ ، وروح المعاني ٣/٥٦ ، والتحرير والتنوير ٣/١٠٢ .

(٥) بحر العلوم ١/٢١٠ ، والكشّاف ١/٣٥٢ ، والمحرّر ٢/٣٦٠ ، والتبيان ١/١١٨ ، ومفاتح الغيب ١/١٠٥١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/٣٨٥ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٥٧٨ ، ومدارك التنزيل ١/١٤٣ ، والتسهيل لعوم التنزيل ١/١٥٣ ، والبحر المحيط ٢/٣٤٤ ، والدرّ ٢/٦٥٢ ، ورغائب القرآن ٢/٧٤ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١/٣٥٩ ، واللّباب في علوم الكتاب ٤/٤٨٢ ، وروح المعاني ٣/٥٦ ، والتحرير والتنوير ٣/١٠٢ .

٢/ أن يكون متعلّقاً بما بعده بـ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ، والتقدير : ولا يأب كاتب أن يكتب ، وتمّ ههنا الكلام ، ثمّ قال بعده : ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلْيَكْتُبْ﴾ ، فيكون الأوّل أمراً بالكتابة مطلقاً ، ثمّ أردفه بالأمر بالكتابة الّتي علّمه الله إيّاها . وهو قول جماعة من المعربين(١).

وفي النشر في القراءات العشر : " قد يجيزون الوقف على حرف ، ويجيز آخرون الوقف على آخر ، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد ، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر ... وكالوقف على ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ﴾ فإنّ بينه وبين ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ مراقبة ... "(٢).

قال الزّجّاج في آية المسألة : " قال أبو علي : ﴿كَمَا﴾ متعلّق بـ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ بمنزلة فامرر ، ولا تحمل على أن يكتب كما علّمه الله "(٣).

وذكر صاحب البحر أنّه قلق لأجل الفاء ، ولأجل أنّه لو كان متعلّقاً بقوله :﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ لكان النظم : فليكتب كما علّمه الله ، ولا يحتاج إلى تقديم ما هو متأخّر في المعنى .

وفي روح المعاني : " وجوّز أن يتعلّق بقوله تعالى : ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ، والفاء غير مانعة كما في : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدثر : ٣) ؛ لأنّها صلة في المعنى "(٤).

٣/ متعلّقة بـ﴿يَأْبَ﴾ ، أي : كما أنعم الله عليه بعلم الكتابة ، فلا يأب هو ، وليفضل كما أفضل الله عليه ، كقوله :

---

(١) معاني القرآن للنّحّاس ٣١٥/١ ، والكشّاف ٣٥٢/١ ، ومفاتح الغيب ١٠٥١/١ ، والتبيان ١١٨/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٨٥/٣ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٥٣/١ ، والبحر المحيط ٣٤٤/٢ ، واللّباب في علوم الكتاب ٤٨٢/٤ ، ورغائب القرآن ٧٤/٢ ، وروح المعاني ٥٦/٣ .

(٢) النشر في القراءات العشر ٢٣٧/١ .

(٣) معاني القرآن ١٥٤/١ .

(٤) روح المعاني ٥٦/٣ .

﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (القصص : ٧٧) . أجازه الزّجاج[١] وآخرون[٢] .

وفي التفسير الكبير : " قوله : ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ فيه احتمالان : الأول : أن يكون متعلقاً بما قبله ، ولا يأب كاتب عن الكتابة التي علمه الله إياها ، ولا ينبغي أن يكتب غير الكتابة التي علمه الله إياها ، ثم قال بعد ذلك : فليكتب تلك الكتابة التي علمه الله إياها . والاحتمال الثّاني أن يكون متعلقاً بما بعده ، والتقدير : ولا يأب كاتب أن يكتب ، وهاهنا تمّ الكلام ، ثمّ قال بعده : ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾ ، فيكون الأوّل أمراً بالكتابة مطلقاً ، ثمّ أردفه بالأمر بالكتابة التّي علمه الله إيّاها ، والوجهان ذكرهما الزجاج "[٣] .

وذكر صاحب البحر أنّه خلاف الظاهر، والكاف على هذا القول للتعليل – كما سبق – .

وردّ السمين بأنّها يجوز أن تكون للتعليل على القول بأنّها متعلّقة بقوله : ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ، أي : لأجل ما علّمه الله فليكتب ، وأبو حيان أجازه ، ولم يعبه لإفادة التعليل ؛ بل لأجل الفاء – كما سبق – .

وبناءً على ما سبق فإنّ الأوجه الثلاثة لها وجه من الصّحّة ، غير أنّ القول الأوّل آكدها وأوضحها ، ولا يوجد عليه مآخذ . غير أنّ مَن جعل الوقف عند قوله : ﴿أَن يَكْتُبَ﴾ يترجّح عنده تعلّق الكاف بـ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ، فيكون الكلام بياناً للأمر الأوّل بالكتابة . أمّا تعلّقه بـ﴿يَأْبَ﴾ ففيه النّهي عن الامتناع عن الكتابة ، والتذكير بنعمة الله عليه ؛ إذ علّمه ولم يعلّم غيره ، وكان الكتّاب حينذاك قليلين .

وعلى ضوء ذلك فإنّ أبا حيّان لم يصب – والله تعالى أعلم – في ردّه قول

---

(١) مفاتح الغيب ١/١٠٥١ .

(٢) معاني القرآن للنّحّاس ١/٣١٥ ، والمحرّر ٢/٣٦٠ ، ومفاتح الغيب ١/١٠٥١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/٣٨٥ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٥٧٨ ، وتفسير الجلالين ١/٥٩ ، وروح المعاني ٣/٥٦ .

(٣) مفاتح الغيب ١/١٠٥١ .

ابن عطية في جواز الوجه الثّالث في آية المسألة ؛ لِما يلي :

١/ لأنّ معناه ظاهر ، وأسلوب الترغيب المرافق للأوامر من أساليب القرآن الكريم المعروفة .

٢/ ردّ أبي حيان هذا القول بأنّ الكاف للتعليل في هذا القول مردود بأنّها يجوز أن تكون للتعليل - أيضاً - على القول بأنّها متعلّقة بقوله : ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ، أي : لأجل ما علّمه الله فليكتب . وقد أجاز هذا الوجه .

٥٣) متعلّق ﴿كَمَا﴾ في : ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾ :

قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ﴿٨٩﴾ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾ (**الحجر : ٨٧-٩٠**) .

محلّ النّقاش : ﴿كَمَآ﴾ .

ذكر المعربون في إعراب الكاف عدّة أوجه ، منها : أن تكون نعتاً لمفعول محذوف النّاصب له النّذير ، وردّه ابن عطية ؛ لأنّ ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا﴾ ليس ممّا يقوله محمّد ﷺ ، بل هو من كلام الله تعالى ، فينفصل الكلام . وقال : " وإنّما يترتب هذا القول بأنّ الله تعالى قال له : أنذر عذاباً كما . والذي أقول في هذا : المعنى : وقل إنّي أنا النذير المبين ، كما قال قبلك رسلنا ، وأنزلنا عليهم كما أنزلنا عليك . ويحتمل أن يكون المعنى : وقل إنّي أنا النذير المبين ، كما قد أنزلنا في الكتب أنّك ستأتي نذيراً ، على أنّ المقتسمين أهل الكتاب "[(١)] .

وذكر أبو حيان أنّ بعضهم اعتذر عن ذلك فقال : " الكاف متعلقة بمحذوف دلّ عليه المعنى تقديره : أنا النذير بعذابٍ مثل ما أنزلنا ، وإن كان المنزل الله ، كما يقول بعض خواص الملك : أمرنا بكذا ، وإن كان الملك هو الآمر " ، وأمّا قوله : " وأنزلنا عليهم كما أنزلنا عليك " كلام غير منتظم ، ولعل أصله : وأنزلنا عليك كما أنزلنا عليهم[(٢)] .

وردّ السمين ذلك بأنّ القرآن ناطق بخلافه ، وهو قوله : ﴿عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾[(٣)] .

للعلماء في متعلّق الكاف آراء عدّة ، هي :

---

(١) المحرّر ٣٥٤/٨ .

(٢) البحر ٤٦٩/٥ .

(٣) الدرّ ١٨١/٧ .

١/ متعلّقة بـ﴿ءَاتَيْنَكَ﴾ ، والتقدير : ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم كما أنزلنا على أهل الكتاب ، وهم المقتسمون الذين جعلوا القرآن عضين ، حيث قالوا بعنادهم وجهلهم بعضه حق موافق للتوراة والإنجيل ، وبعضه باطل مخالف لهما ، فاقتسموه إلى حق وباطل .

وتوسّط بين المشبّه والمشبّه به لـمّا كان ذلك تسلية لرسول الله ﷺ عن تكذيبهم وعداوتهم . قاله الزّمخشري(١) ، وآخرون(٢) .

وعقب ذلك بأنّه جلّ المقام عن التشبيه ، ولقد أوتي عليه الصلاة و السّلام ما لم يؤتَ أحد قبله ولا بعده مثله(٣) .

وأجاب أبو السّعود عن ذلك بأنّ المعنى : لقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم إيتاءً مماثلاً لإنزال الكتابين على أهلهما ، وعدم التعرّض لذكر ما أنزل عليهم من الكتابين ؛ لأنّ الغرض بيان المماثلة بين الإيتاءين لا بين متعلقيهما ، والعدول عن تطبيق ما في جانب المشبّه به على ما في جانب المشبّه بأن يقال : كما آتينا المقتسمين حسبما وقع في قوله تعالى : الّذين آتيناهم الكتاب ... إلخ ؛ للتنبيه على ما بين الإيتاءين من التنائي ، فإنّ الأوّل على وجه التكرمة والامتنان ، وشتان بينه وبين الثّاني ، ولا يقدح ذلك في وقوعه مشبهاً به ، فإنّ ذلك إنّما هو لمسلميته عندهم ، وتقديم وجوده على المشبّه زماناً ، لا لمزية تعود إلى ذاته كما في الصّلاة الخليليّة ، فإنّ التشبيه فيها للتقدم في الوجود ، والتنصيص عليه في القرآن العظيم ، فليس في التشبيه شائبة إشعار بأفضلية المشبّه به من المشبّه ، فضلاً عن إيهام

---

(١) الكشّاف ٥٥١/٢ .

(٢) مفاتح الغيب ١٦٣/١٩ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨١٧/١ ، والدرّ المصون ١٨١/٧ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٨٩/٥ ، والتحرير والتنوير ٨٤/١٤ ، وأضواء البيان ١٣٣/١٦ .

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٨٩/٥ .

أفضليّة ما تعلق به الأوّل ممّا تعلّق به الثاني[1] .

٢/ متعلّق بمحذوف ، قيل إنّه :

أ / نعت لمصدر محذوف منصوب بـ﴿ءَاتَيۡنَٰكَ﴾ ، تقديره : آتيناك كما أنزلنا . وهو قول جماعة من المعربين[2] .

جاء في التبيان : الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : آتيناك سبعاً من المثاني إيتاءً كما أنزلنا ، أو إنزالاً كما أنزلنا ؛ لأنّ (آتيناك) بمعنى (أنزلنا عليك) "[3] .

ب/ نعت لمصدر محذوف منصوب بـ﴿ءَاتَيۡنَٰكَ﴾ ملاقٍ لـ﴿ءَاتَيۡنَٰكَ﴾ في المعنى لا اللّفظ ، تقديره : أنزلنا إليك إنزالاً كما أنزلنا ؛ لأنّ (آتيناك) بمعنى أنزلنا إليك .

جـ/ متعلّق بمحذوف على أنّه نعت لمصدر محذوف – أيضاً – ، والتقدير : متعناهم تمتيعاً كما أنزلنا ، والمعنى : نعمنا بعضهم كما عذبنا بعضهم .

وفي التبيان : " وقيل : التقدير : متعناهم تمتيعاً كما أنزلنا ، والمعنى : نعّمنا بعضهم كما عذبنا بعضهم "[4] .

وفيه تقدير محذوفين .

د / صفة لمصدر دلّ عليه ﴿ٱلنَّذِيرُ﴾ ، تقديره : أنا النّذير إنذاراً كما أنزلنا ، أي : مثل ما أنزلناه .

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٩٠/٥ .

(٢) زاد المسير ٤١٧/٤ ، والتبيان ٧٨٧/٢ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨١٧/١ ، وروح المعاني ٨١/١٤ ، والتحرير والتنوير ٨٤/١٤ .

(٣) التبيان ٧٨٧/٢ .

(٤) التبيان ٧٨٧/٢ .

وفي الهداية إلى بلوغ النّهاية : " الكاف من ﴿ كَمَآ ﴾ في موضع نصب نعت (لمصدر محذوف) ، وقيل : للمفعول المحذوف ، أي : النذير عذاباً مثل العذاب الذي أنزلنا على المقتسمين "[1].

وفيه ما في القول السّابق له .

هـ/ متعلّق بقوله : ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾ ، أي : أنذر قريشاً مثل ما أنزلنا على المقتسمين .

قال صاحب الكشّاف : " والثاني أن يتعلق بقوله : ﴿ وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾ (**الحجر** : **٨٩**) ، أي : وأنذر قريشاً مثل ما أنزلنا من العذاب على المقتسمين ، يعني اليهود ، وهو ما جرى على قريظة والنضير ، جعل المتوقع بمنزلة الواقع ، وهو من الإعجاز ؛ لأنّه إخبار بما سيكون وقد كان "[2].

وردّ أبو السّعود على الزمخشري بما يلي :

أ / أنّ ما يشبّه به العذاب المنذر لا بدّ أن يكون محقق الوقوع معلوم الحال عند المنذرين ؛ إذ به تتحقق فائدة التشبيه ، وهي تأكيد الإنذار وتشديده ، وعذاب بني قريظة والنضير مع عدم وقوعه إذ ذاك لم يسبق به وعد ووعيد ، فَهُم منه في غفلة محصنة وشك مريب ، وتنزيل المتوقع منزلة الواقع له موقع جليل من الإعجاز ، لكن إذا صادف مقاماً يقتضيه .

ب/ تخصيص الاقتسام باليهود بمجرد اختصاص العذاب المذكور بهم مع شركتهم للنصارى في الاقتسام المتفرع على الموافقة والمخالفة ، وفي الاقتسام بمعنى التحريف الشامل للكتابين ، بل تخصيص العذاب المذكور بهم مع كونه من نتائج الاقتسام تخصيص من غير مخصّص .

---

(١) الهداية ٣٩٢٨/٦ .

(٢) الكشّاف ٥٥١/٢ .

جـ/ لا داعي إلى تخصيص وصف التعضية بهم ، وإخراج المقتسمين من بينهم مع كونهم أسوة لهم في ذلك ، على أن ما نزل بهم من العذاب لم يكن من الشدّة بحيث يشبه به عذاب غيرهم ، ولا مخصوصاً بهم ، بل عاماً لِكِلا الفريقين وغيرهم ، مع أنّ بعض المنذرين كالوليد بن المغيرة والعاص بن وائل والأسود بن المطلب قد هلكوا قبل مهلك أكثر المقتسمين يوم بدر .

د / وفيه تقديم المفعول الثّاني (الكاف) على الأوّل (الذين) .

و / نعت لمفعول محذوف النّاصب له ﴿ٱلنَّذِيرُ﴾ ، والتقدير : النذير عذاباً كما أنزلنا على المقتسمين .

قال النّحّاس : " وقوله جلّ وعزّ : ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٩﴾ كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾ في الكلام حذف ، والمعنى : وقل إنّي أنا النذير المبين عقاباً كما أنزلنا على المقتسمين "(١).

وهو قول جماعة من المعربين(٢)، وردّه وسابقه ابن عطية ؛ لأنّ ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا﴾ ليس ممّا يقوله محمّد ﷺ ، بل هو من كلام الله تعالى ، فينفصل الكلام "(٣).

وقد اعتذر بعضهم عن ذلك ، فقال : " الكاف متعلقة بمحذوف دلّ عليه المعنى ، تقديره : أنا النذير بعذابٍ مثل ما أنزلنا ، وإن كان المنزل الله ، كما يقول بعض خواص الملك : أمرنا بكذا ، وإن كان الملك هو الآمر "(٤).

---

(١) معاني القرآن ٤/٤٢ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٢/٩١ ، ومعاني القرآن للنّحّاس ٤/٤٢ ، ومفاتح الغيب ١٩/١٦٣ ، والتبيان ٢/٧٨٧ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠/٥٧ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٣٨٢ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/٨١٧ ، ولباب التأويل في معاني التنزيل ٤/٧٥ ، والبحر ٥/٤٦٩ ، والدرّ ٧/١٨١ ، والتحرير والتنوير ١٤/٨٤ .

(٣) المحرّر ٨/٣٥٤ .

(٤) البحر ٥/٤٦٩ ، والدر ٧/١٨١ .

وردّه أبـو الـسّعود ، وذلـك قولـه : " وفيـه مـع مـا مـرّ أنّ قولـه تعـالى : ﴿ كَمَآ أَنزَلۡنَا ﴾ صـريح في أنّـه مـن قـول الله تعـالى لا مـن قـول الرّسـول ﷺ ، والاعتـذار بـأنّ ذلـك مـن بـاب مـا يقوله بعض خـواص الملك أمرنـا بكـذا ، وإن كـان الآمـر هـو الملـك حسبما سلف في قوله تعالى : ﴿قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾ (الحجر : ٦٠) تعسّف لا يخفى ، وأن إعمال الوصف الموصوف ممّا لم يجوّزه البصريون ، فلا بد من الهرب إلى مسلك الكوفيين أو المصير إلى جعلـه مفعـولاً غـير صـريح ، أي : أنـا النـذير المبـين بعـذابٍ مثـل عـذاب المقتسمين "[1].

٣/ متعلّق بـ(قُلْ) ، والتقدير : وقل قولاً كما أنزلنا على المقتسمين إنّك نذير لهـم ، فـالقول للمؤمنين في النّذارة كـالقول للكفّـار المقتسمين ؛ لـئلاّ تظـنّ أنّ إنذارك للكفّار مخالف لإنذار المؤمنين ، بل أنت في وصف النّذارة لهم بمنزلة واحدة ، تنذر المؤمن كما تنذر الكافر ، كأنّه قال : أنا النّذير المبين لكم ولغيركم .

يقول صاحب البحر : " والذي يظهر لي أنّه تعالى لـمّا أمره بأن لا يحزن على من لم يؤمن ، وأمره بخفض جناحه للمؤمنين ، أمره أن يعلم المؤمنين وغيرهم أنّه هو النذير المبين ؛ لئلّا يظنّ المؤمنون أنّهم لـمّا أمر عليه الصلاة والسلام بخفض جناحه لهم ، خرجوا من عهدة النذارة ، فأمره تعالى بأن يقول لهم : إنّي أنـا النـذير المبـين لكـم ولغـيركم ، كمـا قـال تعـالى : ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾ (النّازعات : ٤٥) ، وتكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف تقديره : وقل قولاً مثل ما أنزلنا على المقتسمين إنّك نذير لهم ، فالقول للمؤمنين في النّذارة ، كالقول للكفـار المقتـسمين ؛ لـئلّا يظـنّ إنـذارك للكفـار مخالفـاً لإنـذار المـؤمنين ، بـل أنـت في وصـف النّـذارة لهـم بمنزلـة واحـدة تنـذر المؤمنين كمـا تنـذر الكـافرين ،

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٥/ ٩٠ .

كما قال تعالى : ﴿نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأعراف : ١٨٨) "[١] .

٤/ الكاف مزيدة ، والتقدير : أنا النّذير المبين ما أنزلناه على المقتسمين ، ولا بدّ من تأويل ذلك على أنّ (مَا) مفعول بالنّذير عند الكوفيين ، فإنّهم يعملون الوصف الموصوف أو على إضمار فعل لائق ، أي : أنذرتكم ما أنزلناه كما يليق بمذهب البصريين .

وفي التفسير الكبير : " والوجه الثّاني : أن يتعلّق هذا الكلام بقوله : ﴿ وَقُلْ إِنِّي أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾ . واعلم أنّ هذا الوجه لا يتمّ إلاّ بأحد أمرين : إمّا التزام إضمار ، أو التزام حذف ، أمّا الإضمار فهو أن يكون التقدير: إنّي أنا النذير المبين عذاباً كما أنزلناه على المقتسمين ، وعلى هذا الوجه : المفعول محذوف ، وهو المشبّه ، ودلّ عليه المشبّه به ، وهذا كما تقول : رأيت كالقمر في الحسن ، أي : رأيت إنساناً كالقمر في الحسن . وأمّا الحذف فهو أن يقال : الكاف زائدة محذوفة ، والتقدير : إنّي أنا النذير المبين ما أنزلناه على المقتسمين . وزيادة الكاف له نظير ، وهو قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى : ١١) ، والتقدير : ليس مثله شيء ، وقال بعضهم : لا حاجة إلى الإضمار والحذف ، والتقدير : إنّي أنا النذير ، أي : أنذر قريشاً مثل ما أنزلنا من العذاب على المقتسمين "[٢] .

٥/ متعلّق بـ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾ (الحجر : ٩٢) ، والتقدير : لنسألنّهم أجمعين مثل ما أنزلنا .

وبناء على ما سبق فالرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – القول الأوّل ؛ لِما يلي :

---

(١) البحر ٥/٤٦٩ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٩/١٦٣ .

١/ سلامة معناه ، وما قيل من عدم صلاحية التشبيه هنا ، ردّ عليه أبو السّعود ردّاً شافياً – كما سبق – .

٢/ سلامة صياغته النّحويّة ، أمّا الفصل بين المشبّه والمشبّه به ، فلتسلية الرّسول ﷺ .

٣/ خلوّه من التقديرات .

يليه القول بأنّه نعت لمصدر محذوف منصوب بـ﴿ءَاتَيْنَٰكَ﴾ أو بما هو ملاق له في المعنى ، والقول الثالث ، وفيها تقدير محذوف واحد موافق للفظ الفعل أوّلاً ، وموافق للمعنى دون اللّفظ ثانياً – كما تقدّم – ، وموافق لـ(قُلْ) في الثالث .

وعلى ضوء ما تقدّم فإنّ ما ذكره ابن عطية من انفصال الكلام في القول السّابع صحيح – والله تعالى أعلم – ، وما اعتذر به بعضهم من أنّ هذا على نحو كلام خواص الملك : أمرنا بكذا ، مع أنّ الآمر هو الملك ، لا حاجة تدعو إلى الاعتذار به هنا . أمّا إصلاحه لهذا القول بما ذكر ، وذلك قوله : " وأنزلنا عليهم كما أنزلنا عليك " ولعلّه خطأ من النّاسخ ، وأصل الكلام : " أنزلنا عليك كما أنزلنا عليهم " ، كما قال أبو حيان[1] ، غير أنّ السمين لم يرتض ذلك ؛ لأنّ القرآن ناطق بخلافه ، وهو قوله تعالى : ﴿عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ .

كما أنّ هذا القول فيه اعتراضات من حيث المعنى – كما ذكر أبو السّعود – ، ولم يُشِرْ لها أيٌّ من الثلاثة ، ومن حيث الصياغة ففيه إعمال الوصف موصوفاً ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، وقد ذكر السمين ذلك في هذا القول دون سابقيه .

---

(١) البحر ٥/٤٦٩ .

٥٤) متعلّق ﴿بِإِذۡنِهِۦٓ﴾ في : ﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓ﴾ :

قال تعالى : ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡفُلۡكَ تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦ وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ (الحجّ : ٦٥) .

محلّ النّقاش : ﴿بِإِذۡنِهِۦٓ﴾.

أجاز ابن عطية أن يتعلّق الجار بقوله : ﴿وَيُمۡسِكُ﴾ ؛ لأنّ الكلام يقتضي الإمساك بغير عمدٍ ونحوه ، كأنّه أراد : إلاّ بإذنه فبه يمسكها[١] .

وردّه أبو حيان ؛ إذ لو كان ما قاله ابن عطية لكان التركيب دون أداة الاستثناء ، ويكون التقدير : ويمسك السّماء بإذنه[٢] .

وذكر السمين أنّ الاستثناء هنا مفرّغ ، ولا يقع في موجب ، ولكنّه لـمّا كان الكلام قبله في قوّة النّفي ساغ ذلك ، والتقدير : لا يتركها تقع إلاّ بإذنه[٣] .

للمعربين في متعلّق ﴿بِإِذۡنِهِۦٓ﴾ قولان :

١/ متعلّق بـ﴿تَقَعَ﴾ ، أي : إلاّ بإذنه ، فتقع ، وهو قول أكثرهم[٤] .

٢/ متعلّق بـ﴿وَيُمۡسِكُ﴾ ؛ لأنّ الكلام يقتضي الإمساك بغير عمدٍ ونحوه ، كأنّه أراد : إلاّ بإذنه فبه يمسكها .

قاله ابن عطية ، وردّه أبو حيان بأنّه لو كان كما قال لكان التركيب دون أداة استثناء – كما تقدّم – .

والاستثناء هنا مفرّغ لا يقع في موجب ، غير أنّ الكلام قبله في قوّة النّفي ؛ لذا

---

(١) المحرّر ٢١٦/١١ .

(٢) البحر ٣٨٧/٦ .

(٣) الدرّ ٣٠٣/٨ .

(٤) معالم التنزيل ٣٥٠/٣ ، والمحرّر ٢١٦/١١ ، والجامع لأحكام القرآن ٩٣/١٢ ، والبحر المحيط ٣٨٧/٦ ، والدر ٣٠٣/٨ ، ونظم الدرر ١٧١/٥ .

ساغ ذلك ، والتقدير : لا يتركها تقع إلاّ بإذنه - كما ذكر السمين - ، وقيل : لإرادة العموم[1] .

والرّاجح - والله تعالى أعلم وأجلّ - القول الأوّل ؛ لمناسبته للسياق التّركيبي في الآية ، كما أنّه المعنى المتبادر إلى الذهن .

وبناءً على ما سبق نجد أنّ ما ذكره ابن عطية من كون ﴿بِإِذْنِهِۦٓ﴾ متعلّق بـ﴿وَيُمْسِكُ﴾ مرجوح لبعده ، فالمتبادر إلى الذهن تعلّقه بـ﴿تَقَعَ﴾ ، غير أنّ المعنى الذي ذكره ابن عطية في هذا الوجه صحيح . أمّا ما ذكره أبو حيان من أنّه لو كان كما قال ابن عطية لكان الكلام دون أداة استثناء ، فمردود بقول السمين : إنّ الكلام قبله في قوّة النّفي ، والتقدير : لا يتركها تقع إلاّ بإذنه ، وسواء تعلّق الجار بـ﴿تَقَعَ﴾ أو بـ﴿وَيُمْسِكُ﴾ ، فقد وقع الاستثناء المفرغ في كلام موجب .

ولم يعلّق السمين على ما ذكره ابن عطية ؛ بل اكتفى بنقل قوله وردِّ أبي حيان عليه ؛ ممّا يدلّ على أنّه يجيزه وجهاً كابن عطية ، وهو الصحيح - والله تعالى أعلم - .

(١) الدرّ ٣٠٣/٨ ، وروح المعاني ١٢٦/١٣ .

المبحث الثالث : الإعـراب :

وفيه تسع مسائل :

١) إعراب جملة الشرط في : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾.

٢) إعراب ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾.

٣) إعراب ﴿وَرَسُولًا﴾ في : ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ ﴿٤٦﴾﴾.

٤) مفعــولي (جَعَــلَ) فــي : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾.

٥) إعراب (مَنْ) في : ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾.

٦) إعراب قوله : ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾.

٧) إعراب (نصفه) في : ﴿نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾.

٨) تخريج قراءة : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنىً﴾.

٩) تخريج قراءة : ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتَ﴾.

٥٥) إعراب الجملة الشرطيّة :

قال تعالى : ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ (البقرة : ٢٨٢) .

محلّ النّقاش : ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ الجملة الشرطيّة في محلّ رفع صفة ثانية لـ(امرأتين) ، وقد أعرب قوله تعالى : ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ﴾ صفة لقوله : ﴿فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ﴾[١] .

واعترض عليه أبو حيان بأنّ ذلك نظير : " جاءني رجل وامرأتان عقلاء حبليان " ، وفي جواز مثل هذا التركيب نظر ، فالقياس يقتضي تقديم (حبليان) على (عقلاء) .

وإذا قيل إنّ : ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ﴾ بدل من رجالكم ، أو متعلّق بـ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ﴾ فيتعذّر جعل جملة الشرط صفة لـ(امرأتين) للزوم الفصل بين الصّفة والموصوف بأجنبيّ[٢] .

وذكر السمين أنّ الواحدي سبق ابن عطية إلى هذا الإعراب ، ويرى أنّ جملة الشرط مستأنفة للإخبار بالحكم الّذي تضمّنته[٣] .

للعلماء ثلاثة أقوال في إعراب الجملة الشرطيّة :

١/ استئنافيّة ، فلا يكون لها موضع من الإعراب ، قاله جماعة من المعربين[٤] .

جاء في معاني القرآن : " فمن كسرها نوى بها الابتداء ، فجعلها منقطعة ممّا قبلها "[٥] .

---

(١) المحرّر ٣٦٦/٢ .

(٢) البحر ٣٤٩/١ .

(٣) الدرّ ٦٥٩/٢ .

(٤) معاني القرآن للفرّاء ١٨٤/١، وجامع البيان ٦٤/٦ ، والبحر ٣٤٩/١ ، والدر ٦٥٩/٢ .

(٥) معاني القرآن للفرّاء ١٨٤/١ .

٢/ في محلّ رفع صفة لـ(امرأتين) ، قاله الفارسي[١] والواحدي[٢] وابن عطية[٣] والقرطبي[٤] .

وردّه أبو حيان ؛ لما يلي[٥]:

أ / إذا قلنا : إنّ ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ في موضع الصّفة لقوله : ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ صار نظير : جاءني رجل وامرأتان عقلاء حبليان ، وفي جواز مثل هذا التركيب نظر ، بل الّذي تقتضيه الأقيسة تقديم (حبليان) على عقلاء ؛ لأنّه إذا كان لا بدّ من الفصل بين النعت ومنعوته ، ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما معاً[٦] .

ب/ إذا قلنا : إنّ ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾ بدلاً من ﴿رِّجَالِكُمْ﴾ أو متعلّق بقوله : ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ﴾ فلا يجوز أن تكون جملة الشرط صفة لقوله : ﴿وَٱمْرَأَتَانِ﴾ ؛ للفصل بين الموصوف والصّفة بأجنبيّ .

وقال ابن عرفة بعدما نقل قول ابن عطية : " وفي هذا نظر " ولم يبيّن ما فيه[٧] .

٣/ ويجوز أن تكون جملة (ممن ترضون) صفة لامرأتين ، وجملة الشرط صفة أخرى ، ويخلو هذا التوجيه من المحاذير من حيث الصناعة . أجازه شيخي الدكتور : عيّاد الثبيتي .

(١) الحجّة للقرّاء السبعة ٤٢٧/٢ .

(٢) البسيط ٤٩٩/٤ .

(٣) المحرّر ٣٦٦/٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣٧٢/٣ ،

(٥) البحر ٣٤٩/١ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

(٧) تفسير ابن عرفة المالكي ٧٨٦/٢ .

فإذا قيل : هذا الوجه فيه تخصيص الرضا عن الشهود بالمرأتين دون الرجل ، والرضا عن الشهود يشملهما ، فالعدالة مطلوبة من الشاهد ، رجلاً كان أو امرأة . ردّ بأنّ شرط العدالة معلوم ومستفاد من النّصوص الأخرى ، وتخصيص المرأتين به هنا ؛ لأنّ المجتمع اعتاد أنّ الرجل تناط به أمور الشهادة وما شابهها ، فلمّا جاء التشريع بإشراك المرأة مع الرجل ، فصّلت شروط جواز الأخذ بشهادتها .

وبناءً على ما سبق ، فالرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – القول الأوّل ، يليه القول الثالث .

وعلى ضوء ما سبق فإنّ أبا حيّان محقّ في ردّه قول ابن عطية – والله أعلم – ؛ لِما فيه من محاذير ، أمّا السمين ، فقد استظهر القول بأنّها مستأنفة ، وهو الرّاجح – كما تقدّم – .

٥٦) إعراب قوله : ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ :

قال تعالى : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (**آل عمران : ٢٨**) .

محلّ النقاش : ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ في الكلام حذفَ مضاف ، تقديره : فليس من التقرّب إلى الله والثّواب ونحو ذلك . وأنّ ﴿فِي شَيْءٍ﴾ في موضع نصب على الحال من الضمير الّذي في قوله : ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ .

وشبّه الآية بقوله ﷺ[١] : " من غشّنا فليس منّا "[٢] .

وردّه أبو حيان ، وقال : إنّه كلام مضطرب ؛ لأنّ تقديره : فليس من التقرّب إلى الله يقتضي ألاّ يكون ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ خبراً لليس ؛ إذ لا يستقلّ ، وقوله : ﴿فِي شَيْءٍ﴾ في موضع نصب على الحال يقتضي ألاّ يكون خبراً ، فتبقى (ليس) لها خبر ، وذلك لا يجوز[٣] .

وردّ ذلك السمين بأنّ في الكلام حذفَ مضاف ، تقديره : فليس من أولياء الله ؛ لأنّ اتّخاذ الكفّار أولياء ينافي ولاية الله تعالى ، وكذا التقدير على قول ابن عطية : فليس من أهل التقرّب[٤] .

للعلماء في إعراب هذه الآية قولان ، هما :

١/ ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ في محل نصب على الحال من ﴿شَيْءٍ﴾ ؛ لأنّه لو تأخّر لكان

---

(١) سنن أبي داوود في " البيوع " ٧٣٢/٣ ، وصحيح مسلم في " الإيمان" ٩٩/١ .

(٢) المحرّر ٥٤/٣ .

(٣) البحر ٤٢٣/٢ .

(٤) الدر ١٠٨/٣ .

صفة له ، و﴿فِي شَيْءٍ﴾ هو خبر ليس ؛ لأنّ به تستقلّ فائدة الإسناد ، والتقدير : فليس في شيء كائن من الله ، ولا بدّ من حذف مضاف ، أي : فليس من ولاية الله ، وقيل : من دين الله . وهو قول جماعة من المعربين[1] .

جاء في التبيان : " التقدير: فليس في شيء من دين الله ، فـ(من الله) في موضع نصب على الحال ؛ لأنه صفة للنكرة قدمت عليه "[2] .

٢/ ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ خبر ليس ، و﴿فِي شَيْءٍ﴾ حال من الضمير في (ليس) ، وفي الكلام حذف مضاف ، تقديره : فليس من التقرّب إلى الله والثّواب ونحو هذا ... ، وهو قول بعض العلماء[3] .

ونظّر بعضهم هذه الآية ببيت النّابغة[4] :

إذا حاولت في أسد فجوراً فإنّي لست منك ولست منّي

وردّ ذلك أبو حيان ؛ لأنّ (منك) و(منّي) خبر (ليس) تستقلّ به الفائدة ، وفي الآية الخبر قوله : (في شيء) فليست الآية كالبيت[5] .

وفي المحرّر : شبّهت الآية الكريمة بقوله ﷺ : « من غشّنا فليس منّا » - كما سبق - .

واعترض عليه أبو حيان ؛ لأنّ تقديره : فليس من التقرّب إلى الله يقتضي ألاّ

(١) بحر العلوم ١/٢٣٠ ، والكشف والبيان ٣/٤٧٦ ، والكشّاف ١/٣٨٠ ، ومفاتح الغيب ٨/١٨٥ ، وتفسير لباب التأويل في معاني التنزيل ١/٣٣٦ ، والبحر المحيط ٢/٤٢٣ ، والدر ٣/١٠٧ ، وروح المعاني ٢/٤٧٨ .

(٢) التبيان ١/١٣٠ ، وفي روح المعاني ٢/٤٧٨ نحوه .

(٣) جامع البيان ٤/٥٧ ، ومعاني القرآن للنّحّاس ١/٣٨٣ ، والمحرّر ٣/٥٤ ، ومدارك التنزيل ١/١٥٤ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/١٧٠ ، ، والدر ٣/١٠٨ .

(٤) في ديوانه١٩٩ ، والكتاب ٢/٢٩٠ ، والجامع لأحكام القرآن ٣/٢٥٢ ، والبحر ٣/٤٢٤ ، والدر ٢/٥٢٦ ، ٣/١٠٧ ، واللّباب في علوم الكتاب ٩/٥٦٠ .

(٥) البحر ٣/٤٢٣ .

يكون ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ خبراً لليس ؛ إذ لا يستقلّ ، وقوله :﴿فِي شَيْءٍ﴾ هو في موضع نصب على الحال يقتضي ألاّ يكون خبراً ، فتبقى (ليس) ليس لها خبر ، وذلك لا يجوز ، وتشبيه الآية الكريمة بالحديث ليس بجيّد ؛ للسبب الّذي ردّ به تشبيه بيت النابغة بالآية الكريمة ، وقد تقدّم ذكره[1]، كما أنّ السمين بهذا التقدير زاد المحذوف محذوفاً .

وأجيب عن قوله : ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ لا يكون خبراً ؛ لعدم الاستقلال بأنّ في الكلام حذفَ مضاف ، تقديره : فليس من أولياء الله ؛ لأنّ اتّخاذ الكفار أولياء ينافي ولاية الله تعالى ، وكذا قول ابن عطية : فليس من التقرّب ، أي : من أهل التقرّب ، وحينئذٍ يكون التنظير بين الآية والحديث وبيت النّابغة مستقيماً بالنّسبة إلى ما ذكر[2].

وبناءً على ما سبق فالرّاجح الوجه الأوّل ؛ لأنّه أظهر ، وتقدير المحذوف فيه أقلّ ، والقائلين به أكثر .

وعلى ضوء ما سبق فإنّ أبا حيّان أصاب – والله تعالى أعلم – في ردّه لقول ابن عطية ، فـ(ليس) لا خبر لها إلاّ إذا قدّرنا محذوفاً آخر ، كتقدير السمين ، وما الحاجة الدّاعية إلى ذلك ؟. أمّا التنظير بين الآية والحديث والبيت فغير مستقيم ؛ لأنّ الحديث والبيت فيهما محذوف واحد ، أمّا الآية فلا تستقيم معهما إلاّ بتقدير محذوفين .

---

(١) البحر ٤٢٣/٣ .

(٢) الدر ١٠٨/٣.

٥٧) إعراب ﴿وَرَسُولًا﴾ في : ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ ﴿٤٦﴾﴾[*] :

قال تعالى : ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَاءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (**آل عمران** : **٤٩**) .

محلّ النّقاش : ﴿**وَرَسُولًا**﴾ .

نقل أبو حيان عن ابن عطية تجويزه أن يكون ﴿**وَرَسُولًا**﴾ نسقاً على ﴿**وَكَهْلًا**﴾ الّذي هو حال من الضمير في : (يُكَلِّمُ) ، أي : ويكلّم النّاس في حال كونه طفلاً وكهلاً ومرسلاً إلى بني إسرائيل[١] .

وردّه أبو حيان ؛ لطول الفصل بين المتعاطفين[٢] .

وردّه السمين من حيث المعنى ؛ إذ يصير : (يكلّم النّاس) في حال كونه رسولاً إليهم ، وهو إنّما صار رسولاً بعد ذلك بأزمنة ، فإن قيل : هي حال مقدرة ، كقولهم : " مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً " ، وقوله : ﴿**فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ**﴾ (**الزمر** : **٧٣**) ، قيل : الأصل في الحال أن تكون مقارنة ، ولا تكون مقدّرة إلاّ حيث لا لبس[٣] .

في (رسول) وجهان :

أحدهما : أنّه صفة بمعنى مرسل ، فهو صفة على فعول .

(*) هذه مسألة مشتركة مع رسالة بعنوان : ردود السمين الحلبي في على ابن عطيّة في الدر المصون .

(١) المحرّر ٩٢/٣ ، انظر هامش رقم (٣) ، وفي هذا ردّ على الباحث إذ ذكر أنّ هذا الوجه غير موجود في المحرر بل منسوب لابن عطيّة .

(٢) البحر ٤٦٤/٢ .

(٣) الدر ١٨٧/٣ .

والثّـاني : أنّـه مـصدر ، وعلـى الوجـه الأوّل للمعـربين في (رَسُـولًا) خمـسة أوجه ، هي[(١)] :

١/ أن يكـون معطوفـاً على (يُعَلِّمُـهُ) إذا أعربنـاه حـالاً معطوفـاً علـى (وَجِيْهًـا) ؛ إذ التقـدير : وجيهًـا ومعلمًـا ومرسـلًا ، ابـن عطيـة[(٢)] ، ونـسب للزمخـشري ، ولا يوجد في كشّافه .

قـال أبـو حيـان : " وهـو مبنيّ علـى إعـراب ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ ، وقـد بيّنـا ضـعف إعـراب مـن يقـول : إنّ ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ معطوف علـى ﴿وَجِيهًا﴾ للفـصل المفـرط بـين المتعـاطفين " ، وهـو كمـا قـال ، وقـد تقـدّم تفـصيل ذلـك في مبحـث الفصل[(٣)] .

٢/ أن يكون نسقاً على (كَهْلًا) الذي هو حال من الضمير المستتر في (يُكَلِّمُ) ، أي : يكلّـم النّـاس طفـلاً وكهـلاً ومرسـلاً إلى بـني إسـرائيل ، نقلـه أبـو حيـان عن ابن عطية – كما سبق – .

واسـتبعده أبـو حيـان ؛ لطـول الفـصل بـين المعطـوف والمعطـوف عليـه . وقـال الـسمين : " ويظهـر أن ذلـك لا يجـوز مـن حيـث المعـنى ؛ إذ يـصير التقـدير : يكلّـم النـاس في حـال كونـه رسـولاً إلـيهم ، وهـو إنّمـا صـار رسـولاً بعد ذلك بأزمنة ، فإن قيل : هي حال مقدرة كقولهم : " مررت برجلٍ معه صـقر صـائداً بـه غـداً " ، وقوله : ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ (الزمر : **٧٣**) ، قيـل : الأصل في الحال أن تكون مقارنة ، ولا تكون مقدّرة إلاّ حيث لا لبس " .

لكـن أيـن اللـبس إذا جعلنـا (رسـولاً) حـالاً ؟ وهـل يتـصوّر أحـد أنّـه لم يتكلّم إلاّ عندما أرسل ؟ ولاسيّما وأنّ المرسل عيسى – عليه السلام –

(١) الكشّاف ٤٣١/١ ، والبحر ٤٦٤/٢ – ٤٦٥ ، والدر ١٨٦/٣ – ١٨٩ .

(٢) المحرّر ٩٢/٣ .

(٣) انظر مسألة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

الّذي أخبرنا الله – سبحانه وتعالى – أنّه أنطقه في المهد .

والحال المقدّرة ، هي الّتي يكون حصول مضمونها متأخّراً عن حصول مضمون عاملها ، ولا تكون كذلك إلاّ حين أمن اللبس ، أو بوجود قرينة تعيّن كونها حالاً مقدّرة ، كما في المثال الّذي استدلّ به ، فقوله : (غداً) قرينة لفظيّة تدلّ على كون (صائداً) حالاً مقدّرة ، ويقابلها الحال المقاربة ، وهي المبيّنة لهيئة صاحبها وقت وجود عاملها .

وذكر الدكتور محمّد الحسين مليطان أنّ عطف (كهلاً) على قوله : ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ﴾ له دلالته الخاصّة من جهة أنّ عيسى – عليه السلام – كلّم بني إسرائيل في هاتين المرحلتين من عمره دون أن يختلف كلامه في طفولته عن كلامه في كهولته من حيث وضوح البيان وقوّة الحجّة .

أمّا (رَسُولاً) فلا يتّسق عطفه على (كَهْلًا) المعطوف على قوله : ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ﴾ ؛ إذ إنّ الطفولة والكهولة مرحلتان من مراحل العمر ، أمّا (رَسُولاً) فليست مرحلة عمريّة حتّى يتّسق عطفها على (كَهْلاً) ونصبهما بعامل واحد[1] .

ولقائلٍ أن يقول : إنّ الرسل اصطفاهم الله – سبحانه وتعالى – للرسالة ، وخلقهم ليبلّغوها الخلق ، فلشدّة اتّصافهم بها والتصاقها بهم اتّسق عطف (رَسُولاً) على (كَهْلاً) المعطوف على ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ﴾ ؛ إذ أصبح كونه رسولاً ، كأنّه مرحلة عمريّة لا بدّ أن يمر بها ، وهي – لا شكّ – المرحلة الأسمى في حياته ؛ ولذلك ذكر ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ﴾ و(كَهْلاً) ، ولم يذكر ما بينهما تصريحاً ، بل ذكر ما امتازت به تلك المرحلة من كونه (رَسُولًا) .

ويدلّ على ذلك : أنّ الآيات تتحدّث عن عيسى – عليه السلام – الّذي

---

(١) من كتابه : الدرس النّحوي في تفسير ابن عطيّة بتصرّف ١٤٧ .

رفع إلى السماء في شبابه ، وسينزل آخر الزّمان تابعاً لشرع محمّد ﷺ ، فهو في صغره لم يبعث بعد ، وفي كهولته تابعٌ لشرع غير شرعه الّذي بعث به ، فذكرت مرحلة الشباب بما امتازت به .

فطول الفصل بين المتعاطفين ضعّف هذا القول لا غير .

٣/ أن يكون منصوباً بفعل مضمر لائق بالمعنى ، تقديره : ونجعله رسولاً ، لـمّا رأوه لا يصح عطفه على مفاعيل التعليم أضمروا له عاملاً يناسبه ، وهذا كما قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ (**الحشر : ٩**) . أجازه الزّجاج في قوله : " ونصب رسولاً : ويجعله رسولاً . والاختيار عندي : ويكلّم النّاس في المهد رسولاً إلى بني إسرائيل "[(١)]، وتبعه آخرون[(٢)]، وفي التفسير الكبير : تقديره : ابعثه رسولاً[(٣)].

وقيل : منصوباً بإضمار فعل من لفظ (رسول) ، ويكون ذلك الفعل معمولاً لقولٍ مضمر أيضاً ، هو من قول عيسى . والتقدير : ويعلّمه الكتاب والحكمة ، ويقول : أرسلت رسولاً بأنّي قد جئتكم ، ومصدقاً لما بين يدي . قاله الزمخشري ، وتبعه آخرون[(٤)].

وذكر السمين أنّه احتاج إلى إضمار ذلك كلّه تصحيحاً للمعنى واللفظ ، وذلك أنّ ما قبله من المنصوبات لا يصح عطفه عليه في الظاهر ؛ لأنّ الضمائر المتقدمة غيب ، والضميران المصاحبان لهذين المنصوبين للمتكلم ، فاحتاج إلى ذلك التقدير ؛ لتتناسب الضمائر . وضعّفه صاحب البحر ؛ لأنّ فيه إضمار شيئين : القول ومعموله الذي هو (أرسلت) ، والاستغناء

---

(١) معاني القرآن ٤١٤/١ ، وانظر : زاد المسير ٣٩١/١ .

(٢) المحرر ٩٢/٣ ، و زاد المسير ٣٩١/١ ، والتبيان ٢٦٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٩٣/٤ .

(٣) مفاتح الغيب ٢٢٦/٨ .

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٢/١ ، والجواهر الحسان ٢٦٨/١ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣٨/٢ .

عنهما باسم منصوب على الحال المؤكّدة ؛ إذ يفهم من قوله : (وأرسلت) أنّه رسول ، فهي حال مؤكّدة .

٤/ أنّ الرسول والمصدّق فيهما معنى النطق ، فكأنه قيل : وناطقاً بأنّي قد جئتكم ، ومصدّقاً لما بين يدي . قاله صاحب الكشّاف .

وفي تفسير أبي السّعود : " وقيل : معطوف على الأحوال السّابقة ، ولا يقدح فيه كونها في حكم الغيبة مع كون هذا في حكم التكلّم ؛ لما عرفت من أنّ فيه معنى النطق ، كأنّه قيل : حال كونه وجيهاً ورسولاً ناطقاً بأنّي ... إلخ "(١) .

غير أنّ طول الفصل بين المتعاطفين يقدح فيه .

٥/ أن يكون حالاً من مفعول (يُعَلِّمُهُ) ، وذلك على زيادة الواو ، كأنّه قيل : ويعلّمه الكتاب حال كونه رسولاً ، نُسب للأخفش ، وفي معانيه أنّه معطوف على (وَجِيْهاً)(٢) ، وفي الدرّ : " وهذا على أصل مذهبه من تجويزه زيادة الواو ، وهو مذهب مرجوح " .

وبناء على ما سبق ، فالرّاجح – والله تعالى أعلم – أنّه انتصب على إضمار فعل يليق بالمعنى ، والتقدير : " ويجعله رسولًا " .

وعلى ضوء ذلك ، فالسمين لم يصب – والله تعالى أعلم – في ردّ كون (رَسُولًا) حالاً من حيث المعنى . ولولا طول الفصل بين المتعاطفين لكان لهذا الوجه حظّه من البلاغة .

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣٨/٢ .

(٢) معاني القرآن ٢٠٥/١ ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٤ .

٥٨) مفعولي (جَعَلَ) في قوله : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ :

قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ (الأنعام : ١٢٣) .

محلّ النّقاش : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ .

مال ابن عطية إلى أنّ ﴿أَكَٰبِرَ﴾ مفعولاً ثانياً قدّم ، و ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ مفعول أوّل أخّر ، والتقدير : جعلنا في كلّ قرية مجرميها أكابر ، والجارّ متعلّق بالفعل قبله[١] .

وردّ ذلك أبو حيان ووصفه بالخطأ والذهول عن قاعدة نحويّة ، تقول : " إنّ أفعل التفضيل إذا كانت بـ(من) ملفوظاً بها أو مقدّرة أو مضافة إلى نكرة كانت مفردة مذكّرة على كلّ حال ، سواء كانت لمذكّر أم مؤنّث ، مفرد أم مثنّى أم مجموع ، وإذا ثنّيت أو جمعت أو أنّثت طابقت ما هي له ، ولزمها أحد أمرين : إمّا الألف واللّام ، وإمّا الإضافة لمعرفة ، وعلى ذلك لا يصحّ القول بكون ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدلاً أو مفعولاً أوّل ، و﴿أَكَٰبِرَ﴾ مفعولاً ثانياً خطأ ؛ لاستلزام أن يبقى ﴿أَكَٰبِرَ﴾ مجموعاً ، وليست فيه ألف ولام ، ولا هي مضافة لمعرفة "[٢] .

وذكر السمين أنّ القاعدة مسلّمة ، ولكنّ مكيّاً سبق ابن عطية إلى هذا القول ، والظنّ أنّه أخذ منه ، وقال به الواحدي كذلك ، حيث منع إضافة ﴿أَكَٰبِرَ﴾ إلى ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ ؛ لعدم تمام المعنى للحاجة إلى إضمار المفعول الثّاني للجعل ، فإن إضافة الكابر من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وهو غير جائز عند البصريين .

---

(١) المحرّر ١٤٣/٦ .

(٢) البحر ٢١٥/٤ .

وردّ ذلك السمين ، فالمفعول الثّاني مذكور ، وهو الجار والمجرور السابق ، والكلام مفيد ، وذلك ليس من باب إضافة الصفة لموصوفها ؛ لأنّ المجرمين أصاغر وأكابر ، فأضاف للبيان لا للوصف[(١)] .

اختلف العلماء في مفعولي (جعل) في هذه الآية على النّحو التّالي :

١/ ﴿أَكَٰبِرَ﴾ مضاف إلى ﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ ، وهو المفعول الأوّل لـ(جعل) الّتي بمعنى (صيّر) ، والمفعول الثّاني هو الجار والمجرور ، أي : ﴿فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ﴾ . قاله جماعة من العلماء[(٢)] .

وعزا السمين للواحدي منع إضافة ﴿أَكَٰبِرَ﴾ إلى ﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ ، وقد تقدّم ذكر ذلك والردّ عليه .

٢/ ﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ مفعول أوّل ؛ لأنّه معرفة ، فيتعيّن أنّه مبتدأ بحسب الأصل ، و﴿أَكَٰبِرَ﴾ مفعول ثانٍ ، أي : جعلنا مجرميها أكابرها ، والأكابر جمع الأكبر ، والتقدير : جعلنا في كلّ قرية مجرميها أكابر ، فيتعلّق الجار بنفس الفعل قبله . وهو قول بعض المعربين[(٣)] .

وفي التسهيل لعلوم التنزيل : " ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ أي : كما جعلنا في مكة أكابرها ليمكروا فيها جعلنا في كل قرية ، وإنّما ذكر الأكابر ؛ لأنّ غيرهم تبع لهم ، والمقصود تسلية النّبي ﷺ .

---

(١) الدر ١٣٥/٥ .

(٢) تفسير معالم التنزيل ٤٩٢/١ ، والمحرّر ١٤٣/٦ ، وزاد المسير ١١٧/٣ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٤٦٢/١ ، والبحر المحيط ٢١٥/٤ ، والدر ١٣٥/٥ ، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣ ، وغرائب القران ورغائب الفرقان ١٥٧/٣ ، وأضواء البيان ٤٩٢/١ .

(٣) معاني القرآن للزّجاج ١٥٨/١ ، وجامع البيان ٩٣/١٢ ، وبحر العلوم ٤٩٨/١ ، والهداية إلى بلوغ النّهاية ٢١٧٤/٣ ، ومعالم التنزيل ٤٩٢/١ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٤٩/١ ، والوجيز في تفسير القرآن العزيز ٣٧٤/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٧٩/٧ ، وغرائب القرآن ١٥٧/٣ ، والمحرّر ١٤٣/٦ ، والتحرير والتنوير ٤٩/٨ ، وأضواء البيان ٤٩٢/١ .

﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ إعرابه مضاف إليه عند الفارسي وغيره ، وقال ابن عطية وغيره : إنّه مفعول أوّل بـ﴿جَعَلۡنَا﴾ و ﴿أَكَٰبِرَ﴾ مفعول ثان مقدّم ، وهذا جيّد في المعنى ضعيف في العربية ؛ لأنّ (أكابر) جمع (أكبر) ، وهو من أفعل ، فلا يستعمل إلا بـ(من) أو بالإضافة "[(١)] .

٣/ أنّ ﴿فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ﴾ مفعول مقدّم ، و﴿أَكَٰبِرَ﴾ هو الأوّل ، و﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ بدل من ﴿أَكَٰبِرَ﴾ ، أجازه بعض المعربين[(٢)]، وأجاز أبو البقاء الأوجه الثلاثة[(٣)] .

وردّ أبو حيان هذا التوجيه والّذي قبله ؛ لأنّ أفعل التفضيل إذا كانت بـ(من) ملفوظاً بها أو مقدّرة أو مضافة إلى نكرة كانت مفردة على كلّ حال ، سواء كانت لمذكّر أم مؤنّث ، لمفرد أم مثنّى أم مجموع ، وإذا ثنّيت أو جمعت أو أنّثت ، وطابقت ما هي له ، لزمها أحد أمرين : إمّا الألف والّلام ، وإمّا الإضافة لمعرفة .

فإذا تقرّر ذلك فالقول بكون ﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ بدلاً أو بكونه مفعولاً أوّلا ، و﴿أَكَٰبِرَ﴾ مفعولاً ثانياً خطأ ؛ لاستلزام أن يبقى ﴿أَكَٰبِرَ﴾ مجموعاً ، وليست فيه ألف ولام ، ولا هي مضافة لمعرفة[(٤)] .

وفي روح المعاني : " وتعقّبه الشّهاب بأنّ ذلك غير وارد ؛ لأنّ أكابر وأصاغر أجري مجرى الأسماء بمعنى الرؤساء ، كما نصّ عليه راغب[(٥)]، وما

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ٤٦٢/١ .

(٢) وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٤٩/١ ، والدر ١٣٤/٥ ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١٣/٣ .

(٣) التبيان ٣٦/١ .

(٤) معاني القرآن ٧٠/٤ ، والبحر ٢١٥/٤ .

(٥) مفردات غريب القرآن ٤٢١/١ .

ذكر إنّما إذا بقي على معناه الأصلي "[1].

وفي التحرير والتنوير : " وأكبر : اسم لعظيم القوم وسيّدهم ، يقال : ورثوا المجد أكْبَرَ أكْبَرَ ، فليست صيغة أفعل فيه مفيدة الزّيادة في الكبر لا في السِنّ ولا في الجسم ، فصار بمنزلة الاسم غير المشتقّ ، ولذلك جمع إذا أخبر به عن جمع أو وُصف به الجمع ، ولو كان معتبراً بمنزلة الاسم المشتقّ لكان حقّه أن يلزم الإفراد والتّذكير "[2].

٤/ ﴿أَكَٰبِرَ﴾ الأوّل مضاف لـ﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ و﴿لِيَمۡكُرُواْ﴾ المفعول الثّاني ، والظرف لغو ، وهو ظاهر قول الزّمخشري[3] .

وفي روح المعاني : " ولا يخفى حسنه ، بيدَ أنّه مبنيّ على جعل الإشارة لأحد الأمرين اللذَين أشير فيما سبق إليهما "[4].

٥/ ﴿أَكَٰبِرَ﴾ المفعول الأوّل ، والكاف في (كَذَلِكَ) المفعول الثّاني لـ﴿جَعَلۡنَا﴾ قُدّم عليه لإفادة التخصيص ، والظرف لغو ، أي : ومثل أولئك الكفرة الّذين هم صناديد مكّة ومجرموها ، جعلنا في كلّ قرية أكابرها المجرمين .

وفي روح المعاني : " وناقش في ذلك شيخ الإسلام ، وادّعى أنّ الأقرب جعل المشار إليه الكفرة المعهودين باعتبار اتصافهم بصفاتهم ، والإفراد باعتبار الفريق أو المذكور ، ومحل (الكاف) النّصب على أنّه المفعول الثّاني لـ﴿جَعَلۡنَا﴾ ، قدّم عليه لإفادة التخصيص ، كما في قوله سبحانه : ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ﴾ (النساء : ٩٤) ، والأوّل :

---

(١) روح المعاني ١٣/٦ .

(٢) التحرير والتنوير ٥٠/٨ .

(٣) الكشّاف ٥٩/٢ .

(٤) روح المعاني ١٣/٦ .

﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ ، والظرف لغو ، أي : ومثل أولئك الكفرة الذين هم صناديد مكة ومجرموها جعلنا في كل قرية أكابرها المجرمين ، أي : جعلناهم متصفين بصفات المذكورين مزيناً لهم أعمالهم ، مصرّين على الباطل مجادلين به الحق ليمكروا فيها ، أي : ليفعلوا المكر فيها آه . ولا يخفى بعده "[1].

٦/ وجعله البعض متعدّياً لمفعول واحد على أنّ المراد بالجعل التمكين بمعنى الإقرار في المكان والإسكان فيه ، ومفعوله : ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ بالإضافة .

وفي تفسير البيضاوي : " ويجوز أن يكون مضافاً إليه إن فسّر الجعل بالتمكين "[2]، قال صاحب روح المعاني مشيراً إلى ذلك : " ويفهم من كلام البعض أن احتمال الإضافة لا يجري إلا على تفسير (جعلناهم) بـ(مكناهم) ، ولا يخلو ذلك عن دغدغة "[3].

ورجّحه صاحب التحرير والتنوير ، حيث قال : " والأظهر في نظم الآية : أنّ ﴿جَعَلۡنَا﴾ بمعنى : خلقنا وأوجدنا ، وهو يتعدّى إلى مفعول واحد ، كقوله : ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ (الأنعام : ١) ، فمفعوله : ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ .

وقوله : ﴿فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ﴾ ظرف لغو متعلّق بـ﴿جَعَلۡنَا﴾ وإنّما قدّم على المفعول مع أنّه دونه في التعلّق بالفعل ؛ لأنّ كون ذلك من شأن جميع القرى هو الأهمّ في هذا الخبر ، ليَعلم أهل مكّة أنّ حالهم جرى على سُنن أهل القرى المرسل إليهم "[4].

---

(١) روح المعاني ٦/١٣ – ١٤ .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٤٤٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) التحرير والتنوير ٨/٤٨ .

٧/ ﴿أَكَٰبِرَ﴾ المفعول الأوّل ، وهو مضاف لـ﴿مُجۡرِمِيهَا﴾ ، والمفعول الثّاني محذوف ، والتقدير : وجعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فساقاً ليمكروا . وفي الدرّ : " وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لا يحذف شيء إلا لدليل ، والدليل على ما ذكروه غير واضح "(١) .

وبناء على ما سبق فالرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – القول الأوّل ؛ لخلوّه من المحاذير ، يليه القول الثّاني ؛ لأنّ المعنى عليه ، وقد استخدم ﴿أَكَٰبِرَ﴾ في الآية استخدام الأسماء ؛ لذا لم يقترن بالألف واللّام ، ولم يضف لمعرفة .

وعلى ضوء ذلك فأبو حيان لم يصب في ردّه قول ابن عطية ، والقاعدة الّتي ذكرها مسلّمة في أفعل التفضيل إذا بقي على معناه الأصلي ، وفي آية المسألة لم يستخدم بمعناه الأصلي ؛ بل استخدم استخدام الأسماء – والله تعالى أعلم – .

أمّا السمين فذكر أنّ ابن عطية لم ينفرد بهذا القول ؛ بل سبق إليه ، وإن كانت القاعدة الّتي ردّ بها أبو حيان قول ابن عطية مسلّمة ، ولم يذكر أنّ ﴿أَكَٰبِرَ﴾ في الآية استخدم استخدام الأسماء .

---

(١) الدر ١٣٦/٥ .

٥٩) إعراب (مَن) في قوله : ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ :

قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ (**الأنفال** : ٦٤) .

محلّ النّقاش : ﴿ مَن ﴾ .

يرى ابن عطية أنّ (مَن) في محلّ نصب عطفاً على موضع (الكاف) ؛ لأنّ موضعها نصب على المعنى بـ(يكفيك) الّذي سدّت (حسبك) مسدّه[١] .

ولم يستحسن ذلك أبو حيان ؛ لأنّ ﴿حَسْبُكَ﴾ ليس ممّا تكون الكاف فيه في موضع نصب ، بل هذه إضافة صحيحة ، وليست من نصب . و﴿حَسْبُكَ﴾ مبتدأ مضاف إلى الضمير ، وليس مصدراً ولا اسم فاعل ، إلاّ إن قيل : إنّه عطف على التوهّم ، كأنّه توهّم أنّه قيل : يكفيك الله أو كفاك الله ، ولكنّ العطف على التوهّم لا ينقاس ، فالصّواب أن تكون (مَن) مجرور بـ(حسب) محذوفة لدلالة ﴿حَسْبُكَ﴾ عليها[٢] .

واستدرك السمين على أبي حيان قوله : " بل إضافة صحيحة ليست من نصب " ؛ لأنّ (حسب) وأخواتها إضافة غير محضة عند النّحاة ، وعلّلوا ذلك بأنّها في قوّة اسم فاعل ناصب لمفعول به ، و(حسب) بمعنى كافيك ، وغيرك بمعنى مغايرك ، وقيد الأوابد بمعنى مقيّدها ، ودليل ذلك أنّها توصف بها النّكرات ، تقول : مررت برجل حسبك من رجل[٣] .

وللنّحاة في إعراب (مَن) أوجه عدّة ، هي :

١/ النصب عطفاً على الكاف في قوله : ﴿حَسْبُكَ﴾ ، ومعنى الآية : وحسب

---

(١) المحرّر ١٠٧/٨ .

(٢) البحر ٥١٥/٤ .

(٣) الدر ٦٣٣/٥ .

من اتّبعك . واستشهد بقول الشاعر[(١)] :

إذا كانت الهيجاء وانشقّت العصا فحسبك والضّحّاكَ سيف مهنّد

قاله جماعة من العلماء ، وعليه حُمل كلام الشعبي وابن زيد[(٢)] ، وردّه صاحب البحر بأنّ الكاف ليس موضعها النّصب ؛ لأنّ إضافة (حسب) إليها إضافة صحيحة ، و﴿حَسْبُكَ﴾ مبتدأ مضاف إلى الضمير وليس مصدراً ولا اسم فاعل ، إلا إن قيل : إنّه عطف على التوهم ، كأنّه توهم أنّه قيل : يكفيك الله أو كفاك الله ، ولكنّ العطف على التوهم لا ينقاس ، فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه[(٣)] .

وأجيب بأنّ النّحويين على أنّ إضافة (حسب) وأخواتها إضافة غير محضة ، وعلّلوا ذلك بأنّها في قوة اسم فاعل ناصب لمفعول به ، فإنّ (حسبك) بمعنى كافيك ، وغيرك بمعنى مغايرك ، وقيد الأوابد بمعنى مقيدها ، قالوا : ويدلّ على ذلك أنّها توصف بها النّكرات ، فقال : مررت برجلٍ حسبك من رجلٍ[(٤)] .

جاء في جامع البيان في تأويل القرآن : " و(مَن) في هذا التأويل الذي ذكرناه عن الشعبي ، نصب عطفاً على معنى (الكاف) في قوله : ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ لا على لفظه ؛ لأنّها في محل خفض في الظاهر ، وفي محل

---

(١) البيت بلا نسبة في المحرّر ١٠٧/٨ ، ٦٣٣/٥ ، وشرح ابن يعيش ٤٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٤١٩/١ ، ومغني اللّبيب ٦٢٢/٢ ، وشرح شواهد الكشّاف ٣٧٤/٤ ، والدر ٣٨٤/١.

(٢) جامع البيان ٤٨/١٤ – ٥٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه للنّحّاس ١٦٨/٣ ، وتفسير القرآن العزيز ٢٣٧/١ ، والكشف والبيان ٣٧٠/٤ ، والمحرّر ١٠٧/٨ ، ومفاتح الغيب ٥٠٥/١٥ ، وتفسير العزّ بن عبد السلام ٣٩٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٨ ، ولباب التأويل في معاني التنزيل ٤٩/٣ ، والبحر ٥١٥/٤ ، تفسير القرآن العظيم ٨٦/٤ ، والدر ٦٣٣/٥ ، والجواهر الحسان ١٠٩/٢ .

(٣) البحر ٥١٥/٤ .

(٤) الدر ٦٣٢/٥ .

نصب في المعنى ؛ لأنّ معنى الكلام : يكفيك الله ، ويكفي من اتبعك من المؤمنين "[1].

وفي التفسير الكبير : " وفي الآية قولان : الأوّل التقدير : الله كافيك وكافي أتباعك من المؤمنين . قال الفرّاء : الكاف في (حسبك) خفض ، و(منَ) في موضع نصب ، والمعنى : يكفيك الله ويكفي من اتبعك ، قال الشاعر[2] :

إذا كانت الهيجاء وانشقّت العصا فحسبك والضّحّاكَ سيف مهنّد

قال : وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا : حسبك وأخاك ، بل المعتاد أن يقال : حسبك وحسب أخيك . والثاني : أن يكون المعنى : كفاك الله وكفاك أتباعك من المؤمنين . قال الفراء : وهذا أحسن الوجهين . ويمكن أن ينصر القول الأوّل بأنّ من كان الله ناصره امتنع أن يزداد حاله أو ينقص بسبب نصرة غير الله ، وأيضاً إسناد الحكم إلى المجموع يوهم أن الواحد من ذلك المجموع لا يكفي في حصول ذلك المهمّ ، تعالى الله عنه . ويمكن أن يجاب عنه بأنّ الكلّ من الله ، إلاّ أن من أنواع النّصرة ما لا يحصل بناء على الأسباب المألوفة المعتادة ، ومنها ما يحصل بناء على الأسباب المألوفة المعتادة . فلهذا الفرق اعتبر نصرة المؤمنين ، ثمّ بيّن أنّه تعالى وإن كان يكفيك بنصره وبنصر المؤمنين ، فليس من الواجب أن تتكل على ذلك إلا بشرط أن تحرّض المؤمنين على القتال ، فإنّه تعالى إنّما يكفيك بالكفاية بشرط أن يحصل منهم بذل النفس والمال في المجاهدة ، فقال : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ (الأنفال : ٦٥) "[3].

---

(١) جامع البيان ١٤/٥٠ .

(٢) سبق تخريجه ص٣٠٢ .

(٣) مفاتيح الغيب ١٥/٥٠٥ .

٢/ الرفع عطفاً على اسم الله ، والتقدير : حسبك الله ومتّبعوك من المؤمنين .

وفي جامع البيان في تأويل القرآن : " وقد قال بعض أهل العربية في (مَن) إنّها في موضع رفع على العطف على اسم ﴿ٱللَّهُ﴾ ، كأنّه قال : حسبك الله ومتبعوك إلى جهاد العدو من المؤمنين ، دون القاعدين عنك منهم . واستشهد على صحّة قوله ذلك بقوله : ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ (**الأنفال** : **٦٥**) "[١] .

قاله جماعة من المعربين[٢] ، وردّ من حيث المعنى ، قال ابن القيّم : " وفيها تقدير رابع ، وهو خطأ من جهة المعنى ، وهو أن تكون (مَن) في موضع رفع عطفاً على اسم ﴿ٱللَّهُ﴾ ، ويكون المعنى : حسبك اللهُ وأتباعُك . وهذا وإن قاله بعض الناس ، فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه ؛ فإن الحسب والكفاية لله وحده ، كالتوكل والتقوى والعبادة ، قول الله تعالى : ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (**الأنفال** : **٦٢**) ؛ ففرّق بين الحسب والتأييد ، فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعباده . وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده ، حيث أفردوه بالحسب ، فقال تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (**آل عمران** : **١٧٣**) ، ولم يقولوا : حسبنا الله ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ، ومدح الرب تعالى لهم بذلك ، فكيف يقول لرسوله :

---

(١) جامع البيان ١٤/٥٠ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء ١/٤١٧ ، إعراب القرآن للنّحّاس ٣/١٦٨، والكشف والبيان ٤/٣٧٠ ، والنكت والعيون ٢/٣٣١ ، وتفسير معالم التنزيل ٣/٣٧٤ ، والكشّاف ٢/٢٢٢ ، وزاد المسير ٣/٣٧٧ ، وتفسير العزّ بن عبد السلام ١/٣٩٧ ، ولباب التأويل في معاني التنزيل ٣/٤٩ ، والبحر ٤/٥١٠ ، والدرّ ٥/٦٣٢ ، تفسير مدارك التنزيل ٢/٩٨ ، والبحر المديد ٣/٦٠ ، وفتح القدير ٢/٤٧٠ ، و التحرير والتنوير ١٠/٦٥ .

الله وأتباعك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الربّ تعالى بالحسب ، ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه ، فكيف يشرك بينهم وبينه في حسب رسوله ؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل . نظير هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ (التوبة : ٥٩) ، فتأمّل كيف جعل الإيتاء لله ولرسوله ، كما قال تعالى : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر : ٧) ، وجعل الحسب له وحده ، فلم يقل : وقالوا : حسبنا الله ورسوله ، بل جعله خالص حقه ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ (التوبة : ٥٩) ، ولم يقل : وإلى رسوله ، بل جعل الرغبة إليه وحده ، كما قال تعالى : ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾ (الشرح : ٧-٨) .

فالرغبة ، والتوكل ، والإنابة ، والحسب لله وحده ، كما أن العبادة ، والتقوى ، والسجود لله وحده ، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى .

ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ (الزمر : ٣٦) ، فالحسب : هو الكافي ؛ فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كافٍ عبده ، فكيف يجعل أتباعه مع الله في هذه الكفاية ؟!.

والأدلّة الدّالّة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكر هاهنا "[1].

٣/ الجرّ عطفاً على محلّ الكاف على مذهب الكوفيين ، أي : حسبك وحسب من اتّبعك الله . وهو ظاهر كلام الشعبي وابن زيد ، وقاله جماعة من العلماء[2].

---

(١) زاد المعاد ٣٦/١ - ٣٧ ، والتفسير القيّم لابن القيّم ٣٠٢/١ .

(٢) جامع البيان ٤٩/١٤ ، والنكت والعيون ٣٣١/٢ ، ومعالم التنزيل ٣٧٤/٣ ، والمحرّر ١٠٧/٨ ، وزاد المسير ٣٧٧/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٨ ، ودقائق التفسير ٢٥٩/٣ ، والتفسير القيّم ٣٠٢/١ ، والبحر ٥١٠/٤ ، والدر ٦٣٢/٥ ، واللّباب في علوم الكتاب ٥٦٠/٩ ، والبحر المديد ٦٠/٣ ، وروح المعاني ٢١٢/١٦ ، والتحرير والتنوير ٦٥/١٠ ، وأضواء البيان ١٨٣/٥ - ١٨٤ .

وفيه العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، ورد في التبيان : " في (مَن) ثلاثة أوجه : أحدها : الجر عطفاً على الكاف في (حسبك) ، وهذا لا يجوز عند البصريين ؛ لأنّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لا يجوز "[1] .

وفي أضواء البيان : " وقال بعض العلماء : هو في محل خفض بالعطف على الضمير الذي هو الكاف في قوله : ﴿حَسْبُكَ﴾ ، وعليه فالمعنى : حسبك الله ، أي : كافيك وكافي من اتبعك من المؤمنين ، وبهذا قال الشعبي ، وابن زيد وغيرهما ، وصدر به صاحب الكشّاف[2]، واقتصر عليه ابن كثير وغيره ، والآيات القرآنية تدل على تعيين الوجه الأخير ، وأن المعنى : كافيك الله وكافي من اتبعك من المؤمنين ؛ لدلالة الاستقراء في القرآن على أن الحسب والكفاية لله وحده - وذكر كلام ابن القيّم السّابق في الردّ على القول الثّاني - ، فإن قيل : هذا الوجه الذي دل عليه القرآن ، فيه أن العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، ضعّفه غير واحد من علماء العربية ... فالجواب من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن جماعة من علماء العربية صححوا جواز العطف من غير إعادة الخافض ...

الوجه الثاني : أنه من العطف على المحل ؛ لأن الكاف مخفوض في محل نصب ؛ إذ معنى (حسبك) : يكفيك ...

الوجه الثالث : نصبه بكونه مفعولا معه ، على تقدير ضعف وجه العطف ...

---

(١) التبيان ٦٣١/٢ .

(٢) صاحب الكشّاف لم يصدّر بهذا الوجه فهو ممّن لا يجيزه ، بل بكونه في محل نصب مفعول معه .

الوجه الرابع : أن يكون (مَن) مبتدأ خبره محذوف ، أي : ومن اتّبعك من المؤمنين ، فحسبهم الله أيضاً ، فيكون من عطف الجملة ، والعلم عند الله تعالى "[1] .

٤/ الجرّ عطفاً على الكاف بتقدير (حسب) محذوفة مضافة لـ(مَن) ؛ لدلالة ﴿حَسْبُكَ﴾ عليها ، والتقدير : وحسب من اتّبعك من المؤمنين ، كقول الشاعر[2] :

أكلّ امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقد باللّيل ناراً

أي : وكلّ نارٍ ، وعليه حُمل كلام الشعبي وابن زيد ، فلا يكون من العطف على الضمير المجرور ، وردّه صاحب المحرّر بأنّ حذف المضاف ضرورة بابه الشعر ، وذكر أبو حيّان بأنّه ليس كذلك ، فقد أجازه سيبويه في الكلام ، وخرَّج عليه البيت وغيره من الكلام الفصيح[3] .

وأكثر النّحاة على أنّ حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه ضعيف[4] قليل[5] شاذ[6] ، وأجازه آخرون دون ضعف[7] ، وحسّنه آخرون إذا دلّ عليه دليل[8] ، والآية من هذا القبيل . وفيه تقدير محذوف من غير حاجة .

---

(١) أضواء البيان ١٨٣/٥ - ١٨٤ .

(٢) البيت لأبي دؤاد الإيادي ، وهو في ديوانه٣٥٣ ، والكتاب ٣٣/١ ، والمحرّر ١٠٧/٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢٦/٣ ، والبحر ٥١٦/٤ ، والدر ٦٤٣/٥ ، اللّباب في علوم الكتاب ٥٦٢/٩ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدّرر ٦٥/٢ .

(٣) البحر ٥١٥/٤ .

(٤) المقرّب٢٨٩ ، والانتخاب٦٠٥ ، وشرح ألفية ابن مالك٣٦٩ .

(٥) ألفيه ابن مالك ٥١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢٦/٣ ، والانتخاب٦٠٥ .

(٦) الإفصاح ١١٤- ١١٥ ، و رصف المباني ٣٤٨ .

(٧) البحر ٥١٥/٤.

(٨) المحتسب ٣٩٧/١ ، والإفصاح١١٥ .

٥/ النّصب على أنّه مفعولٌ معه بناءً على قول البصريين : أنّه لا يعطف على الضمير المجرور اسم ظاهر دون إعادة الجارّ[١] .

جاء في الكشّاف : " ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ الواو بمعنى (مع) وما بعده منصوب ، تقول : حسبك وزيداً درهم ، ولا تجرّ ؛ لأنّ عطف الظاهر المجرور على المكنّى ممتنع ، قال[٢] :

*** فحسبك والضّحّاك سيف مهنّد ***

والمعنى : كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين الله ناصراً "[٣] .

وفي البحر : " وليس هذا من باب المفعول معه ، وإنّما جاء سيبويه به حجة للحمل على الفعل للدلالة ، فـ(حسبك) يدلّ على (كفاك) ، ويحسبني مضارع أحسبني فلان : إذا أعطاني حتى أقول حسبي ، فالنّاصب في هذا فعل يدلّ عليه المعنى ، وهو في "كفيك وزيداً درهم " أوضح -كفيك هو من كفاه يكفيه - ؛ لأنّه مصدر للفعل المضمر ، أي : ويكفي زيداً وفي " قطّك وزيداً درهم " ، التقدير فيه أبعد ؛ لأنّ قطّك ليس في الفعل المضمر شيء من لفظه ؛ إنّما هو مفسر من حيث المعنى فقط ، وفي ذلك الفعل المضمر فاعل يعود على الدرهم ، والنّيّة بالدرهم التقديم ، فيصير من عطف الجمل ، ولا يجوز أن يكون من باب الإعمال ؛ لأنّ طلب المبتدأ للخبر وعمله فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مجراه ولا عمله ، فلا يتوهم ذلك .

وقال الزّجاج : (حسب) اسم فعل ، والكاف نصب ، والواو بمعنى (مع)

---

(١) الكشّاف ٢٢٢/٢ ، مدارك التنزيل ٩٨/٢ ، والبحر ٥١٥/٤ ، والدر ٦٣٣/٥ ، وفتح القدير ٤٧٠/٢ ، والبحر المديد ٦٠/٣ ، والتحرير والتنوير ٦٥/١٠ ، وأضواء البيان ٩٩/٩ .

(٢) ذكر بتمامه وخرّج ص٣٠٢ .

(٣) الكشّاف ٢٢٢/٢ .

انتهى[1] . فعلى هذا يكون ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلاً لـ﴿حَسْبُكَ﴾ ، وعلى هذا التقدير يجوز في ﴿وَمَنِ﴾ أن يكون معطوفاً على الكاف ؛ لأنّها مفعول باسم الفعل ، لا مجرور ؛ لأنّ اسم الفعل لا يضاف ، إلاّ أنّ مذهب الزّجاج خطأ ؛ لدخول العوامل على (حسبك) ، تقول : بحسبك درهم ، وقال تعالى : ﴿فإنّ حسبك الله﴾ ، ولم يثبت كونه اسم فعل في مكان ، فيعتقد فيه أنه يكون اسم فعل ، واسماً غير اسم فعل ، كرويد "[2] .

٦/ مبتدأ خبره محذوف ، أي : ومن اتّبعك من المؤمنين ، فحسبهم الله أيضاً ، فيكون من عطف الجملة[3] . وفيه تقدير محذوف .

٧/ خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وحسب من اتّبعك[4] . وفيه ما في سابقه .

٨/ خبر ثانٍ لـ﴿حَسْبُكَ﴾ ، كقولك : القائمان زيد وعمرو ؛ لأنّه مصدر .

وردّ لأنّ الواو للجمع ، ولا يحسن هاهنا ، كما لا يحسُن في قولهم : " ما شاء الله وشئت " ، و(ثمّ) هاهنا أولى . يعني أنّه من طريق الأدلّ لا يؤتى بالواو التّي تقتضي الجمع ، بل يأتي بـ(ثمّ) الّتي تقتضي التّراخي ، والحيث دالّ على ذلك[5] .

٩/ موضعه نصب بفعل محذوف دلّ عليه الكلام ، والتقدير : ويكفي من اتّبعك[6] . وفيه تقدير محذوف دون الحاجة لذلك .

---

(١) معاني القرآن ٤٢٣/٢ .

(٢) البحر ٥١٥/٤ .

(٣) التبيان ٦٣١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٨ ، والدرّ ٦٣٤/٥، اللّباب في علوم الكتاب ٥٦٢/٩ ، فوتح القدير ٤٧٠/٢ ، وأضواء البيان ٩٩/٩ ، .

(٤) التبيان ٦٣١/٢ ، والدر ٦٣٤/٥ .

(٥) الدرّ ٦٣٤/٥ .

(٦) التبيان/٦٣١ .

وبناءً على ما سبق فالرّاجح – والله تعالى أعلم وأجلّ – القول الأوّل ؛ لسلامته معنىً وصياغة –كما سبق – ، والقول الثّالث ، فقد ورد الكثير من الشواهد الدّالة على صحّة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار ، ولا يخفى تكلّف تأويلها من قبل المخالفين[1] .

وعلى ضوء ما سبق نجد أنّ أبا حيّان لم يصب – والله تعالى أعلم – في ردّ قول ابن عطية ؛ لأنّ إضافة (حسب) وأخواتها إضافة غير محضة ، وعلّلوا ذلك بأنّها في قوّة اسم فاعل ناصب لمفعول به ، فإنّ (حسبك) بمعنى : كافيك ، و(غيرك) بمعنى مغايرك ، و(قيد الأوابد) بمعنى : مقيدها ، ويدلّ على ذلك أنّها توصف بها النّكرات ، فيقال : مررت برجل حسبك من رجل ، كما ذكر السمين .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٦٣ – ٤٧٤ .

٦٠) إعراب قوله : ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ :

قال تعالى : ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة : ٦٢) .

محل النّقاش : ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ .

نقل ابن عطية أنّ مذهب سيبويه أنّهما جملتان ، حذفت الأولى لدلالة الثّانية عليها[١] .

واستدرك أبو حيان على ابن عطية قوله : (أنّهما) فالضمير فيها إن كان عائداً على الجملتين فكيف يقول : " حذفت الأولى " ، والأولى لم تحذف ؛ إنّما حذف خبرها ، وإن كان عائداً على الخبر ، وهو ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ ، فلا يكون جملة إلاّ إذا جعلنا ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ مبتدأ وخبره ﴿أَحَقُّ﴾ مقدّماً عليه ، وذلك لا يتعيّن ؛ إذ يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، والتقدير : أحقّ بأن يرضوه[٢] .

وذكر السمين أنّ ابن عطية أراد أنّ ﴿أَحَقُّ﴾ خبر مقدّم ، و﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ مبتدأ مؤخّر ، والتقدير : والله ورسوله إرضاؤه أحقّ ، وهو المشهور عند المعربين[٣] .

وللنّحاة في إعراب ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ ثلاثة أوجه ، هي :

١/ ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عن ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ في قول من قال : " أفرد الضمير ؛ لأنّ رضا الله ورسوله شيء واحد ، فمن أطاع الرّسول فقد أطاع الله ، بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ (الفتح : ١٠) "[٤]، وفي قول :

(١) المحرّر ٢٢١/٨ .

(٢) البحر ٦٤/٥ .

(٣) الدر ٧٦/٦ .

(٤) لباب التأويل في معاني التنزيل ١١٦/٣ ، والجواهر الحسان ١٣٨/٢ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٧٨/٤ ، وتفسير الجلالين ٢٥١/١ ، وروح المعاني ٢٢٨/١٠ ، وفتح القدير ٥٤٧/٢ .

" إنّ الضمير عائد على المثنّى بلفظ الواحد بتأويل المذكور ، كقول رؤبة[١] :

فيهـا خطـوط مـن سـواد وبلـق　　كأنّـه فـي الجلـد توليـع البهـق

أي : كأنّ ذلك المذكور "[٢] .

وعن (الله) في قول المبرد[٣] ، وعن (الرّسول) في قول سيبويه[٤] والفرّاء[٥] .

و﴿أَن يُرۡضُوهُ﴾ بدل اشتمال من المبتدأ ، أو في محلّ جرّ بحرف جرّ مقدّر ، تقديره : أحقّ بأن يرضوه ، أو في محل نصب على نزع الخافض . والتقدير : أحقّ بالإرضاء .

---

(١) في ديوانه ١٠٤ ، ومجاز القرآن ٤٤/١ ، ومجالس العلماء٢٧٧ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، والبحر المحيط ٦٥/٥ ، ومغني الّلبيب ٧٥٥/٢ ، والدر ٤٢٣/١ ، ٧٦/٦ ، والجواهر الحسان ١٣٨/٢ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٧٨/٤ .

(٢) الكشّاف ٢٧٢/٢ ، ومفاتح الغيب ٩٢/١٦ ، والتبيان ١٧/٢ ، وتفسير العزّ بن عبد السّلام ٣٠/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٧٣/١ ، ومدارك التنزيل ١١٦/٢ ، التسهيل لعلوم التنزيل ٦١٩/١ ، والبحر المحيط ٦٥/٥ ، ، والتفسير القيّم ٢٨١/١ ، والدر ٧٥/٦ ، وغرائب القرآن ٤٩٦/٣ ، والسّراج المنير ٢٥٣/١ ، وروح المعاني ٢٢٨/١٠ ، والبحر المديد ١٢٨/٣ ، وفتح القدير ٥٤٧/٢ .

(٣) معاني القرآن للزّجاج ٦٨/١ ، جامع البيان ٣٢٩/٤ ، إعراب القرآن للنّحّاس ٢٢٩/٣ ، والحجّة ١١٥/١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٧٦/١ ، والكشّاف ٢٧٢/٢ ، والمحرّر ٢٢١/٨ ، وزاد المسير ٤٦٢/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩٤/٨ ، التسهيل لعلوم التنزيل ٦٠٩/١ ، ولباب التأويل في معاني التنزيل ١١٦/٣ ، والبحر ٦٥/٥ ، والدر ٧٥/٦ ، والبرهان في علوم القرآن ١٣٤/٣ ، وغرائب القرآن ٤٩٦/٣ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٧٨/٤ ، وتفسير الجلالين ٢٥٧/١ ، والتحرير والتنوير ٢٤٥/١٠ .

(٤) الكتاب ٣٨/١ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٤٤٥/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزّجاج ١٣٦/١ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢٢٤/٢ ، وبحر العلوم ٦٩/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ١٧٦/١ ، والهداية إلى بلوغ النّهاية ٣٠٥٢/٤ ، والمحرّر ٢٢١/٨ ، وزاد المسير ٤٦٢/٣ ، والتبيان ١٧/٢ ، ولباب التأويل في معاني التنزيل ١١٦/٣ ، والبحر ٦٥/٥ ، والدر ٧٥/٦ ، والإتقان في علوم القرآن ٥٤٩/١ ، والبرهان في علوم القرآن ١٣٤/٣ ، ١٢٧ ، ٣١/٤ ، والجواهر الحسان ١٣٨/٢ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٧٨/٤ ، والسّراج المنير ٤٩٤/١ ، وفتح القدير ٥٤٧/٢ .

(٥) معاني القرآن للفرّاء ٤٤٥/١ ، والكليّات ١٤٨٣/١ ، وروح المعاني ١٢٨/١٠ – ١٢٩ ، وفتح القدير ٢٤٧/٢ .

٢/ ﴿أَحَقُّ﴾ خبر المبتدأ الثّاني ، و﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ مبتدأ ثانٍ مؤخّر ، والجملة خبر عن ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ أو عن (اللَّهُ) أو عن (الرَّسُولُ) - كما سبق - .

٣/ ﴿أَحَقُّ﴾ مبتدأ ثانٍ ، خبره ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ ، وجملة ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ خبر عن ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ أو عن (الله) أو عن (الرسول) كما تقدّم . وحسن الابتداء بالنّكرة ؛ لأنّها أفعل تفضيل . وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفة خبراً للنكرة في نحو : أقصد رجلاً خير منه أبوه[(١)] .

والتقدير في هذين الوجهين : أن ترضوه أحقّ ، أي : إرضاؤه أحقّ .

والأوجه الثلاثة محتملة في الآية .

وبناءً على ما سبق فإنّ الضمير في قول ابن عطية (فيهما) يعود إلى الخبر ، بدليل قوله : " ومذهب سيبويه " ، فمذهب سيبويه[(٢)] أنّ التقدير : فالله أحقّ أن ترضوه ، ورسوله أحقّ أن ترضوه ، وهو من عطف الجمل ، حذف الخبر في الجملة الأولى لدلالة الخبر في الجملة الثّانية عليه .

أمّا قول أبي حيان : " إنّ الخبر لا يكون جملة إلاّ إذا جعلنا ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ مبتدأً وخبره ﴿أَحَقُّ﴾ مقدّماً عليه ، وذلك لا يتعيّن ؛ إذ يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، والتقدير : أحقّ بأن يرضوه " ، فإنّ المشهور من قول المعربين ما ذكره أوّلاً - كما ذكر السمين - . فالقول بأنّ الخبر مفرد ، والتقدير : أحقّ بأن يرضوه ، فيه تقدير محذوف . والقول بأنّ ﴿أَحَقُّ﴾ مبتدأ ثانٍ ، خبره ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ ، وجملة ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ خبر ، فيه الابتداء بالنّكرة .

---

(١) الدر ٦/٢٦.

(٢) لباب التأويل في معاني التنزيل ٣/١١٦ ، والجواهر الحسان ٢/١٣٨ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٤/٧٨ ، وتفسير الجلالين ١/٢٥١ ، وروح المعاني ١٠/٢٢٨ ، وفتح القدير ٢/٥٤٧ .

٦١) إعراب ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ في قوله : ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾ :

قال تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾ (المزمل : ١-٣) .

محلّ النّقاش : ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ .

ذهب ابن عطية إلى أنّ ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدل من ﴿قَلِيلًا﴾[(١)] .

وردّه أبو حيان ؛ لأنّ الضمير في ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ إمّا أن يعود على المبدل منه أو على المستثنى منه ، وهو الليل ، ولا يجوز أن يعود على المبدل منه ؛ لأنّه يصير استثناء مجهول من مجهول ؛ إذ التقدير : إلاّ قليلاً نصف القليل ، وهو معنى غير صحيح ، وإن عاد الضمير على اللّيل فلا فائدة في الاستثناء من ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ ؛ إذ يكون أخصر وأوضح وأبعد عن اللّبس : قم الّليل نصفه ، وأيضاً فيه إطلاق القليل على النصف ، ويصير التقدير : إلاّ نصفه فلا تقمه أو انقص من النّصف الّذي لا تقومه ، وهذا معنى لا يصح[(٢)] .

وردّ السمين ذلك ، وأجاز عودة الضمير على المبدل منه أو على المستثنى منه . أمّا ما ذكر أبو حيان أنّه استثناء مجهول من مجهول فممنوع ، بل هو استثناء معلوم من معلوم ؛ لأنّ القليل قدر معيّن ، وهو الثلث ، والّليل فليس بمجهول . كما أنّ استثناء المبهم قد ورد ، قال تعالى : ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾، وقال تعالى : ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ (البقرة : ٢٤٩) ، وكان حقّه أن يقول : لأنّه بدل مجهول من مجهول . وأمّا قوله : إنّ أخصر منه وأوضح : قم الليل نصفه ، أمّا الأخصر فمسلّم ، وأمّا ملبس فلا ، وإنّما عدل عن اللفظ الذي ذكره ؛ لأنّه أبلغ[(٣)] .

اختلف العلماء في إعراب ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ على النحو التّالي :

---

(١) المحرّر ١٤٥/١٦ .

(٢) البحر ٣٦١/٨ .

(٣) الدرّ ٥١٢/١٠ .

١/ بدل من ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ ، و ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من النصف ، كأنّه قيل : قم أقل من نصف الليل ، والضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ و ﴿عَلَيۡهِ﴾ عائد للنصف ، والمعنى : قم نصف الليل أو انقص من النصف قليلاً إلى الثلث أو زد عليه قليلاً إلى الثلثين ، فكأنّه قال : قم ثلثي الليل أو نصفه أو ثلثه .

قاله الزّجاج[1] ، وتبعه الزمخشري[2] ، وناقشه أبو حيان بأنّه يلزمه تكرار اللفظ ؛ إذ يصير التقدير : قم نصف اليل إلاّ قليلاً من نصف الليل أو انقص من نصف الليل ، ثمّ قال : " وهذا تركيب ينزّه القرآن عنه "[3] .

وردّه السمين بأنّه يلزم منه تكرار المعنى الواحد ، وذلك أنّ قوله : " قم نصف الليل إلاّ قليلاً " بمعنى انقص من الليل ؛ لأنّ ذلك القليل هو بمعنى النقصان ، وإذا قيل : قم نصف الليل إلاّ القليل من النصف ، وقم نصف الليل أو انقص من النصف كان المعنى واحداً ... ثمّ قال : والتقديرات التي يبرزونها ظاهرة حسنة ، إلاّ أن التركيب لا يساعد عليها ، لما عرفت من الإشكال الذي ذكرته لك[4] .

وأجاز الزمخشري[5] أن يعود الضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ و ﴿عَلَيۡهِ﴾ على الأقلّ من النصف ، وذلك قوله : " وإن شئت قلت : لما كان معنى ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ﴾ إذا أبدلت النّصف من ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ : قم أقلّ من نصف اللّيل ، رجع الضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ و ﴿عَلَيۡهِ﴾ إلى الأقل من النّصف ، فكأنّه قيل : قم أقلّ من نصف الليل ، أو قم أنقص من ذلك الأقل أو أزيد منه قليلاً ،

(١) معاني القرآن ٢٣٩/٥ .
(٢) الكشّاف ١٧٥/٤ .
(٣) البحر ٣٦١/٨ .
(٤) الدر ٥١٢/١٠ .
(٥) الكشّاف ١٧٥/٤ .

فيكون التخيير فيما وراء النّصف بينه وبين الثلث " .

٢/ ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدل من ﴿قَلِيلًا﴾ ، وهو قول الزمخشري ، وأبو البقاء ، وابن عطية . قال الزمخشري : " وإن شئت جعلت ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدلاً من ﴿قَلِيلًا﴾ ، وكان تخييراً بين ثلاث : بين قيام النصف بتمامه ، وبين قيام الناقص منه ، وبين الزّائد عليه ، وإنّما وصف النّصف بالقلّة بالنسبة إلى الكلّ "[1].

وفيه تسمية النّصف قليلاً ، وهي غير معهودة في كلام العرب[2]، وأجيب عن ذلك : بأنّ نصف الشيء قليل بالنسبة إلى كلّه ، وأنّ الواجب إذا كان هو النّصف لم يخرج صاحبه عن عهدة ذلك التكليف بيقين ، إلاّ بزيادة شيء قليل عليه ، فيصير في الحقيقة نصفاً وشيئاً ، فيكون الباقي بعد ذلك أقلّ منه[3].

وردّه صاحب البحر بأنّه إذا كان ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدلاً من ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، فالضمير في ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ إمّا أن يعود على المبدل منه أو على المستثنى منه ، وهو الليل ، وذلك لا يجوز ، وقد تقدّم ذكره .

وأجاز صاحب الدرّ عودة الضمير على كليهما – كما سبق – . غير أنّ الضمير إذا عاد على ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ استُثني النصف ، وذلك مخالف للبصريين ، موافق للكوفيين وصاحب الألفيّة[4].

وأجاز صاحب الكشّاف أن نجعل القليل الثّاني ربع الّليل ، حيث قال : " ويجوز إذا أبدلت ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ من ﴿قَلِيلًا﴾ وفسرته به أن تجعل ﴿قَلِيلًا﴾ الثّاني بمعنى نصف النصف ، بمعنى الربع ، كأنّه قيل : أو انقص منه قليلاً

(١) المرجع نفسه .

(٢) البحر ٣٦١/٨ .

(٣) التفسير الكبير ١٥٣/٣٠ .

(٤) الجنى الداني ٧٨ .

نصفه ، وتجعل المزيد على هذا القليل أعني الربع نصف الربع ، كأنّه قيل : أو زد عليه قليلاً نصفه . ويجوز أن تجعل الزيادة لكونها مطلقة تتمّة الثلث ، فيكون تخييراً بين النصف والثلث والربع "[1].

٣/ معطوف على الليل ، قال الأخفش : " نصفه ، أي : أو نصفه ، كما يقال : أعطه درهماً درهمين ثلاثة ، يريد : أو درهمين أو ثلاثة "[2].

وفيه حذف حرف العطف ، وهو ممنوع لم يرد منه إلاّ شيء شاذ يمكن تأويله ، كقولهم : أكلت لحماً سمكاً تمراً ، أي : لحماً وسمكاً وتمراً ، وخرج على بدل البداء[3].

٤/ منصوب على إضمار فعل ، أي : قم نصفه ، حكاه مكيّ[4] ، وأبو شامة[5] ، وذكر صاحب الدر أنّ هذا وجه البدل في التحقيق ؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل[6].

وبناء على ما سبق نجد أنّ أرجح الأقوال – والله تعالى أعلم وأجلّ – القول الثّاني ؛ لما يلي :

١/ صحّة المعنى عليه دون إشكال ، بخلاف القول الأوّل .

٢/ الإبهام في الآية لحكمة يعلمها الله ، يظهر منها : التخفيف عن العباد . وتسمية النصف قليلاً أجيب عنه ، واستثناؤه جائز عند الكوفيين وابن مالك – كما سبق – .

---

(١) الكشّاف ١٧٥/٤ .

(٢) معاني القرآن ٢٣٦/٢ .

(٣) الدر ٥١٦/١٠ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٤١٨/٢ .

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٤٥٢/٢ .

(٦) الدر ٥١٦/١٠ .

وعلى ضوء ما سبق فإنّ ابن عطية أصاب - والله تعالى أعلم - في إعراب ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ ، والضمير في ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ إمّا أن يعود على ﴿قَلِيلًا﴾ ، فيصير المعنى : قم الليل إلاّ نصف النّصف أو انقص منه أو زد عليه ، وذلك موافق لمن فسّر القليل بالسدس والمعشار ، غير أنّ ابن عطية لم يذكر إلاّ قول مَن قال : إنّ القيام لا يزيد عن الثلثين ، فلا يتوافق هذا التوجيه مع ما ذكر .

وإمّا أن يعود على ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ ، فيصير المعنى : قم الليل إلاّ نصفه أو انقص منه أو زد عليه ، وهو موافق لفعل النبيّ ﷺ ، فقد ورد في حديث ابن عباس : (بِتُّ عند خالتي ميمونة ، حتى إذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، استيقظ رسول الله ﷺ فقام إلى شنٍّ معلّق ، فتوضأ وضوءًا خفيفاً ...) وذكر الحديث[1] .

وقول أبي حيان : " لا جائز أن يعود على المبدل منه ؛ لأنّه يصير استثناء مجهولٍ من مجهول ؛ إذ التقدير : إلاّ قليلاً نصف القليل ، وهذا لا يصح له معنى البتّة " غير صحيح ، فالليل معلوم ، والقليل مبهم ، واستثناء المبهم قد ورد كما سبق . وإذا أبدل ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ من ﴿قَلِيلًا﴾ كان مفسّراً له ، ويصبح التقدير : قم الليل إلاّ نصف النصف ، وهو الربع .

وأمّا قوله : " يكون أخصر وأوضح وأبعد عن اللّبس : قم اللّيل نصفه " ، فكما قال السمين : أمّا أخصر فمسلّم ، وأمّا ملبس فلا ، وإنّما عدل عن اللفظ الّذي ذكره ؛ لأنّه أبلغ .

وقوله : " ويصير التقدير : إلاّ نصفه فلا تقمه ، أو انقص من النّصف الّذي لا تقومه ، وهو معنى لا يصحّ " غير صحيح ، فلا يلزم من التخفيف عن العباد نهيهم عن التنافس في التقرّب إلى الله - جلّ في علاه - والليل كلّه محلّ للقيام ، والله - تبارك وتعالى - استثنى ﴿قَلِيلًا﴾ وجعله مبهماً رحمةً بعباده وتيسيراً لهم ، وليتنافس

---

(١) صحيح البخاري ٤٠/١ ، ١٤١ ، ١٧١ ، ٤١/٦ ، وصحيح مسلم ٥٢٩/١ ، ٥٣١ .

المتنافسون في التقرّب إليه كلٌّ على قدر إيمانه وصدقه وحبّه الله .

وقد أصاب السمين – والله تعالى أعلم – في إجازة عودة الضمير على المبدل منه أو المستثنى منه ، غير أنّ قوله : " استثناء معلوم من معلوم " غير صحيح ، فالليل معلوم ، ولكنّ ﴿قَلِيلًا﴾ مبهم اختُلف في تحديده .

٦٢) تخريج قراءة : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنى﴾ :

قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ **(البقرة : ٨٣)** .

محلّ النّقاش في قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾ قراءات ، أحدها : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنى﴾ بضمٍّ فسكون مقصورة من غير تنوين[(١)] .

ردّ النّحّاس هذه القراءة ، حيث قال : " ولا يجوز هذا في العربية ، لا يقال من هذا شيء إلا بالألف واللام ، نحو : الكُبْرى والفُضْلى ، هذا قول سيبويه[(٢)] ، وتابعه ابن عطية على هذا ، فإنّه قال : " وردّه سيبويه ؛ لأنّ أفعل وفُعْلى لا يجيء إلّا معرفة ، إلّا أن يزال عنها معنى التفضيل ، ويبقى مصدراً كالعُقبى ، فذلك جائز ، وهو وجه القراءة بها[(٣)] .

وناقشه أبو حيان في ذلك ، فقال : " في كلامه ارتباك ؛ لأنّه قال : لأنّ (أفعل) و(فُعلى) لا يجيء إلّا معرفة ، وهذا ليس بصحيح . أمّا (أفعل) فله ثلاثة استعمالات ، أحدها : أن يكون معه (من) ظاهرة أو مقدّرة ، أو مضافاً إلى نكرة ، ولا يتعرف في هذين بحال . الثاني : أن يدخل عليه (أل) فيتعرف بها ، الثالث : أن يضاف إلى معرفة ، فيتعرف على الصحيح . وأما (فُعْلى) فلها استعمالان ، أحدهما : بالألف واللام ، والثّاني : الإضافة لمعرفة ، وفيها الخلاف السابق . وقوله : " إلاّ أن يزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدراً " ، ظاهر هذا أنّ (فُعلى) أنثى (أفعل) إذا زال عنها معنى التفضيل تبقى مصدراً ، وليس كذلك ، بل إذا زال عن (فُعلى) أنثى (أفعل) معنى التفضيل صارت بمنزلة الصفة التي لا

---

(١) جامع البيان ٢/٢٩٤-٢٩٥ ، المحتسب ٢/٣٦٣ ، معاني القرآن للنحاس ١/٢٤١ .

(٢) معاني القرآن للنّحّاس ١/٢٤١ .

(٣) المحرّر ١/٣٣٧ .

تفضيل فيها ، ألا ترى إلى تأويلهم (كُبْرى) بمعنى (كبيرة) ، و(صُغرى) بمعنى (صغيرة) ، وأيضاً فإنّ (فُعْلى) مصدراً لا ينقاس ، إنّما جاءت منها أُلَيْفاظ ، كالعقبى والبشرى " .

ثمّ ذكر أنّ الضمير في قوله : (عنها) يحتمل أن يعود إلى (حُسْنى) لا إلى (فُعْلى) أنثى (أفعل) ، ويكون استثناءً منقطعاً ، كأنّه قال : إلاّ أن يزال عن (حُسْنى) الّتي قرأ بها (أُبي) معنى التفضيل ، ويصير المعنى : إلاّ أن يعتقد أن (حُسْنى) مصدر لا أنثى (أفعل) ، وقوله : " وهو وجه القراءة بها " ، أي : والمصدر وجه القراءة بها .

وتخريج هذه القراءة على وجهين ، أحدهما : المصدر كالبشرى ، وفيه الأوجه الّتي في (حسناً) مصدراً ، إلاّ أنّه يحتاج إلى إثبات (حُسْنَى) مصدراً من قول العرب : حسن حسنى ، كقولهم : رجع رجعى ؛ إذ مجيء (فُعْلى) مصدراً لا ينقاس . والوجه الثاني : أن تكون صفة لموصوف محذوف ، أي : وقولوا للناس كلمة حسنى أو مقالة حسنى . وفي الوصف بها حينئذٍ وجهان ، أحدهما : أن تكون للتفضيل ، ويكون قد شذّ استعمالها غير معرّفة بـ(أل) ولا مضافة إلى معرفة ، كما شذّ قوله[1] :

وإن دعوت إلى جلى ومكرمة   يوماً سراة كرام الناس فادعينا

والوجه الثاني : أن تكون لغير التفضيل ، بل بمعنى حسنة ، نحو: كُبْرى في معنى كبيرة ، أي : وقولوا للناس مقالة حسنة ، كما قالوا : " يوسف أحسن إخوته " في معنى حسن إخوته[2] .

---

(١) البيت منسوب لشامة بن حزن النّهشلي ، وهو في : الحماسة ٧٧/١ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠٠/٦ ، والبحر ٢٨٥/١ ، والدر ٤٦٨/١ ، وشواهد الكشّاف ٥٤٨/٤ ، وحاشية الشيخ يس ٣٨١/٢ .
(٢) البحر ٢٨٥/١ .

وعلّق السمين على ذلك بقوله : " وقد علم بهذا فساد قول النّحّاس "[1] .

ردّ النّحاس هذه القراءة ، وذلك قوله : " وحكى الأخفش : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنى﴾ على (فُعْلى) ، قال أبو جعفر : وهذا لا يجوز في العربية ، لا يقال من هذا شيء إلّا بالألف واللّام ، نحو : الفضلى والكبرى والحسنى ، هذا قول سيبويه "[2] .

وفي جامع البيان في تأويل القرآن : " وأمّا الذي قرأ ذلك : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنى﴾ ، فإنّه خالف بقراءته إياه كذلك قراءة أهل الإسلام ، وكفى شاهداً على خطأ القراءة بها ، كذلك خروجها من قراءة أهل الإسلام ، لو لم يكن على خطئها شاهد غيره ، فكيف وهي مع ذلك خارجة من المعروف من كلام العرب ؟ وذلك أن العرب لا تكاد أن تتكلم بـ(فُعْلَى) و(أَفْعَل) إلّا بالألف والّلام أو بالإضافة ، لا يقال : " جاءني أحسن " ، حتى يقولوا : " الأحسن " ، ولا يقال : " أجمل " ، حتى يقولوا : " الأجمل " . وذلك أنّ (الأفعل والفعلى) لا يكادان يوجدان صفة إلا لمعهود معروف ، كما تقول : بل أخوك الأحسن ، وبل أختك الحسنى . وغير جائز أن يقال : امرأة حسنى ، ورجل أحسن "[3] .

غير أنّ بعض المعربين خرّج هذه القراءة على النّحو التّالي :

١/ (حُسْنى) مصدر كـ(رُجْعى) ، ومثله في (الفُعْل والفُعْلى) : (البُؤس والبُؤسى) ، و(النُعْم والنّعمى) . جاء في الخصائص : " قال أبو حاتم : قرأ الأخفش – يعني أبا الحسن – : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنى﴾ ، فقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنّ (حُسْنَى) مثل (فُعْلَى) ، وهذا لا يجوز إلا بالألف واللام . قال : فسكت . قال أبو الفتح : هذا عندي غير لازم لأبي الحسن ؛ لأنّ (حُسْنَى) هنا غير صفة ، وإنما هو مصدر بمنزلة الحُسْن كقراءة غيره : " وقولوا للناس

(١) الدر ٤٦٩/١ .
(٢) معاني القرآن ٢٤١/١ .
(٣) جامع البيان ٢٩٥/٢ .

حُسْنًا " ، ومثله في (الفِعْل والفِعْلَى) : (الذِكْر والذِكْرَى) ، وكلاهما مصدر . ومن الأوّل : (البؤس والبؤسى) و(النُعْم والنعمى) ، ولذلك نظائر "[١].

وفي المحكم والمحيط الأعظم : " ولا تستوحش من تشبيه (حسنى) بـ(ذكرى) ؛ لاختلاف الحركات ، فسيبويه قد عمل مثل هذا ، فقال : ومثل النضر الحسن ، إلاّ أنّ هذا مسكن الأوسط يعني النّظر "[٢].

واعترضه أبو حيان بأنّه غير مقيس ، ويحتاج إلى نقل عن العرب ؛ إذ مجيء (فُعْلى) مصدراً لا ينقاس ، غير أنّ صاحب الخصائص ذكر نظائر لذلك ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

وهو رأي ابن جنّي[٣] والزّمخشري[٤] وابن عطية[٥] والرّضي[٦] وابن منظور[٧] .

٢/ أن يكون صفة لموصوف محذوف ، أي وقولوا للناس كلمة حسنى ، أو مقالة حسنى . وفي الوصف بها وجهان :

أ / أن تكون باقية على أنّها للتفضيل ، واستعمالها بغير ألف ولام ولا إضافة لمعرفة نادر ، وقد جاء ذلك في الشعر ، قال الشاعر[٨]:

وإن دعوت إلى جلى ومكرمة   يوماً كرام سراة الناس فادعينا

وقوله[٩]:

---

(١) الخصائص ٣٠١/٣ ، وانظر : المحتسب ٣٦٣/٢ .

(٢) المحكم ١٩٨/٣ .

(٣) الخصائص ٣٠١/٣ ، والمحتسب ٣٦٣/٢ .

(٤) المفصّل في صناعة الإعراب ٣٠٠/١ - ٣٠١ .

(٥) المحرّر ٣٣٧/١ .

(٦) شرح الكافية ٤٦٣/٣.

(٧) لسان العرب ١١٤/١٣ .

(٨) سبق تخريجه ص٣٢١ .

(٩) البيت للعجّاج ، وهو في ديوانه ٤١٠/١ ، والدرّ ٤٦٨/١ ، وشواهد الكشّاف ٣٥٣/٤ .

* في سـعي دنيـا طالمـا قـد مـدّت *

فيمكن أن تكون هذه القراءة من هذا لأنّها قراءة شاذّة .

ب/ أن تكـون ليـست للتفـضيل ، فيكـون معـنى (حـسنى) : حـسنة ، أي : وقولـوا للنـاس مقالـة حـسنة ، كمـا خرّجـوا " يوسـف أحـسن إخوتـه " في معنى : حسن إخوته .

٣/ أن يكـون اسمـاً للمـصدر ، عـزا صـاحب المخـصّص هـذا التخـريج لأبي علـيّ الفارسي[1] .

وبنـاء علـى مـا سبق ، فـإنّ مـن ردّ هـذه القـراءة مخطـئ ؛ لمـا قـرر أبـو حيـان وتبعـه الـسمين في ذلـك ، وقـد أصـاب أبـو حيـان في اسـتدراكه علـى ابـن عطيـة في قولـه : " لأنّ أفعــل وفُعلــى لا يجــيء إلاّ معرفــة " ، وفــصّل القــول في ذلــك أبــو حيــان ، وقد تقدّم .

أمّا قول ابن عطية : " إلّا أن يزال عنها معنى التفضيل ، ويبقى مصدراً كالعُقبى ، فذلك جائز " ، فالّذي أميل أليه أنّه أراد : إلاّ أن يزال عن (حُسْنَى) معنى التفضيل ، فتبقـى مـصدراً كـالعقبى ، فـذلك جـائز . وقولـه : " وهـو وجـه القـراءة بهـا " ، أي : والمصدر هو وجه القراءة بها –كما ذكر ابن سيده وتبعه أبو حيان – .

أمّا اعتراض أبي حيان على مجيء (حُسْنَى) مصدراً بأنّه غير مقيس ، فصحيح ، غير أنّ له نظائر كما ذكر في الخصائص والمحتسب – وقد تقدّم – .

---

(١) المخصّص ٢٣٣/١ ، ٢٩٦/٤ ، ٤٨٣ ، ٤٠/٥ ، ٥٩ .

٦٣) تخريج قراءة : ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتَ﴾ :

قال تعالى : ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (**المائدة : ٦٠**) .

محلّ النّقاش : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ ، ورد فيه قراءات عدّة ، منها : ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتَ﴾[(١)] .

خرّج ابن عطية هذه القراءة على وجهين ، هما :

١/ أنّه أراد : " وعَبْدًا الطّاغوت " ، فحذف التنوين من (عَبْداً) ؛ لالتقاء السّاكنين ، كقول الشّاعر[(٢)]:

*** ولا ذاكر الله إلاّ قليلاً ***

٢/ أنّه أراد : (وعبَد) – بفتح الباء – على أنّه فعل ماضٍ ، كقراءة الجماعة ، إلاّ أنّه سكّن العين على نحو ما سكّنها في قول الشّاعر[(٣)]:

*** وما كلّ مغبون ولو سلْف صفقة ***

---

(١) جامع البيان ٤٤٢/١٠-٤٤٣ ، التبيان ٤٤٨/١ .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه١٢٣ ، ومجالس ثعلب١٢٣ ، وأمالي الشجري ٣٨٣/١ ، والمحرّر ١٤٣/٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٩/٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢٣٤/٩ ، ورصف المباني٤٩ ، واللسان مادة (عتب) ، والبحر ٥١٩/٣ ، والدر ٥٢٠/٣ ، ٣٣٠/٤، ٣٣٤ ، وشواهد المغني٩٣٣ . وصدر البيت :

فألفيته غير مستعتب ....

(٣) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه١٨ ، وأدب الكاتب٤٣٢ ، والمحرّر ١٤٣/٥ ، واللسان مادة (سلف) ، والبحر ٥١٩/٣ ، والدر ٣٣٠/٤ . وعجزه :

.... براجع ما قد فاته برداد

بسكون الّلام في (سلْف) ، ومثله قراءة أبي السمال : ﴿ولُعْنوا بِمَا قَالُوا﴾ (المائدة : ٦٤) بسكون العين[١] .

واعترض أبو حيان على ابن عطية في تخريجه الأوّل بأنّه لا يصحّ ؛ لأنّ (عَبْدًا) لا يمكن أن تنصب (الطاغوت) ؛ إذ ليس بمصدر ولا اسم فاعل ، ورأى أنّ التخريج الصحيح أن يكون تخفيفاً من (عَبَدَ) كـ(سلْف) في (سلَف)[٢] .

وأجاب السمين عن ذلك بأنّ (عَبْدًا) ؛ لِما في لفظه من معنى التذلل والخضوع دلّ على ناصب للطاغوت حذف ، فكأنّه قيل : من يعبد هذا العبد ؟ فقيل : يعبد الطاغوت .

واعترض على ابن عطية في تخريجه الثّاني عندما نظّر لهذه الآية بقوله تعالى : ﴿ولُعْنوا بِمَا قَالُوا﴾ (المائدة : ٦٤) بسكون العين ؛ لأنّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح ، واستشهد لتخفيف الفتح بقول الشّاعر[٣] :

إنّمـــــا شعـــــري ملـــــح ۝ قـــــد خلـــــط بجلجـــــلان

ونقد أبا حيّان في عدم نسبته التخريج الثّاني إلى ابن عطية عندما استحسنه ؛ لئلاّ يتوهّم أنّ التخريج له[٤] .

هذه القراءة من القراءات الّتي وصفت بالقراءات الشّاذّة ، وقد ردّها البعض[٥] ، وقد خرّج العلماء هذه القراءة على النّحو التّالي :

١/ أنّه أراد (عَبَدَ) بفتح الباء على أنّه فعل ماضٍ كقراءة الجماعة ، إلاّ أنّه سكّن

---

(١) المحرّر ١٤٣/٥ .

(٢) البحر ٥١٩/٣ .

(٣) البيت لوضّاح ، وهو في الدر ١٠٠/١ ، ٣٣٠/٤ ، والّلسان مادة (جلل) .

(٤) الدر ٣٣١/٤ .

(٥) انظر مثلاً جامع البيان ٤٤٢/١٠ -٤٤٣ .

العين على نحو ما سكّنها في قول الشّاعر[1] :

*** وما كلّ مغبون ولو سلْف صفقة ***

بسكون الّلام في (سلْف) ، وكقول الآخر[2] :

إنّما شعري ملح   قد خلط بجلجلان

واختار هذا التخريج الأكثرون[3] ، وفي المحرّر : " ومثله قراءة أبي السمال : ﴿ولُعْنوا بِمَا قَالُوا﴾ (المائدة : ٦٤) بسكون العين " - كما سبق - ، واعترض صاحب الدرّ على ذلك ؛ لأنّ تخفيف الكسر مقيس ، بخلاف تخفيف الفتح ، غير أنّ آخرين نظّروه بتخفيف الضمّ ، ففي المحكم : " ﴿وعَبْدَ الطاغوت﴾ بإسكان الباء وفتح الدال يكون على وجهين : أحدهما : أن يكون مخففاً من (عَبَدَ) ، كما يقال في (عَضُد) : عَضْد ، وجائز أن يكون (عَبْدَ) اسم الواحد يدلّ على الجنس "[4] .

٢/ أنّه أراد (وعَبْدًا) منوّناً ، فحذف التنوين كما حذف في قول الشّاعر[5] :

*** ولا ذاكر الله إلاّ قليلاً ***

وردّ ذلك أبو حيان ؛ لأنّ (عَبْدًا) لا يمكن أن ينصب الطّاغوت ؛ إذ ليس بمصدر ولا اسم فاعل .

وأجيب عن ذلك أنّ (عَبْدًا) دلّ على ناصب للطاغوت حُذف ؛ لِما في لفظه من معنى التذلّل والخضوع ، فكأنّه قيل : من يعبد هذا العبد ؟ فقيل : يعبد الطاغوت - كما تقدّم - .

---

(١) سبق تخريجه ص٣٢٥ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) البحر ٥١٩/٣، والدرّ ٣٣٠/٤، واللّباب ٤١٤/٧ .

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٢٦/٢ ، وانظر : لسان العرب ٢٧٣/٣ ، وتاج العروس ٣٣٢/٨ .

(٥) سبق تخريجه ص٣٢٥ .

وبناءً على ما سبق فإنّ من ردّ هذه القراءة أخطأ ، فبهذين التخريجين يكون لها وجه في العربية ، وما استدرك على ابن عطية فيهما قد أجيب عنه ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

وأصاب السمين في نقده أبا حيان لعدم نسبة التخريج الّذي استحسنه لابن عطية ؛ لئلاّ يتوهّم أنّ التخريج له .

المبحث الرابع : الحذف والإضمار والتقدير

٦٤) الحذف والإضمار والتقدير :

قال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى ﴾ (طه : ١٢٨) .

محلّ النّقاش : ﴿يَهْدِ﴾ .

نقل ابن عطية عن غيره : أنّ الفاعل مقدّر ، تقديره : الهدى ، أو الأمر ، أو النظر والاعتبار ، وقال : " وهذا عندي أحسن التقادير "[١] .

وذكر أبو حيان أنّه قول المبرد ، ولم يستحسنه ؛ لأنّ فيه حذف الفاعل ، وهو غير جائز عند البصريين ، وتحسينه أن يقال : الفاعل مضمر ، تقديره : يَهْدِ هو ، أي : الهدى[٢] .

وذكر السمين أنّه ليس في هذا القول أنّ الفاعل محذوف ، بل فيه أنّه مقدّر ، ولفظ (مقدّر) كثيراً ما يستعمل في المضمر ، ولكنّه قال : " الوجه الخامس : أنّ الفاعل محذوف " ، ثمّ ذكر قول ابن عطية واعتراض أبي حيان عليه[٣] .

واستعمال كلّ من الحذف والإضمار بمعنى الآخر كثير عند النّحاة[٤] ، ففي الكتاب : " وسألته عن قوله : على كم جذع بيتك مبنيّ ؟ فقال : القياس النّصب ، وهو قول عامّة النّاس ، فأمّا الّذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (مِنْ) ، ولكنّهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسّان ، وصارت (على) عوضاً منها ... ومثل ذلك : آللهِ لتفعلنّ ؟ إذا استفهمت ، أضمروا الحرف الّذي يجرّ وحذفوا تخفيفاً على الّلسان "[٥] .

---

(١) المحرّر ٥٥٨/١١ .

(٢) البحر ٢٨٩/٦ .

(٣) الدرّ ١١٩/٨ .

(٤) البحر ٢٩٠/٦ ، وعناية القاضي وكفاية الرّاضي ٢٧٨/١ . ومن ذلك انظر : شرح المفصّل لابن يعيش ١١٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ١٧٣/١ .

(٥) الكتاب ١٦٠/٢ - ١٦١ ، وانظر : ٢٧٣/١ - ٢٧٤ في حذف الفعل في باب الإغراء والتحذير .

الحذف : إسقاط الشيء لفظاً ومعنى ، والإضمار : إسقاط الشيء لفظاً لا معنىً . والتقدير : مقابل للحذف والإضمار[1] ؛ إذ إنّ في كلّ حذف أو إضمار تقديراً يبين الحكم الإعرابي ، أو يوضح المعنى المقصود برفع ما يوهم خلافه . بيد أنّ التقدير أعمّ منهما ، فقد يرد في الزيادة ، نحو قول النّحاة في قوله تعالى : ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ (**الرعد : ٤٣**) الباء زائدة ، والتقدير : كفى الله .

ومن الذين فرّقوا بينهما : الفارسي[2] . وفرّق بينهما في بعض أبواب النّحو كباب الفاعل ؛ إذ قالوا : الفاعل يضمر ولا يحذف[3]، وكباب (أن) الناصبة للفعل المضارع ، فتكون مضمرة جوازاً ووجوباً بعد عدد من أحرف العطف والجرّ بشرطها ، وتكون محذوفة في غير ما تقدّم ، فيرتفع الفعل المضارع بعدها في شواهد معلومة في بابها[4].

الفرق بينهما :

١/ الإضمار ترك الشيء مع بقاء أثره ، والحذف أعمّ منه ، سواء أبقي أثره أم لا[5].

جاء في الإيضاح بعد ذكر الخلاف في محلّ اسم (أنّ و أنْ) إذا حذف معهما حرف الجرّ : " يبقى النظر في الأولويّة : الحذف هو أم الإضمار ؟ والأولى الحذف ؛ لأنّه الكثير الشائع ، والإضمار قليل نادر ، فكان حمل هذا الملبس على ما هو كثير في كلامهم أولى من حمله على النّادر "[6]، يريد أنّ محلّها

(١) الكليّات ٦٠٠/١ .

(٢) الإيضاح ٢١٠ .

(٣) نتائج الفكر١٦٥ ، والردّ على النّحاة ١٣٠ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١٢٢/١ – ١٤٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٨١/٤ –٨٢ ، والمساعد ١٧٩/١ .

(٥) البرهان ١١٥/٣٠ –١١٦ ، والتعريفات٤٦ ، وحاشية الشّهاب ٢٧٨/١ ، والكليّات٣٨٤ ، ٧٨٠ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ١٦٠/٢ .

النصب على نزع الخافض ، وليس الجرّ ؛ لأنّ القول بالجرّ يلزم منه إبقاء أثر الجار بعد حذفه ، وهو الإضمار .

٢/ ما ترك ذكره من اللفظ ، وهو مراد بالنيّة إضمار ، وما ترك ذكره في اللفظ والنيّة حذف[١] .

٣/ وقيل : مدار التفريق بينهما تقدّم الذكر ، فإن سقط اللفظ بعد تقدّم ذكره فهو حذف ، وإن سقط ولم يسبق له ذكر ، ولكن دلّت القرائن والمناسبات والملابسات عليه فهو إضمار ، كإضمار الفعل في باب التحذير[٢] .

وبناء على ما سبق نجد أنّ التقدير استعمل مكان الحذف والإضمار ، كما أنّ كلاًّ منهما استعمل مكان الآخر .

وعلى ضوء ذلك فلا يوجد في قول ابن عطية ما ينصّ على أنّه أراد أنّ الفاعل محذوف ، فالأولى حمله على أنّه مضمر ، ولاسيّما وأنّ جمهور النّحاة على منع حذفه كما ذكر أبو حيان ، والتقدير يستعمل مكان الإضمار كثيراً – كما ذكر السمين – ويلازمه ، سواء استعمل مكانه أم لم يستعمل .

أمّا السمين فقد وقع في الّذي دفعه عن ابن عطية ، فقد قال بعد أن ذكر أوجهاً في فاعل ﴿يَهْدِ﴾ : " الوجه الخامس : أن يكون الفاعل محذوفاً "[٣]، ثمّ أورد قول ابن عطية ، واعتراض أبي حيان وردّه عليه . ولا يعذر بأنّ كلاًّ من الحذف والإضمار يستعمل مكان الآخر ، فإنّ المقام مقام تفريق بين المصلحات .

---

(١) الكليّات ٣٨٤ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٢٣ .

(٣) الدر ١١٩/٨ .

الخاتمة

١/ عناية ابن عطيّة وأبي حيّان والسّمين بالمعنى عند الترجيح بين الأوجه الإعرابيّة المختلفة ، مع اهتمامهم بجانب الصناعة النّحويّة . غير أنّ ابن عطيّة قدّم المعنى على الصناعة في بعض المواضع ، وأبو حيّان والسّمين لا يقتنعان بصحّة الإعراب من جهة المعنى إذا خالف الصناعة النّحويّة .

٢/ سار الثلاثة نحويّاً في طريق البصريين كثيراً ، ولكنّهم قد يخالفونهم إذا ترجّح لدى أحدهم صحّة الرأي الآخر . وكان ابن عطيّة أكثرهم موافقة للكوفيين ، ولاسيّما الفرّاء ؛ إذ وافقه في إعرابه في مواضع عدّة .

٣/ التزم أبو حيّان بظواهر النّصوص ، ومن ذلك : التزامه بظاهر تقديرات ابن عطيّة ، مع أنّ بعضها تفسير للمعنى لا الإعراب . واعتدّ بالمسموع من العرب صراحة ، فقد يردّ القول الآخر بأنّه ليس مسموعاً عن العرب ، فمثلاً : ردّ أن يكون (عاليهم) ظرف ؛ لأنّه لم يرد عن العرب مع ورود ذلك عنهم في عدّة ألفاظ ليس منها (عالية) ؛ ولعلّ ذلك من أسباب ظاهريّته الّتي كان معروفاً بها .

٤/ دافع أبو حيّان عن القراءات القرآنيّة ، وتبعه السّمين . أمّا ابن عطيّة ، فقد يردّ القراءة ، ويضعّفها .

٥/ تحامل أبو حيّان على ابن عطيّة ، ويظهر ذلك في :

أ) نقده الّلاذع له .

ب) ردّ أبي حيّان على ابن عطيّة في بعض المواضع في غير محلّه ، ولم يكن ذلك ليخفى على مثل أبي حيّان لو تأنّى وتحرّى الإنصاف ، فمثلاً : ردّه بأنّه ينبغي التفصيل في مسألة إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، مع أنّ ابن

عطيّة قيّد قوله : " لأنكّ لا تبدل من ضمير مخاطب " بالمثال ؛ إذ يقول : " لو قلت : ضربتك زيداً على البدل لم يجز " .

جـ) أحياناً يخطئ في فهم المراد من قول ابن عطيّة ، مثل : مجيء الكاف للمجازاة .

د) التناقض في الرّد ، ففي حذف أحد مفعولي (ظنّ) اختصاراً ذكر أنّه لا يجوز حمل القرآن على قليل ، وحذفهما قليل . وعاد ، وأجاز ذلك في حذف المفعول الثالث في باب (أعلم) .

٦/ التمس السّمين العذر لابن عطيّة في مواضع عدّة ، مع عدم وجود ما يدلّ على ذلك ، مثل قوله : " لا يظنّ بأبي محمّد ذلك " ، وقوله : " شرط الاختلاف معلوم " ردًّا على أبي حيّان عند استدراكه على ابن عطيّة إجازة عطف الصفات دون ذكر هذا الشرط ...

٧/ تحامل السّمين على شيخه في مواضع عدّة ، منها : عندما أجاز أبو حيّان أن ينتصب (أَمَدًا) بـ(لَبِثُوا) ، ردّ عليه بأنّه يكفيه أنّ مثل ابن عطيّة جعله غير متّجه ، مع أنّ أبا حيّان مصيبٌ فيما ذكر . وفي (ثَمّ) كان قول ابن عطيّة ظاهر الفساد ، إلاّ أنّ السّمين ردّ على أبي حيّان ، وحاول إصلاح قول ابن عطيّة ...

٨/ ترجّح في هذا البحث أنّ الهمزة الّتي تلي (سواء) و (لا أبالي) ومتصرفاته بمعنى (إنْ) الشرطيّة .

٩/ اتّحاد اللّفظ في العهد الذكري لا يكفي ، بل لا بدّ من اتّحاد اللفظ والمعنى .

١٠/ يشترط في (أم) المتّصلة أن تسبق بهمزة استفهام ، أمّا المنقطعة ، فلا . وإذا سبقت بهمزة ، فشرطها أن تكون لغير الاستفهام .

١١/ الأصل في الحروف ألاّ تنقل عن بابها إلاّ بحجّة قويّة ؛ لذلك قوي القول ببدليّة (لبيوتهم) من قوله تعالى : ﴿لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ﴾ (**الزخرف** : **٣٣**) .

١٢/ العطف في باب النعت خاصّ بالصفات ، أمّا عطف الصفة على الموصوف ، فلم أجد له ذكراً في كتب النّحاة ؛ ممّا يدلّ على امتناعه أو ندرته .

١٣/ يجوز عطف الفعل المنفي على المثبت إذا كانا منصوبين بثلاثة شروط ، هي :

أ) اتّحاد الزمن ، سواء اتّحد النوع أم اختلف .

ب) اتّحادهما إذا كانا مضارعين في العلامة الدّالة على الإعراب .

جـ) أن لا يقدّر النّاصب إلاّ بعد حرف العطف لا بعد (لا) ؛ لأنّ الفعل المتسلّط على المتعاطفين منفيّاً كان أو مثبتاً يطلب الأوّل على سبيل الثبوت ، والثّاني على سبيل النّفي .

١٤/ الظرف المقطوع عن الإضافة لا يقع خبرًا ؛ لأنّه لا يفيد ، ولكن إذا دخل حرف الجرّ على الظرف المقطوع عن الإضافة جاز ذلك ؛ لأنّه يصبح من قبيل الإخبار بشبه الجملة ، وهو جائز . لا من قبيل الإخبار بالظرف المقطوع عن الإضافة .

١٥/ فاعل (نعم وبئس) لا يأتي مصدرًا مؤوّلاً .

١٦/ التعلّق بموجود هو الأصل ، فإذا وُجِد في الكلام ما يصحّ أن يُتعلَّق به ، فلا يجوز الانصراف عنه إلى التقدير إلاّ بدليل قوي . وإذا وُجِد في الكلام أكثر من كلمة يصحّ أن تكون مُتعلَّقًا ، فالمعنى يحدّد الأرجح .

١٧/ أسماء التفضيل إذا ثنيت أو جمعت أو أنّثت أو طابقت ما هي له ، لزمها التعريف بـ(أل) أو بالإضافة لمعرفة ، وذلك إذا بقيت على معناها الأصلي ، أمّا إذا استخدمت استخدام الأسماء ، فلا يجب فيها ذلك .

١٨/ ردّ القراءات القرآنيّة خطأ ، والصواب تلمّس وجه القراءة بها ، وقد رأينا أنّ لها وجهًا أو أكثر في العربيّة ، فالأخذ به – وإن كان قليلًا – أولى من ردّها ، بل هو الواجب .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــــة	رقمها	ص
سورة الفاتحة		
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ	٧	٢٦٦
سورة البقرة		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ	٦	١٦،٢٠،٢٨
﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا	١٧	٥٢
﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا	٤١	٥٧
﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ	٨٣	٣٢٠،١٨٣
﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ	٨٤	١٨٣
﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ	٨٥	١٥٤
﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ	٩٠	٤٧
﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ	١٠٦	٢٣٤، ٢٣٩ ٢٥٨
﴿بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ	١١٢	١٠١
﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ	١٣٧	١٥٥
﴿۞لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ	١٧٧	١٠٤
﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ	١٨٠	٢٤٧
﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ	١٨٦	١٦٥
﴿۞يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ	١٨٩	٣٧

الآيـــــــــــــــة	رقمها	ص
﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا	٦٩	٢٢٢
﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ	٩٤	٢٩٨
﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ	٩٥	١٢٦
﴿وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَإِيَّاكُمۡ	١٣١	١٥٧
سورة المائدة		
﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ	٦	١٤١
﴿ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ	٥٠	١٢٠-١٢٢
﴿ قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ	٦٠	٣٢٥
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ	٦٤	٢٢٦
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ	٦٩	١٨٦
﴿ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ	٨٠	١٧٤
﴿ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجۡهِهَآ	١٠٨	٣٣
﴿تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا	١١٤	٩٦
سورة الأنعام		
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ	١	٢٩٩
﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥ	٢	٨٨
﴿ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ	٣١	٢٢٠
﴿ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ	٤١	٥٦ ، ١٦٣
﴿ قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا	٧١-٧٢	١٠٦
﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ	٩٤	٢٤٥
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا	٩٧	١٢٩

الآيـــــــــــــة	رقمها	ص
سورة الأنفال		
﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ	١٧	٤٢
﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ	٦٢	٣٠٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ	٦٤	٣٠١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ	٦٥	٣٠٣، ٣٠٤
﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا	٧٤	٢٥٠
سورة التوبة		
﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ	٣	١٨٥
﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ	٤٠	٢٥
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ	٥٩	٣٠٥
﴿ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ	٦١	١٤١
﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ	٦٢	٣١١
﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ	١١٨	٧٢ ، ٧٦
﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ	١٢٨	٧٥
سورة يونس		
﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا	٢٧	١٤٨
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ	٤٢	١٠٠
﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ	٤٣	١٠٠
﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ	٧٤	٧٠
﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ	٧٦	٢٤
﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ	٨١	٢٤

الآيـــــــــــــة	رقمها	ص
سورة طه		
﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾	٥٨	٢١٨
﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ﴾	١٢٨	٣٣٠
سورة الحج		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ﴾	٥	٨٤
﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾	٥	٨٨
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾	٨	٨٤
﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ﴾	٣٠	٧٨
﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	٦٥	٢٨١
﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	٧٨	١٧٤
سورة المؤمنون		
﴿قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾	٧٨	٢٥٣
سورة النور		
﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾	٩	١٠٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ﴾	١١	١٩٦
﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ﴾	٢١	٤٤
﴿إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٥١	١٦٤
سورة الفرقان		
﴿لِّنُحۡـِۧيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾	٤٩	١٠٨
سورة الشعراء		
﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ﴾	٤	١٠٨

الآيـــــــــــــة	رقمها	ص
﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ	٦٤	٢٤٤
سورة النمل		
﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ	٢٠	٢٦
﴿أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ	٢٠	٣١
﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ	٨٤	٣٠
سورة القصص		
﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا	١٠	٣٩
﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ	٧٦	٢٢٥
﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ	٧٧	٢٧١
﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ	٧٨	٢٢٦
سورة العنكبوت		
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ	٥٢	١٧٨
سورة الروم		
﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ	٤	١٧٠
﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ	٢٥	٢٣٢
سورة لقمان		
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ	٦–٧	١٠١
سورة السجدة		
﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ	٢–٣	٢٩
﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ	٩	٢٥٣
﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا	٢٦	٢٦٢

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس القراءات

القـــــــــــــــــراءة	السورة	رقم الآية	ص
قراءة ابن محيصن : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	البقرة	٦	٢٨
قراءة : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى ﴾	البقرة	٨٣	٣٢٠، ٣٢٢
قراءة : ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتَ ﴾	آل عمران	٦٠	٣٢٥
قراءة أبي السحال : ﴿وَلُعْنُوا بِمَا قَالُواْ ﴾	آل عمران	٦٤	٣٢٦
قراءة ابن مسعود : ﴿لَن تَنَالُواْ البِرّ حَتَّى تُنفِقُواْ بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾	آل عمران	٩٢	٨٢، ٨٣
قراءة عبد الله بن مسعود : ﴿وَلَا أَنْ تَعْضُلُوهُنَّ﴾	النساء	١٩	١١٤
قراءة : ﴿أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾	المائدة	٥٠	١٢٠، ١٢٢ ١٢٦
قراءة : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَة﴾	الأنعام	١٠١	١٦٠
قراءة عبد الله : ﴿أَلَمْ يَرُوْا مَنْ أَهْلَكْنَا﴾	يس	٣١	٢٦١، ٢٦٢
قراءة حمزة وعاصم برفع (الحقّ) الأوّل ونصب الثّاني في : ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾	ص	٨٤	١٨٢
قراءة نافع بالرّفع في : ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾	الحديد	١٠	١٢٠، ١٢٤ ١٢٦

فهرس الشعر

ص	القافية	البيت
٢٣٨		فلم أرَ مثل الحيّ حيّا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
١٢٣	الضاد	أرجـــزا تريـــد أم قريضـــا أم هكذا بينهما تعريضا كلاهمـــا أجيـــد مستريضـــا
٦٠	العين	أطوّف ما أطوّف ثمّ آوي إلى بيت قعيدته لكاع
١٢١، ١٢٢ ١٢٥، ١٢٦		قد أصبحت أم الخيار تدّعي عليّ ذنبا كلّه لم أصنع
٢١٣		لقد علمت أولي المغيرة أنّني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
١٣٣	القاف	وما لمفعولي علمت مطلقا للثّاني والثّالث أيضا حقّقا
١٨٨		وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق
١٩٣		وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدوا وتارات يجمّ ويفرق
٣١٢		فيها خطوط من سواد وبلق كأنّه في الجلد توليع البهق
١٧٨	الكاف	بئس هذا الحيّ حيّا ناصرا ليت أحياءهم فيمن هلك
٥٩	اللام	ولن يلبث الجهّال أن يتهضموا أخا الحلم ما لم يستعن بجهول
٦١		ربّما تكره النّفوس من الأمـ ـر له فرجة كحلّ العقال
٧٤		غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها تصلّ وعن فيض بزيزاء مجهل
٩٧		وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحّل
٩٨		بكم قريشا كفينا كلّ معضلة وأمّ نهج الهدى من كان ضليلا
١٢٠، ١٢٥		وخالد يحمد أصحابه بالحق لا يحمد بالباطل
١٤٠		فصقلنا في مراد صقلة وصداء ألحقتهم بالتلل
١٧٤		فإن تك فقعس بانت وبنّا فنعم ذوو مجاملة الخليل
٢١٣		ضعيف النّكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل
٣٢٥، ٣٢٧		فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلاّ قليلا
٢٠	الميم	سيّان عندي إن برّوا وإن فجروا فليس يجري على أمثالهم قلم
٢٣		لا ينقص العسر بسطا من أكفّهم سيّان ذلك إن أثروا وإن عدموا
٣٠		أم هل كبير بكى لم ينقض عبرته إثر الأحبّة يوم البين مشكوم
٤٩		نعم الفتى فجعت به أخوانه يوم البقيع حوادث الأيّام

البيت	القافية	ص
بيض ثلاث كنعاج جمّ يضحكن عن كالبرد المنهمّ		٧٤
فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرّة وأمامي		٧٤
أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان أنف إذا ما ضنّ باللبن	النون	٣٠
أمهر منها حيّة ونينان		٦٨
لك العزّ إن مولاك عزّ وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن		١٥١
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الرّكب عثمان بن عفّان		١٧٦
رضيت خطّة خسف غير طائلة فساء هذا رضى يا قيس عيلانا		٢٢٠
إذا حاولت في أسد فجورا فإنّي لست منك ولست منّي		٢٨٨
وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوما سراة كرام النّاس فادعينا		٣٢١، ٣٢٣
إنّما شعري ملح قد خلط بجلجلان		٣٢٦
بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	الياء	٢٣١

فهرس أقوال العرب

قائمة المصادر والمراجع

١- **القــرآن الكريم .**

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني . تأليف : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة . تحقيق إبراهيم عطوة عوض . دار الكتب العلمية .

٣- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط . تأليف : شعاع إبراهيم المنصور . دار التراث . مكة المكرمة . الطبعة الأولى . ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٤- الإتقان في علوم القرآن . تأليف : جلال الدين السيوطي . قدّم له وعلّق عليه الأستاذ : محمد شريف سكّر . راجعه الأستاذ : مصطفى القصّاص . دار إحياء العلوم بيروت . مكتبة المعارف . الرياض . الطبعة الثانية ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٥- أدب الكاتب . تأليف : أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . شرح وضبط : الأستاذ علي قاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب . تأليف : أبي حيان الأندلسي . تحقيق وشرح : د/ رجب عثمان محمد. مراجعة : د/ رمضان عبد التوّاب . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٧- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم . تأليف : محمد بن محمد العمادي أبو السعود. دار احياء التراث العربي . بيروت .

٨- الأزهية في علم الحروف . تأليف : علي محمد النحوي الهروي . تحقيق : عبد المعين الملوّحي . الطبعة الثانية .١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

٩- أسرار العربية . تأليف : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري . تحقيق : محمد بهجت الطيّار .

١٠- الأشباه والنظائر في النحو . تأليف : جلال الدين السيوطي . راجعه وقدّم له د/ فايز ترحيني . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

١١- الاشتقاق . تأليف : محمد بن الحسن بن دريد . تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي بمصر . الطبعة الثالثة .

١٢- الأصمعيات : لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع الشهير بالأصمعي . تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة . ١٩٩٥م .

١٣- الأصول في النحو. تأليف : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج . تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

١٤- أضواء البيان . تأليف : محمد الأمين الشنقيطي . مكتبة البحوث والدراسات. دار الفكر للطباعة . بيروت . ١٤١٥هـ .

١٥- إعراب القرآن . لأبي جعفر النّحّاس . وضع حواشيه وعلّق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم . دار الكتب العلميّة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٢١هـ .

١٦- أعلام الموقعين عن رب العالمين . تأليف: ابن قيّم الجوزية . تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد . دار الجيل . بيروت . ١٩٧٣م .

١٧- الإغفال . تأليف : أبو علي الفارسي . تحقيق : عبد الله عمر الحاج إبراهيم . المجمّع الثقافي . ٢٠٠٣م .

١٨- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. تأليف : أبي نصر الحسن بن أسد الفارقي. تحقيق : سعيد الأفغاني . الطبعة الثانية . جامعة بنغازي . ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

١٩- الأمالي الشجرية . تأليف : هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي . تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

٢٠- أمالي القالي . تأليف : أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .

٢١- أمالي المرتضي . تأليف : علي بن الحسين العلوي . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربيّة . ١٩٥٤م .

٢٢- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب . تأليف : علي عدلان الموصلي . تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن . مؤسسة الرسالة. بيروت . الطبعة الثّانية . ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . تأليف : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م . دار الفكر . دمشق .

٢٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل . تأليف : البيضاوي . دار الفكر . بيروت .

٢٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تأليف : الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف ابن أحمد بن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة .

٢٦- الإيضاح العضدي . تأليف : أبو علي الفارسي . تحقيق : د/ حسن شاذلي فرهود . دار العلوم . الطبعة الثانية . ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

٢٧- الإيضاح في شرح المفصّل . تأليف : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب . تحقيق : د/ موسى بنّاي العليلي . الجمهورية العراقية . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. إحياء التراث الإسلامي . مكتبة العاني .

٢٨- بحر العلوم . لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي . تحقيق : محمود مطرجي . دار الفكر . بيروت .

٢٩- البحر المحيط . تأليف : أبو حيّان الأندلسي . طبعة جديدة بعناية الشيخ : زهير جعيد . دار الفكر . ١٤٣١ . ١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م .

٣٠- البحر المديد . تأليف : أحمد بن محمد المهدي بن عجيبة الحسني. دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية . ٢٠٠٢م / ١٤٢٣هـ .

٣١- البرهان في علوم القرآن . تأليف : الإمام بدران بن محمد بن عبد الله الزركشي. خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه : مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية . بيروت . ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م .

٣٢- البسيط في شرح الجمل . تأليف : ابن أبي الربيع الأندلسي . تحقيق : د/ عيّاد ابن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

٣٣- البغداديات . تأليف: أبو علي الفارسي . تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق . مطبعة المعاني . بغداد .

٣٤- بغية الوعاة في طبقات الّلغويين والنّحاة . تأليف : السيوطي . تحقيق : محمد أبا الفضل إبراهيم . دار الفكر . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٠٧هـ .

٣٥- البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق : عبد السلام هارون . القاهرة . ١٣٨٠ / ١٩٦٠ .

٣٦- تاج العروس من جواهر القاموس . تأليف : محب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . دراسة وتحقيق : علي شيري . دار الفكر . ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٣٧- التبصرة والتذكرة . تأليف : أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميدي . تحقيق : د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين . مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . الطبعة الأولى .١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٣٨- التبيان في إعراب القرآن . تأليف : أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري . تحقيق : محمد حسين شمس الدين . مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٣٩- التحرير والتنوير . للشيخ : محمد الطاهر بن عاشور . دار سحنون للنشر والتوزيع . تونس . ١٩٩٧م .

٤٠- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . تأليف : ابن هشام الأنصاري . تحقيق وتعليق : د/ عباس مصطفى الصالحي . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٤١- تذكرة النحاة . تأليف : أبي حيّان الأندلسي . تحقيق : د/ عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

٤٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . تأليف : أبي حيّان الأندلسي . تحقيق : أ.د/ حسن هنداوي . دار القلم بمصر . الطبعة الأولى . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٤٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . تأليف : ابن مالك . تحقيق : محمد كامل بركات . القاهرة . ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

٤٤- التسهيل لعلوم التنزيل . تأليف: محمد بن أحمد بن جزا الكلبي . تحقيق : محمد سالم هاشم . طبع بمصر . ١٩٣٦م .

٤٥- التصريح بمضمون التوضيح في النحو . تأليف : خالد بن عبد الله الأزهري المعروف بالوقّاد . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

٤٦- التعريفات . تأليف : علي بن محمد بن علي الجرجاني . تحقيق: إبراهيم الأبياري . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٠٥هـ .

٤٧- التعليقة على المقرّب . تأليف : ابن النحّاس . تحقيق : عويضة جميل عبد الله . عمّان . وزارة الثقافة . ٢٠٠٤م / ١٤٢٤هـ .

٤٨- تفسير ابن عرفة المالكي . تحقيق : د/ حسن المناعي . مركز البحوث في الكلية الزيتونية . تونس . الطبعة الأولى . ١٩٨٦م .

٤٩- التفسير البسيط . تأليف : علي بن أحمد الواحدي . تحقيق : مجموعة من الباحثين . عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة . الطبعة الأولى . ١٤٣٠هـ .

٥٠- تفسير الجلالين في تفسير القرآن . تأليف : محمد بن أحمد المحلي والسيوطي . دار الحديث . القاهرة . الطبعة الأولى .

٥١- تفسير العز بن عبد السلام . تحقيق : د/عبد الله بن إبراهيم الوهبي . بيروت . دار ابن حزم . الطبعة الأولى . ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٥٢- تفسير القرآن . تأليف : الإمام عبد الرزاق الصنعاني . تحقيق : د/ مصطفى مسلم محمد . الرياض .

٥٣- تفسير القرآن العزيز لابن زمنين . تأليف : محمد بن عبد الله بن أبي زمنين . المحقق : عبد الله حسين عكاشه ومحمد مصطفى الكنز . الطبعة الأولى . ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .

٥٤- تفسير القرآن العظيم لابن كثير . تأليف : الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي . دار الفكر بيروت . ١٤٠١هـ .

٥٥- تفسير القرآن العظيم للسمعاني . تأليف : أبي المظفّر منصور بن محمد بن عبد الجبّار السمعاني . تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغيم بن عباس بن غنيم . دار الوطن . الرياض . الطبعة الأولى . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٥٦- التفسير والمفسرون . تأليف : محمد حسين الذهبي . مكتبة وهبة . القاهرة . الطبعة الثّامنة . ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٥٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . لمحب الدين محمّد بن يوسف المعروف بناظم الجيش . تحقيق : أ.د / علي أحمد فاخر وأ.د / جابر أحمد البراجة و أ.د / إبراهيم جمعة العجمي وأ.د / جابر السيّد المبارك وأ.د/ علي السنوسي وأ.د/ محمّد راغب نزال . دار السلام . مصر . القاهرة . الإسكندريّة . الطبعة الأولى . ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

٥٨- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات شرح شواهد الكشّاف . تأليف : محب الدين أفندي . تصحيح : نصر الدين الهوريني . المطبعة الكبرى . مصر . ١٢٨١هـ .

٥٩- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك . تأليف : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . المكتبة التجارية الكبرى . مصر . ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

٦٠- تهذيب اللغة . تأليف : محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . مراجعة : علي محمد النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر . الطبعة الأولى . ١٩٦٤م .

٦١- جامع البيان في تفسير القرآن . تأليف : أبي جعفر محمد بن جرير الطبري . دار الفكر بيروت . ١٤٠٥هـ .

٦٢- الجامع لإحكام القرآن . تأليف : أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي . تحقيق : هشام سمير البخاري . دار عالم الكتب . الرياض . المملكة العربية السعودية .

٦٣- الجمل في النحو . المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : د/ فخر الدين قباوة . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٦٤- الجمل في النّحو . تأليف : أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . تحقيق د/ علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٦٥- جمهرة اللغة . تأليف : أبي بكر محمد بن الحسين الأزدي المعروف بابن دريد . دار صادر . بيروت .

٦٦- الجنى الدّاني في حروف المعاني . تأليف : الحسن بن قاسم المرادي . تحقيق : د/ فخر الدين قباوة والأستاذ/ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

٦٧- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . تأليف : علاء الدين الأربلي . شرح وتحقيق : د/ حامد أحمد نيل . توزيع : مكتبة النهضة المصرية . القاهرة . ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٦٨- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع . تأليف : السّيّد أحمد الهاشمي . المكتبة العصريّة . الطبعة الأولى . ١٩٩٩م .

٦٩- الجواهر الحسان في تفسير القرآن . تأليف : عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت .

٧٠- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح . تأليف : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية . تحقيق : زايد بن أحمد النشري . نشر: مجمع الفقة الإسلامي بجدة .

٧١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي . دار الفكر للطباعة والنشر . ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

٧٢- حاشية الشمني على مغني اللبيب . تأليف : علي الشمني . دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع .

٧٣- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . مطبعة : دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابلي الحلبي . القاهرة .

٧٤- حاشية يس على شرح التصريح . دار الفكر للطباعة والنشر .

٧٥- حجة القراءات . تأليف : أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة . تحقيق : سعد الأفغاني . مؤسسة الرسالة . الطبعة الخامسة . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٧٦- الحجة في القراءات السبع . تأليف : الإمام ابن خالويه . تحقيق وشرح: د/ عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . الطبعة الخامسة . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

٧٧- حماسة أبي تمّام . تحقيق : أحمد حسن بسج . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٧٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . تأليف : عبد القادر عمرو البغدادي . تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الرابعة . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٧٩- الخصائص . تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنّي . تحقيق : محمد علي النجار . دار الكتب المصرية .

٨٠- الدرّ المصون في علم الكتاب المكنون . للسمين الحلبي . تحقيق : د/ أحمد محمّد الخرّاط . دار القلم . دمشق . الطبعة الثّانية . ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٨١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف : محمد عبد الخالق عظيمة . دار الحديث .

٨٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية . تأليف : الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق وشرح : د/ عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية . ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .

٨٣- الدرس النّحوي في تفسير ابن عطيّة المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز دراسة نحويّة نصيّة . تأليف : محمّد الحسين خليل المليطان . منشورات فكر . الطبعة الأولى . ٢٠٠٧م .

٨٤- دقائق التفسير . تأليف : أحمد بن عبد الحميد بن تيمية . تحقيق : د/ محمد السيّد الجريند . مؤسسة علوم القرآن . دمشق . الطبعة الثانية . ١٤٠٤هـ .

٨٥- ديوان ابن مقبل . تحقيق : د/ عزة حسن . دمشق . ١٣٨١هـ/١٩٦٢م .
٨٦- ديوان أبي الأسود الدؤلي . تحقيق : محمد حسن آل ياسين . بغداد . ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .
٨٧- ديوان أبي داؤود الإيادي ضمن دراسات الأدب العربي . د/إحسان عباس وآخرين . بيروت . ١٩٥٩م .
٨٨- ديوان الأخطل . تحقيق : د/ فخر الدين قباوة .حلب. ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م .
٨٩- ديوان الحارث بن ظليم بن حلزة اليشكري . تحقيق : أميل يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .
٩٠- ديوان الحطيئة . من رواية ابن حبيب عبد الله الأعرابي وأبو عمرو الشيباني . المكتبة الثقافية . بيروت . لبنان .
٩١- ديوان العباس بن مرداس . تحقيق : يحيي الجبوري . بغداد . ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
٩٢- ديوان الفرزدق . شرح وضبط : علي فاعور . دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
٩٣- ديوان بشر بن ابي خازم . تحقيق: عزة حسن . المطبعة الرسمية . دمشق . ١٩٦٠م .
٩٤- ديوان جرير . شرح : محمد بن حبيب . تحقيق : د/ نعمان محمد أمين طه . دار المعارف .
٩٥- ديوان حسّان بن ثابت . تحقيق : سعيد حسنين . حسن الصيرفي الهيئة المصرية العلمية للكتاب . ١٩٧٤م .
٩٦- ديوان ذي الرمّة . شرح : الخطيب التبريزي . كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه : مجيد طراد . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى . ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
٩٧- ديوان زهير بن أبي سلمى . دار صادر . بيروت .

٩٨- ديوان عجاج . تحقيق : د/ عبد الحفيظ السطلي . دمشق .

٩٩- ديوان علقمة الفحل . تحقيق : لطفي السقّال ودرّية الخطيب . حلب . ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

١٠٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة . شرح : محمد العناني . مطبعة السعادة بمصر . ١٣٣٠هـ .

١٠١- الرد على النحاة . تأليف : ابن مضاء القرطبي . تحقيق : د/ شوق ضيف . القاهرة . ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م .

١٠٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني . تأليف : الإمام أحمد بن عبد النور المالقي . تحقيق : أحمد محمد الخراط . مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق .

١٠٣- روح البيان في تفسير القرآن . تأليف : إسماعيل حقي بن مصطفى الأستنبولي الحنفي . دار إحياء التراث العربي .

١٠٤- روح المعاني . للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي . دار إحياء التراث . بيروت .

١٠٥- زاد المسير في علم التفسير . تأليف : عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي . المكتبة الإسلامية . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٤٠٤هـ .

١٠٦- سر صناعة الإعراب . تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنّي . دراسة وتحقيق : د/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى .١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٠٧- السراج المنير في تفسير القرآن . تأليف : محمد أحمد الشربيني . دار الكتب العلمية . بيروت .

١٠٨- سنن أبي داؤود . المحقق : محمد ناصر الدين الألباني ومشهور حسن آل سلمان . مكتبة المعارف للنشر والتوزيع .

١٠٩- سنن الترمذي . تأليف : محمد بن عيسى الترمذي . تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرين . دار إحياء التراث العربي .

١١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب . تأليف : ابن العماد الحنبلي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان .

١١١- شرح : محمد إسماعيل الصاوي. مكتبة محمد حسين النوري . دمشق. دار صادر. بيروت .

١١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .

١١٣- شرح أبيات مغني اللبيب . تأليف : البغدادي . تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق . دمشق . ١٩٧٨م .

١١٤- شرح الأبيات المشكلة في الإعراب . تأليف : الفارسي . تحقيق : حسن هنداوي . دمشق : ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

١١٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبّان . تحقيق : حسن حمد . بيروت . دار الكتب العلمية . الطبعة الثانية . ٢٠١٠م .

١١٦- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون . مصر . القاهرة . هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

١١٧- شرح التسهيل للدماميني . تأليف : محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمرالدماميني . تحقيق : د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي .

١١٨- شرح الجمل لابن عصفور . تحقيق : صاحب أبو جناح . العراق . بغداد . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

١١٩- شرح الشواهد الكبرى . محمود بن أحمد العيني . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٢٠- شرح ألفية ابن معطٍ . تأليف : عبد العزيز جمعة الموصلي . تحقيق : علي موسى الشوملي . مكتبة الخريجي . الطبعة الأولى . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٢١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات . تأليف : أبو بكر الأنباري . تحقيق وتعليق : عبد السلام محمد هارون . مصر . دار المعارف . الطبعة الرّابعة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

١٢٢- شرح الكافية الشافية . تأليف : ابن مالك . تحقيق : عبد المنعم أحمد فريدي . مكة .

١٢٣- شرح الكتاب للسيرافي . تأليف : رمضان عبد التّواب ود/ محمود قصي حجازي . القاهرة . ١٩٨٦م .

١٢٤- شرح جمل الزجاجي لابن خروف . تأليف : أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي . تحقيق ودراسة : سلوى محمد عمر عرب . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي .١٤١٩ هـ .

١٢٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . تأليف : ابن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة . ١٩٦٥م/١٣٨٥هـ .

١٢٦- شرح شواهد الإيضاح . تأليف : ابن برّي . تحقيق : عيد مصطفى درويش . القاهرة . ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

١٢٧- شرح شواهد الكتاب . تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس .

١٢٨- شرح شواهد الكشّاف . تأليف : محب الدين أفندي . صححه : نصر الهوريني . الطبعة الكبرى بمصر . ١٢٨١هـ .

١٢٩- شرح شواهد المغني . تأليف : جلال الدين السيوطي . القاهرة . دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .

١٣٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . تأليف : جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق : عدنان بن عبد الرحمن الدّوري . مطبعة العالي . بغداد . ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

١٣١- شرح كافية ابن الحاجب للرضي . تأليف : تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر . جامعة قاريونوس . ليبيا . ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

١٣٢- شرح كتاب سيبويه . تأليف : الروماني . تحقيق : متولي رمضان . القاهرة . ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

١٣٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي . تحقيق: د/ الشريف عبد الله علي الحسيني . مكة المكرمة . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١٣٤- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل . تأليف : ابن القيّم . تحقيق : محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي . دار الفكر . بيروت .١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م .

١٣٥- صحيح البخاري . تأليف : محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق : مصطفى ديب البغا . دار ابن كثير . اليمامة . الطبعة الثالثة . ١٤١٧هـ .

١٣٦- صحيح مسلم . تأليف : أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي .

١٣٧- ضرائر الشعر . لابن عصفور الأشبيلي . تحقيق : السيد إبراهيم محمد . الطبعة الثانية . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

١٣٨- علل النحو . تأليف : أبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق . تحقيق ودراسة : د/ محمد جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشيد . الرياض . الطبعة الأولى . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

١٣٩- عمدة الحافظ وعدّة اللافظ . تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري . بغداد . ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

١٤٠- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (المشهور بحاشية الشهاب) . تأليف : أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي . الطبعة بولاق . ١٢٨٣هـ . تصوير دار صادر . بيروت . لبنان .

١٤١- غرائب القرآن ورغائب الفرقان . تأليف : الحسن بن محمّد القمّي النيسابوري . دار الكتب العلميّة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

١٤٢- فتح القدير . تأليف : محمد بن علي بن محمود الشوكاني . دار الفكر . بيروت .

١٤٣- الفوائد والقواعد . تأليف : أبي القاسم عمر بن ثابت الثماني . تحقيق : عبد الوهّاب محمود كحلة . مؤسسة الرّسالة .

١٤٤- في النّحو العربي نقد وتوجيه . تأليف : د/ مهدي المخزومي . دار الرّائد العربي . بيروت . الطبعة الثّانية . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١٤٥- الكتاب . تأليف: أبي البشر عمرو بن عثمان بن قمبر (سيبويه) . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤١١هـ / ١٩٩١م . المطبعة الأميريّة . بولاق .

١٤٦- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . تأليف : أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .

١٤٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . تأليف : حاجي خليفة . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

١٤٨- الكشف والبيان . تأليف : أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري . تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور. مراجعة وتدقيق : نظير السعدي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

١٤٩- الكليّات . تأليف : أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي . تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري . مؤسسة الرسالة . بيروت . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

١٥٠- اللباب في علل البناء والإعراب . تأليف : أبي البقاء العسكري . تحقيق : مختار طليمات . دار الفكر . دمشق . الطبعة الأولى . ١٩٩٥م .

١٥١- اللباب في علوم الكتاب . تأليف : أبو حفص عمر بن علي عادل الدمشقي الحنبلي . تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٧م .

١٥٢- لسان العرب . تأليف : ابن منظور . دار صادر . بيروت . الطبعة الأولى .

١٥٣- الّلمع في العربية . تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنّي . تحقيق : حامد المؤمن . عالم الكتب . الطبعة الثانية . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٥٤- مجاز القرآن . تأليف : أبي عبيدة محمد بن المثنّى . تحقيق : محمد فؤاد سزكين . مكتبة خانجي . القاهرة . الطبعة الأولى .

١٥٥- مجالس العلماء . تأليف : الزجّاجي . تحقيق: عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة. الطبعة الثانية . ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

١٥٦- مجالس ثعلب . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعرفة . مصر . الطبعة الخامسة .

١٥٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنّي . تحقيق : علي النجدي ود/ عبد الفتاح شلبي . مطبوعات المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية . ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

١٥٨- المحرّر الوجيز . تأليف : ابن عطية الأندلسي . تحقيق: المجلس العلمي بفاس . المغرب . ١٣٩٥هـ . تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

١٥٩- المحكم والمحيط الأعظم . تأليف : أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سعيد المرسي . تحقيق : عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ٢٠٠٠م .

١٦٠- مختار الصحاح . تأليف : محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي . تحقيق : محمود خاطر . مكتبة لبنان . بيروت . ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

١٦١- مختصر في الشواذ . تأليف : الحسين أحمد بن خالويه . الخزانة التيمورية .

١٦٢- المخصص . تأليف : أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيدة . تحقيق : خليل إبراهيم جفال . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

١٦٣- مدارك التنزيل . تأليف : أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي . تحقيق : مروان محمد الشعار . دار النفائس . بيروت . ٢٠٠٥م .

١٦٤- مدارك التنزيل في تفسير القرآن . تأليف : أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النّسفي . تحقيق : مروان محمد الشعار . دارالنفائس . بيروت ٢٠٠٥م .

١٦٥- المزهر في علوم اللغة . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . تحقيق : فؤاد علي منصور . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٨م .

١٦٦- المساعد على تسهيل الفوائد . تأليف : ابن عقيل . تحقيق : محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق .

١٦٧- المسائل الشيرازيات . تأليف : أبي علي الفارسي . تحقيق : د/حسن هنداوي . نشر : كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى .١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

١٦٨- المسائل العسكرية . لأبي علي الفارسي . تحقيق : محمد الشاطر . مطبعة المدني . الطبعة الأولى . ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

١٦٩- المسائل المنثورة . لأبي علي الفرسي . تحقيق : مصطفى الحدري . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٧٠- مشاهد الإنصاف على شرح شواهد الكشّاف . تأليف : محمّد عليّان المرزوقي . المكتبة التجاريّة الكبرى . مطبعة الاستقامة . الطبعة الثانية . ١٩٥٣م .

١٧١- مشكل إعراب القرآن . تأليف : مكي بن أبي طالب . تحقيق : حاتم صالح الضامر . مؤسسة الرسالة . بيروت. الطبعة الأولى . ١٤٠٥هـ .

١٧٢- معالم التنزيل في تفسير القرآن . تأليف : أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفرّا البغوي . تحقيق : عبد الرزاق المهدي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . ١٤٢٠هـ .

١٧٣- معاني القرآن . تأليف : الأخفش . تحقيق : عبد الأمير الورد . عالم الكتب . الطبعة الأولى . ١٤١٥هـ .

١٧٤- معاني القرآن . تأليف : الزجّاج . تحقيق : عبد الجليل شلبي . منشورات المكتبة العصرية . ١٤٠٨هـ .

١٧٥- معاني القرآن . تأليف : الفرّاء . تحقيق : محمد علي النجّا ر. دار السرور . بيروت . لبنان .

١٧٦- معاني القرآن . تأليف : النحاس . تحقيق : محمد علي الصابوني . مطبوعات جامعة أم القرى . مكة المكرمة . الطبعة الأولى .١٤٠٩هـ .

١٧٧- معاهد التحقيق على شواهد التلخيص . تأليف : عبد الرحيم بن أحمد العباسي . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب . بيروت . ١٩٤٧م .

١٧٨- المعجم الوسيط . تأليف : إبراهيم مصطفى وأحمد الزيّات وحامد عبد القادر ومحمد النجار . تحقيق : مجمع اللغة العربية . دار الدعوة .

١٧٩- معجم شواهد النحو . تأليف : د/ حنا جميل حداد . الرياض . دار العلوم . ١٩٩٤م / ١٤٠٤هـ .

١٨٠- مغني البيب . تأليف : ابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة .

١٨١- مفاتح الغيب . تأليف : فخر الدين الرازي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

١٨٢- مفردات ألفاظ القرآن . تأليف : أبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهاني . دار القلم . دمشق .

١٨٣- مفردات غريب القرآن . تأليف : الرّاغب الأصفهاني . تحقيق : محمد سيّد كيلاني . لبنان . دار المعرفة .

١٨٤- المفصّل في صنعة الإعراب . تاليف : الزمخشري . دار الخليل . بيروت . لبنان .

١٨٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية . تأليف : الإمام محمد العيني . هامش الخزانة . الطبعة الأميرية .

١٨٦- مقاييس اللغة . تأليف : أحمد بن فارس . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . القاهرة . ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

١٨٧- المقتضب . تأليف : محمد بن يزيد المبرّد . تحقيق : محمد عبد الخالق عطية . عالم الكتب . بيروت . لبنان .

١٨٨- المقرّب . تأليف : علي بن شوهد (بن عصفور) . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري . مطبعة العاني . بغداد . ١٩٨٦م / ١٣٩١هـ .

١٨٩- منازل الحروف . تأليف : الرمّاني . تحقيق : جواد ومسكوتي . بغداد . ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .

١٩٠- المنصف . تأليف : أبي الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمينا . مكتبة ومطبعة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى ١٣٧٣.هـ/١٩٥٤م .

١٩١- نتائج الفكر . تأليف : السهيلي . تحقيق: د/ محمد بن إبراهيم البنّا . مكة المكرمة . ١٩٨٤م .

١٩٢- النحو الوافي . تأليف : عبّاس حسن . دار المعارف . مصر . الطبعة الخامسة .

١٩٣- النحو وكتب التفسير . تأليف : إبراهيم عبد الله رفيدة . الدار الجماهيريّة للنشر والتوزيع والإعلان . الطبعة الثالثة . ١٣٩٩هـ / ١٩٩٠م .

١٩٤- نزع الخافض في الدرس النحوي . إعداد : حسين بن علوي بن سالم الحبشي . إشراف : أ.د/ عبد الجليل عبيد حسين العال . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير . جامعة حضرموت للعلوم والتكنلوجيا . كلية التربية بالمكلّا . قسم اللغة العربية . ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

١٩٥- النّشر في القراءات العشر . تأليف : ابن الجزري . تصحيح : علي محمد الصبّاغ . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

١٩٦- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور . تأليف : برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي . تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي. دار الكتب العلمية . بيروت . ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

١٩٧- النّكت الحسان . تأليف : أبي حيّان . تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي. بيروت . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٩٨- النّكت والعيون . تأليف : الماوردي . تحقيق : خضر محمد . الكويت . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

١٩٩- النّوادر في اللغة . تأليف : أبي زيد الأنصاري . تحقيق ودراسة : د/ محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق . ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٢٠٠- النّوادر. تأليف : أبي مسحل الأعرابي . تحقيق : د/ عزة حسن . دمشق . ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م .

٢٠١- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجملٌ من فنون علومه . تأليف: أبي محمد مكّي بن أبي طالب . تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي . جامعة الشارقة . إشراف: د/ الشاهد البوشيخي . من منشورات مجموعة بحوث الكتاب والسنة . جامعة الشارقة . الطبعة الأولى . ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨ م .

٢٠٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية . تأليف : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . تحقيق : د/ عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلميّة . الطبعة الأولى . ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

٢٠٣- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . تأليف : علي بن أحمد الواحدي . تحقيق : صفوان عدنان داوودي . دار القلم . الدّار الشاميّة . الطبعة الأولى . ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

فهرس الموضوعات

الموضوعـــات	ص

الموضوعـــات	ص